

١١٨

تاريخ المصريين

النظم المالية في مصر والشام

زمن سلاطين المماليك

د. البيومي إسماعيل



الهيئة المصرية
العامة للكتاب



Bibliotheca Alexandrina



0097050

• تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة:

د. سمير سرم كان

رئيس التحرير:

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير:

محمود الجزار

تصدر من

الهيئة المصرية العامة للكتاب



النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك

د. البيومي إسماعيل

الهيئة المصرية العامة للكتاب

فرع الصحافة

١٩٩٨

الإشراف الفني

محمود الجزار

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ العزيز هذا الكتاب عن « النظم المالية في مصر والشام في عصر سلاطين المماليك » الذي أعده الدكتور البيومي اسماعيل الشربيني . والكتاب في الأصل رسالة علمية حصل بها صاحبها على درجة الماجستير في التاريخ الاسلامي، تحت عنوان : « ديوان النظر في العصر المملوكي » والمقصود به « ديوان المالية العامة » . وتتوافر فيه - بالتالي - المقاييس العلمية المطلوبة للدراسات التاريخية .

وأهمية الكتاب تنبع من معالجته لموضوع ينفر منه الكثير من الباحثين وهو الناحية الاقتصادية والمالية ، لقلة المعلومات الواردة عنه في المراجع المختلفة ، ومن هنا فهو يغطي جانباً مهماً من تاريخ عصر سلاطين المماليك .

وقد كانت هذه الرسالة مقدمة أتاحت للباحث كتابة رسالته الدكتوراه التي نشرناها في هذه السلسلة ، وهي « مصادرة الأملاك في الدولة الاسلامية في عصر سلاطين المماليك » ، في جزئين . وها نحن ننشر رسالته للماجستير للاستفادة من بحثه وتنقيبه في عصر سلاطين المماليك .

ويتناول الكتاب في الفصل الأول أصل نشأة ديوان المالية في العصر العباسي ، متبعاً أخباره في الدويلات التي قامت بمصر حتى

عصر الماليك ، ثم منتبعا بدفة أخباره في العصر المملوكي من ناحية مقره ، والدواوين والفروع التابعة له ، وموظفوه وغير ذلك •

وفي الفصل الثاني تناول الكاتب علاقة ديوان المالية بغيره من الدواوين الأخرى في الدولة المملوكية • مثل ديوان الانشاء والمكاتب ، وديوان الأوقاف ، ونظام الحسبة وغيرها •

أما الفصل الثالث فقد خصصة للكلام عن موارد ديوان المالية ، مثل الخراج ، والزكاة ، والموارث ، وتكلم أيضا عن الموارد غير الشرعية التي لم ينص عليها الشرع ، مثل الضرائب الصاعدة والمصادر •

أما الفصل الرابع ، فقد تناول فيه نفقات ديوان المالية من خلال دواوين الجيش والخزانة وبيت المال والبيوت السلطانية وغيرها •

وقد اختتم البحث بالفصل الخامس الذي تحدث فيه عن علاقة ديوان المالية بالنظام الاقطاعي السائد في العصر المملوكي ، وأصحاب الاقطاع والتزاماتهم وعوامل تدهور النظام الاقطاعي • ثم زيل البحث ببعض الجداول والوثائق الهامة •

والكتاب على هذا النحو يسد فراغا في المكتبة العربية ، نأمل أن يفيد منه الباحث الأكاديمي والمنقذ العادي •

والله الموفق ،

رئيس التحرير

أ. د. عبد العظيم رمضان

اهداء

الى والدى ووالدتى

نبح لا ينضب

اطال الله فى عمريهما

واليهما اهدى باكورة اعمالى

البيومى

تقديم :

الحمد لله الذى علم الانسان ما لم يعلم ، وأسبغ على عباده نعمًا
باطنة وظاهرة واستخلفهم فى ماله فهم به يتنعمون . وصلى اللهم على
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم سبب البشر وعلى آله وصحبه
والتابعين .

وبعد

فان المعيار الحقيقى لقياس قوة الدول فى الوقت الحالى يرجع
فى الدرجة الأولى الى ثراء هذه الدول وضخامة اقتصادها وثبات
سوق نقدها ، ومن ثم فقد عنيت الدول منذ القدم بمراعاة ذلك ،
وجدت فى البحث عن موارد تكفل نفقاتها وتدعم اقتصادها لمواجهة
ما يقابلها من عوارض طارئة . لذلك كان الاهتمام ينصب على
ايجاد وحدات تنظيمية تابعة للدولة لتقوم بالادارة المالية ، وتعيين
عاملين بهذه الوحدات يتولون الشؤون الادارية .

وقد ظلت هذه الوحدات الادارية بهصر — التى اصطلح على
تسميتها بالدواوين — فى تطور دائم منذ عصر الخلفاء الراشدين
حتى بلغت أوج ازدهارها فى عصر المماليك ، واصبح لها قواعد
ثابتة وأماكن محددة ، واختص كل منها بناحية معينة من نواحي
نشاطات الدولة .

وقد تناولت العديد من الدراسات عصر سلاطين المماليك ،
والقى الضوء على العديد من جوانبه كالفواحي السياسية والاجتماعية
والمعمارية وغيرها ، الا أن هذه الدراسات لم تف النواحي
الاقتصادية والمالية حقها حيث تحدثت عن بعض جوانبها بصفة
عامة وعابرة . ولعل عزوف الباحثين عن الخوض فى النواحي
المالية يرجع الى عدة عوامل منها :

أولاً : قلة المعلومات الواردة عنها فى بطون المصادر والمراجع
التى اهتم غالبها بالحدث عن سير السلاطين الذاتية وأعمالهم
الحربية وجهودهم فى النواحي المعمارية مع تطرق بعضها للحديث
عن النواحي الاجتماعية ، ولم تورد هذه المصادر عن النواحي
المالية سوى معلومات مقتضبة تحتاج الى بحث دقيق ومقارنات
حتى يمكن الخروج منها بنتائج صحيحة .

ثانياً : لم يقبل الكتاب فى عصر سلاطين المماليك على كتابة
كتب متخصصة عن النظام المالى ، ويستثنى منهم النويرى صاحب
موسوعة نهاية الارب الذى اخص ما يقرب من نصف السفر
الثامن للحديث عن النظام المالى المملوكى ، ومع ذلك آثر النويرى
الابتعاد عن لغة الأرقام واتصفت كتاباته بالمهمومية .

ثالثاً : مبدأ التعددية والاندماج الذى كانت عليه موارد ونفقات
سلاطين المماليك مما يسبب صعوبة لدى الباحثين تتمثل فى عدم
القدرة على حصر هذه الموارد وتلك النفقات ، وأيضا عدم القدرة
على فصل موارد الدولة العامة ونفقاتها عن موارد ونفقات
السلاطين الخاصة .

رابعا : رغم تخصيص ديوان للمالية العامة فى عصر المماليك
وهو ديوان النظر — فان ذلك لم يجنب أى دارس من الخوض
فى تفصيلات الدواوين الأخرى بسبب ارتباطها المالى بديوان النظر ،

حيث كان هذا الديوان بمثابة هيئة مالية عليا مهمتها الاشراف على النواحي المالية الموزعة فى الدواوين الأخرى ، التى يغتبر كثير منها بمثابة مصدر ايراد ونفقات للمالبة العامة فى الدولة .

خامسا : مازال كثير من المصادر التى تهتم بالنواحي الاقتصادية والمالية فى عصر سلاطين المماليك مخطوطة لم تحقق بعد ، ولم تلقى حقها من العناية والاهتمام .

ولاهمية هذه الدراسة وارتباط ديوان النظر فى عصر المماليك بالنظام المالى فى مصر خلال العصور الوسطى ، ولخلو المكتبة العربية الاسلامية من الدراسات المتخصصة لهذا الموضوع المهم . . من أجل هذا وغيره تقدمت بهذا البحث لاطهار أحد الجوانب المضيئة فى عصر سلاطين المماليك . وقد أسميته « ديوان النظر فى العصر المملوكى » . وأبنت الواقع مدى نجاح سياسة المماليك المالية الحكيمة فى تجنب البلاد ويلات الدمار على يد المغول والصليبيين ، وايضا مدى استفادتهم من مواردهم فى اعداد الجيوش والانفاق على العمائر ، ومعالجة الأوبئة والمجاعات التى انتشرت فى تلك الحقبة من الزمان .

والمعروف أن عمر أمة دولة مرتبط بالدرجة الأولى بمدى نجاح ديوان ماله فى تنفيذ سياستها ، وأن الانسجام والتوافق بين نظم الدولة جدير بأن يجنبها ويلات كثيرة أبسطها مشكلة الديون ، وإن نجاح المسؤولين عن أموال الدولة فى عملهم كفيل بتجنب البلاد موجات الغلاء ، وضمان توزيع عادل للأموال بين الناس ، وأخيرا الحد من الفجوة العميقة بين الفقراء والأغنياء .

وقد جاء اختيارى لعصر سلاطين المماليك بالذات لما يتميز به هذا العصر من رقى وازدهار فى شتى نواحي الدولة ، وايضا لما كانت تتمتع به المملكة المصرية من مكان مرموق بين الدول

المعاصرة حيث أصبحت زعيمة العالم الإسلامى بعد أحيائها للخلافة العباسية بها ، فضلا عن تحكمها فى الطرق التجارية عبر الشرق والغرب ، وأخيرا لأبين كيفية حصر الأموال بدقة ، وكيفية عمل الميراثيات والموازنات العامة فى ذلك العصر .

ولا يسعنا سوى الوقوف أمام تاريخ هذه الدولة وقفة اجلال واحترام لما أدته للبلاد من خدمات جليلة ، ومازال بعضها حتى الآن شاهدا على ذلك .

— وقد قسمت البحث الى : مقدمة وخمسة فصول وخاتمة
اتبعتها بعدة ملاحق ثم فهرس المصادر والمراجع التى أستندت
عليها فى دراسته .

المقدمة :

تناولت بالحديث فيها نشأة الديوان مع اعطاء نبذة عن
التطورات التى لحقت به .

— أما أول فصول هذه الرسالة فقد تناولت فيه بالدراسة
نسبه وأصل ديوان النظر فى العصر المملوكى بدءا من ظهوره فى
عند العباسيين ، متتبعا أخباره فى الدويلات التى قامت بمصر حتى
عند المماليك ، وفى هذا العصر محل البحث تمت مناقشة كل ما يتصل
بالديوان من خلال اثنتى عشرة نقطة هى : حتمية وجود الديوان ،
مقر ديوان النظر المملوكى ، الدواوين والفروع التابعة لديوان النظر
فى عصر المماليك ، عمال ديوان النظر المملوكى ومباشروه ،
الشروط الواجب توافرها فى كتاب المال ، أزياء موظفى ديوان
النظر وأرزاقهم ، سلطة تعيين الموظفين بديوان النظر ، الوصايا
التي يوصى بها كتاب دواوين الأموال ، أنواع الورق المستخدم فى

ديوان النظر ، الدفانر المستعملة فى دواوين المال المملوكية ، ثم تسجيل البيانات داخل فروع ديوان النظر المملوكى ، وأخيرا التقارير المالية السنوية .

— أما الفصل الثانى فقد تناولت فيه ديوان النظر وعلاقته بالدواوين الأخرى حيث عالجت فيه علاقة ديوان النظر بكل من الدواوين والنظم التالية :

ديوان الانشاء والمكاتبات ، ديوان الأوقاف ، نظام الحسبة ، ديوان الخاص ، ديوان الفرد ، ديوان النظر فى المظالم ، نظام الولاية والشرطة .

— أما الفصل الثالث فقد دار حول موارد ديوان النظر المملوكى . . وفيه تناولت الموارد الشرعية وغير الشرعية حسبما قسمها كتاب وفقهاء العصر آنذاك . فالموارد الشرعية اشتملت على سبعة أنواع هى : الخراج ، الزكاة ، الجوالى ، المواريث الحشرية ، ما يتحصل من المعادن ، آدر الضرب ، وأخيرا الثفور . أما الموارد غير الشرعية فقد اشتملت على جميع الضرائب التى لم ينص عليها الشرع وتمثلت فى العديد من المكوس والمقررات المالية ، والمصادرات ، وما يتحصل من بيع أملاك بيت المال . وأتبع ذلك بذكر مميزات وعيوب هذه الموارد .

— وفى الفصل الرابع تحدثت عن نفقات ديوان النظر المملوكى من خلال الفروع التى قامت بالصرف كل فى مجاله وهى دواوين : الجيش والخزانة وبيت المال والأمراء والبيسوت السلطانية والصندوق والخراج والأوقاف والجوالى ثم المواريث الحشرية وأخيرا الزكاة . وأعقبت ذلك بتعليق على سمات النفقات العامة فى عصر المماليك والقائمين عليها .

— وأخيرا الفصل الخامس وقد دار حول علاقة ديوان النظر بالنظام الاقطاعى المملوكى وفيه تحدثت عن انسحاب الاقطاعات وسلسلة منحها ، ثم ملئت التوزيع الاقطاعى ، ثم العملة التى بحاسب بها المقطعون ، ثم التزامات المقطعين المادية تجاه الدولة ، ثم الموارد الاقطاعية وديوان النظر ، وأتبع ذلك بذكر عوامل تدهور النظام الاقطاعى وأثر ذلك على ديوان النظر ، واختمت هذا الفصل بعمل جداول الموازنة العامة لما كانت عليه مالية سلاطين المماليك .

— وقد اختتمت الرسالة بخاتمة تضمنت أهم النتائج التى توصلت اليها من خلال دراسة موضوع « ديوان النظر فى العصر المملوكى » ، كما ذيلت الرسالة ببعض الملاحق التى وجدتتها ضرورية لاستكمال موضوع البحث وهى :

الملحق الأول : واشتمل على جدول لسلاطين المماليك أعقبته بتعليق .

الملحق الثانى : واشتمل على نسخة توقيع بنظر الدواوين أعقبته بتعليق عليه .

الملحق الثالث : جدول بأسماء نظار الدولة فى العصر المملوكى .

الملحق الرابع : كتشاف بالمصطلحات التى وردت بالرسالة .

تم أعقبت ذلك بفهرس للمصادر والمراجع التى اعتمدت عليها فى هذا البحث ، وقد تنوعت ما بين : وثائق ومخطوطات ومصادر مطبوعة ومراجع حديثة : عربية وأجنبية ، وتناولت النواحي المالية والتاريخية والفقهية والدينية واللغوية .

وفى الختام أرجو أن أكون قد وفقت فى دراسة هذا الموضوع
وما يتصل به من نقاط ، وأن أكون قد أمطت اللثام عن منخرة من
مفاخر النظام المالى الاسلامى فى عصر المهاليك .

ولا يسعنى فى هذا المقام الا أن أتوجه بأسمى آيات الشكر
والعرفان الى أستاذى وسلمى الجليل الأستاذ الدكتور / حسين
عبد الرحيم عليوه أستاذ التاريخ الاسلامى والحضارة الاسلامية
وعميد كلية الآداب جامعة المنصورة لتفضل سيادته بالإشراف على
هذه الرسالة ومنحى من وقته وعلمه الكثير فجزاه الله عنى خير
الجزاء .

وكذلك أتوجه بالشكر الى أستاذتى بقسم التاريخ بكلية
الآداب جامعة المنصورة وجامعة القاهرة ، وكذلك زملائى بقسم
التاريخ والأقسام الأخرى بالكلية لدهم يد العون والمساعدة لى
اثناء فترة البحث والدراسة ، والى موظفى الدراسات العليا
والعاملين بالكلية .

والله ولى التوفيق ،،،،

واخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

اليومى اسماعيل الشربينى

مقدمة

استطاع الرسول عليه الصلاة والسلام بعد هجرته الى المدينة أن يضع النواة الأولى لتكوين الدولة العربية الاسلامية وكان الرسول صلى الله عليه وسلم على رأس هذه الدولة الفتية الناشئة ، ومن الرسول وخلفائه الذين تولوا ادارة الدولة من بعده تم تكوين أول جهاز ادارى للدولة . لكن بعد ذلك طرأت على هذه الدولة تغيرات كبيرة تمثلت فى اتساع حدودها وكثرة جندها وأيضا كثرة مواردها المالية الأمر الذى استدعى الخلفاء بعد الرسول صلى الله عليه وسلم الى التفكير فى وضع تقسيم ادارى منظم لدولة وهذا ما تم فى عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب .

وقد تمثلت التقسيمات الادارية فى 'الدولة الاسلامية فى اطارين :

(١) تقسيمات ادارية اقليمية وهى تقسيم الدولة الى ولايات تقسيما جغرافيا .

(ب) تقسيمات ادارية مصلحية وهى المصالح العامة التى تتولى مباشرة مختلف أنشطة الدولة سواء كانت مصالح مركزية تتبع وتخدم الأجهزة المركزية للحكم ، أو مصالح اقليمية تتبع وتخدم

حكام الأقاليم وهذه المصالح العامة هي ما يطلق عليها في الإدارة الإسلامية اسم الدواوين (١) .

وقد أنشأ عمر بن الخطاب الدواوين نتيجة لاتساع الدولة الإسلامية ، واتصال المسلمين الفاتحين عن قرب بالنظم الإدارية الفارسية والبيزنطية في الأقاليم المفتوحة (٢) والدين الإسلامي دين يتميز بالمرونة حيث قبل أنظمة حضارية جديدة رأى أنها صالحة للمجتمع . فاقننيس الحكام المسلمون العديد من النظم وطبقوها في دولتهم نظرا لأنها لا تتعارض مع العقيدة الإسلامية وهذا لا يعيبهم فالإقتباس ظاهرة مشروعة ومعترف بها .

ومن الجدير بالذكر أن الفرس والرومان أنفسهم أخذوا كثيرًا من نظم الشعوب التي احتلوها ، كالإيونانيين والكلدانيين والبابليين وغيرهم (٣) .

والديوان : جريدة الحساب ، ثم أطلق على الحساب وأيضا على موضع الحساب ، وهو معرب والأصل دوان (٤) . وقد ذكر عبد التعميم حسنين في قاموسه الفارسي (٥) أن الديوان مكان السجلات ، دفتر الحساب ، ديوان الشعر ، وأنه يتكون من شقين — ديو : تعنى شيطان ، وكلمة ديوانه تعنى مجنون ، عديم العقل ، فاقدر الإدراك والتمييز . ومما يؤيد أن لفظة ديوان هذه فارسية عدة أمور :

١ — أن لفظة ديوا أو ديوه تعنى الجن بالحقيقة ، والافرنج يكتبونها ديفة أو ديفاس .

٢ — ليس في لغة العرب مادة يرجع اليها معنى هذه اللفظة كذلك ليس في لغتهم اسم على وزن فعال أو ففعال ، فما ورد منه مثل ديوان ودينار وقيثار ونيشسار وغسيرها فلا بد أن يكون معرباً (٦) .

خلاصة القول ان كلمة الديوان أعجبة وليسست بعربية
واطلقت على الكتاب وعلى مكان جلوسهم وأيضا على مجموعة من
القوانين المسجلة التى يسير الكتاب عليها فى أعمالهم والتى
وضعها سياسة البلاد وأن الديوان هو ما يتأهل فى الاصطلاح
الحديث لفظة الوزارة .

وثمة اتفاق بين العديد من الكتاب (٧) أن عمر بن الخطاب
هو أول من وضع الدواوين التى سارت عليها الدولة الإسلامية
وان كان بعضها قد وضع الرسول صلى الله عليه وسلم أسسه
من قبل لكنها لم تأخذ طابع الرسمية التى نالتها فى عهد عمر بن
الخطاب . ويذكر الماوردي (٨) أن تدوين الدواوين كان فى الحرم
سنة ١٠ هـ ، وبالطبع هذا غير صحيح لأن عمر تولى الحكم من
(١٣ — ٢٣ هـ / ٦٣٤ — ٦٤٤ م) وقد تباينت الروايات حول
تاريخ وضع الديوان حيث ذكر كل من ابن الأثير (٩) والطبرى (١٠)
أن عمر دون الدواوين سنة ١٥ هـ . بينما ذكر البلاذرى (١١)
والنويزى (١٢) وابن خلدون (١٣) أن سنة وضع الديوان هى ٢٠ هـ
والمرجح أن رأى البلاذرى وروايته هى الأقرب الى الصحيح
أما باقى الروايات التى تشير الى سنة ١٥ هـ فيمكن القول بأن
عمر بدأ التفكير فى التدوين منذ ذلك التاريخ ثم أجرى بعد ذلك
المشاورات مما استغرق وقتا هذا عدا الوقت الذى استغرقه
الكتاب فى القيام بإجراءات التدوين حتى اذا كان عام ٢٠ هـ أصبح
الديوان قائما .

وأول ديوان أنشئ فى الاسلام هو ديوان الجند ويطلق عليه
أيضا ديوان العطاء بينما يرى البعض أن أول ديوان أقيم فى
الاسلام هو ديوان الانشاء وقد أقامه الرسول صلى الله عليه
وسلم (١٤) .

وظلت الدواوين فى تطور حتى عهد الأمويين فأرسلوا عددها واتسعت مجالاتها واستعان معاوية بأهل الذمة فى إدارتها (١٥) حيث عهد إلى سرجون بن منصور ثم إلى ابنه منصور بن سرجون من نصارى الشام بإدارة دواوين المال وقد سادت اللغة العربية فى دواوين مقرر الخلافة بينما كانت اللغة الفارسية سائدة فى دواوين البلاد التى أخذها المسلمون من الفرس وأيضاً كانت اللغة الرومية بدواوين البلاد التى أخذت من الروم أما مصر فكانت الدواوين تكتب فيها باللغة اليونانية والقبطية .

وفى العصر الأموى أزداد عدد الدواوين حتى بلغت خمسه دواوين هى : دواين الخراج ، دواين الجند ، دواين الرسائل ، دواين الخاتم ، دواين البريد . أشرف كل منها على مجالات معينة وظل هذا الوضع سائراً حتى عهد عبد الملك بن مروان الذى قام بخطوة كبيرة فى سبيل نصرة اللغة العربية إذا أقدم على تعريب الدواوين وجعل اللغة العربية هى اللغة السائدة فيها وذلك بمساعدة مجموعة من المسلمين الذين لهم دراية باللغات الفارسية والرومية والقبطية (١٦) .

ومنذ ذلك الحين غدت الدواوين فى ازدهار واستجد العديد منها ليواكب حركة التقدم والاتساع التى ظهرت فى الدولة فيما بعد ، ومن هذه الدواوين الجديدة ، « دواين النظر » وهو ما يدور عنه الفصل الأول .

هوامش المقدمة

- (١) عمر شريف : نظام الحكم والادارة في الدولة الاسلامية (معهد الدراسات - الاسلامية ، القاهرة ١٩٨٦) ص ٢٤٤ .
- (٢) فتحة النبراوى : تاريخ النظم والحضارة الاسلامية (ط ١ ، القاهرة ١٩٧٩) ص ٧٢ .
- (٣) حسان على حلاق : تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي (ط ٢ ، بيروت ١٩٨٦) ص ٨٣ .
- (٤) احمد بن محمد المقرئ : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للراغبى (ح ١ ، ط ٢ : مصر ١٩٠٩) ص ٣١٣ .
- (٥) (ط ١ ، دار الكتاب المصرى بالقاهرة ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت ١٩٨٣) ص ٢٧٥ .
- (٦) بطرس البستاني : دائرة المعارف (ج ٨ ، مطبعة المعارف ، بيروت ١٨٨٤) ، ص ٢٥٦ .
- (٧) محمد بن جرير الطبرى : تاريخ الامم والملوك (ج ٤ ، ط ١ ، المطبعة الحسينية المصرية) ، ص ١٦٢ ، على بن محمد بن حبيب البصرى الماوردى : الأحكام السلطانية ، (ط ١ ، دار الفكر للطباعة والنشر ١٩٨٣) ص ١٧٢ ، أبو العباس احمد بن على المقرئى ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، ج ١ (دار صادر بيروت ، ب ت) ص ٩٢ ، عبد الرحمن بن خلدون : المقدمة (ط ٥ ، بيروت ١٩٨٤) ص ٢٤٤ ، محمد بن على بن طباطبا : الفخرى في الاداب السلطانية والدول الاسلامية ، (مكتبة صبيح ، القاهرة ١٩٦٢) ص ٦٨ ، محمد بن عبد الكريم ابن عبد الواحد بن الاثير : الكامل في التاريخ ، (ج ١ ، ط ١ المطبعة الأزهرية المصرية ، القاهرة ١٣٠١) ص ٢٤٧ .

- (٨) المرجع السابق ، ص ١٧٣ .
- (٩) المرجع السابق .
- (١٠) المرجع السابق ص ١٦٣ .
- (١١) أبو الحسن البلاذرى : فتوح البلدان (راجعه رضوان محمد رضوان « بيروت ١٩٨٣) ، ص ٤٣٦ .
- (١٢) أحمد بن عبد الوهاب النويرى : نهاية الأرب فى فنون الأدب (ج ٨ مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٣) ، ص ١٩٨ .
- (١٣) المرجع السابق .
- (١٤) حلاق : المرجع السابق ، ص ٨٩ .
- (١٥) قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، مصر سلاطين المباليك (ط ٢ ، دار المعارف ١٩٨٣ ص ٧٢ .
- (١٦) أنظر من ذلك : حلاق : المرجع السابق ، ص ١٠٣ - ١٢٠ وما استقند اليه من مراجع .



الفصل الاول

ديوان النظر في عصر المماليك

ان المعيار الحقيقى لقياس قوة أى دولة من الدول .عبر العصور ، يرجع فى الدرجة الأولى الى مدى قوة هذه الدولة واتساع نفوذها و ثرائها المادى . لذلك عيّنت الدول دائما بوضع نظام مالى دقيق يضمن لها التحكم فى شتى أنحائها وضمان موارد دائمة تساعدها فى الحفاظ على قوتها . ومن ثم فقد كانت من أهم الوظائف الضرورية فى أى دولة هو أن يكون بها ديوان يقوم بأعمال الجبايات وذلك حفاظا على حقوق الدولة فى الإيرادات والمصروفات، وذلك حسب قوانين مقررّة (١) وقد كان الديوان القائم بذلك فى مصر المملوكية يسمى « ديوان النظر » ، أو « ديوان نظر الدولة » وكلمة النظر تعنى : حس العين وايضا : الفكر فى الشئ تقدره وتقيسه منك (٢) . وربما سُمى ديوان النظر بهذا الاسم لعدة أسباب :

١ — أن معظم الحسابات والأعمال التى كانت متداولة فى هذا الديوان تعتبر نظرية . أى تعتمد على بحثها على التفكير والتأمل لا الى تجربة عملية .

٢ — نظر على كذا : أتمه عليه ناظرا (٣) . فكان الديوان هو المشرف على عدة دواوين مالية تعتبر فروعا له — سواء كانت هذه الدواوين جهة موارد أو نفقات — أى كان بمثابة الناظر على عدة دواوين .

٣ — النظر هو : رأى العين ، فسمى بذلك لأن ناظر الديوان يدر نظره فى أمور ما ينظر فيه (٤) .

٤ - شاع فى العصر المملوكى اطلاق كلمة « نظر » على المسئول الأول عن أى ديوان - أى الناظر - فمثلا كان هناك : نظر بيت المال ، نظر الخزانة .. الخ .

نشأة وأصل الديوان :

من الملاحظ أن أول اشارة وردت بالكتب التاريخية عن «ديوان النظر» ترجع الى عصر الفاطميين حيث كان يعتبر من أجل دواوين المال وله الاشراف عليها(٥) .

الا أن البعض(٦) يرى أن تاريخ نشأة هذا الديوان ترجع الى العباسيين حيث كان فى عهدهم ديوان يسمى « ديوان النظر أو بالمكتبات والمراجعات » وكان ينقسم الى أربعة اقسام :

- (أ) ديوان الجيش ؛ وفيه الاثبات والعطاء .
- (ب) ديوان الأعمال ، ويتولى الرسوم والحقوق .
- (ج) ديوان العمال ، وكان مختصا بالتولية والعزل .
- (د) ديوان بيت المال وكان عليه النظر فى الايرادات والمصروفات .

والحقيقة أنه اذا ما نظرنا الى رأى السابق واضعين فى الاعتبار اقسام ديوان النظر فى عصر المماليك وجدنا أن هذا الرأى على جانب كبير من الصواب . الأمر الذى يرجع أن ديوان النظر ترجع نشأته الى عصر العباسيين ومن الأسباب الأخرى التى تؤيد هذا ما يلى :

١ - أن المؤرخين أمثال المقرئى والقلقشندى الذين عاصروا المماليك قد نقلوا عن مؤرخ سابق لهم يدعى ابن الطوير الذى يبدو أن كتاباته قد فقدت ولم تصل إلينا وعند حديثهم عن « ديوان المجلس » أحد فروع ديوان النظر فى عهد الفاطميين

نقلوا عن المؤرخ آتف الذكر أن ديوان المجلس هو أصل الدواوين المالية قديما (٧) فإن كان ديوان المجلس التابع لديوان النظر موجودا منذ القدم فإن ذلك يوحي بأن ديوان النظر أيضا كان موجودا في الفترة السابقة على الفاطميين وليسوا هم مستحدثيه .

٢ — بالنظر الى اختصاصات وأقسام ديوان النظر في عهد العباسيين يتضح أنها كانت على جانب كبير جدا من التشابه باختصاصات وأقسام ديوان النظر في العصر المملوكي كما سيتضح فيما بعد .

٣ — يبدو أن الديوان كان موجودا لكنه لم يصل الى الشهرة التي يجعله بارزا على غيره من الدواوين خاصة أنه كان يوجد في عهد العباسيين دواوين كثيرة جدا . أما بعد ذلك فقد تقلص عديد الدواوين مما أتاح له مجال الشهرة في عهد الفاطميين ومن تلاهم .

وفيما يلي عرض لديوان النظر منذ عهد العباسيين حتى قيام دولة المماليك .

أولا : ديوان النظر في عهد العباسيين : سبق القول بأن ديوان النظر في عهد العباسيين كان ينقسم الى أربعة أقسام وتفصيلها كما يلي :

١ — ديوان الجيش :

اجمع المؤرخين على أن أول ديوان وضع في الاسلام هو ديوان الجيش وأن أول من قرر قواعده هو عمر بن الخطاب وذلك بعد أن رسم له الرسول صلى الله عليه وسلم الطريق الي ذلك (٨) . وفي هذا الديوان كان يثبت أسماء الجند ومقدار الإعطية المقررة لكل منهم .

أما فيما يختص بإثبات الجند فى الديوان فقد كان يراعى فيهم عدة أوصاف منها : البلوغ ، والحرية ، والاسلام ، والسلامة من الآفات ، وعند ترتيبهم فى الديوان كان يراعى ترتيب القبائل حسب الأنساب وقريتهم من النبی صلى الله عليه وسلم فى حالة ما إذا كان الذى يراد ترتيبهم عربيا . أما إذا كانوا عجميا فكانوا يثبتون أما بالأجناس وأما بالبلاد وهذا يعتبر ترتيبا عاما أما الترتيب الخاص فكان يراعى فيه : السابقة فى الاسلام ثم الدين ، ثم السن ، ثم الشجاعة ، ثم القرعة (٩) .

أما بالنسبة لعطاء الجند فكان يرجع الى ديوان العطاء إلا أنه كان يثبت مقدار عطاء كل جندي أمام اسمه فى ديوان الجيش واتباع فى تقدير العطاء المرتب أو الأجر أو الاعتبار بالكناية (١٠) . أى ما يكنى الشخص ونفقاته لستغنى عن العمل فى أى ناحية أخرى ويتفرغ للجهاد .

٢ — ديوان الأعمال وما يتعلق به من رسوم وحقوق :

يعتبر ديوان الأعمال — الفرع الثانى من ديوان النظر — هو المسئول عن البلاد ما يتحصل منها من رسوم وحقوق كالأخراج والجزية وغيرها . وفى عصر العباسيين وضمت نظم محكمة لتحيط بجميع الجزئيات مثل أحسن النظم الحديثة وكان من تلك النظم ديوان الخراج الذى يعتبر المركز الرئيسى للضرائب ويمثل الإدارة المالية (١١) . وكلف عامل الخراج بتحصيل الأموال من الرعية ، سواء كانت تلك الأموال جزية أو خراجا أو صدقات أو غير ذلك متبعا للحق والعدل (١٢) . ومن الملاحظ أن تنظيم الأمور بالدواوين كانت تترك لولى الأمر خاصة الأمور التى لم تتعرض لها الشريعة الإسلامية بأحكام تفصيلية (١٣) . أما بالنسبة للرسوم

والحقوق فقد كانت نتصل من الأعمال وفق أسس ثابتة فى سجلات
الدواوين وجرى العمل على مقتضاها . ومن هذه الأسس ما يلى :

(أ) تحديد كل عمل بما يتميز به وتفصيل نواحيه اذا دعا الى
ذلك اختلاف الأحكام .

(ب) ذكر حال البلد : هل فتح عنوة أو صلحا وما استقر
عليه حكم أرضه عثرا أو خراجا .

(ج) ذكر أحكام خراج البلد سواء كان خراج مقاسمة أو رزق
مقدر على خراجه .

(د) ذكر أهل الذمة بكل بلد وما استقر عليهم فى عقد الجزية .

(هـ) ذكر ما بكل بلد من المعادن وأجناسها وأعدادها ، لكى
تحدد نسبة ما يؤخذ منها حقا لبيت المال .

(و) ذكر أموال غير المسلمين التى دخلت فى البلاد المتاخمة
لدار الحرب ، وما يستحق عليها نتيجة عقود الصلح معهم (١٤) .

٣ — ديوان العمال ويختص بالتقليد والعزل :

هذا الديوان هو الفرع الثالث من ديوان النظر وكان يشرف
على تعيين وعزل العمال وفيه كان يتم وضع القواعد العامة التى
تخص العمال : كالشروط الواجب توافرها فى المتولى ، والجبة
الموجه اليها ومدة ولايته ، والأجر المقدر له مقابل قيامه بمهام منصبه
وغير ذلك . وقد قسم الماوردى (١٥) هذه القواعد الى ستة أقسام :

(أ) سلطة تقليد العمال وكان ذلك ينحصر فى ثلاثة أشخاص :
السلطان ، وزير التفويض ، والى العمل .

(ب) شروط متقلد العمل وقد روعى فيه الكفاءة والأمانة
والاسلام والحرية .

(ج) تحديد العمل والبلد المتوجه اليه العامل بما يميزه عن غيره مع ذكر نوع العمل المكلف به العامل وكذلك الرسوم والحقوق الموجودة به .

(د) مدة الولاية حيث كان يعطى للعامل تقليد مطلق مباشر بموجبه عمله ويحدد فيه نوع العمل ومدة الولاية .

(هـ) جارى العامل على عمله ويقصد به المرتب المخصص له مقابل قيامه بمهام منصبه .

(و) فيما يصح به التقليد حيث كان يعطى للعامل تقليد اما لفظا واما كتابة .

نخلص من ذلك الى أن ديوان العمال انحصرت مهامه فى تعيين موظفى البلاد ثم مراقبتهم وتحديد نوع عملهم ومكان ذلك العمل مع توجيه نظر العامل الى ما يميز عمله عن الأعمال الأخرى ثم يحدد راتب كل منهم .

وبمقارنة هذه المهام الديوانية ————— سنجد أنها تنطبق تماما على مثيلاتها التى كانت سارية فى عصر المماليك كما سيأتى بعد ذلك الأمر الذى يظهر جليا بين ثنائيه أن معظم القواعد التى كان يسير عليها ديوان النظر فى عصر المماليك ترجع نشأتها الى عصر العباسيين .

٤ — ديوان بيت المال ويختص بالارادات والمصروفات :

كان بيت المال بمثابة مستودع لأموال الدولة حيث كان يستقبل الأموال المحصلة من البلاد ومنه كانت تخرج النفقات للصرف على جميع أوجه نشاطات الدولة ، تلك النشاطات التى ازدادت فى عهد العباسيين لدرجة كبيرة حتى بلغت نفقات دار

الخلافة فقط عدا الولايات فى اليوم سبعة آلاف دينار(١٦) وبالطبع ترجع هذه النفقات الى بذخ الخلفاء وتحرر بعضهم نوعا ما من التقاليد الدينية والانغماس فى اللهو . وقد تنوعت موارد بيت المال فاشتملت على عدة انواع هى :

الزكاة ، والخراج ، والجزية ، والعشور ، وخمس المعادن والغنائم ومال اللقطة ، وتركة من لا وارث له(١٧) .

وكانت هذه الموارد تتفق على مصالح المسلمين ، والقرآن الكريم قد حدد مصارف الزكاة وخمس الغنائم حيث قال الله تعالى عن الزكاة « انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل » فريضة من الله والله عليم حكيم «(١٨) وما كان يجرى على أموال الزكاة كان يجرى على عشور الأرض وما يؤخذ من تجار المسلمين(١٩) . أما خمس الغنائم فقد ببن الله تعالى مصارفها بقوله « واعلموا أنها غنم من شىء فان لله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شىء قدير »(٢٠) . أما باقى الموارد فكانت تصرف على مصالح المسلمين سواء كانت مرتبات عمال أو اصلاح طرق أو عمارة مساجد أو أرزاق جند وأثمان السلاح(٢١) .

وقد ظل ديوان بيت المال كما هو على حاله هذا الى عصر المماليك وشاركه فى تخصصه ديوان آخر هو ديوان الخزانة وكلاهما كانا فرعين من فروع ديوان النظر .

ومن هذه الدواوين الاربعة — ديوان العمال ، وديوان الجيش ، وديوان الاعمال ، وديوان بيت المال — كان يتكون ديوان

النظر فى مهد نشأته فى عهد العباسيين . وفى الحقيقة رغم الكتابات المتعددة التى تناولت عصر العباسيين فاننا لم نهتد الى سنة قيام الديوان ، وان كان من المرجح انه نشأ فى العصر العباسى الاول والذى كانت فيه الدولة مزدهرة و متماسكة فى الفترة ما بين ١٣٢ و ٢٣٢ هـ .

ونتبع فيما يلى بايجاز وضع ديوان النظر قبل عصر المماليك :

ثانيا : ديوان النظر فى عهد الطولونيين والახشيديين :

يبدو أن ديوان النظر استمر فى عهد هاتين الدولتين ، وان كانت أحواله يكتنفها الغموض ولم تورد المصادر التاريخية عنه الا معلومات مقتضبة . وفى عهد الطولونيين زادت موارد الديوان وبلغ خراج مصر فى عهدهم ٣٠٠.٠٠٠ دينار هذا عدا المكوس التى كانت موجودة ، وتلك المكوس التى ألفاها أحمد بن طولون حين تولى مصر بعد أحمد بن المذبر (٢٢) . كما يبدو أن نفوذ جامعى الخراج قد ازداد ، ونحكوا فى مالية الدولة خاصة الأسرة الماذنانية (٢٣) . ولعل هذا التناقص جاء بسبب عدم وجود وزير للدولة يشرف على مالبها فى عهد الطولونيين ونتيجة للزيادة التى طرأت على مالية الدولة الطولونية فقد اهتم أحمد بن طولون وخلفاؤه بتكوين جيش قوى يدافع عن الدولة بلغ فى عهده حوالى ٥٩.٠٠٠ جندي ويقال ٧١.٠٠٠ جندي . وفى عهد خمارويه بلغ عدد الجيش ٤٠.٠٠٠ جندي ، وكان ينفق عليهم سنويا ٩٠.٠٠٠ دينار (٢٤) .^١

أما فى عهد الاخشيديين فقد وضع دور الديوان نوعا ما ، ورغم انه كان هناك وزراء أخشيديون فانه يبدو أن هؤلاء الوزراء لم يكن لهم اشراف مالى ، بل رجعت الشؤون المالية الى طبقة

الكتاب(٢٥) حيث كلف هؤلاء الكتاب بعمل الإيرادات وغيرها ،
أما مهمة جمع الضرائب فكان يقوم بها عمال الخراج يعاونهم فى
ذلك كبار الكتاب من أهل الذمة(٢٦) .

ثالثا : ديوان النظر فى عهد الفاطميين :

وفى عهد الفاطميين ظهر ديوان النظر بجلاء ، وغدا من أجل
الدواوين المالية ، التى بلغ عددها أربعة عشر ديوانا . وهى
كما يلى :

١ - ديوان النظر وكان بيد ناظره سلطة ولاية وعزل
الموظفين ، وعرض المرتبات أو الأرزاق على الخليفة والوزير ،
كذلك كان يطالب باستخراج الأموال ويحاسب عليها .

٢ - ديوان التحقيق ، ويتبع ديوان النظر وكانت مهمته
محاسبة الدواوين ، ومراجعة وتنظيم مصروفات الحكومة .

٣ - ديوان المجلس ، ويتبع ديوان النظر ، وكانت مهمة
صاحبه مباشرة الاقطاعات ونفقات الدولة .

٤ - ديوان خزائن الكسوة .

٥ - ديوان الطراز وكان مقره دمياط وتينيس والبلاد الأخرى
التى يعمل فيها الطراز ، ثم يحمل الى خزانة الكسوة .

٦ - ديوان الاحباس .

٧ - ديوان الرواتب وكانت سجلاته تشتمل على أسماء
جميع المرتزقين فى الدولة .

٨ - ديوان الصعيد . وكان يجبى الخراج من الصعيد .

٩ - ديوان أسنل الأرض وكان مختصا بالوجه البحرى .

١ - ديوان الثغور .

١١ - ديوان الجوالى والمواريث الحشرية .

١٢ - ديوانى الخراجى والهللى .

١٣ - ديوان الكراع .

١٤ - ديوان العمائر والجهاد (٢٧) .

هذه هى دواوين المال الفاطمية التى كان على رأسها ديوان النظر . وإذا أطلعنا على مهام عمل صاحب ديوان النظر فسنجدها عبارة عن نفس الأعمال التى كانت تقوم بها الدواوين العباسية التابعة لديوان النظر ، وهذا يؤكد مرة أخرى أن ديوان النظر ترجع نشأته الى العصر العباسى . كما يمكننا أن نخلص الى عدة نتائج:

— كان لديوان النظر الفاطمى رئيس أو متول يرجع فى شئونه الى خليفة الدولة وكذا الوزير .

— زادت روافد ديوان النظر عما كان عليه الحال فى بدء نشأته ، وكان بكل فرع ناظر وعدة مساعدين وكان أغلب هؤلاء المباشرين من أهل الذمة بسبب براعتهم فى الأعمال الحسابية (٢٨) .

— لتلافى اختلاف طرق 'جباية الخراج فى الوجهين البحرى والقبلى أنشأ الفاطميون لكل وجه ديوانا مختصا به . وذلك تسهيلا لجباية الخراج والضرائب الأخرى (٢٩) .

— يبدو أن عائدات الدولة الفاطمية كانت كبيرة من بيعها للملابس والنسوجات الأخرى وهذا ما جعلها تنشئ لذلك ديوان الطراز (٣٠) .

وقد كان ديوان النظر فى عهد الفاطميين يقوم بجمع إيراداته عن طريق القبالات أو الالتزام (٣١) . وقد ظلت هذه الطريقة متبعة فى عصر الماليك فى بعض الموارد . ونل ديوان النظر يؤدى دوره بنجاح فى دولة الفاطميين حتى زوالها وقيام الدولة الايوبية . ومن الجدير بالذكر أن ديوان النظر وغيره من الدواوين الفاطمية كان مقرهم فى دار الإمارة ، فى أوائل الدولة ، ثم انتقلوا الى دار الوزير يعقوب بن كلس فى عهد العزيز بالله ، ثم نقلها العزيز بعد ذلك الى القصر ، ولما تولى الأفضل بن أمير الجيوش نقلها الى دار الملك بمصر ، ولما قتل الأفضل عادت الدواوين الى القصر وظلت هناك حتى زالت الدولة (٣٢) .

رابعاً : ديوان النظر فى عهد الأيوبيين :

بعد قضاء صلاح الدين الايوبى على الخلافة الفاطمية بمصر وإقامة دولته ، ورثت هذه الدولة معظم النظم الفاطمية السابقة وظلت سارية بها رغم ما أدخل عليها من تعديلات ، ومن بين تلك الموروثات ديوان النظر . وفى عهد بنى أيوب ظل ديوان النظر هو المشرف على دواوين المال ، وشاركه فى ذلك ديوانا التحقيق والمجلس (٣٣) وكان يديوان النظر هيئة ديوانية كبيرة من الموظفين بلغت ثمانية عشر فرداً هم « الناظر — متولى الديوان — المستوفى — المعين — الناسخ — المشارف — العامل — الكاتب — الجهيز — الشاهد — النائب — الأمين — الماسح — الدليل — الجائر — الخازن — الحائر — الضامن » (٣٤) .

وأشرف ديوان النظر على موارد ونفقات الدولة الايوبية ، التى زادت مواردها على ستة وأربعين مورداً حسب ما ذكره ابن مماتى (٣٥) وربما زادت عن ذلك (٣٦) . وفى عصر الأيوبيين طرأ تغير على ديوان النظر وهو أن صلاح الدين الايوبى قام بإلغاء

ديوان التحقيق ، لكنه اضطر الى الابقاء على وظيفته المجلسية
لضرورة استمرار أعمال المقابلة المالية، فاستعاض عن ذلك
الديوان « بمجلس أصحاب الدواوين » (٣٧) .

أما عن مقر ديوان النظار الأبوي فقد كان فى أوائل دولتهم
بالقصر الفاطمي الكبير ثم نقل بعد ذلك الى القلعة (٣٨) ويبدو
ان ديوان النظر كان قد طرأ عليه فى أواخر عهد الأيوبيين الفساد
وكثرت الرشاوى ، الأمر الذى دعا النابلسى (٣٩) الى تقديم برنامج
اصلاحى الى الملك الكامل يبين له فيه عيوب نظام ادارة الدواوين
وما يجب اتخاذه فيها . وظل ديوان النظر يؤدى دوره فى مصر
حتى زوال دولة بنى أيوب واستيلاء مماليكهم على السلطة فى
عام ٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م .

خامسا : ديوان النظر فى عصر المماليك :

١ - حقمية وجود الديوان :

كان لابد من وجود ديوان النظر فى دولة المماليك ذات الصبغة
العسكرية لبشراف على اقتصادها الاتطاعى من ناحية الموارد
والنفقات . فالملك يحتاج فى انتظام أمور سسلطانه الى ثلاثة
أشياء :

(ا) رسم ما يجب أن يرسم لكل من العمال والمكاتبين عن
السلطان ومخاطبتهم بما تقتضيه السياسة من أمر ونهى .

(ب) استخراج الاموال من وجوها واستيفاء الحقوق
السلطانية فيها .

(ج) توزيع هذه الاموال على مستحقيها من أعوان الدولة
الذين يداغمون عن الدولة وعن رعاياها (٤٠) .

٢ - مقر ديوان النظر المملوكى :

كان الايوبيون قد نقلوا الدواوين الى القلعة بعد تعميرها ، وعندما زالت دولتهم وتولى المماليك حكم مصر ، أبقوا على الدواوين — ومنها ديوان النظر — فى قلعة الجبل (٤١) وظلت هناك حتى استيلاء العثمانيين على مصر ١٥١٧ م .

٣ - الدواوين والفروع التابعة لـديوان النظر فى عصر المماليك (المباشرات) :

رأينا فيما سبق ان ديوان النظر كان يشرف على أربعة دواوين فى العصر العباسى ، ثم ازدادت هذه الدواوين لتصبح ثلاثة عشر ديوانا فى العصر الناطقى ، الا أنه فى عصر المماليك انحصرت الدواوين التى كانت ذات سمة مالية وبشرف عليها ديوان النظر فى تسعة دواوين وكان ديوان النظر هو أرفع الدواوين المالية ، وكان يثبت فيه التواقيع والمراسيم السلطانية ، وباقى الدواوين المالية تعتبر فروعاً من هذا الديوان وترفع حساباتها اليه ، وكان يرجع الى هذا الديوان أمر الاستبصار (٤٢) الذى يشتمل على أرزاق ذوى الأقالام (٤٣) أما أرزاق أرباب السفف فكان يختص بها ديوان الجيش الذى يمثل الفرع الأول من ديوان النظر .

وفىما يلى عرض للفروع التى كان ديوان النظر يشرف على مباشرتها فى عصر المماليك :

١ - ديوان الجيش :

وكان يقوم بالأعمال المالية التى تخص الجيش مثل اثبات أسماء الأمراء والجند بمختلف طبقاتهم (٤٤) . وكذلك اقطاعاتهم وغير ذلك .

٢ - مباشرة الخزانة :

وكانت الخزانة هي مستودع أموال المملكة ، وقد ظلت على هذا الوضع حتى استحدث السلطان الناصر محمد بن قلاوون « ديوان الخاص » فضعف أمر الخزانة ولم يبق بها الا بعض الملابس ، وقابل من المال الذي كان ينفق أولا بأول وظلت على هذا الحال حتى عام ٧٩٠ هـ فتحولت الى سجن (٤٥) . وأحبانا كان يتولى فرد واحد منصب الوزارة ونظارة الخزانة (٤٦) .

٣ - مباشرة بيت المال :

لم تختلف النظم التي كانت سارية في بيت المال الأيوبي عنها في العصر المملوكي . فكان يوجد ببيت المال كاتب يعد جريدة بها أسماء من لهم راتب على بيت المال ، ويذكر الجهات التي ترد منها الإيرادات الى بيت المال (٤٧) كذلك كان ناظر بيت المال مكلنا بمراقبة الوارد والمنصرف ، لذلك روعي في اختياره الأمانة ، ولما كان الوزير هو المسئول عن تعيين ناظر بيت المال فقد تسرب الفساد الى المنصب وأصبح يشتري بالرشوة (٤٨) ومثال ذلك شخص يدعى « تاج الدين محمد الحسيناني » تولى وكالة بيت المال عام ٨١٢ هـ / ١٤١٠ م بعد دفع مبلغ ألف دينار (٤٩) .

٤ - مباشرة أمراء الغلال :

الأمراء هي شئون غلال الدولة ، وكان متوليها مسئولا عن الغلال الواردة اليها ، وكذلك ما يصرف منها كمرتبات أو للبيوت (٥٠) .

٥ - مباشرة البيوت :

كانت هناك مجموعة من الحواصل المملوكية يعبر عنها بالبيوت وقد أضيف اليها اللفظ الفارسي « خاناه » ويعنى البيت ؛

مثل الشراب خاناه أى بيت الشراب وتحتوى جميع الاشربة الخاصة بالسلطان ، والحوائج خاناه وتحتوى الاطعمة واللحوم المخصصة للمطبخ وغير ذلك ، وكان المشرف على هذه البيوت الاستادار(٥١) .

٦ - مباحرة الهالى :

وهى عبارة عن ضرائب أو مكوس(٥٢) تجبى على حكم المشهور العربية(٥٣) وقد استحدث معظمها منذ عهد العباسيين ، وظلت مى التكاثر حتى أصبحت من أهم موارد الدولة الملوكية .

٧ - مباحرة الجوالى :

الجوالى جمع جالية وتطلق على أهل الذمة لأن عمر بن الخطاب أجلاهم عن جزيرة العرب ، ثم لزم هذا الاسم كل من لزمته الجزية من أهل الذمة وان لم يجلوا عن أوطانهم(٥٤) ومنذ عهد عمر بن الخطاب أصبح للجزية - الجالية - ديوان مختص يجمعها .

٨ - مباحرة الخراجى :

ويقصد بها الضرائب أو المقررات المالية التى كانت تحصل على الأراضى الزراعية سنويا ، وكذلك ما كان يؤخذ من الفلاحين كهدايا وغيرها(٥٥) .

٩ - قصب السكر والمعاصر :

وقد أوردتها الزويرى(٥٦) عقب الخراجى ، الا أنه لم يشير الى كونها مباشرة قائمة بذاتها كالجوالى والخراجى وغيرها . ولا يثنى ذلك كونها أحد موارد الدخل لديوان النظر ، حيث كان بها مباشر مكلف بأخذ الضرائب من زراع القصب وأصحاب

المعاصر وقد كان هناك مطابخ للسكك تابعة للدولة ، ومطابخ أخرى تابعة للسلطان ، ومطابخ ثلاثة خاصة بالشعب بلغ عددها سبعة وخمسين مطبخاً (٥٧) .

هذه هى الإدارات المالية التى كانت تابعة لديوان النظر فى عهد المماليك ، والتى قامت بتحصيل وصرف موارد الدولة . وقبل بيان نظام العمل الداخلى ، والدفاتر المستعملة فى تلك الدواوين ، فإن من الجدير هنا أن نعرض لموظفى الديوان الذين تحملوا عبء إدارة الشؤون المالية فى الدولة .

٤ - عمال ديوان النظر المملوكى ومباشروه :

(أ) الوزير :

وهو المتحدث للملك فى أمر مملكته (٥٨) ، أى أنه كان ينوب عن السلطان فى العديد من النواحي الإدارية ومن الملاحظ أن الوزير فى مصر فى عصر المماليك كان دائماً من أرباب الأقلام ، ونادراً ما كان يتولى الوزارة صاحب سيف . كما أن الوزراء المماليك كانوا وزراء تنفيذ لا تفويض .

وقد اختص اسم الوزير عند المماليك بالنظر فى الجباية ، حيث كان المكلف الأول بجباية الأموال وتصسريفها. كما كان له الحق فى تولية وعزل المباشرين القائمين بالجباية (٥٩) ومن هذه النقطة يجدر الإشارة الى كتاب المال الذين كان للوزير الحق فى توليتهم وعزلهم وقد بلغوا عشرة أتباع حسب ترتيب الخالدى (٦٠) لهم كما يلى :

١ - نظر الدولة :

وهو ناظر الدواوين ورئيس ديوان النظر ، ويتحدث فى كل ما يتحدث فيه الوزير ، واذا كان الوزير من أرباب السيف ، كان ناظر الدولة هو المسئول عن الحسابات وما يتعلق بها .

٢ - استيفاء الصحبة :

ولتوليها أيضا الاشراف على النواحي المالية فى الدولة ، وكذلك تعيين صغار العمال .

٣ - نظر بيت المال :

ومتولىه يشرف على الإيرادات والمصروفات .

٤ - نظر دار الضيافة والأسواق :

وصاحبها مسئول عما يتحصل من ضرائب عن الأسواق وانفاقها على اقامة الرسل والمبعوثين بدار الضيافة وكانت هذه مهمة المهندار (٦١) .

٥ - نظر المرتجعات :

وكان متوليها مسئولا عن مواريث الأمراء والدفاع عن الفلاحين ضد أطماع المقطعين ، وفض النزاعات بين الأمراء والجند .

٦ - نظر المواريث الحشرية :

وكان صاحبها مسئولا عن ايراد مال من يموت ولم يترك له وارثا الى بيت المال وكذا الاراضى والعقارات وغير ذلك .

٧ - نظر البيوت والحاشية :

وكان على صاحبها توفير احتياجات البيوت السلطانية .

٨ - نظـر الجهات :

وصاحبها مكلف بتمل الضرائب المحصلة من التجار الى بيت المال .

٩ - نظـر الأهـراء :

وصاحبها او متوليها مسئول عن شون غلال الدولة من حيث الابراد والنفقات .

١٠ - استيفاء الدولة :

ومتوليها يقوم بضبط حسابات الدولة . وقد زاد عدد مستوفى الدولة نى عهد المالك وكانوا يكتبون التذاكر والمربعات وغيرها ، وكان الوزير يوليهم (٦٢) .

ما سبق يتضح ان الوزير كان من أهم أعماله الاشراف على النواحي المالية ، ومراقبة ايرادات ونفقات الدولة وتعيين المباشرين القائمين بالأعمال المالية . كما يتضح أنه كان هناك موظفان مهمان جدا يساعدان الوزير وهما : مستوفى الدولة ، ومستوفى الصحبة (٦٣) هذا بالإضافة الى صاحب الديوان . والى جانب هؤلاء الأربعة - الوزير وناظر الديوان ومستوفى الصحبة ومستوفى الدولة - الذين كانوا يشكلون الادارة العليا للمالية ، كان هناك موظف خامس يسمى الشاد او شاد الدواوين ، وهذا الأخير كان يرافق الوزير دائما ، وله التفتيش على مالية الدواوين ، وعلى موظفيها ، وكانت رتبته أمير عشرة ، وكان يشارك ناظر المال فى القيام بالشئون المالية وقت الخاء الوزارة (٦٤) .

وقد كان الوزير يباشر الاختصاصات المالية السابقة حتى استحدثت نيابة السلطنة (٦٥) فتأخرت الوزارة وانقسمت مهام

الوزير على ثلاثة أفراد : ناظر المال ، وناظر الخاص (٦٦) ، وكاتب السر (٦٧) . ثم فى عهد السلطان الظاهر برقوق استحدث ديوان المفرد (٦٨) وتوزعت مرة أخرى مهام الوزير على أربعة أفراد هم :

كاتب السر ، ناظر الخاص ، الاستادار ، الوزير (٦٩) . وترتب على ذلك أن الوزير لم يبق له الا الاشراف على تحصيل بعض المكوس ، والاشراف على مطبخ السلطان ، ولم يبق من اتباعه — التى يرجع أمرها اليه — الا ناظر الدولة وشاد الدواوين وناظر بيت المال وناظر الأهراء ، ومستوفى الدولة ، وناظر الجهات (٧٠) .

(ب) الناظر :

ويعنى المشرف ، خاصة المشرف المالى (٧١) . فهو الذى ينظر فى الأموال — الإيرادات والمصروفات — وترفع اليه حساباتها ، ويختلف باختلاف ما يضاف اليه كـ « ناظر النظار » الذى يعبر عنه بـ ناظر الدولة ، وبشارك الوزير فى أعماله ، أو « ناظر النظار بدمشق » وهو يماثل الوزير بديار مصر (٧٢) . والناظر دائما ترفع اليه ضرائب أصول الأموال (٧٣) ، وأوراق الحاصل (٧٤) ، والباقي (٧٥) ، والفائض والمتأخر ، والعديد من التقارير المالية الأخرى ، ومكلف بعمارة البلاد ، وتمييز فواحيها ، واختيار المباشرين فيها (٧٦) . وهو بذلك يشبه الناظر فى عهد الأيوبيين (٧٧) وأن كانت قد تزايدت اختصاصاته فى عصر المماليك نظرا لتعقيد نظم الدولة المالية وكثرة مواردها ونفقاتها .

ومن خلال احدى نسخ التوقيع التى أوردها القلقشندي يمكن معرفة المهام التى كان يكلف بها ناظر الدولة عند توليه (٧٨) . وكان ناظر « ديوان النظر » له عدة أسماء منها : ناظر المال ، ناظر النظار ، ناظر الدواوين ، ناظر الدولة ، الصاحب الشريف (٧٩) ،

وتلى رتبته الوزارة ، واذا غاب الوزير قام ناظر الدولة بتدبير الدولة بمساعدة شساد الدواوين (٨٠) . ولما كان ناظر الدواوين هو المسئول الأول عن المالية فإنه يشبه فى عصرنا الحالى وزير المالية .

ومن خلال المعلومات المتناثرة فى متن المصادر والمراجع التاريخية ، أمكننا التوصل الى أسماء ثمانية وستين ناظرا ممن تولوا ديوان نظر دولة المماليك عبر ما يقرب من ثلاثة قرون (٨١) وبالنظر اليهم يمكن الخروج بعدة نتائج هى :

١ - لم يكن هناك قاعدة ثابتة يستند اليها فى تولية النظر أو عزلهم . فإذا قسم عدد النظر على سنوات الدولة اتضح لنا أنه كل أربع سنوات كان يتولى ناظر دولة جديد . وهذا غير حقيقى ف نجد مثلا أحد النظر يدعى شرف الدين هبة الله صاعد الفائزى قد استمر فى شغل منصبه كناظر للدولة لمدة تزيد على عشرين عاما (٦٥٠ هـ - ٦٧٨ هـ / ١٢٥٢ - ١٢٧ م) ، بينما هناك ناظر آخر يدعى مجد الدين بن منتورة الأسلمى لم تزد مدة ولايته على ثلاثة أيام وقبض عليه وغرم ستة آلاف دينار ٨٦٧ هـ / ١٤٦٢ م .

٢ - اذا دققنا النظر فى أسماء متولى ديوان نظر دولة المماليك اتضح لنا أن معظمهم ينتمى الى أسررات محددة مثل : جمال الدين بن مصرى ، وأمين الدين بن مصرى ، كريم الدين عبد الكريم بن مكناس ، وفخر الدين بن مكناس ، سعد الدين بن الهيصم ، وإبراهيم بن الهيصم . . . الخ ، كما يلاحظ أن بعضهم قد تولى أكثر من مرة مثل : أبو طالب النابلسى ، وتاج الدين السنهورى وأكرم بن الخطيرى ، سعد الدين بن الربضة ، وقاسم شغيته ، وهذا الأمر يبين أنه كانت هناك أسررات معينة امتن

أفرادها العمل فى -الادارات المالية ، أو الدواوين ذات الصلة
بمالية الدولة ، ومن ثم فقد توارث أفرادها العمل بديوان النظر .

٣ - من أبسط وأدق قواعد الادارة الحديثة أن يكون بكل
مصلحة حكومية كبرى شخص واحد يتولى رئاستها ، والى جانبه
مجموعة من المساعدين . وبتطبيق ذلك على ديوان النظر فى عهد
المماليك يتبين لنا عكس ذلك ، فقد رأس الديوان أحيانا شخص
واحد ، وأحيانا أخرى شخصان كما حدث فى أعوام : ٦٨٢ هـ ،
٧٠٣ هـ ، ٧٠٨ هـ ، ٧١١ هـ ، ٧١٦ هـ . . . الخ بل انه فى عام
٦٨٧ هـ / ١٢٨٨ م وجد أن دبوان النظر كان ينولاه أربعة أفراد
وهذا التعدد يعكس اضطراب شئون الدولة المالية فى كثير من
الأوقات .

٤ - بالنظر الى القاب نظار الدولة يتضح أن معظمهم ينتمى
الى أهل الذمة مثل موفق بن القمص ، وشمس الدين غبريال
وغيرهم .

٥ - من الملاحظ فى عصر المماليك أن ناظر الدولة عند ترقيته
يصبح وزيرا - مثل أمين بن الهيصم ومرج بن النحال وغيرهما -
وأيضا كانت هناك قاعدة ثابتة مؤداها أن الوزير اذا انفصل عن
عمله كان يعين ناظر للدولة طوعا أو كرها (٨٢) .

٦ - نظرا للثراء الذى كان يتمتع به موظفو ديوان النظر
- ومن بينهم النظار - فقد تعرضوا دائما للمصادرات . لذلك نجد
أن القليل منهم توفى وفاة طبيعية مثل ابن الكويز ٨٨٥ هـ ، بينما
نجد أن الناظر تقى الدين بن نصر الله ٨٥٨ هـ / ١٤٥٤ م كان مصيره
الشنق ، أما شرف الدين بن البقرى فقد مات مسموما فى عام ٨٩٣ هـ
كذلك قاسم شفيته مات فى عام ٩٠٠ هـ من شدة العذاب الذى

تعرض له ، كما أننا نجد أفراداً آخرين كأن مصيرهم الغول والمصادرة والضرب أمثال : مجد الدين بن منقورة ، ومحمد بن شمس الأهناسى ، وموفق بن القمص ، وشرف الدين بن البدر ، ومجد الدين بن كراوية (٨٣) .

٧ — تذكر بعض المصادر (٨٤) أن السلطان المملوكى الناصر محمد بن قلاوون قد قام بإبطال وظيفتى النظر والاستيفاء من سائر أعمال مصر فى عام ٧١٥ هـ ، كذلك أبطل فى عام ٧٢٧ هـ/ ١٣٢٦ م وظيفتى الوزارة ونيابة السلطنة إلا أن من الواضح أن الوزارة والنيابة قد عادت بعد ذلك بمدة يسيرة ، كذلك عادت وظيفتنا النظر والاستيفاء وهذا ما نستطيع أن نتبينه من تتابع أسماء نظار الدولة حتى عام ٩٢٣ هـ/ ١٥٥٧ م الذى يؤكد أن ديوان النظر ظل قائماً حتى دخل العثمانيون مصر .

(ج) المشد أو المتولى :

ويبدو من اسمه أنه كان يتولى أمور الديوان ويساعد الناظر فى كثير من أعماله حيث كانت مهام منصبيهما متشابهة الى درجة كبيرة .

والمشد أو شاد الديوان كان له سلطان المراقبة والإشراف والتفتيش ، وربما لجأ الى الشدة فى عمله (٨٥) . وكان قبل ذلك يتسلم عمله بالأمانة أو بالبذل أو بالضمان (٨٦) أى أن المتولى كان يحصل على هذا المنصب إما عن طريق سمعته الحسنة وأمانته ، وإما عن طريق دفع رشوة ، وإما عن طريق الضمان كأن يضمن ألا يتأخر شئ من مال الديوان ، وأن تأخر شئ قام بسداده .

أما فى عصر المماليك فقد كانت ترفع اليه كشوف ضرائب الأموال ليتحقق من جملة الإيرادات والمتأخرات ، كذلك كان المشد

مكلف بالاجتهاد فى جباية الأموال من سائر نواحى البلاد وايضا عبءه عمارة البلاد وتعيين الخفراء عليها ، والفصل فى النزاعات القائمة بين القوى والضعف ، والعمل على تطبيق العقوبات على أصحاب الجرائم ليحد من ضرر المفسدين (٨٧) .

(د) صاحب الديوان :

وهو لقب مستحدث فى عصر المماليك ، وكان صاحب هذه الوظيفة قبل ذلك هو « متولى الديوان » والدليل على ذلك أن نفس اختصاصاتها واحدة (٨٨) . وفى عصر المماليك كان يشغلها أحد المدنيين ، ويعتبر المسئول الأول بعد النادل (٨٩) . وصاحب الديوان كان يضبط كل ما يجرى فى الديوان من معاملات ، ويأمر بالثبات الحسابات الصادرة عن المباشرين فى الديوان بعد مراجعتها والمواقفة عليها (٩٠) .

(هـ) مقابل الاستيفاء :

كان فى الدواوين الفرعية ترفع اليه الحسابات قبل ارسالها الى الديوان العالى وهو ديوان النظر (٩١) . أما مثيله فى ديوان النظر فكان يكتب على الحسابات الواصلة من جهة المباشرين تاريخ حضورها للديوان قبل اثباتها به ، وكان يراجع كل ما يصدر عن المستوفى ، ويكتب لمشهد الدواوين فى كل يوم ما هو مطلوب منه ، واذا لم يكن بالديوان مقابل قام المستوفى بوظيفته (٩٢) .

(و) المستوفى :

وكان عليه مراجعة حسابات المباشرين والتأكد من صحتها ، وعليه عمل القاييسات ، ومحاسبة أصحاب النقد والكيل على استحقاقاتهم ، وكذلك التنبيه على حمل موارد الجهات الى بيت

المال ، وعليه محاسبة اصحاب الاقطاعات التى انحلت عن
اصحابها(٩٣) وفى مصر كان السلطان هو الذى يولى المستوفين ،
ويصدر لهم ولايات من ديوان الانشاء ، أما فى الشام فكان يوليهم
نواب البلاد الشامية(٩٤) .

(ز) المشارف :

وتلخصت مهامه فى الاشراف على الحاصل ، والختم عليه ،
وعمل جميع الحسابات اذا توفى العامل ، والتوقيع عليها(٩٥) .

(ح) الشاهد :

اسم ناعل من سيد ، وهو من كتاب الأموال وغير مكلف
بعمل الحسابات(٩٦) . الا أنه يوقع عليها ، « ويشهد بمتعلقات
الديوان نفيا وابياتا »(٩٧) .

(ط) العامل :

سمى كذلك ربما لتوليه على الأعمال والولايات ، وقد عرف
العامل بدلالات وظيفية أخرى ، فمثلا فى عصر المماليك كان من
كتاب المال(٩٨) ، وكان فى عهد الأيوبيين يعمل الحسابات ويرفعها
للديوان ، وكلف الناظر والمشارف بمراقبته والاشراف عليه(٩٩) ،
وقد كان لقب العامل فى الأصل يقع على الأمير المتولى العمل ،
ثم اختصر بعد ذلك بهذا الكاتب(١٠٠) . وفى عصر المماليك كلف
العامل بنظم واعداد الحسابات(١٠١) .

(ي) الماسح :

وهو كاتب بالديوان ، كان قبل المماليك برفاق القصاب — رجل
بقيس الأرض بالقبصة — ويقوم هذا الماسح بجمع عدد الاقصاب

وضربها ويعمل بذلك مكلفات (١٠٢) أما فى عصر الماليك فقد اختلف الأمر بعض الشيء ، حيث كان الماسح هو الذى يتصدى لقياس الأرض الزراعية (١٠٣) . أى أنه قام بدور القصاب الأيوبى ، وربما قام أيضا بعمل المكلفات .

(ك) المـسـيـن :

وهو مساعد الكتاب فى الكتابة (١٠٤) أى أنه اسم على مسمى حيث كان يعاون المباشرين السابقين فى أعمالهم .

(ل) الصـيـرفـى :

جاء ترتيبه التاسع والأخير من كتاب الأموال الذين ذكرهم القلقشندى (١٠٥) بينما لم يذكره النويرى ، أما صاحب القوانين فمزم يذكر كاتباً بهذا الاسم (١٠٦) ، إلا أن اختصاصات هذا الكاتب فى عهد الماليك هى نفسها الاختصاصات التى كان يقوم بها أحد كتاب المال الأيوبيين ويدعى « الجهبذ » وقد أشار الى ذلك آخرون (١٠٧) .

والصيرفى هو الذى يتولى تحصيل الأموال وصرفها (١٠٨) ورغم أن الفقهاء حرموا أن يولى الذمى صيرفياً فى بيت المال ، فإن كثيراً من أهل الذمة قد اشتغلوا بهذه الوظيفة ، وحصلوا على كثير من الربح والنفوذ من ورائها (١٠٩) . ولكى يريح الصيرفى كثيراً لجأ الى العديد من أساليب الغش والخداع ، الأمر الذى جعل أحد معاصريهم يصفهم بأنهم « جملة حرامية وقطاع طرق وهم أشد الناس حراماً » (١١٠) ثم شرع بعد ذلك فى سرد أساليبهم الملتوية فى الغش ، ومن هذا الأساليب أن بعضهم له ميزان مجوف القصبة ويضع فيها زئبقاً ، فإذا أراد أن يثبض من أحد الأشخاص ذهباً

يمسك الكفة التى فيها الصنّج ، فيجربى الزئبق الى ناحية الصنّج ،
فياخذ الصيرفى بوزن الزئبق ذهباً ، والعكس صحيح (١١١) .

والى جانب ما سبق من المباشرين فقد انفرد ابن ظهير (١١٢)
بذكر مجموعة أخرى هى :

(م) الموقع :

وهو مكلف بكتابة التوقيعات والمراسيم ، وتعرض عليه
الاجوبة .

(ن) السكاتب :

وهو شبيهه بالعامل ، ويقوم بعمله ، اذا لم يكن عامل معه .

(س) النائب :

وهو كاتب يتبع صاحب الديوان ، ويطالب بالحسابات ،
والاجابة عن الرسائل .

(ع) الأمين :

وهن كاتب ثان يتبع صاحب الديوان ، ويساعد الشاهد ،
وينوب عنه فى غيابه .

(ف) الدليل :

وهو مكلف برقع القوانين والسجلات عند المساحة ، ويميز
انواع الاراضى واسماء مزارعيها .

(ص) الحائز :

وهو كاتب مكلف بحراسة الاجران ، ويمنع الفلاحين من
التصرف فيها الا باذن كتابى من العامل .

(ق) الخـازن :

مكلف بقبض وتخزين الغلال واخراجها وقت الطلب ،

(ر) الحاشـر :

أحد الكتاب المكلفين بإحصاء أهل الذمة .

من العرض السابق يتضح أن الوزير كان يمثل السلطة العليا في النظام المالي ، وأن ناظر الدولة ورئيس ديوان النظر كان هو المسئول الأول عن مالية البلاد إذا كان الوزير من أرباب السيف . وأن كل ديوان — مثله مثل ديوان النظر — له ناظر ومجموعة مباشرين يعملون على استخلاص الأموال الخاصة به . ولعل كثرة موظفي دواوين الأموال المملوكية ترجع الى كثرة الضرائب المحصلة ، وسيادة مبدأ التخصص في العمل . وقد كان النظام الداخلي في الدواوين يسير على درجة عالية من الدقة ، فهناك ناظر للإشراف ويليهِ مراجعون للحسابات ، ثم طبقة كتاب عليهم إجراء العمليات الحسابية ومن الملاحظ أن غالبية كتاب المال في الدواوين المملوكية كانوا من أهل الذمة وهذا بسبب براعتهم في الأعمال الحسابية منذ القدم ، وأيضا لعدم خوف السلاطين منهم على العرش (١١٣) إلا أنه في بعض الأوقات القليلة قام بعض السلاطين بالتشدد تجاه أهل الذمة وأمروا بعدم استخدامهم في الدواوين والأعمال (١١٤) ، الأمر الذي تسبب عنه ضرر لمعظم الذميين الذين احتكروا الأعمال الديوانية منذ القدم ، لذلك لجأ بعضهم الى اتخاذ إحدى وسيلتين لفك هذا الحصار من حولهم وهما :

١ — ادعائهم كذبا الدخول في الاسلام ، واتخاذهم أسماء المسلمين والقابهم ومن أمثال هؤلاء الوزير بهاء الدين بن حنا وزير

السلطان بيبرس ٦٥٨ هـ (١١٥) وناظر الدولة تقي الدين أسعد بن أمين الملك المعروف بكاتب برلى ٧١١ هـ — ١٣١٢ م (١١٦) . وقد أطلق البعض على وزارة هؤلاء — حيث كان برلى وزيرا قبل نظارة الدولة — اسم « وزارة الأقباط » (١١٧) .

٢ — ابراد مبلغ من المال للخزائن الشريفة حتى يرضى عنهم السلطان ويقيهم فى مناصبهم (١١٨) .

ونظرا لتعدد مجالات عمل الوزير الملوكى فقد كان له مساعد يشرف على أعماله وعلاقته بالدواوين — ويمكن تسميته بوكيله ، أو مدير مكتبه للشئون الديوانية ويسمى هذا المساعد « مقدم الدولة » (١١٩) لذلك اذا تأخر صـ صـ رواتب العمال كانوا يقدمون شكوى ضد الوزير ومقدم الدولة لارتباط عملها معا (١٢٠) .

٥ — الشروط الواجب توافرها فى كتاب المال :

أيهما الأفضل ؟ أهل السيف أم أهل القلم ، سؤال اختلف حوله الكتاب . فهناك البعض (١٢١) يفضلون أهل القلم عن أهل السيف ، ودليلهم فى ذلك أن السيف يحفظ القلم ويجرى معه مجرى الخادم الحارس ، بينما يرى البعض الآخر أن أهل السيف أفضل وحجنتهم فى ذلك أن القلم يخدم السيف ويحصل لأصحاب السيوف أرزاقهم ، فهو كالخادم له وقوم قالوا هما سواء لا غنى لأحدهما عن الآخر .

وبالنظر الى أن كتاب التصرف والأموال ينتمون الى أرباب الأقلام ، فقد راعى سياسة الدولة المملوكية فى اختبارهم العديد من الشروط ، لأنه بـ هؤلاء تقوم الدولة بتحصيل مواردها ، والانفاق على مصالحها . ومن ثم كان من أهم شروط تعيين كاتب المال

أن يكون : حرا ، مسلما ، نقيها ، حاضر الحس ، حاد الذهن عظيم
النزاهة ، لا يقبل هدية ، لا يجيب عما توجه لغيره من الاسئلة
وان كان أعلم بها منه ... الخ (١٢٢) كما يجب على الكتاب أن
يكونوا على دراية بالجمع والطرح والقسمة وأنواع الكسور
واستخراج المجهولات (١٢٣) ويبدو أنه في ذلك العصر لم يكن لديهم
الطرق المستخدمة حاليا عندنا في الحساب ، بل كانت طرقهم معقدة
يصعب فهمها ، وتحتاج الى خبرة كبيرة بالحساب ، وحس حاضر
ومما لا شك فيه أنهم كانوا معتادين عليها ويتقنونها فمثلا يقول
أحدهم في ضرب ٣ × ٥ :

كضربك الخمسة في الثلاثة فكرر الخمسة في ثلاث مرة
أو كرر الثلاث قدر الخمسة يبدو جوابه بغير لبس (١٢٤)

ولا شك أن هذه الطريقة كانت بسيطة وسهلة وای
كاتب يمكنه تعلمها بسرعة وهي تبسط العمليات الحسابية على
شكل قصائد من الشعر يمكن تعلمها وحفظها بسرعة كذلك اشترط
في كتاب المال أن يكونوا متميزين في مسائل القسمة ، وقد شرح
أحدهم عدة أمثلة للقسمة منها هذا المثال :

لو حضر ثلاثة رجال لأحدهم ٦٣ ديناراً ، والثاني ٣٥ ديناراً
وللثالث ٢١ ديناراً وتاجروا فربحوا ٥١ ديناراً فما حصة كل منهم
في الربح ؟ وجاء الحل كما يلي : ترد حصة كل واحد منهم الى
السبعة ، فيجتمع لك ١٧ ثم يقسم الربح — ٥١ — على ١٧ يكون
الناتج ٣ ، يضرب فيها ما لكل فرد فيكون للأول ٢٧ والثاني ١٥ ،
والثالث ٩ ... وهكذا (١٢٥) .

ويبدو أن أكبر رقم عرّفه الممالك كان الألف ، وإذا زادت
الأرقام عن ذلك كرروا الألف عدة مرات . ودليل ذلك ما ذكره أحد

الكتاب أنه إذا ضرب أربعين ألفا فى ستين ألف ألف نجد أننا ذكرنا
الألف فى العدد الأول مرة واحدة ، وفى الثانى مرتين ، فهذا يجب
علينا أن نجرد العددين عن لفظات الألف الثلاثة ، ثم نضرب
أربعين فى ستين ونعرف الحاصل ، ثم نضرب أربعة فى ستة
فيكون الحاصل أربعة وعشرون مائة ، فأضف الحاصل وهو ألفان
وأربع مائة الى لفظات الألف الثلاثة المحفوظة ، فيكون الجواب
ألفى ألف ألف ألف وأربع مائة ألف ألف ألفا (١٢٦) .

٦ - أرباب الدواوين والنظر وأربابهم :

كان أرباب المناصب فى مصر المملوكية ينقسمون الى قسمين :
أرباب سيف ، وأرباب قلم وهؤلاء الأخيرون كانوا قسمين :

(١) قسم يمثل الوظائف الدبرانية : ومنها الوزارة ، ويظهر
الدواوين ، ونظر بيت المال وغيرها .

(ب) قسم يمثل الوظائف الدينية ومنها القضاء ووكالة بيت
المال ، والحسبة وغيرها (١٢٧) ومن ذلك يتضح أن مباشرى ديوان
النظر ينتقلون الى أرباب الأعلام بشقيه الدبوانى والدينى وبالتالي
فقد جرى عليهم ما كان يجرى على أصحاب هذا القسم سواء فى
الأزياء أو الأرزاق ، مع الوضع فى الاعتبار تباين المناصب
وأهميتها .

وكان زى الوزراء — من أرباب القلم — وكبار السكتاب
ونظار الدواوين عبارة عن : ثوب واسع طويل الكمين من الصوف
يسمى (حلة) وفوقه لباس نوب واسع الكمين مشقوق من الأمام
، جبهته (وكان فى كم الجبهة فتحات تسمى « باذهنجات » ، وأيضا
كانوا يلبسون معاطف ذات أكمام ضيقة فوق الفرجى تسمى
« البغائية » ، وعلى مناكبهم كانوا يضعون أردية مشرشرة تشبه

الطيلسان تسمى « طرحة » (١٢٨) أما وكيل بيت المال فكان يلبس ثوبا واسعا طويل الكمين ومفتوحا من الأمام يسمى « فرجية منرجة » وكان مزودا بصف من الأزرار ، وفى الشتاء يرتدى ملابس من الصوف الأبيض أو الملون ، وكان حذاءه من الجلد وبدون مهاميز — حديدة تكون فى رجل الفارس ليخز بها الحصان فيسرع — وكان يضع فوق رأسه عمامة (١٢٩) .

وقد تشبه كبار كتاب المال بالوزير فى زيّه ، الا أنه كان هناك تباين فى الملابس خاصة فيما يتعلق بتوزيع الخلع والتشاربف عليهم . حيث كانت هذه الخلع أربع طبقات :

الطبقة الأولى : للوزير ونظار الدواوين ، وكان يصرف لهم ثوبان ، الأول ويسمى فوقانى وكان من القطنية الحرير — كانت تسمى الكمخا أو الكنكى الأبيض — ومطرز بخطوط ومحلّى بفرو مقدس وشعر سنجاب ، والثانى ويسمى تحتانى وكان من الحرير الأخضر .

الطبقة الثانية : وكانت ملابسهم تشبه الطبقة الأولى ، لكن بدون شعر سنجاب .

الطبقة الثالثة : لم يرتدوا الطرحة .

الطبقة الرابعة : كانت خلعهم الفوقانية من الكمخا الا انها لم تكن بيضاء (١٣٠) .

أما ركوب هؤلاء المباشرين فيقال أنه كان يشسبه ركوب الجنود (١٣١) . أى يركبون الخيول المرتفعة الأثمان ، وهذا لكبار الكتاب من أصحاب الوظائف الديوانية . أما كتاب الوظائف الدينية فكانوا يركبون البغال النفيسة التى تقارب الجياد فى أثمانها ، بينما كان يركب أهل الذمة الحمير (١٣٢) . وكان أحياناً يصدر

السلاطين أوامرهم بالا بركب متعمم فرسا ولا بغلا الا الحمير ، وهذا ما حدث عام ٨١١ هـ فى سلطنة الناصر فرج (١٣٣) . ومن الملاحظ أن أرزاق موظفى الديوان قد قلت كثيرا عما كانت فى عهد الفاطميين . حيث كان مرتب الوزير الفاطمى شهريا خمسة آلاف دينار ، أما ناظر الدولة فكان راتبه ٧٠ دينارا ، بينما وصل راتب 'قل مباشر فى الديوان الى خمسة دنائير(١٣٤) . أما فى عصر الماليك فكان مرتب الوزير شهريا ٢٥٠ دينارا ، وكان ثمن الفلة التى تصرف له تعادل هذا المرتب ، كما كان له رواتب جارية يومها من لحم وخبز وزيت وشعير وغيرها أما باقى المباشرين فكان أكبرهم يحصل على ٥٠ دينار شهريا ، هذا الى جانب الرواتب الجارية اليومية(١٣٥) . ورغم قلة المرتب عينا وغلة فقد قام بعض السلاطين بقطع رواتب المباشرين من الغلال التى كان يبلغ مقدارها سنويا ١٥ أردبا(١٣٦) . والى ديوان النظر كان يرجع أمر الاستيثار الذى يشتمل على أرزاق ذوى القلم وغيرهم(١٣٧) .

٧ - سيطرة تعيين الموظفين بديوان النظر :

لقد كانت مهمة تعيين الموظفين بديوان النظر تقع على كاهل السلطان المملوكى ، لاسباب فيما يختص بكبار الكتاب . فمثلا كان السلطان هو الذى يعين الوزير ، الا أن الوزير كان من حقه أن يعين أو يعزل العديد من الموظفين . وقد رأينا أننا أنه كان يتبع الوزير عدة دواوين منها ديوان النظر . فكان الوزير هو المسئول عن تعيين ناظر الدولة أو ناظر المال . الا أن ذلك لم يكن قاعدة ثابتة فاحيانا كان السلطان هو الذى يعين المباشرين — خاصة فى الأوقات التى لم تكن للوزارة فيها سلطة سوى الاسم — وأحيانا أخرى كان ناظر الخاص هو الذى يعينهم ، أما نائب السلطنة والديار المصرية فلم يكن يبدى عزل أحد بل كان عليه أن يعتمد بخطه كل ما يكتب عليه السلطان(١٣٨) .

هذا ما كان متبعاً في مصر . أما في النيابات الشامية التي كان يبلغ عددها سبع نيابات (دمشق — حلب — طرابلس — حماة — صند — غزة — الكرك — هذا عدا المملكة الحجازية وتوابعها) — فنجد أن الأمر مختلف بعض الشيء . فأكبر المناصب الديوانية مثل ناظر الجيش وناظر المال وغيرها — كان يوليهم السلطان . أما المناصب المتوسطة مثل وكالة بيت المال فكان السلطان يوليها تارة والنائب تارة أخرى ، والوظائف الصغرى فكانت من اختصاص النواب بالملك الشامية (١٣٩) .

من ذلك نخلص الى أن سلطة تعيين الموظفين بديوان النظر كانت تنحصر في يد مجموعة أفراد هم : السلطان والوزير وناظر الخاص بهصر والنائب بالشام .

وقد كان في العصور المملوكية القاب تطلق على العمال الديوانيين مثل « المتر » وكان يطلق على السلطان في بداية الدولة إلا أنه منذ أوائل القرن ٨ هـ أخذت رتبة هذا اللقب في الانحدار ، وأصبح يطلق على الوزراء وكبار الأمراء مثل ناظر الدولة وناظر الخاص (١٤٠) . كذلك كان هناك لقب « مجلس » وقد صنّفه كتاب المالكة وجعلوا على درجاته « المجلس العالي » وكان يطلق على الوزراء وناظر الدولة والعديد من الأمراء (١٤١) وكان هناك أيضاً لقب « جناب » أطلق على الوزراء وكبار كتاب الوظائف الديوانية (١٤٢) .

٨ — الوصايا التي كان يوصى بها كتاب دواوين الأموال :

لقد جرى العرف في دولة المماليك أنه عند كتابة ولايات الكتاب من دواوين الانشاء أن تزود هذه الولايات — وهي تقابل في وقتنا قرار التعيين — بعدة وصايا حسب نوع الوظيفة . فكان

لكل مباشر مهام عمل معينة مسئول عنها ، لذلك ركز كتاب ديوان الانشاء على ابراز هذه الاعمال ؛ وتوجيه نظر المباشر اليها .

ونمما يلي يمكننا عرض جملة من الوصايا لمجموعة من مباشرى ديوان النذر :

(١) الوزير :

فنظر لانه المسئول الاول عن اموال الدولة ، نجد أن الوصايا التى كان يوصى بها عديدة وذات صلة قوية بعمله ومن تلك الوصايا : العمل على استخلاص الاموال من البلاد ، وأن يظهر بيوت الاموال من الدراهم الحرام ، وأن يهتم بالموظفين ويبيعد العاجز والشائن منهم ، وأن يعمل على صرف المرتبات وعدم تأخيرها ، وعليه مراعاة الاوثاف والا يتوانى فى حقوق بيت المال لكيلا تضيق (١٤٣) . وعليه بخلط الاموال الحرام — ويقتصد بها المكوس — بالحلال لكيلا يفسد المال كله ، وعليه كف اذى السلطان عن اموال الرعية (١٤٤) .

(ب) مشد الدواوين :

عليه استخلاص الاموال الديوانية ممن يناوىء فى دفعها متبعاً فى ذلك الرفق (١٤٥) .

(ج) مستوفى الصحبة :

فعليه أن يلزم الكتاب بأعمالهم ، وعمل المكلفات وتقدير المساحات بكل بلد وما يصلح منها للزراعة (١٤٦) وعليه تصفح الحساب ومراقبة الكتاب وتحرير الكشوف (١٤٧) .

(د) وكيل بيت المال :

وهى من الوظائف التى كان يليها ذوو العلم (١٤٨) . وكان يوصى بالآل يبيع شيئاً من أملاك بيت المال فى بقائه منفعة للمسلمين (١٤٩) . أما فيما يختص بالمواريث الحشرية فعليه أن يسهل لمن له حق فيها الحصول على نصيبه ، وعليه أن يطالب بحقوق بيت المال ، وأن يختار له نواباً فى البلاد من العدول (١٥٠) . وعليه مراعاة الأوثاق وعقود البيع أو الإيجار لمرافق الدولة (١٥١) . وعند تولية أرباب المال كانوا يحلفون أى يؤدون قسم اليمين بعدة أشياء أوردها العمري وهذا نصها (١٥٢) :

« ... وإننى أحفظ أموال مولانا السلطان فلان خلد الله ملكه من التبذير والضياع والخونة وتفريط أهل العجز ، ولا استخدم فى ذلك ولا فى شئ منه إلا أهل الكفاية والأمانة ، ولا أضمن جهة من الجهات الديوانية إلا من الأمانة القادرين أو ممن زاد زيادة ظاهرة وأقام عليه الضمان النقات ، ولا أؤخر مطالبة أحد بما يتعين عليه بوجه حق من حقوق الديوان المعمور والموجبات السلطانية على اختلافها ، وإننى والله العظيم لا أرخص من تسجين ولا قياس ولا أسامح أحداً بموجب يجب عليه ، ولا أخرج عن كل مصلحة تتعين لمولانا السلطان فلان ودولته ، ولا أخلى كل ديوان يرجع إلى أمره ويوكل لى أمر مباشرته من تصفح لأحواله واجتهاد من تثوير أمواله وكف أيدي الخونة عنه وغل أيديهم أن تصل إلى شئ منه ، ولا أدع حاضراً ولا غائباً من أمور هذه المباشرة حتى أجد فيه وأبذل الجهد الكلى فى إجراء أموره على السداد وحسن الاعتماد ، وإننى لا أستجد على المستقر إطلاقه ما لم يرسم لى به إلا ما غلبه مصلحة ظاهرة لهذه الدولة القاهرة ونفع بين لهذه الأيام الشريفة ، وإننى والله أؤدى الأمانة فى كل ما وكل بى ووليت من

القبض والصـرف والولاية والعزل والتقديم والتأخير والتقليد
والتكثير وفى كل جليل وحثير وتليل وكثير .

وقد كانت النيابات الشامية تشبه مصر فى نظامها المالى
لكن بدرجة اقل سواء فى رتب المباشرين أو مرتباتهم — الأرزاق —
أو أزيائهم أو تعبينهم . فقد كان بكل نيابة عدة موظفين يمثلون
ديوان نذر الدولة . وفى بعض النيابات كان يوجد وزير ، وفى
البعض الآخر كان يوجد شدد الدواوين لاستخراج الأموال ومراقبة
المباشرين الا أنه لم يطلق عليه وزير ، وفى نيابات أخرى كان
يرأس الجهاز المالى بها ناظر المال ، وهؤلاء — الوزير والشاذ
والناظر — كان يعينهم السلطان كما سبق ذكر ذلك .

نخلص من ذلك الى أن ديوان النظر بنيابات الشام كان يمثل
الوزير ، وناظر الدولة ووكيل لبيت المال ، وصاحب ديوان بمثابة
وكيل لديوان النظر وعدة مباشرين ومساعدين (١٥٣) .

ومن الملاحظ أن مباشرى ديوان النظر فى عصر المماليك قد
أثروا ثراء فاحشا بسبب ما كانوا يحصلون عليه من زيادة فى
جباية المكوس (١٥٤) . وبسبب ما كانوا يحصلون عليه من أموال
طائلة من ذوى الجاه والنفوذ نتيجة السعى لهم فى زيادة القيمة
الإيجارية لاقطاعاتهم الأمر الذى يعود بأموال طائلة على هؤلاء
الأمراء لذلك كانوا يراعون هؤلاء المباشرين فى متطلباتهم (١٥٥) .
وبسبب ثراء المباشرين فقد أصبحوا هدفا للمصادرات والنهب من
قبل العامة وقتت الشدائد ، وفرض الأموال عليهم من قبل السلطان
حينما يقتل القائد داخل الخزائن (١٥٦) . والحقيقة التى تطالع
المصنح لتاريخ المماليك أن هذه الدولة كانت على جانب كبير جدا
من الثراء نتيجة مواردها الكبيرة — سواء شرعية أو غير شرعية —

وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ كَانَتْ تَحُلُّ بِهَا الْكَوَارِثُ وَالْمَحَنُ وَلَمْ يَجِدْ سِياسَةً
لِلدَّوْلَةِ لَدَيْهِمْ فَائْضًا يَواجِهُونَ بِهِ هَذِهِ الطَّوَارِئَ وَلَعَلَّ ذَلِكَ يُمْكِنُ
نَفسِـرُهُ فِى عِدَّةِ نِقاطٍ :

١ — اِنْعِدامُ التَّخْطِيطِ السَّليمِ الَّذِى يَقتَضِى أنْ تَنفُقَ الدَّوْلَةُ
جِزْءًا مِنْ مَوارِدِها وَتَختَزنَ الجِزْءَ الأَخرَ لِوَاجِهةِ أَى طَارئٍ يَستَجدُّ
عَليها .

٢ — فِسادُ الأِدارَةِ الدَّاخِليَةِ داخِلَ دِواوِـنِ الأَموالِ بِصِفةِ
خَاصَّةٍ وَالدَّوْلَةِ كَـلِّ بِصِـفَّةٍ عَامةٍ ، فَكانَ الحَـكَمُ داخِلَ الدَّوْلَةِ
لِلأَـقْوى دُونَ اِحْتِرامِ لِمَـبْدا وَرِاثَةِ العَرشِ .

أَما داخِلَ الدِّواوِـنِ المَـاليَةِ ، فَـرَغمُ أنْ دِواوِـنَ النِّظَرِ يَتَـزَعَّمُها
ناظِرُ الدَّوْلَةِ وَيُـساعِدُهُ عِدَّةُ مَستَوفِـينَ — مَستَوفى الصَّحْبَةِ ،
مَستَوفى الدَّوْلَةِ ، مَـقَدِّمُ الدَّوْلَةِ ، الشَّادُ وَغَـيـرُهُمَ — وَعَلى رَأْسِ
هَذا الجِهازِ الوَـزِيرُ ، فَانَ ذَلِكَ الأَمْرُ لَمْ يَكُنْ سِوى مَظْهِرٍ خَارجِىٍّ
يُوحى بِالهِـيَةِ لَـكِنهُ فِى حَقِيقَةِ أَمْرِهِ كانَ قائِماً عَلى فِسادٍ . فَمِنذُ
الْقَدَمِ وَفى عَهدِ عَمْرِ بْنِ الخُطَّابِ كانَ يَحاسِبُ العَمالَ قَـبْلَ وَبَـعْدَ مَدَّةٍ
عَمالَتِهِمُ وَيَـسْتَـخْلِصُ الزِيادةَ مِنْهُمُ مَتَبِعا فِى ذَلِكَ نِظامًا اسْـلامِيًّا
سَـليماً وَقد حَذَتْ حَذُوهُ دِولُ أُخْرى وَسارَتْ عَلى هَذا النَـهْجِ السَّـليمِ
مِثْلُ الفُـزَـيْـوِـيِّـيـنَ (١٥٧) لَـكِنَ فِى عَصْرِ المَـمالِـيـكِ تَبَدَّلَ الحالُ بَعْضُ
الشَّـئِءِ وَلَمْ يَـوجَدْ لَدَيْهِمُ نِظامٌ كَـالسَّـابِـقِ ، الأَمْرُ الَّذِى عادَ عَلى
المِـبْـائِـثِـرِـينَ وَجَعَلَهُمُ يَقْتَنُونَ ثَـرواـتَ طائِلَةٍ . كَما أَنَّ الرِشْوَةَ عَمَتِ
جَمِيعَ المَناصِبِ جَلِـيـاها وَحَقِـيرِها حَتى أَخَذَتْ شَـكْلَ التَّقْنِـيـنِ الرَـسْمِـيِّ
وَتَسامَعَ بِها جِيرانُ مِصرَ وَاتَّـهَمُوا سَـلاطِـيـنَها بِأنَّهُمُ يَقْبَلُونَ الرِشْوَةَ
وَهذا ما حَدَثَ فِى عَـامِ ٧٩٦ هـ عَـندَما أرسَلَ تِـيـمُورَ لَـنْكَ خُطاباً
لِلسُّـلْـطانِ بِرَقِـوقٍ وَاتَّـهَمَهُ بِذلِكَ (١٥٨) . فَعَلِى سَبِيلِ المِثالِ لا الحِصْرِ

دفع كريم الدين ابن الرويهب مبلغ مائة ألف درهم ليتولى منصب الوزارة عام ٧٧٨ هـ (١٥٩). وامتدت الرشوة الى باقى فروع ديوان النظر فمثلا دفع شخص خمسين ألف دينار رشوة ليتولى نظر الجوالى بدمشق (١٦٠). وهذا ما حدا بالمؤرخ المقرئى الى اعتبار الرشوة التى سرت داخل كيان الدولة المملوكية أول الاسباب التى أدت الى فساد نظها (١٦١) .

ومن اللافت للنظر أن المصادرات التى تعرض لها المباشرون وكذلك المتعوبات لم تات نتيجة خطئهم فى عملهم ، لكن غالبها جاء نتيجة وشاية أو مكيدة لهم عند السلطان . ففى عام ٨٨٢ هـ اتهم وكيل بيت المال بالاختلاس ، فقبض عليه واستخلص كل ماله ثم عذب لدرجة أنه قلمت أضراسه ودقت فى رأسه (١٦٢) .

وقد كان من الطبيعى أن يلجأ المباشر الراشئ الى سلوك طرق عديدة لكى يجمع المال الذى دفعه فى سبيل الحصول على عمله . وسلك غالبهم طريق المصادرات ، والسلب والنهب من أضلاع المسلمين (١٦٣) وكان رجال الدولة يتركونه ، أما اذا خرج من الحد فكان يرفع أمره الى السلطان لكى يعزله (١٦٤) .

٩ - أنواع الورق المستخدم فى ديوان النظر :

كان يستعمل للكتابة فى الدواوين منذ صدر الاسلام القراطيس والطوامير (١٦٥) ، وظل ذلك ساريا طوال عهد الأمويين ، وكان ثمن الطومار آنذاك درهما (١٦٦) . وفى بداية الدولة العباسية حين استوزر أبو العباس السفاح خالد بن برمك ، جعل الأخير الدفاتر (١٦٧) فى الدواوين من الجلود ، الا أن ذلك تغير فى عهد الرشيد واتخذوا الكاغد (١٦٨) وتداوله الناس من بعده حتى نهاية عصر المماليك (١٦٩) .

١٠ - الدفاتر المستعملة فى دواوين المال المملوكية :

لقد كانت دولة المماليك دولة متسعة ، وذات موارد ضخمة ، لذلك وضع سلاطينها نظاما دقيقة داخل الدواوين المملكية لى يستطيعوا ضبط مالية وموارد البلاد حتى يمكنهم الاستنادة بها فى مواجهة نفقاتهم ، ولم تترك هذه النظم الداخلية كل صغيرة او كبيرة الا احصتها . حيث كان بكل ديوان من دواوين المال مجموعة من الدفاتر الخاصة به ، وكذلك مجموعة من المصطلحات المتداولة به دون غيره من الدواوين استخدمها عماله كلغة خاصة بهم . ومن الملاحظ من خلال نظام العمل بدبوان نظر دولة المماليك ، أن الدولة كانت تتبع فى تنظيمها الادارى نظام اللامركزية الادارية ، الذى يتلخص فى تعدد الهيئات الادارية بالدولة ومشاركة هذه الهيئات المحلية للحكومة المركزية فى أداء وظيفتها الادارية بصورة مستقلة تحت رقابة الدولة (١٧٠) .

وفىما يلى ذكر لمجموعة من الدفاتر التى كانت سارية فى الدواوين بصفة عامة والتى انفرد بذكرها الخوارزمى (١٧١) :

الأوراج :

لفظ فارسى معناه المنقول ، لأنه ينقل اليه من ثانون الخراج ، فثبت فى الأوراج ما يدفعه كل فرد على دفعات حتى يستوفى ما عليه (١٧٢) . فالواضح هنا أن الأوراج يتصل بالخراج وتسديده على أقساط ويؤيد ذلك ما ذكره ابن اياس (١٧٣) وابن حوقل (١٧٤) أن الخراج كان يسدد على أقساط بدءا من شهر طوبة حتى شهر مسرى . وعند سداد أى فرد لأحد الأقساط كان يسجل ذلك تحت اسمه فى الأوراج .

البراءة :

وهي حجة يعطيها الخازن للمؤدى بما يؤديه اليه . أى أنها بمثابة ائصال سداد يعطى للدافع (١٧٥) .

التأريخ :

لفظ فاريسى معناه النظام ، وهو دفتر يحتوى أسماء الافراد وما يسدده كل منهم مكتوباً تحت اسمه حتى يسهل محاسبتهم . وهو بهذا يشبه الأوراج .

الجريدة السوداء :

من دفاتر ديوان الجيش ، ويكتب فيها أسماء الرجال وأنسابهم وأرزاقهم وسائر أحوالهم (١٧٦) .

الجريدة المسجلة :

وهي المختومة بخاتم السلطان .

الدستور :

وهو نسخة منقولة من الجريدة السوداء . وقد جاء فى احدى وناثق وقف السلطان قلاوون (١٧٧) بمعنى الملف الخاص بكل مريض ويحتوى على اسمه ، ونوع مرضه وما يحتاج اليه من اطعمة واشربة .

الرجعة :

وهي حساب يعده الكاتب اذا رجع عطاء أحد العساكر الى الديوان .

الصك :

عمل يجمع فيه أسماء المستحقين للعطاء وعدتهم ويوقع السلطان في آخره بالسماح لهم بصرف مستحقاتهم .

العريضة :

تشبه التاريخ لكنها تعزل لأبواب يحتاج معرفة فضل ما بينها، فينقص الأقل من الأكثر ، ويوضح ما يفضل في باب ثالث ، وهو الذى تعمل العريضة من أجله . أى أنها عبارة عن كشف حساب للباقي من الدمن يستخرج بعد سداد كل قسط .

الفهرست :

ويذكر فيه جميع الأعمال والدخائر الموجودة في الديوان .

قانون الخراج :

وهو الذى يرجع اليه في أمور الجباية . حيث كان يفصل به أنواع الأراضي وأسماء مزارعيها ذلك ، وسيرد ذكرها عند الحديث عن تسجيل البيانات في ديوان الخراج .

الرزنامج :

لفظة فارسية وتعنى الجريدة أو كتاب اليوم ، وكان يكتب فيها ما يجرى يوميا مثل تطبيق المياومة التالى .

المؤامرة :

عمل تجمّع فيه الموافقات الصادرة لأصحاب الرواتب ، والموقعة من السلطان بإجازة ذلك .

الموافقة والجماعة :

حساب جامع يرفعه الصامل عند الانتهاء من العمل ، وإذا تم رفع هذا الحساب باتفاق بين الرافع والمرغوع اليه سمي موافقة ، وإذا وافق طرف دون الآخر سمي : محاسبة (١٧٨) .

وبالإضافة الى مجموعة الدفاتر والأعمال السابقة ، هناك ثلاثة أعمال أخرى تتم في الدواوين وتدخل في عداد الدفاتر السابقة وهي :

(١) تعليق المياومة :

نوع من الدفاتر يضعه المباشر ، ويسجل فيه كل ما يحدث له في يومه . فيذكر فيها تاريخ اليوم والشهر حسب السنة الهلالية ، ويذكر جميع ما يتجدد في ذلك اليوم في الديوان من صادر أو وارد أو إيجارات وغيرها .

(ب) المخزومة :

وهي نوع من الدفاتر كان يضعه المباشر ويسجل فيها المصروف والمستخرج والمخضر ، وكان ناظر الديوان يوقع عليها ، وكذلك كان يسجل بها أسماء الأفراد وأجورهم سواء كانت شهرية أو سنوية ، عينا وغلة . . . الى غير ذلك .

(ج) التمساهد :

وهو بمثابة إيصال ذي عدة صور ، تعطى صورة منه لصاحب الحق ، وصورة تبقى مع كاتب الديوان ويثبتها في الديوان وكان السلطان ونائبه يوقعان عليها ثم تثبت بعد ذلك في باقي الدواوين (١٧٩) .

يتضح من خلال الموجز السابق عن أنواع الدفاتر والايصالات التى كانت متداولة فى دواوين المال أن نظام العمل فى هذه الدواوين كان يسير وفق نظم دقيقة ومحكمة حيث كانت الجرائد التى يكتب فيها مختومة بخاتم السلطان أى مسجلة ورسمية وكان لكل نوع من الحساب دفاتر خاصة به ، ومن كان له حق على الديوان أعطى « شاهدا » بحقه ، ومن سدد الضرائب المقررة عليه للدولة أعطى « براءة » تفد سداذه . كما يبدو أن معظم الدفاتر ليست من استنباط المالك حيث أن معظمها فارسى الأصل، ويرجع تاريخ استعماله الى أزمنة بعيدة .

ونما يلى عرض لعمليات التسجيل التى كانت تتم داخل الدواوين المالية الملوكية (١٨٠) .

١١ - تسجيل البيانات داخل فروع ديوان النظر الملوكى :

أولا - ديوان الجيش :

كان التسجيل فى ديوان الجيش فى بدء انشائه بسيطا ، حيث كان يقسم الناس الى أقسام ، ويختار على كل قسم عريف يرأسهم ويكلف بتوصيل الأعطيات اليهم (١٨١) . أما فى عصر المالك فقد تعقد ديوان الجيش ، وازداد عدد جنده وتغير النظام المالى من الاقتصاد النقدى الى الاقتصاد الاقطاعى . وفى ضوء هذه المتغيرات الجديدة زاد ديوان الجيش اتساعا ، واستجدت به أعمال وجرائد جديدة لتناسب ذلك التغير ، وازدادت مهام الأعمال التى كلف بها مباشرو الديوان ، ومن الجرائد التى كانوا يعدونها ما يلى :

(أ) الجريدة الجيشية :

وهى جريدة مقفأة على حروف المعجم ، كان يكتب فيها أسماء الأمراء أصحاب الاقطاعات والنقود على اختلاف رتبهم وكذلك أسماء الجند ، ومقادير اقطاعاتهم ، وكان يرمز أمام كل اسم الى عبارة (١٨٢) اقطاعه رمزا لا تصريحيا (١٨٣) . ويبدو هنا مدى الحذر الذى اتخذه المباشرون من الاشارة الى العبارة بالرمز لا التصريح وذلك ضمانا للسرية ، ولتجنب وقوع هذه الأوراق فى يد عدو يستطوع من خازنها معرفة عدد الجيش ، ومدى قوته من خلال ما يملكه أفرادها من اقطاعات .

(ب) جريدة الاقطاع :

وكان يكتب فيها جميع البلاد ، وتوابعها ، وحدودها ، وعبرتها وأموال البلادى والجوالى المقررة عليها ، ثم يشطب (١٨٤) أمام كل جهة أسماء مقطعيها ، وعلى كاتب الديوان أن يطالب مباشره المعاملات والبلاد والبرور (١٨٥) بالكشوف الجيشية فى كل ثلاث سنين ليقتارنها بما عنده حتى يتسنى له تمييز الزيادة والنقص (١٨٦) .

(ج) جريدة أسماء أرباب النقود والمكيلات :

وفيهما يفرج (١٨٧) لكل منهم فى كل سنة عن نقده وكيله بمقتضى ما شهد به منشوره ، وبعد ذلك يشطب تاريخ الامراج أمام الاسم لى يضبط تواريخ قبوضهم (١٨٨) .

(د) جريدة عدة :

وفيهما يكتب الأمراء وعدتهم — الجند التابعين لهم — وعبرة المخصص لاتباعهم (١٨٩) . ولعل أوضح مثال لجرائد العدة تلك

القائمة التى أوردها العمرى وآخرون لتشهير الى عدد وعدة
الأمرء واقطاعاتهم(١٩٠) .

والى جانب الجرائد السابقة كان على كاتب ديوان الجيش
تحرير شواهدة — سبق التعريف بالشاهد — واثباتها فى الديوان،
وكذلك تحرير كل ما يتصل بأصحاب الاقطاعات : من مات منهم ،
أو انفصل من الخدمة ، أو انتقل لاقطاع آخر ، وبكتب بذلك حوطة
جيشية — تشبه الحافظة فى وقتنا — يذكر فيها اسم صاحب
الاقطاع ، ونواحى اقطاعه ، وحق الديوان عليه ثم يصدر هذه
الحوطة الى ديوان التصرف — ويقصد به ديوان بيت المال —
بعد شمولها بالعلامة(١٩١) وثبوتها(١٩٢) .

ثانيا : ديوان الخزانة :

كانت الخزانة مستودع أموال المملكة المصرية ، ومن ثم كان
على مباشرها ضبط ما يصله من أموال وأصناف أخرى(١٩٣) ،
وعليه التأكد من ذلك بالوزن ، أو العد ، أو الاحمال ، ويضيف
كل صنف الى مثيله ، وكذلك كان عليه معرفة مصاريف أصحاب
المناصب عند ولاياتهم ، وكذلك الكساء المقرر لهم سنويا(١٩٤) .

ثالثا : ديوان بيت المال :

ويتلخص عمل مباشر بيت المال فى ثلاث نقاط : حساب
الدخل ، حساب المصروفات ، وعمل ختمة جامعة(١٩٥) ومن ثم
كان يشترط فى هذا المباشر أن يكون خبيرا فى أوضاع
الحسابات(١٩٦) .

(أ) حساب الدخل :

وقام المباشر بعمله عن طريق اعداد أوراق خاصة بكل بلد
وبكتب فيها جملة الأموال المقررة على هذا البلد ، فاذا ما وصل

اليه المال وضعه فى تعليق المباومة ، ثم يكتبه بعد ذلك فى أوراق
الجهة الوارد منها ، ويعطى لمباشر تلك الجهة رجعة — قسيمة
أو إيصال — تفيد بالسداد اذا كان المبلغ كاملا ، أما اذا كان
المبلغ ناقصا ذكر ذلك النقص فى رجعة مباشر الجهة ، ثم يثبت
ذلك النقص فى بيت المال (١٩٧) .

(ب) حساب المصروف :

يعد لذلك جريدة يكتب فيها أسماء ذوى الاستحقاقات
والجامكيات (١٩٨) ، والمبلغ المنصروف لكل منهم ، وذلك وفق
القواعد المقررة لهم داخل بيت المال (١٩٩) . أى أن حساب الدخل
كان عبارة عن مجموع الحمول الواردة لبيت المال ، مع مراعاة
وضع كل صنف مع ما يشابهه . أما حساب المصروف فهو عبارة
عن جملة نفقات الدولة ، التى كانت عبارة عن مرتبات وانعامات
ومشتريات وغيرها والجملة الكلية لهذه النفقات هو ما يمثل
المصروف .

(ج) الختمة الجامعة :

وفيهما يذكر جملة المال الوارد اليه من البلاد ، ثم يضيف اليه
جملة المال المتبقى من العام السابق ، ثم يذكر المباشر جملة
الحساب التى تعرف بالحاصل ، وبعد ذلك يخصم من جملة هذا
الحاصل المصروفات ، وما يتبقى بعد ذلك يضاف الى المجموع
الكلى (٢٠٠) .

وبناء على الكلام السابق يمكن تصور شكل الختمة الجامعة
كما يلى (٢٠١) :

الأخماس	الخراج	الجوالى	الموارىث	الناحية	مسلسل
×	×	×	×	×	١
×	×	×	×	×	٢
×	×	×	×	×	٣
×	×	×	×	الجملة	

جملة الوارد من مختلف النواحي × × × × برسائل رقم × ، × ×
جملة المتبقى من السنة الماضية × × × ×

× × × ×

الجملة

ما حمل منه الى المقام على ——— وتسلمة ——— × ×
ما حمل الى الخزانة برجة رقم ——— × ×
ما حمل الى البيوت السلطانية بايصالات رقم — ، — × ×
ما أنفق فى المرتبات والجوامك بتواقيع رقم — ، — × ×

× ×

الجملة

جملة الوارد × × ×

جملة المنصرف × × ×

الباقى × × ×

رابعاً: مباشرة أهراء الغلال :

وهى قريبة الشبه بمباشرة بيت المال ، وكان على المباشر فيها أن يسجل الوارد اليه من الغلال وغيرها ، وكذلك تسجيل ما يصرف من حاصله (٢٠٢) . وبالنسبة للوارد كان يضع له جريدة يسجل فيها أسماء البلاد والكميات الواردة منها . أما بالنسبة للمصروفات : فكان يسجل الكميات التى يصرفها سواء كانت تقاوى للملاحين ، أو انعمات أو غلالا للطواحين أو عليقا للمناخات، وكان يورد كل ذلك فى الختمة الجامعة (٢٠٣) ويبدو أنه فى عصر المماليك كانت هناك مراقبة شديدة على مباشرى أهراء الغلال لكيلا يختلسوها ويبيعوها فى السر ، حيث لم يذكر واحد من المعاصرين آنذاك أى نوع من ذلك . وهذا على العكس مما كان ساريا فى دولة الأيوبيين بمصر (٢٠٤) .

خامساً : : مباشرة البيوت السلطانية :

(الحوائج خاناه — الشراب خاناه — الطشت خاناه — الفرائش خاناه — الطباخاناه) فقد كان لكل بيت اختصاص معين ، وعلى كل بيت مباشر للإشراف عليه ويساعده فى ذلك مجموعة غلمان . الا أنه من الناحية المالية فقد كانت هناك ارتباطات بين هذه البيوت وديوان النظر فمثلا :

الحوائج خاناه : كان على مباشرها محاسبة المتعاملين معه سواء كان تاجرا أو بائعا أو غير ذلك ممن يمدون البيت بما يحتاج اليه ، ثم يحيل هؤلاء التجار الى بيت المال للحصول على مستحقاتهم ، التى كانت عادة كبيرة ، حيث بلغ ثمن اللحم وحده

الذى يدخل هذا البيت يوميا ٣٠٠٠٠ درهم (٢٠٥) وقد كان لدى مباشر الحوائج خاناه جريدة يسجل بها أسماء أصحاب الرواتب الذين لهم مرتبات جارية يوميا من هذا البيت ، وكانت عادة عبارة عن لحوم وتوابل وغيرها (٢٠٦) .

وعلى منوال الحوائج خاناه كانت باقى البيوت السلطانية .

سادسا : مباشرة أموال الهلالى :

أموال الهلالى هى الأموال التى تحصلها الدولة شهريا نتيجة تأجير مرافقها كما سبق أن بينا ذلك . وكان مباشر هذه الأموال يقوم بعدة اجراءات فى ديوانه لتحصيل لتلك الأموال ، منها : أن يختار مستأجرا لكل جهة ويلزمه بكتابة اجارة شرعية لمدة معلومة ، وباجرة معلومة ، ثم يشبثها فى ديوانه ، كذلك يطالب المستأجر بضامن — كفيل يلتزم بسداد ما قد يقصر فى أدائه (٢٠٧) — أما من ذوى الجاه ، وأما من ذوى الأموال (٢٠٨) . وفى هذا دليل على مدى حرص الدولة على تحصيل مستحقاتها مما لا يدع مجالا لهروب أحد من سداد ما عليه من ضرائب .

وبعد أن يقوم المباشر بتأجير الأملاك ويجمع عقود الاجارات ، كان يعد جريدة لذلك يسجل بها أسماء الجهات ، وأسماء مستأجريها ، ومدة الاجار ، ومقداره فى اليوم والشهر والسنة (٢٠٩) . ويمكن تصور تلك الجريدة على هذا الشكل :

مبلغ الأجرة المقسطة			مبلغ الإيجار الكلي	مدة الإيجار	اسم الجهة	اسم المستأجر	مستأجر
السنة	الشهر	اليوم					
							1
							2
							3

وبعد أن تمر سنة الإيجار ، يقوم المباشر بعمل محاسبة لكل جهة ، فإن كان المحصل من تلك الجهة نظير — أو يعادل — مبلغ الأجرة تكون هذه الجهة قد تم تحصيل ما عليها فى تلك السنة ، وإن وجد أن المبلغ المجموع أكبر من مبلغ الأجرة المقررة ، وضع المباشر الزيادة فى حسابه تحت باب : « زائد مستخرج » وأدخله فى حساب السنة القادمة (٢١٠) .

سابعا : ديوان الجوالى :

فقد كانت الجزية تستخرج فى عصر المماليك سلفا (٢١١) وتعجلا ، وأوردها الكتاب فى حساباتهم بعد الهلالى وقيل الخراجى ، وحجتهم فى ذلك أن سبب تأخيرها عن الهلالى أنها تؤخذ سنويا ، وسبب تقديمها على الخراجى أنهم كانوا يرون وجوبها شهريا (٢١٢) . وقد كانت هناك بعض الاجراءات التى يتخذها مباشر الجوالى فى ديوانه لتحديد الإيرادات والمصروفات ومن مثال ذلك ما يلى :

(أ) كان يعمل جريدة يكتب فيها أسماء أهل الذمة بادئا باليهود ثم السامرة — ثم من اليهود — ثم النصارى ثم المجوس والصابئة فإذا استخرج جالية من أحد كتبها فى تعليق المياومة كتب بها وصلا للمسدد ثم سجلها فى الجريدة أمام اسمه ويوقع على ذلك .

(ب) كان يلزم رئيس اليهود وقسيس النصارى بكتابة رقاع (٢١٣) بهن عندهم من المقيمين والنزلاء والنساء الصغار ، ومن أسلم منهم ومن هلك ومن هاجر من البلد والى أى جهة توجه . ثم يراجع المباشر هذا الرقاع ويسجله فى جريدته (٢١٤) .

ثامنا : ديوان الخراج :

فالخراجى كان عبارة عن الضرائب المقررة على الأرض سنويا وكذا الطواحين وما يحصل من الفلاحين كهدايا كما سبق الإشارة الى ذلك .

وقد اختلف الخراج فى مصر عنه فى الشام بسبب أن مصر تعتمد فى زراعتها على الرى من النيل بينما تعتمد الشام فى زراعتها على المطر وبالتالي فقد توتب على ذلك اختلاف نظم التسجيل داخل ديوان الخراج فى كل من مصر والشام .

أولا - مصر :

وكان بها نوعان من الخراج :

١ - خراج الزراعة

٢ - خراج الراتب

١ - خراج الزراعة :

وكان غلة وثقدا لكن كانت هناك طرق معينة يتبعها المباشر فى الديوان لتسجيل كل نوع منها :

(١) خراج الفلاة :

كان كل مباشر اذا شمل الرى اراضى الجهة التى يشرف عليها ألزم خولة (٢١٥) تلك الجهة بأن يرفعوا اليه قانون الرى ، الذى يمكن تصوره على هذا الشكل من خلال ما رواه النويرى (٢١٦) :

قانون رفعه — ، — ، — الخولة والمشايخ بناحية —
 بما شمله الرى من اراضى الناحية لسنة — ، —
 الخراجية .
 عدد الأفدنة بالجهة × × × × ونفصلها كما يلى :

الشراعى	الرى		
	مبلغ الضمان	اسم الضامن	نوع الجهة
			الباقى
			رى الشراعى
			البروبية
			اليقماهة
			البرش
			النقا
			الوسخ
			الخرس
			المستبحر
			السباح

نقر نحن رافعى هذا القانون بصحة ما جاء فيه —
 توقيع الاول الثانى الثالث

بعد ذلك يقوم المباشـر بتوزيع الأرض على الفلاحين ،
وسجل ذلك عنده ، وكذلك يسجل الضريبة المقررة على كل
قطعة ، ثم يصرف لـؤلاء الفلاحين التقاوى اللازمة للزراعة ، وبعد
الزراعة يقوم المباشـر بانتداب مجموعة من القصابين لمسح الأراضي
بالقصفة الحاكمة (٢١٧) ، ويحددون أنواع المزروع ، ويكتبون ذلك
فى مكـفات نسلم للمباشـر حتى يتسنى له مراجعتها على ما لديه من
سجلات ، وبشير فيها بعد ذلك الى من سدد ما عليه ، والى
من تخلف عن السداد (٢١٨) .

(ب) خراج النقد :

ويبدو أنه يختلف عن خراج الغلة ، حيث كان يدفع نقدا
لا حبوبا (٢١٩) . وهذا ما سوف نلاحظه عند الحديث عن الخراج
كمورد من موارد الدولة فى الفصل الثالث ، حيث يتبين أن معظم
خراج الوجه القبلى كان من الغلال ، بينما كان خراج الوجه البحرى
من النقد .

٢ - خراج الراتب :

وهو عبارة عن ضريبة معينة يؤديها بعض الناس نظير
قيامهم باستئجار مجموعة من الأمدة - من ديوان الخراج -
وبزروعونها أو يستقلونها لحسابهم كيما شاءوا (٢٢٠) . ولعل وجه
الخلاف بين خراج الزراعة وخراج الراتب أن الأول يكون غالبه
من الحبوب والغلال ، أما الثانى فكله يكون نقدا لا غير .

ثانيا - التـسام :

وكانت نظم الخراج به تسبه النظم المستعملة فى مصر .
حيث كان يوجد خراج راتب وكذلك خراج زراعة ، الا أن الأخير

اختلف عن نظيره المصرى فى النظام المتبع فى التسجيل داخل الديوان ، وكذلك فى تقسيم المحصول ، حيث كان يشترط فى الشام أن يزرع نصف مساحة الأرض هذا العام ، والنصف الآخر فى العام القادم بالتبادل (٢٢١) أى أنهم اتبعوا نظام الحقلين .

وذلك نقلا عن الرومان تجنباً لاجهاد الأرض (٢٢٢) . وقرب نفوج المحصول كان المباشر يرسل وكلاء من قبله لحراسة الأراضى ، وبعد الحصاد يقسم المحصول بين الديوان ، والفلاح (٢٢٣) .

ثالثا - مباشرة الأقطاب والمعاصر ومطابخ السكر :

كان على مباشر الأقطاب أن يراقب الخطوات المتخذة ، فى زراعتها ويتعهد بها بالرعاية وأخيرا يقوم بتحصيل حق الديوان من المستخرج منها والضرائب المقررة عليها (٢٢٤) وهذه الضرائب سيورد ذكرها فى الفصل القادم .

من خلال الموجز السابق لنظام العمل الداخلى فى دواوين الأموال المملوكية ، وما كان يجب على كل مباشر أن يتبعه فى تسجيل البيانات يتضح لنا أن ديوان النظر وروافده كانت على درجة عالية من الدقة بحيث أنها أحاطت بأدق جزئيات الموارد العامة للدولة . كما يبدو أن مباشرى الدواوين كان يقع على كاهلهم العبء الأكبر من أعمال الديوان ، وكلف كل مباشر بأعداد دفتر خاص به يسجل فيه كل ما يحدث له فى يومه من وارد أو منصرف

أو غدره كان يسمى « تعليق المياومة » ، كما يبدو من خلال بعض
الطيمات التي وردت في ذنبا العرض السابق أنه كان هناك بعض
الادسلاحات الخاصة بكل ديوان اتفق المباشرون فيه على تداولها
ملغة خاصة بينهم مثل : الهلالي — الجوالى — الخراجى — المكلفات
— العنداق — البراءة — الختمة — الشاهد — وغيرها .

ربما أن المباشر كان ملزما بالتوقيع على أى عمل يقوم به وذلك
لأن يتحمل المسؤولية اذا ما وجد فى هذا العمل خطأ أو اخلافا
بنظام القواعد المتبعة داخل الديوان الذى يعمل به . ولعل من
أهم الأعمال الشى كان يقوم بها المباشرون — ويظهر براعتهم من
خلالها فى نظم الحسابات — تلك التقارير المالية التى كانوا
يعدهونها يوميا — كتعليق المياومة — أو شهريا — كالختمة —
أو سنويا . ونما يلى صورة للتقارير المالية السنوية التى كان
يعدها المباشرون .

١٢ — التقارير السنوية المالية :

قد سبق القول بأن الختمة هى كتاب يعده الجهاز شهريا
للوارد والمنصرف أما الختم أو الختمة الجامعة فتعمل كل سنة ،
وتختصر : بجيات العين من سائر الأموال فى مقدمتها تعقد جملة
بالستخرج ، ثم يذكر أسماء المباشرين ، ثم يضاف الى الحاصل
ما يراد اضافته ثم النفذكة (٢٢٥) وبعد ذلك تخصم المصروفات من
جملة الحاصل الكلى . وايضا يمكن توضيحها — بناء على كلام
النورى (٢٢٦) — على هذا الشكل :

ختمة بمبلغ المستخرج من أموال الجهات — لاستقبال — الى —
(محرم — ذى الحجة) بولاية — ونظر — ومشارنة
— واعداد

جملة ما استخرج من تلك الجهات فى تلك المدة x x x x

الجهة	جملة المحضر	السنة	اسماء أربابه	تاريخ احضاره
١ —				
٢ —				
٣ —				

المضاف الى ذلك :

- ١ — ما قبله (الباقي من العام الماضى) x x x x
- ٢ — جملة القروض والحواصل المسروقة وغيرها x x
- ٣ — اثمان المبيعات والخدمات والمصالحات x x
- ٤ — المحصل من الموارد الحشرية x x
- ٥ — جملة المنقول بين الجهات x x

الفذلقة (جملة الاصل والمضاف) x x x x x
الخصومات :

- ١ — المنقول الى جهة أخرى x x بتاريخ — رقم الرسالة — الناقل —
- ٢ — المصروف x x ارباب الصرف —، — بتاريخ —
- ٣ — المحمول الى جهة أخرى x x بتاريخ — ورسالة — الحامل —

الجملة x x x
جملة الحاصل المتبقى بعد الخصومات x x

(ب) التالى :

وهو على النقيض من الختم فالأخير يعمل للعين أما التالى فبمعدل الفلة ، ويتبع فى طريق عمله نفس الطريقة المتبعة فى عمل الختم مع مراعاة الفرق حيث يذكر الفلة بدلا من النقود ويذكر الاستبدالات (٢٢٧) والأضائات والخصومات ثم يذكر فى النهاية الحاصل (٢٢٨) .

(ج) الأعمال :

وكانت كثيرة ولكنها تختلف تبعا لنوع العمل الذى خصصت من أجله فمثلا كان هناك :

عمل الغلال والتقاوى :

يعمله المباشر ليين متحصل الغلال من مختلف النواحي وعمل الاعتصار بعمل لكى يبين كمية القناطير التى حصل عليها من السكر بمختلف نواحي مصر والشام ، وعمل المبيع ويبين فيه ما بيع من الغلال وغريها لصالح الديوان ، وعمل المبتاع ويبين فيه ما اشتراه الديوان من الأشياء اللازمة له ، وعمل الجوالى . . . الخ (٢٢٩) . وهذه صورة توضيحية لعمل الغلال والتقاوى بناء على معلومات المصدر السابق (٢٣٠) .

عمل بما تحصل من الغلال بالناحية — لفل سنة — ، —
الخارجية المدرك فى شهور سنة — ، — الهلالية ما تحصل من
الغلال .

اسم الفلاح	نوع الفلة	الكمية بالكدلة
١ —		
٢ —		
٣ —		
٤ —		
٥ —		

× × × × ×

جملة المتحصل

جملة المضاف (المعاد من التقاوى
والقروض والرسوم)

× × ×

× × × × ×

الفضلكة

جملة الخصومات وما أنفق فى مدة التحصيل

× ×

× × ×

الحاصل (الباقي)

(د) التسيقات :

وهى أيضا كنبرة مثل الأعمال فكانت للأسرى لتبين عددهم ،
وتعمل للكراع (٢٣١) لتبين أعداد الخيل وغير ذلك .

وبناء على الأنواع السابقة من التقارير — الختم والتالى
والعمل والتسيقة — كان يتم وضع تقرير آخر يسمى الارتفاع ،
وهذا الأخير كان عبارة عن تقرير سنوى يبين ابراد الدولة المالى

وبين فيه الكاتب تفصيل جميع الأموال التي حصلها كل فرع من فروع ديوان النظر — جيش وجوالى وهلالى وخراجى وغيرها — والنواحى التى أنفقت فيها هذه الأموال ، ثم يذكر ما بقى بعد ذلك وأودع بيت المال . هذا ما يمكن استنتاجه مما رواه النويرى عن كيفية اعداد الارتضاع ، الذى كان على هذا الشكل (٢٣٢) .

عمل بما اشتمل عليه المعاملة — لمدة سنة كاملة أولها المحرم سنة وأخرها سلخ ذى الحجة منها :

ما مبلغه من :

× ×	الذهب
× ×	الدراهم
× ×	الغلات
× ×	الأقصاب
× ×	الأصناف
× ×	الكراع

× × × الفذلكة

وتفصيل ذلك كما يلى :

أولا : جهات أصول الأموال

١ — مال الهلالى

الواجب على المستأجر دفعه		بداية عقد الأيجار	اسم المستأجر	أسماء الجهات
سنويا	شهريا			
				١ —
				٢ —

٢ - مال الخراجى

اسم الجهة	الاسم	المقدار المحصل
١ -		
٢ -		
٣ -		

ثانيا : المضاف : وأضيف الى ما سبق ما يلى :

الجملة الكلية للمضاف
 جملة الحاصل من العام الماضى
 جملة الباقي من العام الماضى (٢٣٣)

الجهة	اسم المدين	السنة	المباشر	المقدار المستخرج	الباقي
١ -					
٢ -					
٣ -					

— مضاف السنة الحاضرة:

الأموال المعتاد تحصيلها .

من جهات المضاف

الواصل من الأموال

الواصل من الغلال

الاسم	الكمية المحصلة
—	× ×

× ×	اثمان البيعات
× ×	الموارث الحشرية
× ×	الجنايات والتأديبات
× ×	القروض
× ×	الأصناف المبتاعة
× ×	اضمانات أخرى
— ما يضاف بالقلم (لا أصل لها بل يكملها الكاتب ليطرد نظيره الى الباقى ويصح ميزان العمل)	
× ×	نظير النقاوى
× ×	نظير القروض
× × ×	— المستعاد نظير المعاد
	(فروق فى المحاسبات)

× × × ×	فذلكة الأصل والمضاف
	— المنقول والمعدوم
× × ×	ما صرف من نقد الى نقد
× × ×	ما بدل من صنف الى صنف
× × ×	ما انتقل من سنة الى سنة
× × ×	ما وقع من مبيع وناق ومستهلك

× × ×	الفذلكة
× × ×	الجملة بعد خصم المنقول والمعدوم
	— المستخرج والمحصل
× × ×	بمقتضى الختم
× ×	بمقتضى الاعمال
× ×	بمقتضى التوالى
× ×	بمقتضى السياقات

— الخصومات

× × المحمول من الغلال والأصناف
× × المحمول من الأموال
× × المسوق من الكراع
× × المنقول على معاملة أخرى

الحاصل من المستخرج بعد
الخصومات

— المحسوب

من عطلة × × أسبابها ١ — ٢ —
نتيجة كوارث × ×

الجهة	المستأجر	تاريخ الكارثة	تاريخ المرسوم بحمل الأمر على حكمه
—	—	///	.

ما سُمح به من البواقي المساقطة

× ×

تلك جملة المستخرج والمتحصل
والمحسوب
(فذكرة الواصل)

× × × ×

الباقى

× × × ×

وما انعقد عليه الباقي واشتملت عليه فذكرة الواصل هو خصم ما
استقرت عليه جملة الارتفاع .

ومن خلال القائمة السابقة التى تسمى الارتفاع يمكننا أن نخلص الى عدة ملاحظات :

(ا) يرد كل نوع من موارد الدولة خاص بنفسه فى قائمة الارتفاع مشتملا على كل جوانبه وان كانت القائمة قد ذكر فيها تحت بند « اصول الاموال » نوعان فقط فهذا لا يعنى أن هذه الأنواع فقط هى التى تمثل موارد الدولة ، ولكن جاء ذكر ذلك على سبيل الاختصار لا الحصر .

(ب) كان يضاف الى مجموع المال المحصل من موارد الدولة أموال أخرى اصطلاح مباشر والمالك على تسميتها بـ « المضاف » وهى عبارة عن مكوس ورسوم وهدايا كانت مفروضة على كل شىء .

(ج) الارتفاع هو التقرير المالى السنوى الذى يبين حجم إيرادات ونفقات الدولة .

(د) كانت إيرادات الدولة تحسب عن طريق جمع المال المتبقى من العام السابق مضافا اليه جملة الأموال المحصلة من نفس عام عمل الارتفاع ، وكذلك اضافة المستخرج المحصل بمقتضى التقارير السنوية الختم والتالى والعمل والسياسة — والى هذه الأنواع كان يضاف أيضا الموارد المعبر عنها بـ « المضاف » . فمن جملة هؤلاء كان يحسب حجم دخل الدولة . وكان يعبر عن الدخل من النقد بـ « الختم » والدخل من الغلال بـ « التالى » .

(هـ) أما النفقات والمصاريف فكانت تحسب عن طريق جمع المصاريف والخصومات والمحسوب . وتحت هذه الأنواع الثلاثة تدخل نفقات الجيش والموظفين والبيوت السلطانية وغيرها .

ولم يكن الارتفاع ثابتا فى مصر عبر العصور بل كان متذبذبا
تبعيا للعديد من العوامل التى كانت تؤثر فيه مثل ارتفاع النيل
والكوارث العامة ومدى نجاح المحصول أو فشله وغير ذلك .
فمثلا بلغت جملة الارتفاع بمصر فى عهد عمرو بن العاص
١٢٠٠٠ ر.٠٠٠ دينار (٢٣٤) . أما فى عهد الناصر محمد بن قلاوون
بعد أن رآك البلاد (فك زمامها) فقد بلغ ارتفاعها عشرين ألف
ألف دينار ومثلها كانت ببلاد الشام (٢٣٥) .

وقد كان النظام المالى المنبع فى ديوان النظر وإدارة الدولة
هو أقرب الى ما نسميه الآن باللامركزية Desentralization Pover
حيث كانت كل ولاية من ولايات مصر تنفق إيراداتها على مرافقها
الخاصة ، أما الفائض فكان يحمل الى الخزنة العامة التى كانت
موجودة فى القلعة بالقاهرة (٢٣٦) .

هوامش الفصل الأول

- (١) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون : المقدمة (ط ٦ — دار القلم ، بيروت ١٩٨٦) ص ٢٤٣ .
- (٢) اس منظور : لسان العرب (عدد ٤٩ ، تحقيق عبد الله على انكير وآخرين ، دار المعارف ، ب ت) ص ٤٤٦٦ .
- (٣) مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز ، ص ٦٢٢ .
- (٤) أسى العباس أحمد بن على القلقشندي : صبح الاعشى فى صناعة الإنشا (ج ٥ نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية — القاهرة) ص ٤٦٥ .
- (٥) تقى الدين أبى العباس أحمد بن على المقرئى : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (ج ١ ، دار صادر بيروت ، بدون تاريخ) ص ٤٠ ، القلقشندي ، المصدر سابق ، ج ٣ ص ٤٨٩ ، حسنين محمد ربيع : النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين (مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٦٤ م) ص ١٥ .
- (٦) حس ابراهيم حس ، على ابراهيم سن : النظم الاسلامية (ط ٤ ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ، ١٩٧٠) ص ١٩٣ . نقلا عن :
Ven Kromer : Orient under the Caliphs. PP. 234 — 238 0
وبالرجوع الى العديد من المكتبات لم نعثر على المرجع الأجنبى الذى نقل عنه الدكتور حسن ابراهيم وعلى ابراهيم بل عثرنا لنفس المؤلف على كتاب آخر له بعنوان :
Von Kromer, Alfrad : Cultureschichte orents
unter den Chalifen, 2 vols (Vienna, 18752) Vol. 1, PP. 198 — 200.

وعنى الجزء الاول من هذا الكتاب ذكر العديد من دواوين العباسيين الا انه لم يذكر شيئا عن ديوان النظر لكن من الواضح ان ما كتبه عن هذا الديوان منقولاً عن الماوردى على بن محمد حبيب البصرى الماوردى : الاحكام السلطانية (ط ١ ، دار الفكر بالقاهرة ١٩٨٣) ص ١٧٥ ، حسن الباناس : دراسات فى الحضارة الاسلامية (لائتاهرة ١٩٧٥) ص ٥٧ .

(٧) أحمد بن عبد الوهاب النويرى : نهاية الأرب فى فنون الأدب (د ٢٦ ، مخطوط) ورقه ٨١ ، الغلثسندى بمصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٤٩٠ .

(٨) ابو عبد الله محمد بن عبدوس الحبشيارى : كتاب الوزراء والكتائب (تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، ط ٢ ، مكتبة مصطفى البابى الحلبي ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م) ص ١٦ ، النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ١٩٧ ، ابن خلدون : المصدر السابق ، ص ٢٤٤ ، المتريزى : الحطط ، د ١ ، ص ٩٢ ، ابو الحسن على بن محمد الخزاعى التلمسانى : تخريج الدلالات السبعية على ما كان فى عهد الرسول من الحرف والصنائع والعمالات الشسرعية (تحقيق احمد محمد انو سلامة ، القاهرة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١) ص ٢٤٠ ، جرحى زيدان : تاريخ التمدن الاسلامى (ج ١ ، ٣ ، مصر ١٩٢٢) ص ١٥٤ ، محمد حطبى اسماعيل : ديوان الحند والجندية فى عهد عمر بن الخطاب (رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات الاسلامية بالقاهرة ، ١٩٨٦) ص ٦١ .

(٩) الماوردى : المصدر سابق ، ص ١٧٥ - ١٧٧ ، محبة النبراوى : تاريخ النظم والحضارة الاسلامية (ط ١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٩) ص ٨٠ - ٨١ ، عمر نعيم : نظام الحكم والادارة فى الدولة الاسلامية (معهد الدراسات الاسلامية ١٤٠٦ - ١٩٨٦) ص ٢٦٣ - ٢٦٤ ، عيسى عبده : السلم المالية فى الاسلام (معهد الدراسات الاسلامية بالقاهرة ١٣٩٦ هـ) ص ١٠٤ .

(١٠) محمد بن بن طباطبا : الفخرى فى الاداب السلطانية والدول الاسلامية (مكتبة صبيح بالقاهرة ١٣٨١ - ١٩٦٢) ص ٦٨ - ٦٩ ، أبى الحسن على بن أبى الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الاثير الجزرى : الكامل فى التاريخ (ج ٢ ، ط ١ ، الطبعة الأزهرية المصرية ١٣٠١ هـ) ص ٢٤٧ ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى : تاريخ الأمم والملوك (د ٤ ، ط ١ ، الطبعة الحسينة المصرية) ص ١٦٢ - ١٦٣ ، الماوردى : المصدر السابق ، ص ١٧٧ غون كريب الحاضرة الاسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية (تعريف مصطفى طه بدر - الجيزة ١٩٤٧) ص ٥٩ .

(١١) حسين فوزى النجار : الدولة والحكم فى الاسلام (كتاب الحرية ، عدد ٤ ، ١٤٠٥ هـ — ١٩٨٥ م) ص ٩٠ .

Syed Ameir Ali : A short History of the saracens
(London, 1949) P. 414.

(١٢) أبى يوسف يعقوب ابراهيم : الخراج (نشر قسمى محب الدين الحطيط ط ٦ ، القاهرة ١٣٩٧) ص ١٥ ١٧ .

(١٣) صومى أبو طالب : تطبيق السريعة الاسلامية فى البلاد العربية (ط ٣ ، دار النهضة العربية بالقاهرة ١٩٨٦) ص ٢٢٥ .

(١٤) أبى بكر عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبللى (ت ٧٩٥) : الاستخراج لأحكام الخراج (ط ١ ، دار الكتب العلمية — بيروت ١٤٠٥ — ١٩٨٥) ص ٥٣ ، أبى يوسف : المصدر السابق ، ص ٦٦ ، ٧٥ ، ١٣١ ، ١٤٢ ، الماوردى ، المصدر السابق . ص ١٧٨ — ١٨٠ ، عمر شريف : المرجع السابق ، ص ٢٦٩ — ٢٧٠ .

(١٥) المصدر السابق ، ص ١٨٠ — ١٨٤ .

(١٦) أبى الحسن الهلال بن المحسن بن ابراهيم الصابى : تحفة الأمراء فى تاريخ الوزراء (بيروت ١٩٠٤ م) ص ٩ — ٢١ .

(١٧) أبى يوسف : المصدر السابق ، ص ١٩ ، ٢٥ ، ٧٥ ، ٨٢ ، ١٣١ ، ١٤٢ الحيشيارى : المصدر السابق ، ص ٢٨١ — ٢٨٨ ، الماوردى : المصدر السابق ، ص ٩٩ — ٣٣ ، ص ١٨٤ — ١٨٥ ، الحنبللى : المصدر السابق ، ص ١٩ — ٥٣ ، على حسن الخريوطلى ، حضارة العالم الاسلامى (معهد الدراسات الاسلامية ، بدون تاريخ) ص ٢٠٠ — ٢١٢ ، حسن ابراهيم على ابراهيم : المرجع السابق ص ٢٣٧ — ٢٦٢ ، فتحية النبراوى ، المرجع السابق ص ١٢٧ — ١٤٤ ، عيسى عيده ، المرجع السابق ، ص ١٦١ ، عبد الوهاب خلاص : السياسة الشرعية (دار الأنصار بالقاهرة ١٩٧٧) ص ١١٤ — ١٢٨ ، جورجى زيدان : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٢١١ ، محمد ضياء الدين الرئيس الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية (ط ٤ — دار الأنصار بالقاهرة ١٩٧٧) ص ١٠٤ — ١٢٩ ، مصطفى طه بدر : مصر الاسلامية (ج ١ ، ط ٢ ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩ م) ص ٤٣ — ٤٧ ، سيدة اسماعيل كاشف : مصر فى عصر الولاة (الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨٨ م) ص ٣٥ — ٤٦ ،

Pool, S.L. : A History of Egypt in the Middle Ages (fourth edition, London 1925) PP. 18 — 19;
Grohmann · Arabic Papyri in the Egypt Library (Vol. 111, Cairo 1955) PP. 16 — 17.

والزكاة : البركة والنماء وفى الشرع : جزء من المال ونحوه يوجب السرع
دفعه للفقراء بشروط خاصة . مجمع اللغة الوجيز ، ص ٢٨٠ ، أما الخراج : نبر
ما يخرج من غلة الأرض المرجع السابق ، ص ١٩٠ ، والجزية : ما يؤخذ من أهل
الدية . المرجع السابق ص ١٠٥ ، والعشور : هى ما يحصل من زكاة الأرض الى
أسلم أهلها عليها وهى الى أربابها المسلمون من الأرضين والقطائع . المرجع
السابق ، ص ١٩٠ ، أما خمس المعادن والفنائم : فهو المال المحصل من المناجم
المستخرجة وكذلك ما يؤخذ من مخلفات الحرب ومال اللقطة : هو المال الذى يعثر
عليه ولا يعرف له صاحب . وتركه من لا وارث له : هو الميراث الذى لا يعرف له
صاحب أو له ورثة لا يستوفونه جميعا وكل ذلك شرح فى الفصل الثالث .

(١٨) النوبة : آية ٦٠ .

(١٩) أبو يوسف : المصدر السابق ، ص ٨٧ .

(٢٠) الأنفال : آية ٤١ .

(٢١) الماوردي : المصدر السابق ، ص ١٨٥ ، خلاف : المرجع السابق .

ص ١٣٨ .

(٢٢) محمد بن أحمد بن إياس : بدائع الزهور فى وقائع الدهور (تحقيق
محمد مصطفى ، ج ١ ق ١ ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٨٢) ص ١٦٢ ،

Pool : Op. Cit., P. 71.

Pool : Op. Cit., P. 77.

(٢٣)

Zaki Hassan : Les Tulunides (Paris 1933)

(٢٤)

P. 167 ; Pool : Op. Cit., P. 47.

محمد بن محمد بن خليل الأسدي : التيسير والاعتبار والتحرير والاختصار
(تحقيق عبد القادر أحمد طليمات ، دار الفكر العربى) ص ٦٧ .

(٢٥) المقرئى : الخط ، ج ١ ، ص ٩٩ .

(٢٦) سيده اسماعيل كاشف : مصر فى عهد الاخشيديين القاهرة ١٩٥٠ ؛

ص ١٧٧ .

(٢٧) القلشندي : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٨٩ — ٤٩٢ ، النويري :
المصدر السابق ، ج ٢٦ ، ورقة ٨١ ، المقرئى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص
٣٩٧ — ٤٠٢ ، راشد البراوى : حاله مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين (ط ١)
مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٤٨) ص ٣١٥ — ٣١٩ ، زكى محمد حسن :
كنوز الفاطميين (القاهرة ١٩٣٧) ص ٢٧ — ٦٦ .

(٢٨) حسن ابراهيم حسن : تاريخ الدولة الفاطمية (ط ٣ ، القاهرة ١٩٦٤)

ص ٢٩٣ .

(٢٩) الراوى : المرجع السابق .

(٣٠) الطراز : كلمة فارسية الاصل ، تعنى « التطريز » ، ثم صارت تطلق
على الثوب الموشى الذى يرتديه الملوك والامراء ، وأخيرا أطلق هذا اللفظ على
الدار التى يصنع فيها الثياب ، وايضا على المادة المستخدمة فى التطريز ، وأيضا
على الكتابة التى كانت تكتب على درج الردى فى دار صناعة اوراق البردى .
ادولف جروهمان : اوراق البردى العربية بدار الكتب المصرية (السفر الاول ،
تعريب حسن ابراهيم ، دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٣٤) ص ٣ — ٤ .

(٣١) الراوى : المرجع السابق ، ص ٣٢١ .

(٣٢) المقرئى : نفس المصدر ، الجزء ٥ ، ص ٣٩٧ ، حسن ابراهيم : المرجع

السابق ، ص ٢٩٢ .

(٣٣) عبال من ابراهيم النابلسى : لمع الفوائين الخفيفة فى دواوين الديار
المصرية (مخطوط بدار الكتب) ورقه ١٢ ، حسنين محمد ربيع : النظم المالية
فى مصر رمى الأيوبيين (مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٦٤) ص ٨٠ .

(٣٤) الأسعد بن مهاتى : قوانين الدواوين (القاهرة ١٢٩٩ هـ) ص ٧ — ١٠ ،
عبد الرحيم بن على بن شيف القرشى : معالم الكتلة ومغانم الاصابة (نشره
الخويرى تسططين باشا — بيروت ١٩١٣) ص ٢٦ — ٣١ ، النابلسى : المصدر
السابق .

(٣٥) المصدر السابق ، ص ١٠ — ٢٦ .

(٣٦) حسنين ربيع : المرجع السابق ، ص ٤٠ — ٥٥ .

(٣٧) حسنين ربيع المرجع السابق ص ٨٣ .

(٣٨) حسنين ربيع : المرجع السابق ص ٨١ .

(٣٩) المصدر السابق ، ورقة ١٨ — ٢٥ .

(٤٠) الطقشندى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٩ .

(٤١) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ .

(٤٢) الاستيثار : أوراق رسمية كانت تستخدم فى دواوين الدولة وتستعمل على العطاء والرسوم المقررة فى بدايه كل مسنة ، وكذا باقى النفقات .
الطقشندى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٩ .

(٤٣) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ ، الطقشندى : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٤٦٥ ،
The Encyclopaedia of Islam. Vol. 11, P. 326.

(٤٤) كانت الأمراء على عدة طبقات : (أ) أمير مائة مقدم ألف لديه مائة فارس . (ب) أمير الطبلخاناه وله أمرة أربعين فارسا ، (ج) أمير عشرة له الأمرة على عشرة فوارس (د) أمير خمسة له الأمرة على خمسة فوارس . أما الجند فكانوا من ثلاث طبقات : (أ) المالك السلطانية وكانوا تابعين للسلطان ، (ب) إجناد الحلقة وهم عصب الجيش ، (ج) إجناد الأمراء وكانوا تابعين لأمرائهم . شهاب الدين بن فضل الله العمري : مسالك الأنصار فى ممالك الأبحار (ط ١ ، تحقيق دوروتيا كرافولكى ، المركز الإسلامى للبحوث ، بيروت ١٩٨٦) ص ٩٣ ، فرس الدين بن شاهين الظاهري : ربة كاشف المالك وبيان الطرق والمسالك صححه بولس راويس ، باريس ١٨٩٤) ص ١١٣ ، الطقشندى : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٦ - ١٧ ، المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢١٥ ، عبد المنعم ماحد : نظم دولة سلاطين المالك ورسومهم فى مصر (ح ١ ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٧٩) ص ١٤٥ - ١٥٠ ، أنطون خليل ضومط : الدولة المملوكية (ط ٢ ، بيروت ١٩٨٢) ، ص ٦٠ - ٦٣ ،

Poliak, A.N. : Feudalism in Egypt, Syria,
Palestin and the Lebanon (London 1939) PP. 2 — 3

(٤٥) خلال الدين السيوطى : حسن، الحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة (ج ٢ ، المطبعة الشرقية بالقاهرة) ص ٨٣ ، العمري : المصدر السابق ، ص ١٢١ ، المقرئى : نفس المصدر والجزء ، ص ٢٢٧ .

(٤٦) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٧٦ .

(٤٧) ابن شيث : المصدر السابق ، ص ٢٧ ، النويرى : المصدر السابق ،

س ٨ ، ص ٢١٨ ،

Demombyes : La Syrie a l'epoque des Mameouks (Paris 1923)
P. LxxIII.

(٤٨) عبد الله بن لطف الله محمد بناء بهاء الدين الخالدي : المقصد القبيح
والمنشأ الهادي لديوان الانشا (مخطوط مصور بجامعة القاهرة تحف رقم ٢٤٠٤٥)
ورقة ١٣٥ ، التلقشندي : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٣١ ، القريري : نفس
المصدر والجزء ، ص ٢٢٤ .

(٤٩) احمد عبد الرارق : البذل والبرطله زمن سلاطين المماليك (الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩) ، ص ٢٠٣ .

(٥٠) ابن شاهين : المصدر السابق : ص ١٢٢ ، الخالدي : المصدر

السابق .

(٥١) القريري : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ ، التلقشندي : صبح الاعشى ،
د ٤ ، ص ١١ — ١٣ ، النويرى : المصدر السابق ، س ٨ ، ص ٢٢١ — الاستادار :
هو المتحكم فى أمر البيوت السلطانية كلها ، من مطبخ وحاشية وخدم ، وله استدعاء
ما تحتاج اليه هذه البيوت من حاجات وثققات وكساوى ، العمري : المصدر السابق :
ص ١١٨ ، السيوطى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٣١ ، التلقشندي : المصدر
السابق ، نفس الجزء ، ص ٢٠ .

(٥٢) المكوس : مفردا مكس ويعنى فى اللغة الضريبة التى تؤخذ على
التجار القادمين الى البلاد . وفى عصر المماليك، تنوعت هذه المكوس حتى شملت
كل شئ كالبيوت والمراعى وغيرها . التلقشندي : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص
٤٧ ، والوجيز ، ص ٥٨٧ ، ماجد : مرجع سابق ، نفس الجزء ، ص ٧٣ .

(٥٣) الزويرى : المصدر السابق ، نفس السفر ، ص ٢٢٨ ، محمد كائن
مرسى : الملكية القارية فى مصر وتطورها التاريخى من عهد الفراعنة حتى الان
(مطبعة بصر ١٣٥٥ هـ — ١٩٣٦ م) ، ص ٧٣ .

(٥٤) ابن ملى : المصدر السابق ، ص ١٣ ، محمد فتدليل البغلى : التعريف
بمصطلحات صبح الاعشى (القاهرة ، ١٩٨٤) ، ص ٩٤ .

(٥٥) القريري : المصدر السابق ، د ١ ، ص ١٠٣ .

(٥٥) المصدر السابق : نفس السفر ، ص ٢٦٤ — ٢٧٢ .

- (٥٧) إبراهيم بن محمد بن دقماق : الانتصار لواسطة عقد الأبحار (تقديم Vollers ط ١ ، ج ٤ ، مصر ١٨٩٣ م) ص ٤١ — ٤٦ .
 (٥٨) القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٤٦٨ .
 (٥٩) ابن خلدون : المصدر السابق ، ص ٢٤٢ .
 (٦٠) المقصد الرفيع ، ورقه ١٣٥ — ١٣٦

Demompyens : Op. Cit., P. Lxix

(٦١) المهندار : كلمة مارسية مكونة من لفطين : مهم : الضيف ، دار مهسك ، أى القائم على امره . والمهندار عليه لقاء الرسل الواردين على السلطان وائزالهم دار النيافة ويتولى امرهم ، القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٤٥٩ ،

Dozy, R. : Supplement aux Dictionnaires Arais (Tome second, Daux-Edition, Paris 1927) P. 17.

- (٦٢) الخالدي : المصدر السابق ، القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٢٩ — ٣٠ ، العبري : المصدر السابق ، ص ١٢٠ — ١٢١
 Quatremere, M. : Histoire. des Sultans Damlouks, de L'Egypte (Tome Premier, Paris 1873) Tome 1. P. 203.
 (٦٣) مستوفى الصحة : كان يلزم الكتاب بتحرير أعمالهم وعمل الكلفان وتقدير المساحات والتجيز بين الأراضى الزراعية ، وتشابه أعماله مع مستوفى الدولة ، القلقشندي : المصدر السابق ، ج ١١ ، ص ٩٤ .

(٦٤) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ ، العبري : المصدر السابق ، ص ١١٩ ، القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٢٢ .

(٦٥) النائب : هو نائب السلطان ، وكانت النيابة فى عصر المماليك على نوعين : (١) نائب كافل وينوب عن السلطان فى كل اختصاصاته ، (ب) نائب الغيبة ويتولى اذا غاب السلطان والنائب الكافل . وقد ألغى السلطان الناصر محمد بن قلاوون النيابة الا أنها عادت بعد وفاته . العبري : التعريف بالمصطلح الشريف (مطبعة العامة ، القاهرة ١٣١٢ هـ) ص ٦٥ ، ابن شاهين : المصدر السابق ، ص ١١٢ ، المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢١٤ ، على إبراهيم حسن : دراسات فى تاريخ المماليك البحرية وفى عصر الناصر محمد بوجه خاص (ط ٢ ، القاهرة ١٩٤٨) ص ٢١٤ ، سعيد عبد الفتاح عاشور : مصر فى عصر دولة المماليك البحرية (سلسلة الالف كتاب ، كتاب رقم ٢٢٧ ، ط ١) ص ١٤٠ .

- (٦٦) بانظر الخاص : هو المشرف على مال السلطان . الخالدي : المصدر السابق ، ورقة ١٣٥ . وللمزيد أنظر الفصل الثاني من
- (٦٧) كاتب السر : هو المسئول عن قراءة الكتب للسلطان ، والرد على الرسائل ، وقراءة التماس بدار العدل . السيوطي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨٤ .
- (٦٨) ديوان الفرد : أنشاء الطاهر برقوق للنفقة على مباليكه وخصص له عدة بلاد . القلقشندي المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٥٣ ، ابن شاهين : المصدر السابق ، ص ١٠١ ، ١٢ .
- (٦٩) المقرئ : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ .
- (٧٠) المقرئ : المصدر السابق ، تاح الدين عند الوهاب السبكي : محمود النعم وبيد المقم (ط ١) مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م (ص ٢٨ .
- (٧١) حسن الباسا : العنون الاسلامية والوثائق على الآثار العربية (ج ٣ ، دار النهضة العربية بالقاهرة ١٩٦٦) ص ١١٧٧ .
- (٧٢) القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٤٦٥ .
- (٧٣) ضرائب أصول الأموال : تعمل سنويا وتشمل ذكر الموارد الموجودة بالجهات . ممثلا يذكر فيها جهات البلال وأسماء مستأجريها ومبلغ الإجارة ، ويذكر فيها جهات الخراج ، والجوالي ، والخاص ... الخ ، النويري : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢٩٤ .
- (٧٤) الحاصل : ما يكون في بيت المال . محمد بن أحمد الخوارزمي : مفاتيح المعلوم (تحقيق إبراهيم الأبياري ، ط ١ ، بيروت ١٩٨٤) ، ص ٨٦ .
- (٧٥) الباتى : ما هو باق على السرعة لم يستخرج بعد . الخوارزمي : المصدر السابق .
- (٧٦) محمد الحبيب الهيلة : النظم الادارية بمصر في القرن التاسع الهجري من خلال كتاب روضة الاديب ونزعة الارب لحمد بن ابراهيم بن ظهير الحنفي الحموي (ابحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، القاهرة ١٩٧١ م) ، ص ١٠٨٣ ، النويري : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢٩٩ .
- (٧٧) ابن شيت : معالم الكتابة ، ص ٢٨ ، ابن مباتى : قوانين الدواوين ، ص ٧ .

- (٧٨) أنظر ملحق رقم (٢) .
- (٧٩) استخدم لفظ صاحب أولا كتمت شخصى ، ثم كلقب فخرى عام وأسم وظيفة ، وكذلك كان لقب « صاحب » يطلق على الوزراء المدنيين . الباشا : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٥١ .
- (٨٠) الأسدى : المصدر السابق ، ص ٧٣ ، المقرئى : المصدر السابق ، على حسن : دراسات ، ص ٢٥٦ .
- (٨١) أنظر ملحق رقم (٣) .
- (٨٢) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٤٣٨ .
- (٨٣) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٠٠ ، ج ٣ ، ص ١١ ، ١٧٠ ، ٢٤٤ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٣٠٧ ، ج ٤ ، ص ٢٢ .
- (٨٤) محمد بن محمد بن بهادر : فتوح النصر فى تاريخ ملوك مصر (مخطوط بجامعة القاهرة تحت رقم ٢٦١٦٦ ، ج ٢) ورقة ٢٣٥ ، المقرئى : السلوك لمعرفة دول الملوك (ج ٢ ، ق ١ ، تحقيق محمد مصطفى ، القاهرة ١٩٧١) ، ص ١٥١ ، النويرى : نهاية الارب ، (ج ٣٠ ، مخطوط بجامعة القاهرة تحت رقم ٢٦٠٨٥) ، ورقة ٩١ .
- (٨٥) الباشا : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٠٤ - ٦١١ .
- (٨٦) ابن مباتى : المصدر السابق ، ص ٨ ، الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٣ .
- (٨٧) النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢٩٨ .
- (٨٨) ابن مباتى : المصدر السابق ، ص ٧ ، القلتشندى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٤٦٦ .
- (٨٩) الباشا : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٦٦ .
- (٩٠) النويرى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٣٠٠ .
- (٩١) النويرى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٣٠١ .
- (٩٢) النويرى : المصدر السابق ،
- Quatramere : Op. Cit., T. 1. P. 203 No. 85.
- (٩٣) ابن مباتى : المصدر السابق ص ٨ ، النويرى : المصدر السابق : القلتشندى : المصدر السابق ، الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٣ .
- (٩٤) الباشا : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ١٠٨٨ - ١٠٨٩ .

- (٩٥) النويرى المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٣٠٤ ، الباشا : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ١٠٩٢ .
- (٩٦) الباشا : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢ ، ص ٦٢٢ .
- (٩٧) القلقشندي : المصدر السابق ، ابن مباتي : المصدر السابق ، ص ٩ ، النوير ، المصدر السابق ، الهيلة : المرجع السابق .
- (٩٨) الباشا : المرجع نفسه ، ص ٧٤٥ .
- (٩٩) ابن مباتي : المصدر السابق .
- (١٠٠) النويرى : المصدر نفسه ، ص ٣٠٥ .
- (١٠١) القلقشندي : المصدر السابق .
- (١٠٢) ابن مباتي : المصدر السابق ، المكلفة : أوراق تبين مساحة الاراضى التى تخص كل مزارع ، وتفصيل انواع ما يزرع فيها . مجمع اللغة العربية : الوجيز ، ص ٥٣٩ ، ماجد : نظم المباليك ، ج ١ ، ص ٧٢ .
- (١٠٣) القلقشندي : المصدر السابق .
- (١٠٤) الباشا : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ١١١٦ .
- (١٠٥) المصدر السابق .
- (١٠٦) ابن مباتي ، ص ٧ .
- (١٠٧) القلقشندي : المصدر السابق ،
- Quatremere : Op. Cit., T. 1. P. 199 N 79
- (١٠٨) القلقشندي : المرجع نفسه .
- (١٠٩) الباشا : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٧٢٤ - ٧٢٥ .
- (١١٠) زين الدين عبد الرحيم بن عمر الجويرى : المختار فى كشف الاسرار (١٢٠٢) ، ص ١٣٣ .
- (١١١) الجويرى : المصدر نفسه .
- (١١٢) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٣ - ١٠٨٤ .
- Pool : Op. Cit., P. 311. (١١٣)
- (١١٤) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ق ٣ (تحقيق محمد مصطفى ، ط ١) القاهرة ١٩٥٨) ، ص ٩٥٩ .
- (١١٥) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ٣١١ .
- Irwin, Ropert : The Middle East in the Middle Ages. the early Mamlouk Sultanate (London 1986 P. 110. (١١٦)

- (١١٧) ماجد : نظم ، ج ١ ، ص ٤٧ .
- (١١٨) السبكي : المصدر السابق ، ص ١٠٧ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤١٢ .
- (١١٩) القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٤٦٨ .
- (١٢٠) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٢٦٥ .
- (١٢١) ابن طباطبا : المصدر السابق ، ص ٤٢ ، مصطفى الشكعة : معالم الحضارة الاسلامية (ط ٤ ، بيروت ١٩٨٢) ، ص ٢٤٣ .
- (١٢٢) ابن ممتي : المصدر السابق ، ص ٥ - ٦ ، أحمد ابراهيم أبو سن : الادارة في الاسلام (ط ٣ ، القاهرة ١٩٨٤) ، ص ٨٠ - ٨١ .
- (١٢٣) مؤلف مجهول : بغية الطلاب في اعمال الحساب (مخطوط بجامعة القاهرة رقم ٢٤٠٥٧) ورقة ١ - ٥ ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السنيدي البطلبيوسي : الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (ق ١ ، تحقيق مصطفى السقا ، حامد عبد المجيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١) ص ١٤٢ .
- (١٢٤) المؤلف المجهول : المصدر نفسه ، ورقة (٦) .
- (١٢٥) زين الدين علي بن محمد الشهير بالفارصاوي : غاية الضرور في اعمال المحاطات والكسور (مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة ، ضمن مجلد رقم ٢٤٠٥٧) ورقه ٨ .
- (١٢٦) محمد بن محمد بن أحمد بن محمد الدمشقي المعروف بـ سبط المارديني : شرح اللمع في علم الحساب لاس الهائم (مخطوط بدار الكتب المصرية ، تاريخ النسخ ٩٠٢ هـ ، الرمز والرقم حساب ٣١٥ ، ميكروميلم ٤٥٢٠٠) ورقة ٥ .
- (١٢٧) القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٢٨ - ٣٩ .
- (١٢٨) العمري : مسالك الأبصار ، ص ١١٢ ، حاشية (٤) ، ١١٣ ، حاشية (٥) ، القلقشندي : المصدر نفسه ، ص ٤٣ ، السيوطي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢١٨ ، المتريزي : الخطط ، ج ٢ ، ص ٩٩ ، أبو المحاسن : المنهول الصافي والمستوفى بعد الوافي ج ٣ (تحقيق نبيل محمد عبد العزيز - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦) ص ١٦٠ حاشية ٤ ، ماير . ل . أ : الملابس الملوكية (ترجمة صالح الشيتي - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٢) ص ٤٤ - ٤٥ ، ٩١ ، المعجم الوجيز ، ص ٩١ ، ٤٦٥ .

Quartremere : Op. Cit., T 2, P. 75 N 93, Dozy :

Dictionnaire detaille, des Noms des Vêtements Chez Les Arabes,
(Amsterdam 1845) PP. 81 — 84; Demombyens : Op. Cit., P. xciv.

(١٢٩) التلثندي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٣٦ : ماير : المرجع

السابق ، ص ٩٢ .

(١٣٠) التلثندي : صوء الصبح المسفر وجنى الدوح المثر (ط ١ ،

مصر ١٣٢٤ هـ — ١٩٠٦ م) ص ٢٦٠ العبري : المصدر السابق ، ص ١٣٢ ،

ماير : المرجع السابق ، ص ٩٥ ، ١٠٧ ، واحد : نظم المباليك ، ج ١ ، ص ٥٢ ،

Dozy : Op. Cit., P. 85, Demomyens : Op. Cit.b, P. XCVI

(١٣١) العبري : المصدر نفسه ، ص ١١٣ .

(١٣٢) التلثندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٤٢ ، العبري : المصدر

نفسه ، قاسم عده قاسم : هل الذمة لى مصر العصور الوسطى ط ٢ ، دار

المعارف — القاهرة ١٩٧٩) ص ١٥٧ .

(١٣٣) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ٢ ، ص ٧٩٢ .

(١٣٤) التلثندي : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٥٢١ .

(١٣٥) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ ، العبري : المصدرى السابق ،

ص ١١٠ ، ماجد : المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(١٣٦) ابن اياس : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٩٨ .

(١٣٧) المقرئى : المصدر نفسه .

(١٣٨) التلثندي : صبح الأعشى ، ج ٢ ، ص ٥ .

(١٣٩) المصدر السابق ، ص ٦ .

(١٤٠) المصدر السابق ، ج ١١ ، ص ١١٧ ، حسن الباشا ، الألقاب

الاسلامية فى التاريخ والوثائق والآثار (دار النهضة العربية بالقاهرة ١٩٥٧)

ص ٤٩٠ .

(١٤١) العبري : التعريف : ص ٧٥ ، الناشا : المرجع السابق ، ص ٤٥٨ .

(١٤٢) العبري : نفسه ، التلثندي : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٤٩٨ ،

بناشا المرجع السابق السابق ، ص ٢٤٤ .

(١٤٣) ابن شاهين : زبدة ، ص ٩٥ ، ابن اياس : بدائع ، ج ١ ق ٢ .

ص ٧٦٧ ، العبري : التعريف ، ص ٩٣ ، التلثندي : صبح الأعشى ، ج ١١ ،

- ص ٩٢ ، الحسن بن عمر بن حبيب : درة الاسلاك لى دولة الأتراك (مخطوط محفوظ
بجامعة القاهرة رقم ٢٢٩٦١) ، ج ٣ ، ورقة ٤٩٩ .
- (١٤٤) السبكى : معيد النعم ، ص ٢٨ .
- (١٤٥) المصدر السابق . ص ٢٩ ، الباشا : الفنون ، ج ٢ ، ص ٦١١ .
- (١٤٦) القلقشندي : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٩٤ .
- (١٤٧) العمري : المصدر السابق ، ص ١١٥ .
- (١٤٨) العمري : مسالك الأبحار ، ص ١١٤ ، ١٢٢ .
- (١٤٩) السبكى : المصدر السابق ، ص ٥٥ .
- (١٥٠) القلقشندي : مصدر سابق ، ج ١١ ، ص ٩٧ .
- (١٥١) العمري : التعريف ، ص ١٣٢ .
- (١٥٢) المصدر السابق ، ص ١٤٩ - ١٥٠ .
- (١٥٣) ابن شاهين : زبدة ، ص ١٣١ - ١٣٥ ، القلقشندي : مصدر سابق ،
ج ٤ ، ص ١٨٦ ، ١٩٣ ، ج ١٢ ، ص ١٠١ ، ١٥٥ ، ١٨٥ ، ٢٠٤ .
- (١٥٤) الأسدي : اليسير ، ص ٩٤ - ٩٥ ، المقرئى : خطط ، ج ١ ، ص ٨٨ .
- (١٥٥) المقرئى : اغائة الأمة بكشف الغمة (نشر محمد مصطفى ، جمال
الشيال ، القاهرة ١٩٤٠) ص ٤٥ - ٤٦ .
- (١٥٦) ابن اياس : بذائع ج ١ ق ٢ ، ص ٤٦٦ ، المقرئى : المصدر السابق ،
ص ٣٣ ، قاسم عبده : اهل الذمة ، ص ٨٨ .
- (١٥٧) عصام عبد الرؤوف : تاريخ الاسلام لى جنوب غرب آسيا لى العصر
الترقى (دار الفكر العربى ١٩٧٥) ص ١٦٧ .
- (١٥٨) ابن اياس : المصدر السابق ، نفس الجزء والقسم ، ص ٤٦٦ .
- (١٥٩) أحمد عبد الرازق : البذل ، ص ٧٤ .
- (١٦٠) محمد بن عبد الرحمن السخاوى : التمر المسبوك لى ذيل السلوك
(مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة) ص ٣٠٣ .
- (١٦١) المقرئى : اغائة الأمة ، ص ٤٣ .
- (١٦٢) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٢٩ .
- (١٦٣) أحمد عبد الرازق : المرجع السابق ، ص ٩٤ .
- (١٦٤) الأسدي : المصدر السابق ، ص ٧٤ .

(١٦٥) الطومار : ورقة كبيرة كاملة ، كانت تسمى فى عصر المماليك بالفرخة ، وكان اكبر نوع منه يسمى البغدادي بطول ذراع ونصف وعرض ذراع ، وأقل نوع يسمى القطع الصغير وهو سدس ذراع مصرى . القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٦ ص ١٩٠ ، حسين عبد الرحيم عليوة : الكتابات الاثرية العربية ، دراسة فى الشكل والمسمون (ط ٢ ، ١٤٠٨ - ١٨٨) ص ١٧ ، ٤٣ ، حاشية رقم ٥٤ .

(١٦٦) الجبشيارى : المصدر السابق ، ص ٥٣ ، ١٣٨ .

(١٦٧) الدفتر : يقال أنه عربى لا يعرف له اشتقاق ، وينطق دمبر بالكسر ، ويقال أيضا دفتر ، وفى القاموس الدفتر : هو الكراسى وهى اضمائة من أوراق تهبأ للكتابة فيها أى أن الدفتر جرائد مسطوحات تعد للكتابة ، المقرئى ، الخطط ج ١ ، ص ٣٩٨ ، الوحيز ص ٢٢٩ . ٥٣١ ، علاء الدين على بن عبد الله الفزولى : مطلع النور فى منازل السرور (ج ٢ ، مصر ١٢٩٩) ، ص ١٧٦ .

(١٦٨) الكافد : ورقة رقيقة كبيرة . عبد النعيم حسنين : (قاموس الفارسية (ط ١ ، دار الكتاب المصرى ، ١٩٨٢) ص ٥٢٨ .

(١٦٩) الببليوسى : الاقتضاب ، ص ١٧٩ ، المقرئى : نفس المصدر والجرو ص ٩١ ، زكى صالح : الخط العربى (البيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣) ، ص ٥٧ .

(١٧٠) سليمان محمد الطماوى : المدلول فى مبادئ القانون الادارى (دار الفكر العربى) ، ص ١١ .

(١٧١) مفاتيح العلوم ، ص ٧١ - ٨٣ ، لم تورد المصادر الملوكية عنها اية معلومات توضح ماهيتها .

(١٧٢) الخوارزمى : المصدر السابق ، ص ٨١ .

(١٧٣) نزعة الامم فى العجائب والحكم (نسخة مخطوطة مصورة بجامعة القاهرة رقم ٢٢٩٦٣ . ورقة ٢٣٣ .

(١٧٤) كتاب صورة الارض (ط ٢ ، لندن ١٩٦٧) ، ص ١٣٧ .

(١٧٥) The Encyclopaedia of Islam, Vol. 1: PP. 1026 — 1028 .

(١٧٦) الخوارزمى : المصدر نفسه ، ص ٨١ - ٨٣ ، محمود المرسى لاشين : التنظيم المحاسبى للاموال العامة فى الدولة الاسلامية (ط ١ ، بيروت ١٩٧٧) ، ص ٢١٣ - ٢١٤ .

(١٧٧) وثيقة رقم ١٥ محفظة ٢ المحفوظة بدار الوثائق بالقاهرة وتتضمن كتابى وقف السلطان قلاوون . على مصالح البيمارستان المنصورى . نشر وتحقيق محمد محمد أمين فى كتاب : الحسن بن عمر بن حبيب : تذكرة النبيه فى أيام المنصور وبينه (ج ١ ، تحقيق محمد محمد أمين) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة) ، ص ٣٦٦ .

(١٧٨) الخوارزمى : المصدر السابق ، لاشين : المرجع السابق .

(١٧٩) النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢٠٨ - ٢١٠ ، ٢٧٣ - ٢٧٤ ، أبو المحاسن : المنهل الصامى ، ج ٣ ، ص ١٦٧ حاشية (٥) ، لاشين : المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .

(١٨٠) قيل أن نخوض فى ذلك فانه يجب علينا أن ننوه الى أن من المؤلف اننا لم نعثر على مصادر فى تلك الفترة محل البحث تعرضت لنظام العمل الداخلى فى دواوين المال المملوكية باستثناء مصدر واحد وهو نصف السفر الثامن من موسوعة نهاية الأرب للنويرى .

(١٨١) المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ٩٣ .

(١٨٢) العبرة : اصطلاح مالى قديم يعنى مقدار المربوط من الخراج او الاموال على كل اقطاع من الأرض وما يجنى عن كل قرية من مين او غلة . الخوارزمى : المصدر السابق ، ص ٨٦ ، عاشور : العصر المالكي فى مصر والشام (ط ٢ ، القاهرة ١٩٧٦) ص ٤٥٦ ، ابراهيم على طرخان : النظم الاقطاعية فى الشرق الاوسط فى الوسطى الوسطى (دار الكتاب العربى - القاهرة ١٩٦٨) ص ٤٩٨ .

Rabie, H. M. : the size and Value of the Iqta, in (ed. M. Cook : studies in the Economic History of the Middle East Oxford 1970) P. 181.

(١٨٣) النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢٠٠ - ٢٠٢ ، Pollak : Op. Cit., P. 20, Quatremere : Op. Cit., T. I, P. 204 N 85

(١٨٤) الشطب : كلمة تعنى فى اصطلاح الدواوين التقيد والنقل من المستندات الى الدفاتر وهى تقارب فى ذلك كلمة التحرير . الخوارزمى : المصدر نفسه ، ص ١٠٠ ، النويرى : نفس المصدر والجزء ، ص ٢٠٢ حاشية (٦) ، المعجم الوجيز ، ص ٣٤٣ .

(١٨٥) يبدو أنها كلمة عامية وتعنى الجهة أو الناحية وترددت بهذا المعنى فى ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ٥٨٥ .

- (١٨٦) النويرى : المصدر نفسه ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣ ، لاشين : المرجع السابق ، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .
- (١٨٧) يفرج : اى يعطى من بيت المال . محمد بن أبى بكر الرازى : مخفر الصحاح (وتبه محمود خاطر - نشر دار الحديث بالقاهرة) ، ص ٣٩٥ .
- (١٨٨) النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢٠٣ .
- (١٨٩) النويرى : المصدر نفسه .
- (١٩٠) مسالك الأبصار ، التمهيد ، ص ٦٤ - ٦٦ .
- (١٩١) العلامة السلطانية : عبارة عن توقيع السلطان على مناشير الإقطاعات وغيرها . وقد تنوعت هذه العلامة تنما لتنوع السلاطين ، فمثلا كانت شجرة الدر علامتها : « والدة خليل المستعمية » ، أما السلطان محمد بن قلاوون فكانت علامته « الله أملى » . بدر الدين محمود العيى : عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان (ج ١ ، تحقيق محمد محمد أمين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٤٠٧ هـ - ٢٩٨٧ م ، ص ٢٩ ، المتريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢١١ .
- (١٩٢) النويرى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٢١١ .
- (١٩٣) السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٨٥ ، العبرى : مسالك ، ص ١٢١ ، الثلقشندى : صبح الأعشى ، ج ١٢ ، ص ٤٠٠ .
- (١٩٤) ابن شيث : المصدر السابق ، ص ٢٨ : النويرى : المصدر نفسه ، ص ٢١٥ - ٢١٦ .
- (١٩٥) الخدمة الجامعة : تقرير سنوى يكتبه المباشر بجيلة الوارد والمنصرف . الخوازمى : المصدر السابق ، ص ٨١ .
- (١٩٦) ابن شيث : المصدر نفسه ، ص ٢٦ .
- (١٩٧) النابلسى : لمع القوانين ، ورقة ١٢ ، ابن شيث : المصدر نفسه ، النويرى : المصدر نفسه ، ص ٢١٧ ، ٢٧٣ .
- (١٩٨) الجاميكات : ملردها جامكية ، وتعنى الروايف . البغلى : المرجع السابق ، ص ٨٢ .
- السابق ، ج ١ ، ص ٥٤ .
- (١٩٩) النويرى : المصدر نفسه ، ص ٢١٨ - ٢١٩ ، الثلقشندى : المصدر نفسه (٢٠٠) : النويرى : المصدر نفسه ، لاشين : المرجع السابق ص ٢٤٤ - ٢٤٦ .

(٢٠١) جميع الجداول الوارد في هذا الفصل أو غيره من تصور الباحث استنادا لما ورد قبلها في المتن من معلومات مأخوذة عن مصادر أو مرجع .

وهذا الجدول — كما وضع في حساب الدخل والمصروف — بمثابة كشف جرد سنوى يعده مباشر ديوان بيت المال — الذى اصطلح على تسميته بالختم الجامعة — وفيه يذكر أسماء البلاد والنواحي التابعة له ، وجبلت المبالغ الواردة منها مفصلا ذلك بأنواع الموارد فيها ، ثم يضيف هذا الإيراد الى جبلت الفائض لديه من العام الماضى ليقف على جبلت إيراد السنة . ثم يشرع في طرح جبلت الخصومات — المتبلة فيها يأخذها السلطان والخزانة والبيوت والمرتبات — من الإيراد الكلى ليعرف كمية الباقي لديه . ويحتفظ بهذا الباقي حتى العام القادم فيضيفه الى الإيراد الجديد ويكرر ما سبق .

(٢٠٢) الخالدي : المقصد ، ورقة ١٣٥ .

(٢٠٣) النويرى : المرجع السابق ، ص ٢٢٠ — ٢٢١ .

(٢٠٤) النابلسى : المرجع السابق ، ورقة ٢٠ — ٢٤ .

(٢٠٥) القلقشندي : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ١٣ ، النويرى : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

(٢٠٦) القلقشندي : المرجع نفسه .

(٢٠٧) المعجم الوجيز ، ص ٣٨٣ .

(٢٠٨) النويرى : المرجع السابق ، نفس المسطر ، ص ٢٢٩ .

(٢٠٩) النويرى : المرجع السابق .

(٢١٠) النويرى : المرجع نفسه ، ص ٢٣٢ .

(٢١١) السلف : أخذ الشيء قبل موعد استحقاقه . الخوارزمي : مفاتيح ، ص ٩١ .

(٢١٢) المقرئى : خلط ، ج ١ ، ص ١٠٧ ، القلقشندي : مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٤٥٨ .

(٢١٣) الرقاع : أوراق يكتب فيها أهل الذمة أسماءهم : حسين ربيع : نظم ، ص ٤٦ .

(٢١٤) النويرى : مصدر سابق ، ص ٢٤٢ — ٢٤٣ ، قاسم عبده ، أهل الذمة ، ص ٦٨ ، ١١٣ .

(٢١٥) الخولة : مفردها خولى ، وعرفه محقق السفر الثامن من نهاية الأرب ص ٢٤٧ ، حاشية (١) بأنه الشخص الذى يقيس الأرض بقصب المساحة ، إلا أن النويرى قال بعد ذلك أن هؤلاء القياسين يسمون بالقصابين ، ولم نعلم على معنى لكلة الخولى فى كتب اللغة إلا أن هذا اللقب مازال ساريا فى عصرنا ويطلق على الشخص الذى يتولى مراعاة العمال أثناء عملهم خاصة إذا كان هذا العمل متصلا بالحكومة . وأغلب الثمن أن الخولى المملوكى يشبه فى عصرنا مدير الجمعية الزراعية حيث أنه مكلف بحصر اراضى ناحية ومعرفة مساحتها وأنواع الزروع بها والإشراف عليها وإرسال كشوف بذلك الى المديريات الكبرى ليتم وضع الضرائب المقررة على تلك الأراضى .

(٢١٦) النويرى : المصدر السابق ، نفس السفر ، ص ٢٤٧ . أما بالنسبة لأنواع الجبات التى وردت فى القانون فهى تدل على أنواع أرض مصر فى تلك الحقبة وجاءت على هذا الشكل تما لدرجة الخصوبة وإمكانية الري . وقد ذكر ابن مباتى فى عهده ١٣ نوعا من الأرض ، أما النويرى فقد ذكر ٦ أنواع ، بينما القلقشندى نقل عن ابن مباتى ما ذكره وتبعه المقريزى فى ذلك . وقد كان أحسن أنواع الأرض هو ما يسمى بالباقي ويزرع فيه القمح : أما أقلها فهو السبخ ويزرع به القصب الفارسى ، ابن مباتى : قوانين ، ص ٢٨ ، النويرى : نهاية س ٨ ، ص ٢٤٧ ، القلقشندى : الصنيع ، ج ٢ ، ص ٤٤٦ ، المقريزى : خطط ، ج ١ ، ص ١٠٠

(٢١٧) القصة الحاكمة : يرجع نسبها الى الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمى ، وكانت تستعمل فى قياس الأراضى ، وكان طولها ٥ أذرع بالنجارى ، و ٦ أذرع بالهاشمى ، ويبلغ المدان ٤٠٠ قصبة حاكمة أى ٢٠ + ٢٠ ، وبالحساب نحد أن طول القصبة آنذاك ٤ مم ٨٨ سم ٣ م ومساحة الفدان ١٨٢×٦٠٣ م ٢ .

جمال الدين أبى المحاسن يوسف بن عمرى : بردى النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ج ٩ (دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٤٢ م) ص ٩٠ ح (٣) .

(٢١٨) القلقشندى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٥٤ ، النويرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٤٩ — ٢٥٣ ، Irwin : Op. Cit., P. 137.

(٢١٩) النويرى : المصدر نفسه .

(٢٢٠) النويرى : المصدر ، القلقشندى : المصدر السابق ، حسن إبراهيم حسن النظم الاسلامية (ط ٥ ، مصر ١٩٥٢) ص ١٣٦ .
(٢٢١) النويرى : المصدر السابق ، ص ٢٥٦ :
(٢٢٢) طرخان : النظم الاجتماعية ، ص ٢٤٢ .

- (٢٢٣) النويرى : المصدر نفسه ، ص ٢٥٥ — ٢٦٠ .
- (٢٢٤) ابن ممتى : المصدر السابق ، ص ٣٠ ، المفريزى : المصدر السابق :
ج ١ ، ص ١٠٢ .
- (٢٢٥) الفذلكة : وتعنى مجل ما فصل وخلصته أو حاصل الحساب ،
الوجيز ، ص ٤٦٥ .
- (٢٢٦) النويرى : نفس المصدر والسفر ، ص ٢٧٥ .
- (٢٢٧) الاستبدالات وكانت شائعة فى عصر المماليك فكان يتم استبدال
المحصول بها يساوى قيمته من محصول آخر فمثلا كان يستبدل أردب القمح بأردبن
من الشعير أو أردب ونصف من العول وهكذا . القلقشندي : المصدر السابق ،
ج ٣ ، ص ٤٥٠ .
- (٢٢٨) النويرى : نفسه ص ٢٧٦ — ٢٧٨ .
- (٢٢٩) النويرى : المصدر نفسه .
- (٢٣٠) النويرى : المصدر نفسه ، ص ٢٨٢ — ٢٨٥ .
- (٢٣١) الكراع : قال البعض أنها تعنى ذخيرة الحرب والأطعمة والمؤن ،
لكنها فى الواقع تطلق على الدواب والخيل والآلات الاصططيل والعلوفات :
الخوارزمى : المصدر السابق ، ص ٨٥ ، البتلى : المرجع السابق ، ص ٢٨ ،
الباشا : الفنون ، ج ٣ ، ص ١٠٨٦ ،
Quartemere : Op. Cit., T. 2, P. 126.
- (٢٣٢) النويرى : نفسه ، ص ٢٨٥ ، الأسدى : التيسير ، ص ٧٤ ،
القلقشندي : المصدر السابق ، ج ١٣ ، ص ٢٣ .
- (٢٣٣) الباقى : هو ما يتأخر كل عام من مال الخراج وغيره على الضمان
والمقبولين . الخوارزمى : مقاتيح ، ص ٨٦ .
- Poole. S.L. : Op. Cit., P. 19.
(٢٣٤)
- (٢٣٥) الأسدى : التيسير ، ص ٧٦ .
- (٢٣٦) الأسدى : المصدر السابق .



الفصل الثانی

دیوان النظر وعلاقته بالدواوین
الأخری

بعد زوال دولة الأيوبيين اعتلى مماليتهم ثنائان السلطة فى مصر ، وظلوا يحكمون البلاد قرابة ثلاثة قرون (٦٤٨ — ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ — ١٥١٧ م) وفى خلال مدة حكمهم هذه اسنجد كثير من النظم الادارية التى كانت بمثابة المصالح العامة التى تولت مباشرة مختلف أنشطة الدولة ، وهذه المصالح العامة هى ما أطلق عليها فى الادارة الاسلامية اسم الدواوين .

وبعد ستمائة وثمانية وعشرين عاما من وضع عمر بن الخطاب للديوان ، غدت الدواوين بمصر فى اسمى مراحل النضج والدقة ، وزادت أعدادها ، وكثر موظفوها ، وأصبحت لهم سمات تميزهم عن باقى عامة الشعب ، وعن أصحاب السلطة العسكرية الحاكمة كما أن هذه الدواوين ونظمها الداخلية ونظم الدولة عامة كانت من الدقة والتعقيد ما يشابه معظم النظم المعاصرة (١) .

وقد بلغت مصر فى عهد المماليك درجة عالية من الثراء ، ذلك الذى انعكس جليا على مخلفات ذلك العصر من عمائر وآثار وعمليات تشهد بازدهار مصر — أو الملكة المصرية بما فيها من نيابات — اقتصاديا فى تلك الآونة . وكل ذلك الثراء جاء نتيجة عدم اعتماد المماليك على مصدر واحد للدخل ، بل تعددت مواردهم المالية ، وجاء أيضا نتيجة وجود ديوان قام بضبط مالية الدولة من خلال موظفيه ، وفروعه الثلاثة والمنشأة سواء فى مصر أو فى النيابات التابعة لها . وهذا الديوان هو « ديوان النظر » .

كما سبق القول ، وقد يقال عنه أحيانا بيت المال ، ورغم أن الأخير أحد روايد ديوان النظر ، وربما يكون سبب إطلاق اسم البعض على الكل أن بيت المال كان أكثر مصادر ديوان النظر إيرادات إذا ما قورن بالفروع الأخرى ، ومن ثم جاءت التسمية .

وديوان النظر وصفه المعاصرون آنذاك (٢) بأنه أرفع دواوين المال ، وكل ديوان من دواوين المال يعتبر فرعاً له ، وإلى هذا الديوان ترفع جميع الحسابات . وبناء على هذا الوصف يعتبر مثل وزارة المالية في هذه الأيام .

ومما لا شك فيه أن ديواناً مثل هذا ، إليه ترد أموال الدولة . ومنه تخرج نفقاتها لا بد أن تكون له مكائنه وعلاقاته العديدة مع غيره من الدواوين الأخرى ، سواء تلك التي كانت قائمة أثناءه ، أو التي استجدت عليه . وفيما يلي عرض لتلك الدواوين لظهار مدى العلاقة معها :

١ - علاقة ديوان النظر بديوان الانشاء والمكائبات :

كان ديوان الانشاء من أهم الدواوين الموجودة في مصر في البصور الوسطى ، لذلك كانت له ارتباطات شتى مع مختلف الدواوين عامة ، وديوان النظر خاصة . ويرى البعض أن ديوان الانشاء هو أول ديوان وضع في الاسلام ووضع النبي « صلى الله عليه وسلم » ، ثم ظل الديوان حتى اشتهر في عهد الطولونيين . ومن تلاهم ، وبلغ أوج عظمته في عهد المماليك (٣) . وكان يسمى من قبيل ديوان الرسائل (٤) . ووصف موظفيه (٥) بأنه كانت لهم الصدارة والوجاهة والأمانة ، وهم كتمة أسرار الدولة ، بينما وصف كتاب ديوان النظر بأنهم أكثر تحقيقاً ، واليه يرجع ضبط الأموال والغلال وحفظها ، ويسن قوانين البلاد (٦) .

وفيها يختص بأهمية ديوان الانشاء للدواوين عامة ولديوان النظر خاصة هي تحرير الشهادات التي محتاج اليها هذه الدواوين ، فصاحب ديوان النظر — أو ناظر المال أو ناظر الدواوين أو ناظر النظر — اذا احتاج الى مكتبة نختص بتحصيل بعض الأموال ، أو احتاج الى كتابة أمر الى المتصرفين والمباشرين ، كتب من جهته ورقة بما يحتاج الى كتابته ، ويكتب عليها : حرر أو يؤمل ، ثم ترفع هذه الورقة الى ديوان الانشاء فيقوم كاتب الانشاء بكتابة ما يراه صاحب ديوان المال ، ثم يرسل له هذه النسخة المكتوبة ، فاذا رآها ووافقت كتب عليها : يذكر من غير لام — أى ليذكر — وذلك تأدبا مع صاحب الدست ، ثم يقوم بعد ذلك المستوفى التابع لناظر المال بكتابة نسخة مماثلة التي وردت لناظر من ديوان الانشاء ، ثم يقوم بعرضها على ذلك الناظر فيقارنها على ما معه ، فاذا وافقت ووجدها مطابقة له كتب : يحرر أن شاء الله ، عندئذ يقوم المستوفى بتبليص ذلك الأمر (٧) .

ونبرز العلاقة أكثر بين ديوانى النظر والانشاء من كون متوليها من المعممين أصحاب القلم لا أصحاب السيف . وكان السلطان يولى كبار الموظفين ، الا أن ولاياتهم — قرار التعيين — كانت تصدر من ديوان الانشاء ، سواء كان المعين وزيرا ، أو ناظرا ، أو صاحب ديوان ، أو شهاده (كشاهد الخزانة الكبرى (٨) ، أو استيفاء (كمستوفى الصحة والدولة) ، وكانت تسرى هذه الولاية من الديوان على ناظر دواوين المال بالشام ، أما من عداهم — كصاحب الديوان والشاهد أو المستوفى وغيرهم — فكانت ولاياتهم تصدر من نواب الممالك الشامية بتواقيع من دواوين الانشاء بها (٩) .

وقد شارك كاتب السر ناظر الدولة فى العديد من مهامه . مثل : الاشراف على الأوقاف ، واستخراج حقوق الدولة من

العاصى ، والاشراف على الفنائم والصدقات ، وتحصيل الخراج وبعض المكوس والاهتمام بوسائل الرى (١٠) . كما كانت بعض النظم الداخلة بديوان النظر لها منيل بديوان الانشاء ، مثل تعليق اليومية الذى بعده المباشر ، الا ان التعليق الذى يوضع فى ديوان الانشاء يشتمل على نعوت الناس والقباهم (١١) . وذلك تمسبا مع طبيعة عمله . ولما كان ديوان الانشاء هو ديوان المراسلات الرسمى فى الدولة ، فقد كانت ترسل اليه جميع الخطابات والمستفسرات من جميع أنحاء البلاد ونياباتها لى يرد عليها . فاذا كانت الخطابات الواردة تختص بمضمونها بديوان مالى معين ، كان ديوان الانشاء يحيل هذه الخطابات الى الديوان المقصود لى يواته بالرد ، ثم يقوم ديوان الانشاء بارسال الرد على الخطاب المرسل . اى أن دواوين المال الفرعية لم يكن لها مراسلة ديوان النظر للاستعلام منه عن شىء ، الا من خلال ديوان الانشاء . ولعل ما يؤيد هذا القول هو ما ذكره القلقشنذى (١٢) عن المخصصات — تخصيص الرسائل ذات اللفاظ الكثيرة فى اللفظ القليل بما يندرج المقصود دون الاخلال بالمحتوى — من أن المخصص عليه باخراج ما يخص بديوان الخراج ، وأرساله الى ديوان الخراج ليقوم متولىه بالرد على هذا الخطاب ، ثم يرسل ديوان الانشاء هذا الرد الى الجهة المستعلمة .

وثمة أمور أخرى يتشابه فيها ديوانا الانشاء والنظر ، كتطبيق نظم واحدة الى أرباب الوظائف الديوانية التى يشغلها أصحاب القلم . بل أن موظفى الديوانين كانوا يحتلون الدرجة الثانية فى السلم الاجتماعى حسب تقسيم العبرى (١٣) . ويبدو أن ذلك استمر بعض الوقت ثم تغير الوضع فى مطلع القرن التاسع العبرى ، الذى صاحبه انهيار ادارى واقتصادى أصاب الدولة ، وكذلك العديد من الأزمات وسوء الأخلاق . وقد سببت هذه الهزة

تزرعاً فى ترتيب الطبقات الاجتماعية . ويؤيد ذلك أن المقرئى (١٤) قسم الناس فى زمنه الى سبع طبقات ، احتل منها أرباب الوظائف الديوانية الطبقة الخامسة بدلا من الثانية التى احتلها التجار .

كذلك اشترك ديوان الانشاء مع ديوانى النظر والجيش فى توزيع الاقطاعات حيث كان ديوان الجيش يصدر المثال (١٥) للجندى المراد اقطاعه ، ثم يرسل هذا المثال الى ديوان النظر لى يتم تسجيل الاقطاع وما يشتمل عليه من أموال ، ويصدر بذلك ورقة تسمى « مربعة » ترسل الى ديوان الانشاء ليكتب بها « منشورا » ويصبح بمقتضاه الاقطاع شرعيا لصاحبه (١٦) .

ما سبق يتضح أنه ثمة علاقات كانت تربط ديوان الانشاء بديوان نظر الدولة ، ملخصها أن ديوان الانشاء كان بمثابة كاتب للدواوين الأخرى ، ومنها النظر ، بجانب عمله الأساسى فى إصدار المناشير ، والرد على الخطابات الواردة من الدول الأخرى وبدوره هذا يقترب كثيرا من وزارة الخارجية فى الوقت الحاضر .

٢ — علاقة ديوان النظر بديوان الأوقاف :

يقصد بنظام الوقف : حفظ العقار من التبديد ، وتخصيص دخله اما لأسرة مؤسس الوقف واما الى مؤسسة دينية (١٧) ويرى البعض أن تاريخ الأوقاف يرجع الى عصر الفراعنة (١٨) بينما يرى البعض الآخر أن نظام الأوقاف يرجع الى العصر الأموى ، ثم انتشر من بعده (١٩) وأيما كان الأمر من حيث نشأة الأوقاف فما بهما هنا هو مدى العلاقة بينهما وبين ديوان النظر وأيهما تأثر بالآخر فى عصر دولة المماليك بمصر . فمنذ القرن الرابع الهجرى جرى الوقف على الأراضى الزراعية بعد أن كان مقصورا على الدور . وأصبح فى امكان أى شخص أن يوقف كل شىء .. وفى عام

٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م مع بداية قيام الدولة المملوكية انتشرت الأوقاف بمصر ونياباتها ، وبسبب تباين أنواع هذه الأوقاف فقد قسمتها المقریزی الى ثلاثة أقسام :

(١ الأحباس : وهو ديوان يشرف على الرزق الأعباسية ، تحت اشراف ناظر الأحباس والدوا دار (٢٠) .

(ب) الأوقاف الحکمة : وكانت بمصر والشام ويشرف عليها قاضى القضاة الشافعى ، بينما كان يتولى مباشرة العمل بها ناظر الأوقاف ، وبسبب اتساعها فقد كان لها ديوانان الأول بمصر أو المنسطاط ، والثانى بالقاهرة ، ولكل ديوان كتابه ومباشره أما مصارفها فكانت محبوسة على الحرمین وعلى الصدقات وفداء الأسرى .

(ج) الأوقاف الأهلية : وكان لها ناظر خاص : أما من أولاد الواقف أو من ولاة السلطان أو القاضى وكانت تحوى هذه الجهة مدارس وجوامع وأشياء أخرى كثيرة كالفنادق والحوانیت والدور والأراضى الزراعية (٢١) وكان يلقب بمباشرها باسم « متولى الأوقاف » أو « الوالى على الوقف » (٢٢) وعادة كان من علماء الدين (٢٣) .

بعد ذلك يتضح مدى الفرق بين الأحباس والأوقاف ، وأن كلا منهما كانت مرصودة للنفقة على جهة بعينها ، كما كان لكل ديوان ناظر خاص به . ويمكن ايجاز أوجه العلاقات التى تربط بين ديوانى النظر والأوقاف فى عدة نقاط كما يلى :

— انتشرت الأوقاف فى مصر المملوكية حتى شملت بلادها بأكملها فمثلا فى الجيزة كانت هناك بلدة أبورويش وقفها السلطان

الأشرف شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون على مصالح الخانقاه الصالحية سعيد السعداء (٢٤) وذلك بعد عام ٧٠٠ هـ (٢٥) وفى الدقهلية أيضا كانت هناك بلاد بأكملها موقوفة مثل بلدة بارنبارة التى تبلغ مساحتها ١٧٤٠ فداناً ، وكانت موقوفة على الحرمين ، وأيضا كانت بلدنا بقطارس والشعلية وقفنا (٢٦) هذا الى جانب البلاد الأخرى فى الأعمال الأخرى كانت مرصودة للوقف .

وهذا يوضح أن معظم أراضى ودور مصر كانت موقوفة . وبالطبع كان ذلك يرجع الى أن من حق كل شخص أن يقف ملكيته ، أو جزءا منها ويحتفظ بالباقي (٢٧) ونظرا لما كانت تتمتع به هذه الأوقاف من اعفاءات ضريبية (٢٨) فلا بد أن ذلك كان له تأثيره على دهبان النظر بالضرر : حيث قلت حصيلته ، وأصبح فى العديد من المرات غير قادر على مواجهة النفقات ، الأمر الذى جعل كثيرا من السلاطين يلجأ الى فرض الأموال على الأوقاف ، أو مصادرة الأوقاف نفسها ، وانعكس ذلك على كثير من كتابات المؤرخين (٢٩) . ولا شك أن الذى حدا بالسلاطين أو الأمراء الى الاستيلاء على الأوقاف هو كثرة متحصلاتها . نمثلا قبل أن متحصل أوقاف مصر فى كل عام ، ينيف عن متحصل ممكة ضخمة (٣٠) كما أنه فى عام ٧٤٠ هـ بلغت الرزق الأعباسية فى عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون مائة وثلاثين ألف فدان (٣١) .

— وبسبب كثرة الأوقاف ومتحصلاتها ، نجد أنه فى الوقت الذى كانت فيه الخزانة خاوية من الأموال ، وعاجزة عن الانفاق على الجند ومتطلبات الدولة ، كان معظم السلاطين يتجهون الى هذه الأوقاف لتمويل مشروعاتهم ، وسد العجز فى دولتهم سواء رضى نظار الأوقاف وقضاتها أو لم يرضوا ومن السلاطين الذين

لجأوا الى استغلال الأوقاف : قطز ، بيبرس البندقدارى ، الناصر محمد بن قلاوون ، الصالح حاجى ، الظاهر برقوق ، الأشرف برسباى ، الأشرف قايتباى ، قنصوه الغورى(٣٢) .

— والناظر فى تاريخ دولة المماليك يجده مكنظا بالمصادرات للموظفين ، وخاصة الوزراء والمباشرين ، ومتولى الحسبة وأمرء الجيش وغيرهم كالسلاطين المخلوعين . وبالتالى كانت حصيلة هذه المصادرات تعود الى ديوان النظر وبالأخص نزع الخزانة . وهذا الأمر دعا السلاطين والأمرء والمباشرين الى وقف معظم أملاكهم حماية لها من المصادرات ، ولكى يضمنوا موردا ثابتا لأنفسهم ولأولادهم من بعدهم(٣٣) .

الدولة ونفقاتها ، الا وهى حق السلطان فى أن يقف من أهلاك بيت المال وما يرى فيه نفعا للمصلحة العامة . فاستغل بعض السلاطين ذلك — كما يتضح من وثائق وقف السلطان قايتباى — ووقفوا أملاك بيت المال على جهات بر تعتبر من مصارف بيت المال(٣٤) وليس بخاف عن أحد مدى الضرر الواقع على بيت المال من جراء تبديد أمواله ، وكان لابد للسلاطين أن يعوضوا ذلك المال المفقود بمصادرة الموظفين ، أو الزيادة من فرض الضرائب وهذا ما حدا بالبعض الى القول بأن كل شىء فى مصر المملوكية كان يؤخذ عليه ضرائب الا الهواء(٣٥) . ورغم ما كان للأوقاف من تأثير على بيت المال ، فان ايجابياتها كانت أكثر حيث تحملت على عاتقها العديد من الأعباء وتولت الصرف عليها من فائض حصيلتها ، شأنها فى ذلك شأن باقى فروع ديوان النظر . ومن أبرز مجالات نفقاتها اقامة العيديد من المدارس والخانقاوات والمساجد والبيمارستانات والجوامع على نحو ما ذكر فى الفصل

الرابع من هذا البحث . ولعل الدافع الذى كان وراء قيام الواقفين بعمل هذه المنشآت هو التقوى ، واشباعا لحاجة اقتصادية (٣٦) فالمساجد نجد أنها انتشرت بأعداد كبيرة فى العصر المملوكى ، وكان يوجد بها طلاب العلم والمدرسون والمحدثون والخطباء والقراء والمؤذنون وأنفق على كل هؤلاء من ريع الوقف حسب ما قرره الواقف فنجد فى عام ٧٤٩ هـ بلغت حلقات التدريس بمجامع عمرو ابن العاص بضعا وأربعين حلقة (٣٧) وبذلك ساهمت الأوقاف بدور فعال فى إثراء الحركة العلمية والتعليمية بمصر دون أن تنفق الدولة فى هذا المجال الكثير وأكد هذا المعنى الأسدى (٣٨) حيث بين أن أحد وكلاء بيت المال قام ببيع أراضيه مما تسبب عنه ضياع عطاء المستحقين خاصة طلبة العلم وأهل الدين فتعوض هؤلاء الطلبة عن ذلك بما وضع لهم من أوقاف المدارس والجوامع والجهات . ومثلما ساهمت الأوقاف فى الحركة التعليمية فقد ساهمت أيضا فى الناحية العلاجية ، حيث أقامت العديد من البيمارستانات (٣٩) لعلاج المرضى ومراعاة الشئون الصحية . وتولى الإنفاق على هذه البيمارستانات ديوان الإحباس باعتبار أن الرعاية الصحية فى ذلك العهد كانت من أعمال البر والخير أكثر منها من مهام الدولة الحاكمة (٤٠) ولعل أشهر المصحات العلاجية فى مصر فى عهد المماليك هو المنصورى الذى أقامه السلطان المنصور قلاوون ٦٨٣ هـ / ١٢٨٤م (٤١) . كما كان هناك بيمارستان آخر أقامه السلطان المؤيد شبعان لأنه لم يزل الشهرة التى بلغها نظيره المنصورى .

— وثمة علاقة أخرى بين ديوان النظر وديوان الأوقاف وتختص بالمواريث الحشرية فهذه تعتبر من الموارد الشرعية الثابتة لبيت مال الدولة المملوكية ، ورغم ذلك فإنها ساعدت على زيادة الأوقاف وانتشارها . فقد كان من المتبع أن من توفى وترك أرثا ،

يورع على وريته حسب ما قرره الشرع ، أما من توفى وترك أرثه ولا يوجد له وريث فكان يؤول أرثه الى بيت المال . وفى عصر الماليك حدث تجاوز فى تطبيق ذلك حيث استنبط المباشرون العديد من العراقيل ووضعوها أمام الورثة ، وطالبوهم بأشياء تثبت نسبهم وموقنن بأنهم لن يفلحوا فى الحصول عليها . وبالتالي كانت تذهب معظم الفرقات الى ديوان بيت المال وجزء منها الى ديوان الخاص (٤٢) لذلك قام الكثير من الناس ممن لا ورثة لهم بوقف أملاكهم على أنفسهم فى حياتهم ثم من بعدهم تؤول الى عتقائهم أو أى جبة أخرى للبر (٤٣) .

ما سبق يبين أنه كانت هناك علاقات عدة تربط ديوان الأوقاف بديوان النظر وفروعه ، وكانت الأوقاف تمثل إحدى الركائز الأساسية فى اقتصاد البلاد بما تؤديه من خدمات فى شتى المجالات الا أن ذلك لم يدم طويلا وسرعان ما تسرب الفساد للأوقاف ، وتدهورت وطمع فيها السلاطين ، حتى قاضى القضاة الشافعى المنوط به الاشراف على الأوقاف فى عهد الماليك لم يعد يحصل على وظيفته بسبب الكفاءة ، بل مقابل رشوة أو بذل — وكثيرا ما استخدمت هذه الكلمة فى عصر الماليك لتدل على الرشوة — يدفعه (٤٤) . وبالإضافة الى ما سبق كانت هناك عوامل أخرى أدت الى تدهور الأوقاف منها : استبدال الوقف بما يماثل قيمته (٤٥) وقيام النظر والمسئولين بالاستيلاء على الأوقاف بطريقة أو بآخرى (٤٦) ، وبيعها لن يريد مقابل مبلغ من المال (٤٧) ، كذلك قيام السلطان وحاشيته باستئجار الأوقاف بمبلغ مالى بسيط ، ثم يقومون بتأجيرها — وهذا ما يسمى حاليا بالإيجار من الباطن — لصالحهم بأصعاف المبلغ المدفوع (٤٨) .

وهذه المحاولات التى هدفت الى الاستيلاء على ثروات

الأوقاف أثرت فى بيت المال بصفة خاصة ونفى اقتصاد الدولة الملوكة بصفة عامة .

علاقة ديوان النظر بنظام الحسبة :

الحسبة هى أحد النظم الإسلامية التى وضعها المسلمون منذ وقت طويل ، وترجع الى أواخر العصر الأموى فى عهد الخليفة هشام بن عبد الملك (١٠٥ - ١٢٥ هـ / ٧٢٤ - ٧٤٣ م) (٤٩) . والحسبة وظيفة دينية قوامها الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر (٥٠) وقد وردت آيات عديدة بالقرآن الكريم تحثنا على ذلك مثل قوله تعالى « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون » (٥١) . ومن ذلك يتضح أن المقصود بالحسبة شرعا هو الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . أما معنى الحسبة من حيث اللغة فهى : الحساب ويقال : فلان حسن الحسبة فى الأمر : يحسن تدبيره والمحتسب من يتولى منصب الحسبة (٥٢) .

وأول أوجه العلاقات بين الحسبة وديوان النظر تتضح من خلال أنواع الحسبة التى كانت ثلاثة :

(أ) حق الله . وكان على المحتسب منع ما ينأى الشرع كترك الصلاة وعدم أداء الزكاة .

(ب) حق العباد . ويتمثل فى مراعاة العقود والمعاملات والموازين والأثمان .

(ج) حق مشترك بين حقوق الله وحقوق العباد . كالأشراف على الطرقات والأسواق وغيرها (٥٣) .

وبالنظر الى هذه الأنواع الثلاثة يتضح أن المحتسب كان مطالبا بحث الناس على أداء الزكاة وهو بذلك يشارك ناظر الدولة

فى أعماله ، حيث كانت الزكاة أحد الموارد المالية لدولة المماليك كما سبتضح فى الفصل التالى . يلى ذلك أن المحتسب كان مكلما بنسب الموازين والتحكم فى الأسعار خاصة وقت وقوع الفلاء ، وأبضا عليه مراقبة النقود المضروبة من الذهب أو الفضة والتشديد على النقود الزغل أو المزينة وضبط مروجيها وكان طريقه فى ضبط الأسعار هو الاعتماد على الأمناء المساعدين له فى شئون السوق ، كما كان طريقه فى ضبط النقود هو مراقبة دار الضرب واختبار الذهب والفضة ، واستبعاد ما أكلت النار لحامه (٥٤) ، وكان ذلك له مفزاه وهو المحافظة على أموال الناس وعدم هلاكها وفقد قيمتها لما لذلك من تأثير ضار على اقتصاد الدولة وكساده . وىل ذلك أشياء نتصل بمالية الدولة التى كان مسئولاً عنها ديوان النظر . وبسبب هذا الدور الاقتصادى للمحتسب فقد أثرت أعماله فى العامة والدولة على حد سواء فمثلا فى شهر ربيع الاول ٧٧٥ هـ ثار العامة واستفانوا بالسلطان الأسرف شعبان الذى أرسل اليهم بعض أوجاقيته (٥٥) ليتعرف على ما يريدون ، فطالبته العامة بعزل المحتسب فانصاع لهم السلطان وعزله بعد أن اكتشف أن هذا المحتسب يأخذ براطل السوقة ولم يسعر البضائع مما أثر على العامة فى معاشهم (٥٦) .

والى جانب تأثير عمل المحتسب على العامة كان يؤثر أيضا على الدولة ، فحين يسير سيرا حسنا يجنب الدولة العديد من الاضطرابات ، ويوفر عليها مبالغ طائلة ، تجعل السلاطين يصرفون النظر عن فرض ضرائب جديدة على كل شىء . ومصادقا لذلك قام المحتسب أحيانا ببيع الخبز للعامة بنفسه كل ثلاثة أرطال بأربعة دراهم ، بعد ما كان السعر قد ارتفع وبيع كل رطلين بثلاثة دراهم فنجح العامة له بالدعاء (٥٧) .

— ناحية أخرى تنسب الى ارتباط ديوان النظر بالحسبة الا
وهى الأوقاف فقد كان فى دولة المماليك كثير من المحتسبين يضاف
اليهم — بجانب عملهم — نظر الأحباس والإشراف عليها (٥٨) .
وكما سبق أنفا أن الأحباس والأوقاف كانت ذات صلة أكيدة بديوان
النظر بل يمكن اعتبارها فرعاً منه .

— كما أن كثيراً من المحتسبين تولوا أيضاً وكالة بيت
المال (٥٩) . ولعل مرجع ذلك الى أن كليهما كانتا من وظائف ذوى
العلم (٦٠) .

— كذلك شارك المحتسب المباشرين بالدواوين المالية فى
جمع الأموال من الناس : اما للاتفاق على الجند واما لمواجهة عدو
يرغب فى احتلال البلاد ، وهذا فى الوقت الذى تشكو فيه الخزنة
من قلة الأموال . وقد حدث مثل ذلك فى جمادى الآخرة سنة
٧٨٩ هـ عندما تحركت جيوش تيمور لك على البلاد الشامية
التابعة لسلطان مصر — وكان وقتذاك برقوق — فجمع السلطان
القضاة الأربعة ، والخلبة ، وأعيان المشايخ ، وسائر الأمراء
وعرض عليهم ضرورة أخذ مال الأوقاف للنفقة على الجند حتى
يمكنهم الخروج الى حرب تيمور لك ، وبعد نقاش طويل وافق
المجتمعون على أن يؤخذ من مال الأوقاف أجرة الأماكن وخراج
الأراضى سنة كاملة وتبقى الأوقاف على حالها ، فعندئذ أمر برقوق
محتسب القاهرة بأن يتولى جباية الأموال من الناس ، فجباها منهم
غصباً فى يوم واحد (٦١) .

ولعل هذا العمل نيط الى المحتسب بالذات لأن عمله مبنى
على الشدة والسرعة فى الفصل (٦٢) . ومن أجل ذلك كان
المحتسب يعين من قبل السلطان ثم يقوم هو بعد ذلك باختيار

أعوانه وبساعديه (٦٣) . وبسبب تعدد الجهات التى يشرف عليها المحتسب فى العصر المملوكى ، فقد كان من الصعب أن يقوم بذلك فرد واحد لذلك وجد فى مصر فى عهد المماليك محتسب للقاهرة ويتقوم بسعين نواب له فى الوجه البحرى ، والى جانبه وجود محتسب بالقسطنطينية ويتقوم بتعيين نواب له فى الوجه القبلى ، والى جانب هذين المحتسبين كان هناك محتسب للاسكندرية (٦٤) ، أما فى الشام فقد وجد بكل نيابة محتسب ، وله مجموعة من الأعوان يشبهون فى ذلك النظام القائم بالعاصمة ، الا أن محتسبى الشام كانوا أقل شأنًا من نظيرهم فى مصر والقاهرة (٦٥) .

— كذلك كان المحتسب يقوم أحيانا بجمع الجزية — أحد موارد ديوان النظر — من أهل الذمة وكان مقدارها من الفلوس دينارًا واحدًا ومن المتوسط دينارين ، ومن الغنى أربعة دنانير (٦٦) . وفى عهد دولة الصالح اسماعيل — تسلطن ١٢ محرم ٧٤٣ هـ . وتوفى ٤ ربيع الأول ٧٤٦ هـ (٦٧) — تكلل القاضى ضياء الدين المحتسب بتنظيم الجزية وكان يحمل ما يتحصل منها الى ديوان الخزانة فى اكياس سفر ، وخصصت للصرف على الأسطة خاصة السماط المسمى بـ « سماط الحلال » (٦٨) .

وأبضا قام المحتسب بجباية الضريبة المعروفة بـ « المشاهرة والمجاعة » التى ألفها السلطان قايتباى فى رجب عام ٨٧٢ هـ — مكتبا عادت بعد وفاته (٦٩) . وكان يتحصل منها شهريا نحو ألف دينار (٧٠) وهى ضريبة فرضت على التجار والحرفيين والأسواق ، شأنها شأن المكوس الأخرى ، وفرضت حينًا والغيت أحيانا أخرى . وفى حالة جبايتها كانت تترك للمحتسب هذه المهمة . وظلت تجبى حتى عام ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م ثم ألغيت (٧١) .

والمحتسب بمهامه السابقة يمكن القول بأنه يشبه مجموعة موظفين فى عصرنا الحديث منهم : شرطى الآداب ، وشرطى الأمن ، وشرطة الأموال ، وشرطة المطافئ ، ومحصل الضرائب ، ومأمور التموين ومشرف هيئة المساحة ورئيس دار السكة ، ووزير الأوقاف ، بالإضافة الى مساعد وزير المالية .

نخلص من ذلك أن الحسبة كان لها العديد من الارتباطات مع ديوان النظر تتمثل فى مساعدة المحتسب لناظر الدولة فى المحافظة على العملة ومحاربة مزييفها ، وأحيانا قام بتحصيل بعض الموارد المالية . وذلك عن طريق الضمان(٧٢) . وقام أيضا بفرض التسعير الجبرى ، ومراقبة الموازين ، والإشراف على الأوقاف ، وجمع الأموال الطارئة ، وكل هذه الأشياء ذات اتصال وثيق بديوان نظر الدولة المملوكية فى مصر .

علاقة ديوان النظر بديوان الخاص :

ديوان الخاص هو أحد الدواوين القديمة التى ترجع الى عهد الفاطميين(٧٣) . ثم أحياه السلطان الناصر محمد بن قلاوون مرة ثانية فى عام ٧٢٧ هـ/ ١٣٢٧ م ، حين أبطل الوزارة ونيابة السلطنة ومهمة هذا الديوان تتضح من اسمه حيث كان بمثابة الإدارة الخاصة المسئولة عن الإشراف على أموال السلطان وأملاكه وكل ما يتصل به ، سواء شراء ممالك له أو جباد لاصطبله أو إقامة حفلات أو الإنفاق على حريمه .

لذلك خصص السلطان الناصر عدة بلاد لتكون موارد لهذا الديوان وهى : الجيزة وأعمالها ، والسكر الأحمر ومنفلوط والمرج والخصوص وتروجه وفوة ، ونستره ، والاسكندرية وخمس دمياط وبحيراتها ، والبرلس وبحيراتها ، وموجب الكارم ودواليب الخاص

...الخ(٧٤) . كان مال هؤلاء يحمل الى « خزانة الخاص » وأشرف على هذا الديوان « ناظر الخاص » كما سبق ذكر ذلك فى الفصل الأول . وناظر الخاص هذا هو اللقب الذى حور الى ناظر الخاصة فى الدول الملكية(٧٥) ، وكان يليه فى الديوان « استيفاء الخاص »(٧٦) ، وكان هنالك أيضا ناظر لنظر الاسكندرية تابع للخاص(٧٧) وكذلك ناظر لمواريث الخاص(٧٨) ، وناظر الكارم(٧٩) .

أما عن العلاقة التى تربط ديوان النظر بديوان الخاص فممكن اجمالها فى عدة نقاط :

— كان الوزير فى ودلة المماليك فى الفترة ٦٤٨ — ٧٢٧ هـ/ ١٢٥٠ — ١٢٧٣ م هو المسئول الأول عن الشؤون المالية فى الدولة ، ويساعده فى ذلك ناظر الدولة والعديد من المستوفين . وكان من أهم أعماله تحصيل حقوق بيت المال ، وأيضا التوقيع على القصص سواء بالولاية أو العزل فى دار العدل ، والتصرف فى نواحى أرض مصر ، ومراقبة الدواوين السلطانية وكشاف الاقاليم وولاية النواحي(٨٠) . ولما تولى السلطان الناصر محمد بن قلاوون السلطنة للمرة الثالثة (٧٠٩ — ٧٤١ هـ/ ١٣١٠ — ١٣٤١ م) قام بإلغاء منصب الوزارة والنيابة كما سبق ذكر ذلك ، مما ترتب عليه تدهور الشؤون المالية ، خاصة عندما توزعت المناصب التى يقوم بها الوزير على ثلاثة أفراد هم : ناظر المال أو شاد الدواوين وكلف بتحصيل الأموال وتوزيع النفقات ، ناظر الخاص وأسند اليه تدبير جملة الأمور ، كاتب السر وكلف بالتوقيع فى دار العدل فى كل ما كان يوقع فيه الوزير ، ولم يقدر هؤلاء الثلاثة على عمل شئ الا بعد مراجعة السلطان(٨١) ومن هنا يمكن استنتاج أن ناظر المال قد قام بتحمل مسئوليات الوزير المالية من تحصيل

ونفقات ، الا أن ناظر الخاص استأثر بكل شىء وبأشرف القسم الأكبر من وظائف الوزير ، وساعده فى ذلك السلطة السياسية الحاكمة فى مصر ، أما كاتب السر فقد أخذ عن الوزير التوقيع فى دار العدل ، وهى وظيفة أقرب الى عمله منها الى ديوان النظر . وبذلك يمكن القول بأن ناظر الخاص كان هو المستفيد من إلغاء الوزارة وأصبح بعد ذلك هو المتحكم فى مالية البلاد . وهذه أول علاقة له بديوان نظر الدولة .

— أما العلاقة الثانية فهى أن ناظر الخاص الى جانب مهامه كان كثيرا ما يتولى وكالة ببيت المال (٨٢) — شأنه فى ذلك شأن المحتسب كما سبق القول ، ولم يكن ذلك فى فترة إلغاء الوزارة ، بل فى أثناء وجودها بعد وفاة السلطان الناصر محمد . وان دل ذلك على شىء فيدل على أن ديوان الخاص أو ناظره قد ارتبط بديوان النظر لدرجة أن ناظر الخاص وصل الى مساعد ونائب ناظر الدولة .

— أما العلاقة الثالثة فتختص بخزانة بيت المال ، التى تأتى اليها جميع أموال الدولة المتبقية بعد النفقات ، وتحفظ بها . فمنذ أن أنشئ ديوان الخاص ضعف أمر هذه الخزانة ، وسلبت من ديوان نظر الدولة ، وأصبح المشرف عليها ناظر الخاص ، الأمر الذى جعل المقرئى (٨٣) يرثيها بقوله : « وصارت تسمى الخزانة الكبرى وهو اسم أكبر من مسماه » . كذلك لاحظ هذا التحول صاحب بدائع الزهور (٨٤) وأشار اليه بقوله « وقد أباح له السلطان الناصر محمد بن تولاون — يقصد ناظر الخاص — التصرف فى خزائن بيت المال من غير مانع وعظم أمره على سائر المباشرين » .

وهاتان العبارتان تؤكدان جليا أنه كان من الصعب التفريق بين مالية الدولة المملوكية عامة ومالية السلطان خاصة . لاسيما

أن خزانة الدولة كان يشرف عليها مدبر أعمال السلطان ، أن جاز استخدام هذا المصطلح .

وظلت الخزانة فى اندحار وأهمل أمرها ولم يعد يحفظ بها الا الخسلع التى توزع على الأمراء ، وكذلك بعض مرتبات الموظفين (٨٥) . وفى عهد دولة المماليك الثانية وبالتحديد فى عام ٧٩٠ هـ حولت الخزانة الى سجن لمماليك السلطان الظاهر برقوق ، ومنذ ذلك التاريخ نسى أمرها ، وأودع ما كان بها من خلع ومرتبات فى دار ناظر الخاص (٨٦) .

— والعلاقة الرابعة التى تربط الديوانين ترجع الى متولييهما . حيث كان فى الغالب أن يتولى نظارة الخاص والوزارة — باعتبار أن الوزير هو السلطة العليا المشرفة على ديوان النظر ويليه ناظر الدولة — شخص واحد (٨٧) . بل فى عام ٧٧٥ هـ تولى شخص واحد نيابة السلطة بمصر ، والاتابكية (٨٨) ونظر الأجساس والأوقاف ، والتحدث فى الوزارة ، ونظر الخاص ، وكان من حقه أن يخرج الاقطاعات ، والأمريات ، ويولى من يشاء (٨٩) وهذا يبين مدى التداخل ما بين الديوانين . ويبدو أنه كان يطلق على من يتولى الوزارة ويضاف اليه نظر الخاص اسم مشير الدولة ومدير الملكة ووزير الوزراء بدبار مصر (٩٠) . والمفروض فى الشخص المتولى لديوانين أن يكون ماهرا ان لم يكن فذا ، ولا بد أن يكون على دراية وخبرة كبيرة لكى يستطيع أن يوفق فى عمله ، ولكن ما يثير العجب أن يتولى شخص منصب الوزير ومنصب ناظر الخاص وهو أمى ، لا دراية له بالقراءة أو الكتابة (٩١) . وهذه الواقعة تثير فى الذهن عدة أسئلة منها . كيف يسير العمل فى الديوانين وناظرهما أمى ؟ وربما يكون التعليل الوحيد لهذه الواقعة هو أن هذا الشخص اشترى هذا المنصب بماله . وليس هذا

بتغريب على عصر المماليك ، حيث كانت تباع فيه المناصب وانتشرت الرشاوى وكانت الدولة على دراية بذلك بل مارس ذلك بعض السلاطين .

— والى جانب ما سبق من بيان أوجه العلاقة بين ديوانى النظر والخاص ، يلتقى التلقتش—ندى(٩٢) ضوءاً آخر على هذه العلاقة خاصة فيما يتعلق بموضوع الخراج ، حيث كان الجارى من الخراج فى الدواوين السلطانية أربعة أصناف ، وما يخصنا هنا صنفان :

الأول : وهو الجارى فى ديوان الوزارة ، وهو عبارة عن أموال وغلال تجبى من عامة البلاد وتودع فى بيت المال الذى بدوره ينفقها فى الجهات المخصصة لها .

الثانى : وهو الجارى فى ديوان نظر الخاص ، ويحمل من بلاد الخاص كالأسكندرية وحصيلة هذه البلاد تحمل الى خزنة الخاص .

وبذلك كان الخراج أول الموارد الشـرعـية الدائمة الذى تجبىه الدولة مقسماً على الدواوين من بينها ديوان الخاص حيث كان يستأثر بجزء منه وهو المجبى من البلاد التابعة له .

وقد ظل ديوان النظر قائماً والى جانبه ديوان الخاص طوال العصرين المملوكى الأول والثانى . وإذا كان ديوان الخاص أثر على الوزارة وديوان النظر فى عصر دولة المماليك البحرية فان ديوان المفرد فى عصر دولة المماليك البرجية والجركسية أثر على الديوانين السابقين معاً ، وطفى نفوذه عليهما حتى ظن الكثيرون أن ديوان النظر قد انقضى فى عهد هذه الدولة .

علاقة ديوان النظر بديوان المفرد :

أقام بعض سلاطين المماليك عدة دواوين مالية خاصة بهم :
أما للإشراف على مالياتهم الخاصة والنفقة على مماليتهم ، وأما
للإشراف على أوقافهم أو عمائرهم أو غير ذلك . ومن بين هذه
الدواوين : ديوان الخاص سابق الذكر ، وديوان المفرد .

ومن الملاحظ أن هذين الديوانين ترجع نشأتها الأولى إلى
عصر الفاطميين الأمر الذي يشير إلى أن معظم النظم التي كانت
سارية في عهد المماليك إنما هي مورثة عن الأيوبيين الذين
ورثوها بدورهم عن سابقيهم الفاطميين . وقد أشار إلى ذلك نضر
قال ، في الكتاب (٩٣) . وديوان المفرد تم إحياءه في عهد المماليك
على يد السلطان برقوق مؤسس دولة المماليك البرجية (٧٨٤ -
٩٢٣ هـ/ ١٣٨٢ - ١٥١٧ م) وقد أقام برقوق هذا الديوان لكي
يشرف على إقطاعه الذي يملكه وأقام بالديوان ناظرا وشاهدين
وكاتبا وأسند الإشراف عليه إلى الاستادار ، ومن هذا الديوان
كان يتقاضى ممالك برقوق جامعاتهم وعلقتهم وكسوتهم (٩٤) وكان
من البلاد المربوطة على هذا الديوان ما يزيد على ١٦٠ بلدا ، هذا
غير بلاد الحماة والمستأجرات وبلغ إيرادها في إحدى السنين
أربعمائة ألف دينار عين (٤٠٠.٠٠٠ دينار) وثلاثمائة ألف أردب
قلعة ٣٠٠.٠٠٠ أردب قمح وقول وشعير (٩٥) .

ويكن أجمال علاقة ديوان النظر بديوان المفرد في ثلاث نقاط
كما يلي :

— عندما أقيم ديوان المفرد ، أخذ بعض اختصاصات ديوان
النظر . فمثلا عملية استخراج النطرون ، كان يتم الحصول عليه
من الطرانة بالبحيرة ، ومن ناقوس بالشرقية (٩٦) وظل ديوان
النظر يحتكر استخراج هذا المعدن وبيعه للأجانب حتى ظهر ديوان

المفرد فسلب هذا الحق من ديوان النظر وكان الاستادار يشرف على استخراج النطرون وحمله للقاهرة والاسكندرية ثم يتولى عملية تخزينه فى الشون ثم بيعه ، وكان لديه مبائشرون لاتبات الواصل والمبيع وعمل حساب بذلك (٩٧) .

— سبق القول عند الحديث عن ديوان الخاص أن جزءا من الخراج كان يجرى بديوان الوزارة والجزء الثانى يجرى فى ديوان الخاص اما الجزء الثالث من الخراج فقد كان يذهب الى ديوان المفرد (٩٨) . وبذلك شارك ديوان المفرد ديوان النظر فى الحصول على جزء من الخراج . ذلك المورد الذى يعتبر أول الموارد الشرعية — أى الموارد التى نص الشرع عليها — لديوان بيت المال أحد فروع ديوان النظر .

— عندما أنشئ ديوان المفرد قام بنفس الدور الذى قام به ديوان الخاص وقت ظهوره بعد إلغاء الوزارة . الا أن ديوان المفرد هنا قام فى وقت كانت فيه الوزارة موجودة لذلك عمل السلطان برقوق على تقوية نفوذ هذا الديوان . لدرجة أنه جعل استاداره هو المتحكم فى كل شئ حتى فى الوزير وناظر الخاص ، وصار الأخيران يأتهران بأمره (٩٩) وانقسمت الوزارة فى تلك الفترة بين أربعة أشخاص :

(أ) كاتب السـر :

وأخذ عن الوزير التوقيع على القصص بالولايات والعزل فى دار العدل .

(ب) الاستادار :

أخذ التصرف فى جميع أرض مصر والاشراف على الدواوين وكشاف الاقاليم وولاياتها .

(ج) ناظر الخاص :

أخذ كثيرا من الأموال الديوانية السلطانية لينفقتها فى متعلقات الخزانة السلطانية .

(د) الوزير :

بقى له التحدث فى المكوس ، وبعض الدواوين ومصاريف المطبخ ، ومراجعة نظار المال (١٠٠) .

ويسبب تحكم ديوان المئرد ومتوليه فى كافة أمور الدولة المالية وتحول معظم موارد بيت المال الى هذا الديوان رضى المقرئى (١٠١) بيت المال فى عبارة نصها :

« ثم تلاشى المال وبيت المال ، وذهب الاسم والسمى ، ولا يعرف اليوم بيت المال من القلعة ، ولا يدري ناظر بيت المال من هو » . وهذا دليل آخر على أن السلاطين المماليك كان اتهامهم الأول هو مصالحهم الشخصية والحفاظ على قوتهم وإن استخدموا وسخروا جميع أموال الدولة فى سبيل تحقيق هذا الهدف .

علاقة ديوان النظر بديوان المظالم :

قضاء المظالم هو اقتياد المتظالمين الى التناصف بالرهبة والقوة ، وقاضى المظالم هو المكلف تنفيذ ما عجز القضاء عن تنفيذه (١٠٢) كأن يكون الخصم صاحب سلطة ونفوذ أو يكون أحد رجال الدولة مثل الوالى أو صاحب ديوان الخراج أو بيت المال (١٠٣) .

وليس المثير للدهشة أن ديوان النظر له علاقة بالقضاء حيث كان من الطبيعى أن يتولى القضاء نظارة الدولة أو وكالة ديوان

النظر أو الانسراف على أحد فروعه وهذا بحكم أنهم ينتمون جميعاً الى طبقة التعممين أو أرباب الاقلام .

وكان مجلس المظالم يتم ترتيبه على النحو التالى : السلطان فى الوسط يجلس على كرسى وعن يمينه يجلس قضاة المذاهب الأربعة ، يليهم وكيل بيت المال ثم المحتسب أما عن يسار السلطان فيجلس كاتب السر بعد الوزير اذا كان من أرباب القلم ثم يليهم ناظر الجيش ويليهم مجموعة من الموقعين كتاب الدست لتكملة الدائرة (١٠٤) هذا الى جانب عدد كبير من السلحدارية — أن سلاح دراية — والدوادارية والحجاب والأمراء .

من ذلك يتبين أنه كان هناك مسئول عن ديوان بيت المال ممثلاً ديوان النظر فى مجلس المظالم بصفة دائمة هذا بالأضمانة الى الوزير . وعن سبب وجود الوكيل هنا يمكن القول بأنه كان بمثابة مستشار للسلطان فى الشئون المالية ويبدو أن مباشرى المال غالباً ما تعسفوا فى تحصيل الضرائب مما ألجأ الناس الى قاضى المظالم لى ينصفهم من هذا الظلم ، ومن ثم كان لابد لديوان بيت المال أن يرسل مندوباً من قبله لحضور هذه المجالس للرد على المسائل المتعلقة به .

كذلك يمكن تفسير وجود الوكيل فى هذا المجلس بأنه مندوب لتحصيل الأموال من ذوى الجاه المعارضين فى الدفع ، وذلك بعد الحكم عليهم من قبل قاضى المظالم وقد لخص المساوردى (١٠٥) وآخرين اختصاصات ناظر المظالم فى عدة نقاط هى :

١ — النظر فى تعدى الولاة على الرعية فيفكهم اذا تعسفوا ويعينهم اذا أنصفوا ، وبغيرهم اذا لم يمتثلوا .

٢ — النظر فيما يغتصبه العمال من أموال مخالفيين فى ذلك . القوانين المثبتة فى الدواوين ، فعليه استرجاع الأموال منهم اذا

كانوا قد استولوا عليها ، أو استردادها من ديوان بيت المال اذا
تأبوا قد رثعوها اليه .

٣ — مراقبة عمال الدواوين ، وملاحظة من تضخمت ثروته
منهم ، وملاحظة الدخل والمصروف وتقويم ذلك .

٤ — النظر فى تظلم أصحاب الأرزاق ، اذا نقصت أموالهم
أو تأخرت وعليه رد مستحقاتهم اليهم .

٥ — رد المقتصب لصاحبه ، سواء استولى عليه السلطان
أو ذوو النفوذ .

٦ — الاشراف على الأوقاف العامة والخاصة ، ومنع التعدى
عليها .

٧ — تنفيذ ما يعجز القضاة أو المحتسبون عن تنفيذه من
أحكام .

هذا الى جانب العديد من الاختصاصات الدينية الأخرى التى
ترتبط بالشرع والدين منها عن النواحى الاقتصادية وبالنظر للأعمال
السابقة يتضح انها ذات صلة أكيدة بديوان نظر الدولة المملوكية
فالبند الأول الخاص بوقف تعدى الولاة على الرعية نجده كان
مطبقا فى عصر المماليك حيث تظلم أحد المستأجرين الى السلطان
بيبرس وأخبره بأنه يزرع أرضا تابعة للدولة بموجب عقد ايجار وقد
انتهت مدة العقد ويرغب فى تركها الا أن القائمين عليها يرفضون
إعفاؤه ، فأمر بيبرس بأحققته فى عدم تجديد العقد وترك
الأرض (١٠٦) . أما النقطة الثانية التى تتعلق برد ما يغتصبه
العمال من أموال لأصحابها فيحكى أن بيبرس قضى لأحد المستأجرين
أرض الدولة بتخفيض نسبة الإيجار ، بعد أن تحقق من أن بيت
المال يطالبه بايجار مرتفع (١٠٧) . كذلك أمر السلطان السعيد ابن

السلطان بيبرس برفع احدى الضرائب التى قررت من قبل لمواجهة احدى الحملات العسكرية وذلك عندما اشتكى اليه سكان المدينة فى دمشق عندما كان يرأس احدى جلسات المظالم بها عام ٦٧٧ هـ/١٢٧٨ م (١٠٨) وبالنسبة لرد المفتصب فقد اشتكى أحد الرجال للسلطان بيبرس من أن سلفه أيك اغتصب بستانه ، فلما تحقق بيبرس من ذلك أعاده اليه (١٠٩) وفى مجال الأوقاف فقد تقدم أحد المدرسين للسلطان بيبرس فى مجلس المظالم وادعى بأن قاضى قضاة الحنفية بمصر رفض تعيينه فى احدى المدارس الخاضعة لاشرافه ، ولما تحقق السلطان من الشكوى وجد عدم صحتها فأمر بضرب الشاكى بالكرباج (١١٠) .

كذلك نظر قاضى المظالم فى أمر العملة وما تتعرض له من تزيف ، ونظر فى الأملاك والايارات والأسعار والتركات (١١١) وهذه أمور كلها تتصل بالنواحى الاقتصادية والمالية التى يشرف عليها ديوان النظر .

وقضاء المظالم بذلك يعتبر من النظم الرادعة ، التى توقف الظلم وتقيم العدل وهو يشبه عندنا حاليا القضاء الادارى (١١٢) أو « قضاء الاستئناف » (١١٣) ومازال معمولاً به حتى اليوم فى المملكة العربية السعودية .

علاقة ديوان النظر بنظام الولاية « الشرطة » :

ما من دولة قامت فى مصر الاسلامية الا قام معها رجال كانت مهمتهم حراسة أمن الدولة الداخلى وهم من عرفوا باسم الشرطة . فهم حذقة الأمن فى البلاد وصاحب الشرطة هو رئيسها . وربما جاء اسمهم من الشرط أى العلامة (١١٤) بمعنى أنهم اتخذوا لأنفسهم شرطا أو علامات لتمييزهم عن غيرهم ، وهذا

ما يتضح بسهولة عند رؤية صورهم أو مجسماتهم القائمة فى المتاحف التاريخية .

وعلى هؤلاء الجند اعتمد الخلفاء والولاة فى استتباب الأمن وحفظ النظم ، والقبض على الجناة والمفسدين (١١٥) وغير ذلك من الأعمال الادارية التى تكفل سلامة الجمهور . وفى عصر المماليك عرف صاحب الشرطة باسم « الوالى » ومن ثم عرفت الشرطة باسم « الولاية » (١١٦) . وكذلك عرف صاحبها باسم « والى حرب » (١١٧) وكان يوجد بمصر فى عصر المماليك ثلاثة ولاة للشرطة : الأول والى القاهرة ، والثانى والى الفسطاط أو مصر ، والثالث والى القرافة ، وتولى كل وال حكم منطقته وضواحيها ، أما والى القرافة فكان يحكم فى قرافة القاهرة والفسطاط بهراجرة والى الفسطاط ثم بعد ذلك ضمت ولاية القرافة الى والى الفسطاط وأصبحت ولاية واحدة (١١٨) وبسبب اتساع مسئوليات والى الشرطة والمنطقة التى يحكمها ، فقد اتخذ له مساعدين وأعوانا عرفوا باسم الأعوان والخفراء والعسس ، والسجائين ، والمثاعلية ، وقد عرف نائبه باسم « والى الطواف » (١١٩) .

والشرطة شأنها شأن الحسبة من حيث علاقتها بديوان النظر ، لذلك كانت الشرطة والحسبة تسندان لشخص واحد فى معظم الأحيان . حيث تسند حسبة القاهرة الى والى القاهرة ، وحسبة مصر الى والى مصر (١٢٠) . وكان من اختصاص الشرطة الاشراف على المكاييل والموازين ودار العيار ، والنقود ، هذا الى جانب قيامها باخماد الثورات والفتن واطفاء الحرائق (١٢١) . وبالطبع كانت كل الجوانب السابقة ذات اتصال وثيق بديوان النظر ، حتى أن فى اخماد الحرائق ما كان يوفر على بيت المال الكثير من الاموال التى تذهب كتعويضات واعانات للمكوبين .

والى جانب ذلك قام صاحب الشرطة بالمشاركة فى جمع الضرائب والرسوم لبيت المال (١٢٢) . وبجانب هذا العمل الاقتصادى قام أيضا بتنفيذ أحكام المصادرات التى بحكم بها على موظفى الدولة . ومن المعروف أن هذه المصادرات كان غالبها لصالح الدولة وتذهب حصيلتها الى الخزانة أهد فروع ديوان النظر .

وقد شهد عصر المماليك العديد من الأزمات الاقتصادية ، والمجاعات ، والأوبئة (١٢٣) . وكان على والى الشرطة آنذاك مواجهة تلك الأزمات ، ومنع الاضطرابات ، ومراقبة المكايل ، ومستوى الأسعار ، وعدم السماح بارتفاعها لذلك اضطر أحيانا الى فرض التسعير الجبرى (١٢٤) . وقامت أيضا الشرطة بمساعدة ولاية الاقاليم فى تحصيل الضرائب من التجار (١٢٥) . كما كان على والى الشرطة أن يجمع أخبار ولايته يوميا من خلال نوابه ، ثم يعرض هذه الأخبار على السلطان ليكون على دراية بما يحدث فى دولته (١٢٦) . ومن جملة ما كان يوصى به والى الشرطة : محاربة الخمر وتجارها وكذلك الحشيش ، ومطاردة مزيفى العملة وتطبيق الحد عليهم (١٢٧) . وبالطبع تجيء محاربة الخمر وغيرها من المحرمات فى الوقت الذى يلغى فيه السلطان الضرائب المقررة عليه ويأمر بإبطال ذلك .

أما بالنسبة للحدود التى كانت تطبق فى عصر المماليك فنجدها قد تنوعت واستجد منها أشياء كثيرة لم تكن موجودة من قبل . ومن هذه العقوبات الحد والتعزير (١٢٨) . وقد أقيم الحد على المفرط فى فروض الله وأركان الاسلام ، وكانت عقوباته الرجم ، وقطع بعض الأعضاء كما نصت على ذلك الشريعة وكتب الفقه . أما التعزير فهو أيضا من طرق التأديب لكنه أخف وطأة من الحد ،

وكانت عقوباته البويغ والتشهير والضرب والنفي . أما العقوبات التى استجدت فى عصر المماليك فهى : القتل بالنمجة (١٢٩) ، ودق الخروس فى الرأس ، ووضع الأصابع فى زيت مفلّى ثم اشعالها ، والتوسيط (١٣٠) ، والعصر (١٣١) ، والتسمير (١٣٢) ، هذا الى جانب السجن ، وكذلك كان هناك الضرب بالمقارع ، ويبدو أن هذه الوسيلة كانت تسبب ألما شديدا للمحكوم عليه ، لذلك أصدر السلطان الناصر محمد بن قلاوون أمرا بإبطال الضرب بها (١٣٣) .
الا أنها عادت بعد وفاته مرة أخرى .

مما سبق يتضح أن الشرطة كان لها دور اقتصادى مرتبط بديوان النظر ، وإن كان هذا الدور ليس جوهريا فإنه مهم فى أحكام قبضة الديوان على الموارد ، والحفاظ على عمالاته ، والتخفيف من نفقاته التى كانت تذهب فى القضاء على الثورات أو الحرائق . ويبدو من ذلك أن دور الشرطة يقارب دور الحسبة وما كانت تؤدبه من أعمال ذات صلة بديوان نظر الدولة المملوكية .

لعله بعد هذا العرض يكون قد اتضح مدى علاقة ديوان النظر بغيره من الدواوين والنظم الأخرى . ولعل من الجدير بالذكر هنا أنه قد اقتصر على بيان علاقة ديوان النظر بالدواوين الأخرى التى لا تعتبر فروعا له . أما الدواوين الأخرى التى تعتبر فروعا أو روافد لديوان النظر فقد آثرنا عدم الحديث عنها لما ورد عنها من معلومات خلال فصول الرسالة تكفى لبيان أوجه العلاقة بينها وبين ديوان النظر المملوكى . يقى بعد ذلك كلمة أخيرة وهى أن ديوان النظر لم تزل ارتباطاته مع جميع النظم والدواوين القائمة فى الدولة مشكلين فى ذلك نظاما اقتصاديا متبنا وفريدا تفخر به الوزارات المالية الحديثة . وساعد ديوان النظر على تحقيق ذلك هيئته على جميع موارد الدولة المملوكية : الشرعى منها ، وغير الشرعى ، وهذا ما يدور عنه الفصل القادم .

هوامش الفصل الثاني

Pool. S.L. : Op. Cit., P. 248.

(١)

(٢) المقرئى الخطوط ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ ، الخلقشندي : صبح الأعشى ،

Encyclopædia of Islam : Vol. 2, P. 326.

ج ٤ ، ص ٢٩ ،

(٣) الخلقشندي : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩٥ .

(٤) الخالدي : المصدر السابق ، ورقة ١٠ .

(٥) كان لديوان الانشاء عدة موظفين هم : كاتب السر وهو ناظر الديوان ، يليه نائب عنه ينوب في الرد على الرسائل والاشرام على أوراق المكاتبات ، هذا الى جانب كتاب الدست وهم كتاب الديوان وسموا بالموقعين ، ويرجع سبب تسميتهم بكتاب الدست نسبة الى دست السلطان وهي المرتبة التي يجلس عليها وهم من حوله للكتابة ، ويلينهم كتاب الدرع وعليهم الرد على ملائسات كتاب الدست وناظر الديوان ، وسموا بذلك بسبب تحريرهم كتبهم على دروح وهو ورق مستطيل مركب من عشرين وصلا متلاصقة ، هذا الى جانب الدواidar مساعد السر .

الخلقشندي : المصدر نفسه ، ص ١٣٧ ، الخالدي : المصدر السابق ،

ورقة ١٢٥ ، المقرئى : المصدر نفسه ، ص ٢٢٥ : العمري : مسالك الأنصار

ص ١١٩ ، ابن شاهين الظاهري : المصدر السابق ص ٩٨ ، السيوطي : حسن

الحاضرة ، ج ٢ ص ٨٤ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ٣١٠ ،

٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٧٢ ، ٤٨٧ ، ج ١ ق ٢ ، ص ٤٣ ، ٧٥ ، عائور : مصر ، ص ١٤٧ ،

على ابراهيم حسن : دراسات ، ص ٢٤٧ ، ماجد : المرجع السابق : ص ٥٥ ،

Quatremere : Op. Cit., T 1 . P. 118 , 175.

(٦) النويري : المصدر السابق ، ص ١٩١ — ١٩٢ .

(٧) ابن شيث : معالم الكتابة ، ص ٢٦ .

- (٨) شاهد الخزائن هو ما يشهد بهتعلقاتها . وقد سبق التعريف بها في الفصل الأول . الطقشندى : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٣١ .
- (٩) العبرى : التعريف ، ص ٧٥ ، ٨٤ ، ٩٣ ، ١١٥ ، الطقشندى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٢٥٧ .
- (١٠) الخالدى : المصدر السابق ، ورقة ١٠٨ - ١٠٩ .
- (١١) ابن شيث : المصدر نفسه ، ص ٤٣ .
- (١٢) المرجع السابق ، ج ٦ ، ص ٢١٣ .
- (١٣) تقسيم العبرى الناس في عهده الى خمس طبقات (ا) ارباب السيوف ، (ب) ارباب الاقلام ومنها الوزارة وكتابة السر ونزل الدواة ، (ج) العلماء كالقضاة والمحاسب ووكيل بيت المال ، (د) العامة ، ومن الفئات الثلاث الاولى كان يتكون اهل الدولة الذين يعتمدون في معاشهم عليها . العبرى : مسالك الابصار ، ص ٤٩ - ٥٠ .
- (١٤) قسم المقرئى الناس في عهده الى سبعة اقسام : (ا) اهل الدونة وهم اصحاب السيف ، (ب) التجار ، (ج) الباعة والسوقة ، د - اهل الفلح ، (هـ) الفقراء ، (و) ارباب الصنائع والمهن ، (ز) ذوو الحاجة وهم الدوال . المقرئى : ائمة ، ص ٧٢ - ٧٥ .
- (١٥) المثال : اول ما يكتب من الوثائق اللازمة لادوية شخص جديد على الانطباع . المقرئى السالك ، ج ١ ق ٣ ، ص ٨٤٤ ، حاشية (٦) .
- (١٦) الاسدى : المصدر السابق ، ص ٧١ ، المقرئى : السلوك ج ١ ق ٥ ، ص ٤٩٠ حاشية (٣) ع الطقشندى : المرجع السابق ج ١٣ ، ص ١٥٤ ، النويرى : المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٢٠٩ ، نوهل : المرجع السابق ص ١٢٢ - ١٢٣ ، على حسن : دراسات ، ص ٣٣١ ، عاشور : مدر ، ص ١٤٥ - ١٤٦ ، دارخان : معسر في عصر دولة المماليك الجراكسة (سلطنة المماليك) كتاب ، كتاب رقم ٢٧٩ ، القاهرة ١٩٦٠ ، ص ٢١٧ ،
- Pollak : Op. Cit., II, 20 - 21 , Demombyens : Op. Cit., I, XII, IV.
- (١٧) السيد عبد العزيز سالم : التاريخ والمؤرخون العرب (الاسكندرية ١٩٨١) ص ١٣٩ ، حسين عبد الرحيم عطية : الكتابات الاثرية العربية دراسة مساهمة في السبيل والمتممون (ط ٢ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) ص ٢٧ حاشية (٧) .
- (١٨) محمد محمد امين : الاوقاف والحياة الاجتماعية في مصر (ط ١) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ١١ .

١٩) الفلتشندى : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٣٨ ، السيد سالم :
الرجع نفسه .

٢٠) الدوادار : اسم فارسي مكون من لفظين : دواه وهى دوايه الجبر
ودار : بمعنى المنزل أو القصر ، أو الدار والمعنى مهلك أو حامل الدواة . وصاحب
هذه الوظيفة عليه تسليم الرسائل من وإلى السلطان وتقديم البريد ، ويأخذ الخط
على عامة الكتب والناشير وتراوحت رتبته ما بين أمير عسكرة وأمير الف .
الفلتشندى . المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ١٩ ، ج ٥ ص ٤٦٢ ، المقرئى : الخطط
ج ٢ ، ص ٢٢٢ ، السبكي : المرجع السابق ، ص ٢٦ ، ابن شاهين : المرجع
السابق ، ص ١١٤ ، عبد النعم محمد حسنين : قاموس الفارسيه (ط ١) نشر
دار الكتاب المصرى واللبناني ، القاهرة ، بيروت ١٩٨٢ م) ص ٢٢٢ ، ٢٦٤ .

٢١) الخالدي : المرجع السابق ، ص ١٣٢ ، المقرئى : الخطط ، ج ٢ ،
ص ٢٩٥ ، ابن شاهين : المرجع السابق ، ص ١٠٩ ، النويري : المرجع السابق .
ج ٣ ، ورقة ١٤ ، ابن مهي : المرجع السابق ، ص ١٥ ، على حسن : المرجع
نفسه ص ٢٥٤ ، ماجد : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٧٧ .
٢٢) حسين طليوة : المرجع السابق ، ص ٦ .

Ira. M. Lapidus : Muslim Cities and Islamic Societies (In : Middle Eastern Cities, California 1969) P. 53. (٢٣)

٢٤) الخاتقاء : لفظ فارسي يعنى المائدة أو المكان الذى يأكل فيه الملك ،
ثم أطلق اللفظ على الدور الضخمة التى يقوم على انشائها الملوك والأمراء من
أجل إيواء غرباء المسلمين ، وتعنى أيضا رباط الصوفية : أى مكان إيوائهم وانقطاعهم
للعباداة . المعجم الوجيز ، ص ٣١٢ ، عبد النعم حسنين : قاموس الفارسية .
ص ٢١٣ ، عبد اللطيف حمزة : الحركة الفكرية فى مصر فى العصورين الأيوبي
والمملوكي الأول (ط ١ ، القاهرة ١٩٤٧) ص ١٠٤ والخاتقاء الصلاحية وترجع
إلى العصر الفاطمي ، بناها شخص يدعى عنبر وملك بسميد السعداء ، وسكنها
الصوفية : واهتم بها السلاطين بعد ذلك ونوا لها مئذنة ووقفوا عليها البلاد ،
المقرئى : المرجع نفسه ص ٤١٥ .

٢٥) ابن دقماق : الانتصار ، ج ٤ ، ص ١٢٨ .

٢٦) ابن دقماق : المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٧١ .

Muir. W. : The Mamlouke or Slave Dynasty (٢٧)
of Egypt (Amsterdam 1968) P. 229.

(٢٨) السيوطى : الانصاف فى تمييز الأوقاف (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٢ ، مجاميع فقه حنفى) ورقة ٣٦١ ، ابن شاهين : المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(٢٩) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٣٨٠ ، ٤٢١ ، ج ١ ، ص ٩٠ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ٣٠٦ ، ٣٣٧ ، ٣٤١ ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٢٨٧ ، ٢٣٥ — ٢٣٦ ، ج ٢ ص ١٧١ ، ج ٣ ص ١٤ ، ٨٥ ، عبد الغنى محمود عبد العاطى : التعليم فى مصر زمن الأيوبيين والمماليك (دار المعارف بدون تاريخ) ص ١٥٤ .

(٣٠) ابن شاهين : المرجع نفسه ، ص ٣١ .

(٣١) المقرئى : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٢٩٤ .

(٣٢) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٣٠٦ ، ٣٣٧ ، ٢٤١ ، ٢٨٤ ، ج ١ ق ٢ ، ص ٢٣٥ ، ٢٨٦ ، ج ٢ ، ص ١٧١ ، ج ٣ ، ص ١٤ ، ٨٥ ، المقرئى : المرجع السابق ج ١ ص ٩٠ ، ج ٢ ص ٤٢١ ، عبد الرحمن محمود عبد التواب : قايىمى الحمودى (سلسلة الاعلام رقم ٢١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨) ص ٥٠ .

(٣٣) محمد أمين : الأوقاف ، ص ٧٢ .

(٣٤) وثقتا وقف السلطان قايتباى رقم : ٨٨٦ ، ٨٨٩ وقف ، دراسة وتحتقيق محمد أمين : المرجع نفسه ، ص ٩٥ .

(٣٥) ماجد : المرجع السابق ، ص ٧٣ .

(٣٦) السيد سالم : المرجع السابق ، ص ١٣٩ .

(٣٧) على محمد الشاذلى الخولى : دور المساجد التاريخى فى التنقيب العلمى (القاهرة ١٩٦١) ص ٣٢ وقد حدد المقرئى — الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٤٥ — عدد المساجد بـ ١٣٠ مسجدا ، أما ابن شاهين — المرجع السابق ، ص ٣١ — فحددتها بألف مسجد ، بينما القلقشندى عجز عن احصائها — المرجع السابق . ج ٢ ، ص ٢٤٧ — ، أما ابن دقيق — المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٩٢ — فاحصاها بـ ٤٧٨ مسجدا وقال ان مساجد مصر عددها ٣٦ مسجدا ، وانظر أيضا سائر أحمد عبد الحلیم : مسجد الأمير آق سقر الناصر (مجلة آداب القاهرة . عدد ٣ ، ٤ ، ١٩٨٢) ص ٢٦٣ .

(٣٨) المرجع السابق : ص ٨١ ، ابن ليك الدوادارى : المرجع السابق ، ج ٨ ، (تحقيق أولرخ هارمان — القاهرة ١٩٧١) ، ص ١٢٢ .

(٣٩) البيمارستانان : كلمة فارسية مشتقة من لفظى : بينا رؤية مريض ، وستان وتعنى المكان أو المواطن أى المكان الذى يوجد فيه المرضى وهو ما تسميه بالمستشفى وأول بيمارستان أقيم فى الإسلام كان فى عهد الأمويين فى زقاق القناديل دار أبى زيد ثم فى عهد الطولونيين أقيم البيمارستان العتيق أو الأعلى أقامه أحمد ابن طولون ٢٥٩ هـ ووقف عليه عدة جهات ثم أقام محمد بن طنجج الاخشيد البيمارستان الأسفل ٣٤٦ هـ ووقف عليه حوائيت وقيساريات وغيرها ، ثم فى عهد الأيوبيين أقيم بيمارستان سبى بالمعتيق أقامه السلطان صلاح الدين الأيوبي ٥٧٧ هـ ووقف عليه العديد من الرباع . ابن دقماق : الانتصار ، ج ٤ ، ص ٩٩ ، المقرئى ، ج ١ ، ص ٤٠٧ .

(٤٠) محمد أمين : المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

(٤١) لمزيد من التفاصيل عن البيمارستان المنصوري وإقسامه وأوقافه ونظام العمل به يرجع الى الوثيقة رقم ٢/١٥ محكمة ، والوثيقة ١٠١٠ أوقاف ، والوثيقة ١١٠١١ أوقاف والمحفوظة بدمترخانة وزارة الأوقاف بالقاهرة وقد قام بدراسة هذه الوثائق ونشرها محمد أمين فى تذكرة النبيه للحسن بن عمر ، ج ١ ص ٢٩٥ — ٣٩٦ .

(٤٢) الطلقشندى : المرجع السابق ، ج ٣ ص ٤٦٠ ، المقرئى : السلوك ج ١ ق ٣ ، ص ٨٤٤ .

(٤٣) محمد أمين : المرجع السابق ، ص ٩٤ .

(٤٤) أحمد عبد الرازق ، البذل والبرطلة ، ص ٩٩ .

(٤٥) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٦٩ .

(٤٦) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٣١ ، (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٥٥١ ، معارف عامة ، ميكروليم ٤٣٣٣٠) ورقة ٢٠ — ٢١ ، الأسدى : المرجع السابق ص ٨٢ .

(٤٧) المقرئى : المرجع نفسه ، ص ٢٩٦ .

(٤٨) المقرئى : المرجع نفسه .

(٤٩) سهام مصطفى أبو زيد : الحسبة فى مصر الإسلامية من الفتح العربى الى نهاية العصر المملوكى (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦) ص ٤٣ .

(٥٠) الماوردى : المرجع السابق ، ص ٢٠٧ ، ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٢٥ ، الطلقشندى : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٣٧ ، المقرئى : المرجع السابق ،

ج ١ ، ص ٦٣ ، فتحية النبراوى ، تاريخ النظم ، ص ١٠١ ، ماجد : المرجع السابق ، ١١٤ .

(٥١) آل عمران : آية ١٠٤ .

(٥٢) مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز ، ص ١٤٩ .

(٥٣) البيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٩٢ .

(٥٤) المسكى : المرجع السابق ، ص ٥٦ ، العمري : التعريف ، ص ١٢٤ ،

السيد سالم : المرجع السابق ، ص ٢٤٣ ، الفريوطى : المرجع السابق ، ص

٤٨ ، عاشور : مصر ، ص ١٥٥ ، على حسن ، حسن إبراهيم ، المرجع السابق ،

ص ٤٨ .

(٥٥) الأوجاتية : مفرداها أوجاتى وهو لفظ أعجبنى ويتصد منه من يتولى

بوت الخيل للتسيير والرياضه . القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٤٥٤ ،

العمري : مسالك ، ص ٩٧ ، ١٠٣ . ويسيهيم الوشاقية .

(٥٦) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ٢ ، ص ١٢٦ ، ٢٩٨ ، ويذكر

الأسدى المرجع السابق ، ص ١٤٢) أن مصر كانت فى الأصل ١٠٣ كور ، ولى

عنده كاتب ٨٤ كورة وكانت تحتاج فى كل عام الى ٣٦٠٠٠٠٠ أردب قمح ، ويرى

الأسدى أن ذلك كان يمكن جمعه من كورة واحدة ، وكان على المحتسب مراقبة سعر

هذا القمح لكن مع كثرة الفلال كان سعر الخبز يرتفع فيها يجرى دور المحتسب

ويبحث عن الفلال المخبأة فإذا ما عثر عليها وجد صاحبها كتب عليها بعض أسماء

الأعيال وادعى أنها ليست ملكه بل يطالب ناظر الحسبة ، بفلال جديدة لكى يؤمى

ما عليه من دقيق ، فإذا اكتشف المحتسب خيانة هذا التاجر ضربه ، أما إذا قدم

التاجر رشوة للمحتسب وأعوانه أعفى من العقاب وهذا يدل على أن الحسبة

رغم أنها كانت مهمة لديوان نظر الدولة فإنها كانت من العوامل التى أدت الى

انهيار الاقتصاد أحيانا وقتذاك .

(٥٧) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ٢ ، ص ١٣٧ .

(٥٨) ابن اياس : المرجع نفسه ، ص ١٥٧ ، ٣٢٩ .

(٥٩) ابن اياس : المرجع نفسه ، ص ٣٠٣ .

(٦٠) العمري : مسالك الابصار ، ص ١١٤ ، ١٢٢ .

(٦١) ابن اياس : المرجع نفسه ، ص ٣٨٧ .

(٦٢) الموردي : الاحكام السلطانية ، ص ٢٠٩ .

- (٦٣) ابن خلدون : المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .
- (٦٤) الطلقشندى : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٣٧ ، الخالدى : المرجع السابق ، ورقة ١٣٣ ، ابن دتماق : المرجع السابق ، ص ٢ .
- (٦٥) الطلقشندى : المرجع نفسه ، ص ١٩٣ ، ابن شاهين : المرجع السابق ، ص ١٣١ ، المعرى : التعريف ، ص ٧٥ ، مسالك ص ١٧٧ .
- (٦٦) عبد الرحمن الشيزرى : نهاية الرتبة فى طلب الحسبة (تحقيق السيد الباز المعرى ، القاهرة ١٩٤٦) ، ص ١٠٧ .
- (٦٧) عبد الباسط بن خليل بن شاهين الملطى : نزهة الاساطين فيهن ولى مصر من السلاطين (ط ١ تحقيق محمد كمال الدين عز الدين على ، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م) ص ٩٨ .
- (٦٨) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٧٤ .
- (٦٩) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٧ ، الاسدى : المرجع السابق ، ص ١٣٧ ، سهام : المرجع السابق ص ١٨٣ ،
- Rabie, H.M. : The Financial system of Egypt
564 — 741 (London 1972) P. 106.
- (٧٠) عبد الرحمن محمود : قايتباى ، ص ١٢١ .
- Rabie : Op. Cit., P. 106. (٧١)
- (٧٢) الضمان : مفردا ضمان ، وهو الكفيل أو الملتزم ، الذى يتولى لحسابه . جمع ضريبة من الضرائب التى يفرضها السلطان ، ويضمن فى مقابل توليه ذلك مبلغا معيناً من المال يدفعه للجهة المختصة سنوياً . المقرئى : السلوك ج ١ ق ٣ ، ص ٩٥٣ (ح) (١) ، الخطط ، ج ١ ، ص ٨٢ ، المعجم ، ص ٣٨٣ ، الباشا : الفنون ، ج ٢ ، ص ٧٢٥ .
- (٧٣) الطلقشندى : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٤٥٢ .
- (٧٤) الطلقشندى : المرجع نفسه ، الخالدى : المقصد ، ورقة ١٣٦ ، ابن شاهين : المرجع السابق ، ص ١٠٨ ، الاسدى : المرجع السابق ، ص ٧٢ ، ماجد : المرجع السابق ص ٧٩ .
- (٧٥) عاشور : مصر ، ص ١٥١ .
- (٧٦) استيعاء الخاص ، مكلف بمراجعة حسابات الديوان وضبطها .
- الخالدى : المرجع السابق ، ورقة ١٣٦ ، الطلقشندى : المرجع السابق ، ج ١١ ، ص ٣٥٨ .

- (٧٧) ناظر ثغر الاسكندرية : له الاشراف على ما يصل الى الميناء من تجارة ، وصرف ريعها على الجند وباتى الجهات . (ابن شاهين : المرجع السابق ، ص ١٠٨ ، الخالدي : المرجع نفسه .
- (٧٨) ناظر مواريث الخاص : يتحدث في أسماء الترك وأبنائهم ومواريث أهل بلاد الخاص ، الخالدي : المرجع نفسه .
- (٧٩) ناظر الكارم : الكارم أصلها الكانم نسبة الى الكانم مرقعة من السودان كانوا بهصر يتاجرون في البهار المطلوب من اليهن لمعرف بهم . وناظر الكارم هو المشرف على جباية ضريبة البهار ويرجعه الى ناظر الخاص ، الخالدي : المرجع نفسه ، ماجد : المرجع السابق ، ص ٧٤ .
- (٨٠) رغم ان هذه المهام لم ترد صراحة في أعمال الوزير لمانها ذكرت في تقسيم منصبه بعد الغاء الوزارة مما يدل على أنه كان يباشرها ومن ذلك انظر المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ ، ابن شاهين : المصدر السابق ص ٩٤ .
- (٨١) القلقشندي : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٣٠ .
- (٨٢) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ١٩٤ .
- (٨٣) المرجع السابق ، ص ٢٢٧ ، ابن شيث : المرجع السابق ، ص ٢٩ .
- (٨٤) ابن اياس : ج ١ ق ١ ، ص ٤٤٤ .
- (٨٥) المقرئى : الخطط ج ٢ ، ص ٢٢٧ ، المبرى : مسالك ، ص ١٢١ .
- (٨٦) المقرئى : المرجع نفسه ، المبرى : المرجع نفسه .
- (٨٧) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٥٤٤ ، ج ١ ق ٢ ، ص ٦٤ ، ١٦٠ .
- (٨٨) الاتابكية : تتألف من كلمتين تركيتين : اطا بمعنى أب ، وبك بمعنى السيد أى السيد الألب أبى الأمراء ومهمته الوصاية على أولاد السلطان وتربيتهم وفى عصر المماليك أطلق على القائد العام لجيوش الدولة . القلقشندي : المرجع السابق ج ٤ ، ص ٢٠ ، الباشا : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٣ — ١١ ، على حسن : دراسات ، ص ٢٢٣ ، عاشور : مصر ، ص ١٤٠ .
- (٨٩) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ١٣٢ .
- (٩٠) ابن اياس : المرجع السابق ، ص ١٦٠ .
- (٩١) ابن اياس : المرجع نفسه ، ص ٦٤ .
- (٩٢) المرجع السابق : ج ٣ ، ص ٤٥٢ .

(٩٣) ماجد : المرجع السابق ، ص ٤٩ ، على حسن : المرجع السابق .
ص ٢٦٠ حاشية رقم (٣) .

(٩٤) ابن شاهين : المرجع السابق ، ص ١٠٧ ، القريزي : الخطط ، ج ٢ ،
ص ٢٢٢ ، القلقشندي : المرجع السابق ج ٣ ، ص ٤٥٣ ،
Quatremere : Op. Cit., T. 1. P. 187.

(٩٥) ابن شاهين : المرجع نفسه .

(٩٦) ابن مباتي : المرجع السابق ، ص ٢٤ ، ابن شاهين ، المرجع نفسه .
ص ٣٥ ، ماجد : المرجع نفسه ، ص ٧٦ ، على حسن : المرجع نفسه ، ص ٣١٢
عاشور : مصر ، ص ٢١٦ ،

Omar Toussoun : Etude sur le Wadi Natroun,
ses Moines et se couvents (Aleandrie, 1931) PP. 8 — 10.

(٩٧) القلقشندي : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٤٥٧ .

(٩٨) القلقشندي : المرجع نفسه ، ص ٤٥٢ .

(٩٩) القريزي : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ .

(١٠٠) القريزي : المرجع نفسه ، ص ٢٢٤ .

(١٠١) المرجع نفسه .

(١٠٢) الماوردي : الاحكام السلطانية ، ص ٦٩ ، واخذ المسلمون قضاء
المظالم عن الساسانيين وأول من نظر فيه من الخلفاء هو علي بن أبي طالب ثم
ظل من بعده في عهد الأمويين وكذلك العباسيين ثم باقى الدويلات المستقلة بمصر
حتى عهد المماليك ، فاهتموا به وحددوا له أياما ليجلسوا فيها للحكم بين الناس
للمزيد عن ذلك يرجع الى : القريزي : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٠٧ ، سامي أحمد
عبد الحليم : قضاء المظالم في عصر الدولة العباسية (بحث بمجلة كلية الآداب
جامعة المنصورة ، عدد ٥ مايو ١٩٨٤) ص ١٧ — ٢٩ حدى عبد المنعم : ديوان
المظالم نشأته وتطوره واختصاصاته مقارنا بالنظم القضائية الحديثة (ط ١ ،
دار الشروق ، بيروت ، القاهرة ص ١٩٨٣) ، ص ٤٩ — ٩٦ .

(١٠٣) سامي عبد الحليم : المرجع نفسه ، ص ٦ — ٧ .

(١٠٤) العبري : مسالك ، ص ١٠١ ، القريزي : المرجع نفسه ، حدى
عبد المنعم المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

- (١٠٥) المرجع السابق ، ص ٧١ - ٨٤ ، النويرى : المرجع السابق .
 ج ٦ ، ص ٢٧١ ، حمدى عبد المنعم : المرجع السابق ، ص ١٢٢ - ١٣٦ ، سامى
 عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ٥٠ - ٥٣ .
- (١٠٦) حمدى عبد المنعم : المرجع السابق ، ص ١٢٣ .
 (١٠٧) المرجع السابق : ص ١٢٧ .
 (١٠٨) المرجع السابق .
- (١٠٩) حمدى عبد المنعم : المرجع السابق ، ص ١٣٠ .
 (١١٠) المرجع السابق ، ص ١٣٤ .
- (١١١) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٥٠ - ٢٠٦ .
 (١١٢) عمر شريف : المرجع السابق ، ص ١٤٦ - ١٤٧ .
 (١١٣) سامى عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ٦ .
- (١١٤) البطليوسى : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٥٩ ، القلقشندى : المرجع
 السابق ج ٥ ، ص ٤٥٠ ، المعجم الوجيز ، ص ٣٤٠ ، الخربوطلى : المرجع السابق ،
 ص ٥٠ .
- (١١٥) البطليوسى : المرجع نفسه ، على ابراهيم حسن ، حسن ابراهيم
 حسن : المرجع السابع ، ص ٢٣٣ ، ماجد : المرجع السابق ، ص ١٣٢ .
- (١١٦) ابن أبيك الدوادارى ، كنز الدرر ، ج ٨ ، ص ١٠٦ ، ابن خلدون :
 المقدمة ، ص ٢٢٢ ، القلقشندى : المرجع السابق ، المقرئى : المرجع نفسه ،
 ص ٢٢٣ ، ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ق ١ ، ص ٣٢٤ ، ٥١٥ ، ج ١ ق ٢ ،
 ص ٣٩ ، ٨٥ ، ٨٨ ، على ابراهيم ، حسن ابراهيم ، المرجع السابق ص ٢٣٥ .
- (١١٧) العمري : التعريف ، ص ١٠١ ، على ابراهيم ، حسن ابراهيم :
 المرجع نفسه ، ص ٢٣٤ .
- (١١٨) القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٢٣ ، ماجد : المرجع
 السابق ص ١٣٢ .
- (١١٩) الاسدى : المصدر السابق ، ص ٣٥ ، ابن شاهين : زبدة ، ص
 ١٣٠ ، القلقشندى : المرجع السابق ج ٤ ، ص ٦٠ ، المقرئى : الخطط ، ج ١ ،
 ص ٨٩ ، ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٣٧٩ ، ج ٢ ، ص ٥٤ ،
 ٣١٢ ، ج ٥ ، ص ٥٤ ، ماجد : المرجع نفسه ، على ابراهيم ، حسن ابراهيم :
 المرجع نفسه ، الخربوطلى : المرجع السابق ، ص ٥٠ ، احمد عبد السلام :
 الشرطة فى مصر الاسلامية (ط ١ ، القاهرة ١٩٨٧) ص ١٦٧ .

(١٢٠) بدر الدين محمود العيى : عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان
(ج ١ ، تحقيق محمد محمد أمين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) ص ٣٧٥ ،
السخاوى : البئر المسوك ، ص ٢٦٢ ، التلشندي : المرجع السابق ، ج ١١ ،
ص ٢١٠ ، المقرئى : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٩٧ ، ابن اياس : المرجع
السابق ، ج ٣ ، ص ١٦٠ .

(١٢١) أحمد عبد السلام : المرجع السابق ، ص ٢٣٩ .

(١٢٢) أحمد عبد السلام : المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

(١٢٣) المقرئى : أغانة الامة ، ص ٣٢ ، ابن خلدون : المرجع السابق ،
ص ٣٠١ ، ابن شاهين : المرجع السابق ، ص ١١١ ، ابن اياس : المرجع السابق ،
ج ١ ق ١ ، ص ٣٢٣ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ ، ٤٢٤ ، ج ١ ق ٢ ، ص ٦ ،
١٢ ، ٦٧ ، ١١٢ ، محمد حمدي المناوى : نهر النيل فى المكتبة العربية (القاهرة
١٩٦٦) ، ص ١٩١ - ١٩٢ ،

Quatremere : Op. Cit., P. V.

(١٢٤) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ٦٩ ، ج ١١
ص ٦٥ ، المقرئى : الخطوط ، ج ٢ ص ٢٠٥ ، البطليموسى : الاقتضاب ، ج ١ ،
ص ١٥٩ ، على حسن : دراسات ، ص ٣٥٤ ، تاسم عبده : أهل الذمة ، ص ١٩٤ ،
محمد جمال الدين سرور : دولة بنى فلالون فى مصر الحالة السياسية والاقتصادية
فى عهدها بوجه خاص (القاهرة ١٩٤٧) ، ص ١٠٨ ، أحمد عبد السلام : المرجع
السابق ، ص ١٩٧ ،

(١٢٥) ابن تغرى بردى : المرجع السابق ، ج ٨ ، (دار الكتب المصرية
القاهرة ١٩٣٩) ، ص ٧١ .

Quatremere, Op. Cit., T. 1, P. 232.

(١٢٦) العبرى : مسالك ، ص ١٠٦ التلشندي : المرجع السابق ، ج ٤ ،
ص ٦٠ .

(١٢٧) العبرى : التعريف ، ص ١٠٢ ، السبيكى : معيد النعم ، ص ٤٠ .

(١٢٨) الماوردى : المرجع السابق ، ص ١٩١ ، ابن خلدون : المرجع السابق :
ص ٢٢٢ .

(١٢٩) الدجاجة : خنجر صغير مثل السيف ، عبد النعيم حسنين : قاموس
المارسمة ، ص ٧٦٦ ،

Quatremere : Op. Cit., T. 11 P. 202.

(١٣٠) التوسيط : وضع الشخص على خشبة تشبه الصليب ، بعد تحريره
من ملابسه ، ثم يضربه صاحب السيف بشدة فيقسم جسمه الى نصستين من
الوسط . ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٤٠٠ ،
Ibid : I. P. 72 N 103.

(١٣١) العصر : نوع من التعذيب يوقع على المذنب ، أو من يقع عليه غضب
السلطان . مكان يحضر له آلة تسمى المعصرة يمكنها عصر أى جزء من جسمه ،
أو تضغط عليه بشدة ، مما يسبب له الما مبرحا . ابن اياس : المرجع نفسه ،
ص ٣٦٦ ، ٣٧٩ .

(١٣٢) المسير : وقد ذكره ابن اياس (المرجع نفسه) عند حديثه عن
العصر ، لكن يبدو ان التفسير مثل التوسيط (ماجد : المرجع السابق ، ص ١٣٤) ،
وربما يكون معناه دق المسامير فى جسد المحكوم عليه .

(١٣٣) الخالدي : المقصد ، ورقة ٧٣ .

وليزيد عن أنواع العقاب السابقة انظر :

المترى : الخلط ، ج ٢ ، ص ٢١٢ ، السخاوى : المرجع السابق ، ص
١٤٦ ، ١٧٦ ابن تغرى بردى : المرجع السابق : ج ٩ ، ص ٩٢ حاشية (٢) ، ابن
اياس : المرجع السابق : ص ٣٧٩ ، ٣٩٩ ، ٤٢٥ ، المعبرى : التعريف ، ص ١٢٤ ،
الأسدى : المرجع السابق ، ص ١٣٦ ، ابن أبىك : كز الدر ، ص ٧٠ ، ١٠٧ ،
٣٥٨ ، عمر شريف ، المرجع السابق ، ص ٢٩٢ ، سرور : المرجع السابق ،
ص ١٠٨ ، ما حد : المرجع نفسه ، على حسن : دراسات ، ص ٣٠٩ ،

Pool : Op. It., P. 494.



الفصل الثالث

موارد ديوان النظر المملوكي

تعتبر الموارد المالية من أهم الركائز التي تقوم عليها الدول ، ومن ثم فقد ازدادت عناية الدول بها ، وعملت على تنويعها والاكثار منها .

وفى عصر دولة المماليك بمصر تحمل ديوان النظر وروافده عبء جباية هذه الموارد ، والاحتفاظ بها لمواجهة نفقات الدولة الكثيرة . وقد درج الكتاب (١) على تقسيم تلك الموارد الى نوعين :

(١) موارد شرعية « دورية » .

(ب) موارد غير شرعية « غير دورية » .

ولعل السبب الذى حدا بهؤلاء الى هذا التقسيم هو «الشرع» حيث اعتبروا أن الضرائب التى نص الشرع على دفعها — كالزكاة والجزية وغيرها — هى ضرائب شرعية ، وأما ما عداها من ضرائب فرضها الحكام على أوجه نشاطات الدولة الأخرى فتعتبر ضرائب غير شرعية لأن القرآن الكريم والسنة لم ينصا عليها .

كما يمكن القول بأن الموارد الشرعية تعتبر دورية لأنها تجبى فى مواعيد محددة من كل عام ، أما الموارد غير الشرعية فيمكن أيضا أن يقال عنها انها غير دورية لعدم معرفة وقت محدد لجبايتها بل أيضا لفرضها .

وفيهما نرى عرض للموارد المالية في عصر دولة المماليك
بمصر :

أولا - الموارد التشريعية : وهي سبعة أنواع :

١ - الخراج :

وهو ما يخرج من غلة الأرض (٢) . ويعنى أيضا المال الذى يحصل فى اوقات معينة (٣) . وئمة اتفاق بين القدماء والمحدثين على ان الخراج هو الضريبة السنوية التى تجبى على الأرض المزروعة (٤) . ولما كان الخراج من أهم موارد الدولة المالية فقد ذكر ابن خلدون (٥) أن « الملك بالجند والجند بالمال ، والمال بالخراج » .

وقد كان الخراج فى مصر الأيوبية يؤخذ على أصناف المزروعات فى الأرض ، وكانت تختلف قيمة المتحصل باختلاف نوع الأرض ، وباختلاف قيمة ما يزرع فيها . فالقمح مثلا كان يزرع فى أجود أنواع الأرض - الباق - وكان يؤخذ عن كل فدان ثلاثة أرايب (٦) . وكان هذا المقدار يدفعه المزارع الأيوبى لصاحب الاقطاع التابع له ليؤديه الأخير الى خزانة الدولة بعد استقطاع مختلف المصروفات (٧) .

أما فى عصر المماليك فقد قسم النويرى (٨) الخراج الى نوعين :

(١) خراج الزراعة :

وهو عبارة عن مقدار معين من المال أو الغلة فرض على الأرض الزراعية ومحاصيلها ، لذلك كان ينقسم الى نوعين ، الأول : خراج غلة وكان يؤخذ حسب طبيعة الأرض وتراوح بين ٣ و ١/٦

أردب عن كل فدان . **والثانى :** خراج نقد : وهو مبلغ من المال كان يقرر على الأرض ، وكان للمسنقبد من الأرض حرية تسديد المبلغ اما جملة واحدة ، واما على أقساط .

(ب) خراج الراتب :

وهو خراج السواقي والبساتين والنخيل ولا يكون الا بالنقد ، وعلى المنتفع تسديد قيمة الخراج سواء أنتجت أرضه أو لم تنتج .

وقد اختلفت نوعية الخراج فى مصر باختلاف وجهيها : ففى الوجه القبلى كان معظم الخراج من الفلال ، وقد تراوحت كميته من أردبين الى ثلاثة أردب للفدان ثم كان يحصل مع كل أردب درهم أو درهمان أو ثلاثة بحسب قطائع البلاد والضرائب المقررة عليها (٩) . أما الوجه البحرى فكان على النقيض من جنوبه بالنسبة للخراج حيث كان معظم خراجه من النقد الا القليل كان يخرج عينا (١٠) . وقد اختلف الخراج النقدي فى مصر المملوكية باختلاف نوع الأرض عبر السنوات . فمثلا فى عام ٧٩٠ هـ / ١٣٨٨ م كان يدفع عن كل فدان من أرض الباق نحو ٤٠ درهما ، وفى أرض البرابى نحو ثلاثين درهما ، أما بعد ذلك فى عام ٨٠٠ هـ / ١٣٩٨ م فزاد الخراج وأصبح فدان الباق يدفع من ٤٠ الى ٦٠ درهم (١١) وكان فى اقليم الغربية أربع مدن بلغ خراج كل منها فى العام اثنى عشر ألف دينار (١٢) .

كذلك كان الخراج ببلاد بمصر ، حيث كان هناك خراج العين يؤخذ من المحاصيل عند ادراكها ، وخراج نقد يؤخذ من المستأجرين حين يأتى موسم الحصاد (١٣) .

كانت أرض مصر فى عصر المماليك مقسمة الى سبعة أقسام :

(أ) قسم يجرى فى ديوان السلطان .

(ب) قسم أقطع للأدراء والأجناد .

(ج) قسم جعل وقفاً محبوساً على الجوامع وجهات البر
وعلى ذرارى وعتقاء واقضى تلك الأراضى .

(د) قسم يقال له الأقباس عبارة عن أرض بأيدي بعض
الناس بتعيشون منها نظير قنابهم ببعض الأعمال .

(هـ) قسم صار ملكاً يباع ويشترى ويورث لكونه اشترى
من بيت المال .

(و) قسم قفر لا ترويه مياه النيل .

(ز) قسم لا يزرع فترعاه الماشية (١٤) .

وقد كان الخراج يجبى من أرض مصر كلها — أى من الأقسام
السابقة — باستثناء القسم الثالث والمتمثل فى الأوقاف حيث لم
يجب منه خراج (١٥) .

وقد كان النيل من أهم العوامل المؤثرة فى كمية الخراج ،
لذلك كان الارتباط بين نهر النيل والخراج وثيق الصلة . حيث
كانت السنة الخراجية تبدأ عند وغاء النيل ، وكان الخراج يسحق
إذا بلغ النيل فى مقياس الروضة (١٦) ست عشرة ذراعاً ، وظل
ذلك متبعاً حتى بعد أن أصبح هذا المقدار لا يكفى لرى الأراضى
وأصبحت الأرض فى مطلع القرن التاسع الهجرى لا تروى إلا إذا
بلغ الماء عشرين ذراعاً (١٧) . ونظراً للظروف التى كانت تمر بها
البلاد المصرية فى عهد المماليك — كالكوارث الطبيعية أو الإهمال —
فقد تباينت العبرة فيها بينها . ففى عام ٧٧٧ هـ / ١٣٧٦ م كان عدد
بلاد الوجه البحرى فى مصر ١٦٥١ ناحية وعبرة جميعه نحو
٦٢٨٨٤٥٥ ديناراً جيشياً (١٨) ، كذلك كان بالوجه القبلى ٥١٢
ناحية وعبرته جميعاً ٣٣٥٥٨٠٨ ديناراً جيشياً (١٩) أى أنه فى العام

آنف الذكر كانت جدلة الخراج بمصر حوالى ٩٥٨٤٢٦٤ ديناراً جبشياً .

ولما كانت الأرض بمصر والشام مقطعة ومقسمة بين الأمراء فيبدو أنه كثيراً ما تراكم الخراج على هؤلاء الأمراء ، وعجزوا عن سداد متطلباتها المالية ، وإيفاء حق الدولة ، لذلك كانوا يتظلمون لدى السلاطين ، ولكى يخرج السلاطين من هذا المازق لجأوا الى « روك » (٢٠) البلاد ومسحها من جديد ، أى أن الخراج كان من أهم الأسباب التى أدت الى روك البلاد فكلما تحسنت حالة الأرض كان يعيد السلاطين مسحها فى محاولة منهم لزيادة الخراج ، أما اذا ضعفت الأرض أو عجز المقطعون عن سداد الخراج ، أعاد السلطان روك البلاد ليقفل من الخراج .

وفى بعض الأحيان كان يجبى الخراج بأثر رجعى اذا ما تبين أن المنتفع بالأرض لم يقم بسداد ما عليه من أموال عن مدة سابقة . وحدث مثل ذلك فى عام ٨٤ هـ / ١٤٤٥ م حينما طولب رهبان دير سانت كاترين بتسديد ما عليهم من خراج متأخر عن أرض يستغلونها منذ زمن بعيد (٢١) . ويبدو أن جميع أمراء دولة المماليك كانوا على دراية تامة بأن الخراج هو أهم موارد الدولة ، ومن ثم فقد استغلوا ذلك الى أبعد الحدود خاصة حينما يثور أحدهم على الدولة ويهيمن على منطقة منها . فكان أول شئ يفعله لجذب القلوب اليه هو حط الخراج عن هذه المنطقة . ومثال ذلك ما حدث فى إقليم البحيرة عام ٨٠٢ هـ / ١٤٠٠ م (٢٢) . وفى إطار عناية الدولة بجباية الخراج كان يخرج الدواidar كل عام الى الوجه القبلى لجبايته ، وتطول مدته هناك حتى سبعة أشهر ريثما يكمل التحصيل مستخدماً فى ذلك القوة والبطش (٢٣) .

وليس يخاف على أحد تفسير هذا السلوك من قبل الدولة .

فخروج هذا الموظف الكبير كانت تحقق من ورائه الدولة المملوكية هدفين :

الأول : تحصيل الخراج كاملا من شتى بقاع الصعيد .

الثانى : اثاره الرعب فى قلوب العربان الذين يقطنون تلك البقاع ، والذين دأبوا على مناوأة السلطة المملوكية .

وقد كان الخراج من أهم الموارد التى تدر للدولة أموالا كثيرة تساعد فى أوقات الشدائد ، لذلك كانت تلجأ اليه الدولة دائما .
فى عام ٨٩٣ هـ / ١٤٨٨ م أخذت الدولة المملوكية خمس الخراج لسنين مقدما حتى تستطيع أن تجهز جيشها لمحاربة العثمانيين (٢٤) .
وقد فعلت مثل ذلك فى الشام من قبل عام ٧٠٠ هـ / ١٣٠٠ م حيث استخرجت من دمشق أجرة أربعة أشهر من أرباب الأملاك ، وهذا بسبب قلة الانتاج (٢٥) .

ولكى تحافظ الدولة على دخل ثابت لها من الخراج اضطرت فى عام ٨٥٤ هـ / ١٤٥٠ م حينما شُرقت نصف أراضيها الى الضغط على من رويت أراضيهم فى هذا العام لى يدفعوا الخراج مضاعفا حتى يعوض نسبة العجز والفاقد (٢٦) .

وقد أوضح عمر طويسون (٢٧) : مبلغ الخراج فى عهد دولة المماليك البحرية ، وبين أنه فى عهد السلطان المملوكى بيبرس البندقدارى قد ارتفع الخراج حتى بلغ اثنى عشر ألف ألف دينار .

كانت الدولة تجبى الخراج على فترات أو أقساط ، حيث ذكر ابن اياس (٢٨) أنه فى أبيب يستتم ثلاثة أرباع الخراج . وليس هذا النظام وليد عصر المماليك بل أنه قديم حيث فصل ابن حوقل (٢٩) مواعيد أقساط الخراج كما يلى : فى شهر طوبة ينتتح

الخراج ويسدد الثمن ، وفى أمشير يسدد الثمن الثانى ليكتمل بذلك الربع الأول من الخراج ، وفى برمهاث ثمن ، وفى برمودة يدفع ثمن وفى بشنس يدفع الناس الزيادة المقررة على الخراج وفى بؤنة تستوفى جميع الأقساط المتأخرة من نصف الخراج الأول وفى إبيب يستقم ثلاثة أرباع الخراج — أى بدفع الربع — وفى مسرى يدفع الربع ليكتمل بذلك الخراج .

وإذا كان خراج مصر يجبى عن طريق استغلال الناس لأراضيها ، ثم من مجموع الحاصل بدفع هؤلاء الناس ما عليهم من خراج ، فأننا نجد أحد أعياء القاهرة — شبر الخيام — كان يدفع خراجه من حاصل بيعه للخمر التى يبتاعها النصارى فى عيد الشهيد (٣٠) . وغالبا ما كان سلاطين المماليك يتشددون فى جباية الخراج ، ولم يتهاونوا فى ذلك ، بل كانوا يزيدونه أوقات الشدة والمجاعات لتحقيق مكاسب لهم (٣١) . كما كانوا يعزلون الوزير إذا تهاون فى جبايته ، كذلك كانوا يطالبون ناظر الدولة بالمتأخرات من الخراج (٣٢) .

٢ — الزكاة :

هى البركة والنماء ، وفى الشرع ، حصّة من المال ونحوه يوجب الشرع بذلها للفقراء ونحوهم (٣٣) . نص عليها القرآن ، وكذلك كتب الفقه التى أوضحت أن من وجبت عليه الزكاة مخبر بين أن يدفعها للامام أو نائبه وأن يوزعها بنفسه (٣٤) وقد كانت فى عصر الفاطميين تؤخذ باسم المذهب الشيعى من أتباعه (٣٥) . أما فى عصر الأيوبيين فقد جباها صلاح الدين لأول مرة فى عام ٥٦٧ هـ ثم أنقضا فى مصارفها الشرعية (٣٦) . لكنهم بعد ذلك تشددوا فى جبايتها وجنوا من وراء تحصيلها مبالغ كبيرة

فعلى سبيل المثال بلغت جملة ارتفاع الزكاة بالفيوم فى عام ٦٤١ هـ مبلغا وقدره ١٧٩٥ دينارا وثلثين ونصف قنطار وحنة (٣٧) .

أما فى عصر المماليك فقد قامت الدولة بجباية الزكاة وعينت لها ناظرًا وأسماها « زكاة الدولة » (٣٨) . إلا أن أرباب الزكوات فى عهد المماليك كانوا يوزعون الزكاة بأنفسهم ولم يتبق بالدولة ما يؤخذ على صورة الزكاة إلا شيئان :

١ - زكاة التجارة :

وكانت تؤخذ من التجار على ما يجلبونه للبلاد من ذهب أو فضة حيث كان يحصل عن كل ٢٠٠ درهم خمسة دراهم ، كذلك إذا كان بالبلد محل تجارى لأحد تجار الكارم وحال عليه الحال أخذوا عليه الزكاة أيضا .

٢ - زكاة العداد :

(مواشى الرعى) وكانت تؤخذ عن مواشى أهل برقة من الفم والابل عند وصولهم الى البحيرة من أجل الرعى ، حيث كان يصل عدد الأغنام القادمة سنويا عشرة آلاف رأس (٣٩) .

وقد كانت زكاة العداد تتعرض دائما للنقص وغير مستقرة ، وهذا بسبب هجوم العربان على رعاة الأغنام الوافدين من برقة الى أراضى مصر ، ومنعهم من عبور الأراضى ومرض اتاوات عليهم أو سلب ثروتهم ، وهذا الأمر دعا سلاطين المماليك دائما الى شن هجمات على هؤلاء العربان للحد من سطوتهم . وهذا ما حدث عام ٧١٨ هـ حيث أرسل السلطان الناصر محمد بن قلاوون حملة من طرفه للقيام بالمهمة السابقة (٤٠) . وقد ذكر بعض الباحثين (٤١) أن اهتمام سلاطين المماليك بأمر الزكاة كان شبه معدوم ، إلا أنه من خلال الاشارات الواردة عن أمر الزكاة بين طيات المصادر يتضح

أن الدولة المملوكية اهتمت بأمر الزكاة كغيرها من الموارد . فعفى
جمادى الآخرة عام ٨٢٧ هـ / ١٤٢٤ م — كان السلطان وقتذاك
الأشرف برسباي (٤٢) عقد مجلسا بسبب أخذ الزكاة من النجار ،
حضره القضاة الأربعة وحضر معهم ابن حجى (٤٣) فقال كاتبه :
« أما التجار فانهم يؤدون الى السلطنة من المكوس أضعاف مقدار
الزكاة وهم مأمونون على ما تحت أيديهم من الزكاة ، وأما زكاة
الواشى فليس فى الدبار المصرية غالبا سائمة (٤٤) ، وأما زكاة
النبات فغالبا من يزرع من فلاحى السلطان أو الأجراء » . وأضاف
القاضى الحنفى قائلا : « ومرجع جميع الأموال فى اخراج الزكاة
الى أربابها ، الا زكاة التجارة فللام أن ينصب رجلا يقيم على
الجادة يأخذ من المسلمين ربع العشر ، ومن أهل الذمة نصف
العشر ، ولا يأخذ من المسلم فى السنة أكثر من مرة » وانتهى
المجلس على ذلك (٤٥) .

من النص السابق نخرج بعدة ملاحظات هى أن زكاة التجارة
كانت أحد موارد الدولة الا أنها لم تعتمد عليها اعتمادا كليا ، بل
كان التجار يدفعون العديد من المكوس بالإضافة الى الزكاة وسيأتى
بيان ذلك عند ذكر الموارد غير الشرعية ، أما زكاة العداة فكانت
قليلة بمصر وكان مصدرها الوحيد هو ما يجبى من رعاة برقة
الواغدين لصر ، وأما زكاة النبات فتكاد تكون معدومة وذلك بسبب
أن الأرض المصرية كانت موزعة بين السلطان وأمرائه وبالتالي
كانت هذه الزكاة تؤول الى دواوينهم الخاصة لا الى ديوان النظر
المملوكى .

وقد تناولت اهتمامات السلاطين المماليك بمورد الزكاة ، فمنهم
من جمعها قبل موعدها ، بل ضاعفها كالسلطان قطز (٤٦) بينما
نجد سلطانا آخر هو بيبرس قد قام فى عام ٦٧٠ هـ / ١٢٧١ م بجباية
الزكاة المقررة على ودائع التجار التى كانت مودعة لدى أحد

القضاة(٤٧) وظل اهتمام السلاطين بأمر الزكاة حتى أواخر دولتهم حيث ذكر صاحب السلوك(٤٨) أن السلطان يوسف بن برسبای أرسل أحد الأمراء ومعه بعض المماليك لتأمين عرب برقة أثناء توجههم الى البحيرة .

هذا ما يختص بمورد الزكاة الشرعية في دولة المماليك وإذا بدا للنظر أنه يمثل نسبة ضئيلة في مجمل الدخل العام للدولة ، فإن ذلك الشك يزول إذا علمنا أن الزكاة شأنها شأن باقى الموارد الشرعية من حيث قلة إيراداتها . ولعل هذا يرجع الى اهتمام الدولة بفرض المكوس والضرائب الأخرى ، وما تدره عليها من أرباح لذلك كان الاعتماد والاهتمام بالموارد الشرعية قليلا نسبيا .

٣ - الجـوـالى :

وهى عبارة عن مبلغ من المال يفرض على رؤوس من دخل في ذمة المسلمين من أهل الكتاب ، وتقابل الزكاة عند المسلمين . وذكر عباد الدين اسماعيل بن كثير(٤٩) وغيره(٥٠) ، أن الأصل في فرضها قول الله تعالى : « قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ »(٥١) . وهذا ما فعله السلطان بيبرس مع أهل النوبة حيث تعهد ملكهم بدفع دينار سنويا عن كل فرد في مملكته ، وأنشأ بيبرس من أجل ذلك ديوانا للنوبة مهمته الاشراف على جزيتها وخراجها وأسند اشرافه الى الوزير بهاء الدين بن حنا(٥٢) ويعتبر إلكتاب الأوربيون أن غير المسلمين من يهود ومسيحيين لم يكن لديهم سوى الخيار بين الاسلام أو الموت ولكي ينقذوا حياتهم عليهم بدفع الجزية وهذا لكي يحصلوا على طمأنينة العيش تحت حكم المسلمين ، ولكن هذه خرافة وليست من تعاليم الدين الاسلامي

الجمهورية ، وأن المسلمين لم يعلنوا الحرب ضد غير المسلمين ليحبلوهم على الدخول فى الاسلام ، كما أن الضرائب كانت تؤخذ قبل الاسلام ومازالت حتى اليوم سواء كانت فى الأقطار الاسلامية أو غير الاسلامية بدون أن يكون للديانة أى تأثير على الناس (٥٣) . وقد مثلت الجزية موردا مهما فى عهد الدولة الأيوبية وجنوا منها أموالا كثيرة فعلى سبيل المثال بلغ مقدارها فى اقليم الفيوم ٢٣٥٤ دينار سنويا (٥٤) .

وقد اختلف نفر من الباحثين (٥٥) فى مقدار هذه الجزية فى عهد الأيوبيين ، الا أن القلقشندى (٥٦) قد حسم هذا الموضوع ووضع النسبة كالتالى : طبقة عليا ٤٩/١ دينار ، وسطى ، ٢٢ دينار ، دنبا ١٣ دينار ، بالاضافة الى ٢ ١/٢ دينار كرسم للمباشرين ، وقد بلغت جملة ارتفاع الجوالى فى عهد بنى أيوب عام ٥٨٧ هـ نحو مائة وثلاثين ألف دينار (٥٧) أما فى عهد دولة المماليك بمصر فقد تغير الوضع بعض الشيء حيث انخفضت ايرادات الدولة المجبية من الجزية ، وقد برر المقرئى (٥٨) ذلك بكثرة اظهر النصارى للاسلام . وكانت الجزية بمصر فى بداية عصر دولة المماليك البحرية ديوانا مفردا يختص بالسلطان ، أى كانت موردا خاصا بالسلطان ولم تكن موردا عاما للدولة ، وظل ذلك حتى عام ٧١٥ هـ حينما أجرى السلطان الناصر محمد بن قلاوون مسحا عاما لأراضى مصر « روك » فأصبحت جوالى كل بلد تضاف الى متحصل خراجها (٥٩) ومنذ ذلك الحين انقسمت الجزية الى قسمين :

(١) قسم يجبى بحاضرة الديار المصرية من الفسطاط والقاهرة وكان بهذا القسم ناظر جوالى يوليه السلطان ويتبعه عدة مباحثرين وتحت يده حاشر للنصارى وآخر لليهود ليخبروه عن أسلم من أهل الذمة ومن هاجر ، ومن هلك ، ومن ولد .

(ب) قسم خارج حاضره الديار المصرية وكانت جزية أهل
الذمة فى كل بلد منه تذهب الى مقطوعها (٦٠) . وقد كان مقدار
الجالية فى عصر دولة المماليك البحرية مضطربا بصفة عامة فحينما
كانت تابعة لديوان الخاص السلطانى كان يدفع الفرد ستة وخمسين
درهما ، أما منذ عام ٧١٥ هـ وبعد توزيع الجالية على اقطاعات
الأمراء فقد قل مقدار الجالية حتى وصل أربعة دراهم فقط (٦١) .
ولعل السبب فى هذا هو أن الروك الناصرى عمل على اتساع
مجال النصارى وأعطاهم حرية التنقل بين القرى والأماكن مما
يساعدهم فى التهرب والتحصيل على دفع الجالية لمقطع البلدة
التابعين لها (٦٢) .

وقد بلغت الجزية فى عهد دولة الصالح اسماعيل ١٦٣٠٠٠
درهم (٦٣) أما فى عصر دولة المماليك البرجية فقد طرأ بعض
التحسن على مقدار الجالية وصار أعلاها خمسة وعشرين درهما
وأدناها عشرة دراهم حسب تقدير القلقشندى (٦٤) لها فى عصره .

وعلى عام ٨١٥ هـ / ١٤١٢ م وضعت الدولة المملوكية بعض
الضوابط لمقدار الجالية وذلك لتستفيد منها فى مواجهة الأزمات
الداخلية فى تلك الفترة فقدرت على الغنى أربعة دنانير ، وعلى
الوسط ديناران ، وعلى الفقير دينار واحد ، فبلغت الجزية فى
هذا العام عشرة آلاف دينار بينما كانت فى العام السابق اثنا
وخمسمائة دينار فقط (٦٥) ولما تولى السلطان المؤيد شيخ حكم
مصر قام بجمع اليهود والنصارى وحصل منهم الجزية المثل مثلن
لذلك ارتفعت حصيلة الجالية فى هذا العام — ٨١٦ هـ — وبلغت
١١٤٠٠ دينار (٦٦) . ولم يكن السلطان المؤيد شيخ هو أول من
ابتدع تحصيل الجزية مرتين فى العام بل سبقه الى ذلك آخرون .
فمثلا فى عام ٧٢١ هـ أصدر السلطان الناصر محمد بن قلاوون
مرسوما بأن يؤخذ من كل نصرانى جاليتان (٦٧) .

أما عن موعد تحصيل الجزية فكان النظام المتبع هو جبايتها
فى شهر رمضان من كل عام وفقا بهم ، الا أنه فى عام ٦٨٢ هـ/
١٢٨٣ م تغير موعد جبايتها وأصبح شهر الحرم وظلت على هذا
الوضع تجبى سلفا وتعجلا فى غرة السنة (٦٨) . وفى بعض
الاقاليم كانت تجبى قبل السنة بشهر أو بشهرين (٦٩) .

ومن الملاحظ أنه فى عهد دولة المماليك البرجية أخذت جزيرة
قبرص فى المساومة على دفع الجزية ، الأمر الذى دعا السلاطين
المماليك الى تجريد بعض الحملات ضدها . ففى عام ٨٢٨ هـ/
١٤٢٥ م انتصر الجيش المصرى على القبارصة ، وعاد محملا
بالغنائم وحملوا معهم سلطان قبرص فطلب منه السلطان برسباى
٢٠٠٠ دينار يدفع نصفها فورا والنصف الآخر عند عودته لبلاده
وألزم بحمل عشرين ألف دينار سنويا ، وقرر عليه لبيت المال ألف
ثوب صوب قيمتها عشرون ألف دينار سنويا ، فامتثل سلطان قبرص
لهذه الشروط وظل يرسل ما عليه من جزية بانتظام لعدة
سنوات (٧٠) .

وببدو أنه قد توانى بعض الوقت فى ارسال ما عليه من جزية
بعد ذلك ، فأرسل له السلطان برسباى يحذره من التأخير ،
فأرسل القبارصة مع رسل السلطان أربعة وعشرين ألف دينار (٧١)
كذلك كان السلطان قايتباى يطالب القبارصة بالجزية دائما (٧٢) .
وقد استعمل المماليك الشدة فى جمع الجزية حتى وصلت فى عهدهم
الى ١٤ مليون درهم (٧٣) . هكذا كانت الجزية من الموارد المهمة
لدولة المماليك ، الا أن من الملاحظ أن هذا المورد لم يكن هو الوحيد
الذى يحصل من أهل الذمة بل كانت هناك مكوس أخرى تجبى
منهم سيرد بيانها فى الموارد غير الشرعية .

٤ - المواريث الحشرية :

هى تركة من لا وارث له - من أصحاب الفروض أو العصبية أو ذوى الأرحام ، أو له وارث لا يستحق كل موارثه (٧٤) - وبمنظرة سريعة على هذا المورث قبل عصر المماليك سنجد أنه لم يمثل دخلا ثابتا للدولة أثناء عصر الفاطميين . وقد علل المقرئى (٧٥) ذلك بأن المذهب الشيعى الذى كان عليه الفاطميون كان يورث لذوى الأرحام وان كانت بنتا فلها جميع التركة .

وفى عهد بنى أبوب بمصر غدت المواريث من موارد الدولة المالية . وكان مباشرو ديوان المواريث يشترطون على غسالى الموتى بالأى يجهزوا الميت الا بعد اعلامهم ثم يقوم هؤلاء المباشرىون بحصر تركة المتوفى وكذلك ورثته ، فان لم يجدوا له ورثة حولت التركة الى بيت المال ، أما اذا وجد له ورثة وزعت عليهم التركة (٧٦) .

أما فى عهد دولة المماليك بمصر فقد كان يعد يوميا بالقاهرة ومصر جريدة بأسماء الذين توفوا من المسلمين والذمة ، تنتهى ساعة العصر ، فاذا لم يظهر لهم وريث آلت تركاتهم الى الدولة وذلك عن طريق ديوان المواريث الحشرية (٧٧) .

انقسمت المواريث الحشرية فى دولة المماليك الى قسمين :

(أ) قسم يجرى بحاضرة الديار المصرية وكان عليه ناظر من قبل السلطان ويساعده مجموعة من المباشرين - شاد وكاتب ومشارف وشهود - وكان الوزير يشرف على هذه الجهة ومتحصلها يحمل الى ديوان النظر أو بالأخص بيت المال .

(ب) قسم خارج حاضرة الديار المصرية ، وكان له مباشرىون يحصلونه ويحملون هذا الحاصل الى الديوان السلطانى (٧٨) .

ويبدو أن الوزير في إشرافه على القسم الأول كان يحدث منه بعض التجاوزات مما أساء صاحب الخطط (٧٩) فقال فيه : « فتعدل فيها الوزارة مرة وتظلم أخرى » .

ومما لا شك فيه أن ديوان المواريث الحشرية في عصر المماليك قد جنى أرباحا طائلة للدولة ولعل مرجع ذلك إلى كثرة الأوبئة والطواعين التي انتشرت في تلك الحقبة من الزمن والتي خلفت وراءها كما لا حصر له من الأموات والتركات . فمثلا في عام ٦٩٤ هـ / ١٢٩٤ م كان عدد الموتى الذين أثبتوا في ديوان المواريث نتيجة الوباء أكثر من ألف نفس يوميا ووصل عددهم في مدة الطاعون ١٧٥٠٠ عدا من لم يسجل اسمه (٨٠) وفي عام ٧٧١ هـ / ١٣٧٠ بلغ عدد الموتى ممن وصلوا ديوان المواريث ثلاثمائة نفس يوميا (٨١) . وفي عام ٧٧٦ هـ كان يسجل يوميا خمسمائة شخص (٨٢) . وفي عام ٨٤٨ هـ / ١٤٤٤ م كان يسجل أكثر من ألف شخص شهريا (٨٣) . وفي عام ٨٩٧ هـ سجل الديوان أكثر من ٢٠٠٠ شخص (٨٥) .

لقد كانت الثروات التي خلفها أمراء المماليك وبالا عليهم وعلى ورثتهم من بعدهم ، حيث أثارت هذه الثروات شهوات السلاطين إلى الاستيلاء عليها دون وضع أدنى اعتبار للورثة الشرعيين . فمثلا في عام ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م أخذ السلطان قطز ثلث أموال التركات الأهلية مدعيا تسليح الجيش لمقاومة التتار . ثم أعقب ذلك في عام ٦٩٥ هـ / ١٢٩٥ م وقوع مجاعة وغلاء بمصر فقام وزير السلطان كتبغا — ويدعى فخر الدين بن الخليلي — بالاستيلاء على متحصل المواريث الحشرية ورصدها للنفقة على الطعام ، ووضع في ديوان المواريث عدة إجراءات مستحيلة التنفيذ ولا بد لطالب الارث من إجرائها ، وبالتالي عجز الورثة عن تنفيذها وآثروا عدم

المطالبة بحقوقهم (٨٦) . وفى عام ٧٣٨ هـ نهج السلطان الناصر محمد بن قلاوون نفس النهج الذى اتبع فى عهد سلفه (٨٧) .

كذلك ساءت أحوال الموارث الحشرية بدرجة أكبر فى عهد دولة المماليك البرجية فبعد وفاة السلطان برقوق اختلف الأمراء على تركته : هل تقسم بين ورثته أو تكون لبيت المال ، وفى النهاية استقروا على أن يفرق فى ورثته السدس والباقى لديوان النظر (٨٨) .

وفى عام ٨١٣ هـ / ١٤١٠ م قام وزير الدولة فى عهد السلطان فرج بن برقوق بقبض ترك الموتى جميعا من ذوى الأموال سواء من كان له وارث أو لم يكن له . بل أرجع الميراث من أخذ بحق (٨٩) .

كذلك لم يكن ديوان الموارث الحشرية مختصا بالمسلمين فقط بل طبق أيضا على أهل الذمة . وفى عام ٧٠٠ هـ / ١٣٠١ م صدر مرسوم من السلطان الناصر محمد بن قلاوون نص على ذلك وتضمن أن الموارث الحشرية لأهل الذمة تعامل معاملة الموارث الحشرية للمسلمين ، ومن لم يخلف وارثا منهم تؤول ملكيته الى بيت المال (٩٠) . وفى عام ٨٤٦ هـ / ١٤٤٢ م فى عهد السلطان جقمق آلت إحدى الدور التى كان يمتلكها شخص من اليهود بعد هلاكه الى ديوان الموارث لأنه « لم يترك ولدا ولا أسئل من ذلك ، ولا عاصبا ولا من يحجب بست المال عن استحقاقها » (٩١) كذلك حولت أنقاض إحدى دور المسيحيين الى ديوان الموارث لعدم العلم بمالكها فاعتبرت مالا ضائعا من حق الدولة (٩٢) .

وقد تسربت الرشوة الى ديوان الموارث — شأنه شأن باقى الدواوين — وكان ناظره يتولى أحيانا بعد دفع رشوة للسلطان أو

لغيره . ففى عام ٨٤١ هـ / ١٤٣٧ م ذهب شخص للسلطان الاشرف برسباى وصفه ابن اياس (٩٣) بأنه : « شخص من الأسافل » وطلب من السلطان أن يوليه التحدث فى موارىث النصارى واليهود مقابل أن يحمل له شهريا مبلغا كبيرا من المال ، فولاه السلطان ورفع بد بطريك الأقباط وحاخام اليهود من التحدث فى موارىثهم .

وما كان يطبق على أهل الذمة فى مصر كان غالبا ما يطبق عليهم فى بلاد الشام ، ومن ثم كان اهتمام الرهبان الفرنسيسكان بالنص فى المراسيم السلطانية الصادرة اليهم على حقهم فى أن يؤول اليهم ميراث من يموت منهم ، وكان يتولى مسئولية ذلك بطريك الأقباط وحاخام اليهود (٩٤) .

ما سبق يتضح أن الموارىث الحشرية كانت تمثل أحد موارد الدولة المملوكية كما أن ديوان الموارىث شمل المسلم والنمى رغم أن الأخير كان دائم السعى للخروج من دائرته . وبالرغم من أن الموارىث الحشرية كانت مصدر دخل للدولة ، فإنها كانت فى نفس الوقت جزءا من دخل دواوين السلاطين الخاصة حيث كان يذهب جزء من هذه الموارىث اليهم ، خاصة الموارىث التى تقع خارج القاهرة .

هـ - ما يتحصل من المعادن :

الى جانب الموارد السابقة اعتمدت دولة المماليك على مورد آخر تمثل فيما تستخرجه من المعادن المدفونة بباطن الأرض ، وقد ورث المماليك ذلك عن أسلافهم الأيوبيين وهؤلاء الأخيرون اعتمدوا فى إيراداتهم على عدة معادن منها الذهب والزمرد والنظرون والشب وان كان الاعتماد على الذهب قليلا جدا بسبب نفاده من مصر قبل مجىء الأيوبيين (٩٥) وحققوا من وراء استخراجها مكاسب

كبيره من جراء بيع جزء منها للأجانب ، وجزء آخر للصناع
المصريين (٩٦) . أما في عهد المماليك فقد ظل الاعتماد على ثلاثة
معدن فقط وهى : الزمرد ، الشب ، النطرون أما الذهب فيبدو
أن مناجمه قد نضبت بمصر أو قلت حصيلتها لذلك لم تذكر المراجع
عنه إلا معلومات مقتضبة . بل أن بعضها (٩٧) يذكر أن سلاطين
المماليك قاموا باستيراد الذهب والفضة من البندقية لصناعة النقود .
ونما إلى توضيح للمعدن التى اعتمد عليها المماليك :

(١) الزمرد :

وكانت مناجمه تقع بالوجه القبلى فى منطقة جبلية تسمى
قرسندة تبعد عن مدينة قوص بمسيرة ثمانية أيام ، وكان يوجد فى
منارات طويلة منادخلا مع الحجر الأبيض وبعد الضرب على هذه
الأحجار كان الزمرد يخرج منها كالعروق (٩٨) . وكانت قبائل البجاء
تنزل بالقرب من مناجم الزمرد وتعمل على حفظه وحراسته (٩٩) .

وكانت هناك طرق متعارف عليها يتم بها استخراج الزمرد من
الحجر ، فمثلا كان ينخل التراب المحتوى على المعدن ، ثم يفسل
هذا التراب ، ثم يلقى فى الزيت الحار ، ثم يوضع فى قطن ، ويصر
ذلك القطن فى خرق خام تمهيدا لاستعماله (١٠٠) . وكان للزمرد
أربعة أنواع هى : الذبابى ، الريحاني أو الريانى ، السلقى ،
"صابونى" ، وكان أحسنها الذبابى لأنه قليل الوجود ، وغالى الثمن
ويبحث عنه العمال طوال العام ، بينما يقوم المباشرون بتفتيش دقيق
لهؤلاء العمال حتى لا يسرقوا منه شيئا (١٠١) . ونظرا لقيمة الزمرد
الكبيرة فقد اهتمت به دولة المماليك وأنشأت له ديوانا ليشراف على
استخراجه وتحصيله ، وتولى ذلك عدة مباشرين مقابل راتب معين
يدفع لهم وكانت جملة المتحصل من الزمرد تحل إلى الخزائن

السلطانية فيباع منه جزء ويبقى جزء آخر لتطلبات هذه الخزائن (١٠٢) .

وظلت الدولة تقوم باستخراجه قرابة قرن من قيامها ثم أهمل ، ويبرر القلقشندى (١٠٣) ذلك بقلة الكمية المستخرجة منه ، وبسبب كثرة تكاليف استخراجه ويبدو أن مناجم الزمرد عادت للعمل مرة ثانية بعد وفاة السلطان الناصر محمد بن قلاوون وظلت حتى عام ٧٦٠ هـ / ١٣٥٩ م ثم أبطلت فى عهد السلطان الناصر حسن بن محمد بن قلاوون (١٠٤) .

وقد كان الزمرد يمثل دائما مطعما لسلاطين المماليك فيحتكرونه وذلك لقيمته العالية ولشدة طلب الأوربيين عليه ، فكان يباع الى دول أوروبا وأحيانا كان سلاطين مصر يهادون به ملوك الفرنج (١٠٥) . فمن مظاهر احتكار السلاطين له ما حكاه ابن اياس (١٠٦) أنه فى عام ٧٠٤ هـ / ١٣٠٤ م — فى سلطنة الناصر محمد بن قلاوون الثانية — ظفر أحد عمال الزمرد بقطعة منه زنتها ١٧٥ مثقالا فلما شاع أمره بعث اليه السلطان رجاله وأخذوها منه غصبا فمات العامل من قهره عليها .

ومما لا شك فيه أن الدولة قد تحصلت على ايراد لابأس به من جراء بيع هذا المعدن النفيس للملوك الغرب ساهم بنصيب وافر فى ايرادات الدولة .

(ب) الشب :

وهو من المعادن التى اعتمد عليها المماليك فى مواردهم العامة الا أن من الملاحظ أن مؤرخى مصر فى عهد المماليك اعتمدوا فى حديثهم عن معدن الشب على ابن مماتى ، وبالتالي فان معظم ما

مؤدوه عن هذا المعدن ما هو الا بيان لحالته فى عهد الأيوبيين لا عهد
الاستك . والى بتأكد صحة هذا القول ونرى تطابق النصوص
بما الى :

قال ابن مياتى (١٠٧) : « معادنه بصحراء صعيد مصر ، وعادة
المدران أن ينفق فى تحصيل كل قنطار منه بالليثى ثلاثين درهما ،
وربما كان دون ذلك ، وتهبط به العرب من معدنه الى ساحل قوص
والى ساحل أخميم وأسبوط والبهنه . . » .

أما التلقشندي (١٠٨) فقد صرح بنقله عن ابن مياتى وأورد
النفس السابق . بينما لم يصرح المقرئى (١٠٩) بنقله عن ابن
مياتى ، وجاء نصه كالتالى : « وأما الشب فان معادنه بالصعيد ،
وكانت عادة الديوان الانفاق فى تحصيل القنطار منه بالليثى ما ييسغ
ثلاثين درهما ، وكانت العربان تحضره من معادنه الى سساحل
أخميم وأسبوط والبهنه » .

ومن ذلك يمكن الاستنتاج بأن معدن الشب ربما نضب من
مصر فى عهد المماليك لذلك لم يجد المؤرخون ما يذكرونه حوله ، الا
أن ابن دقماق (١١٠) فى حديثه عن الواحات ذكر أن فى أرضها
مواقع ، حذن الشب الأصفر والأبيض . وهنا يمكن القول أنه ربما
كان الشب يستخرج بمصر ولكن بدرجة ضئيلة لا تستحق الذكر .
ومع ذلك فان هذه الكمية المستخرجة كانت تدر للدولة مالا كئيرا ،
حيث كان يحمل المعدن من الصعيد فى المراكب عبر النيل الى
الاسكندرية ويباع للاغريق بأثمان تتراوح ما بين ٥ و ٥٠ دينار
لقنطار (١١١) .

وقد كان الشب يستخدم فى أعمال الصباغة ، وكذلك لم
يستغن عنه الروم ، فكانوا يشترون منه سنويا ١٢ قنطارا ،

يمبلغ يتراوح ما بين ٤ و ٦ دنانير للقنطار ، وكذلك كان صناع بمصر
— اللبادون والحصريون والصياغون — يبتاعون منه سنويا بمائتين
قنطارا بسعر ٦¼ درهم للقنطار (١١٢) .

والشعب مثله مثل الزمرد احتكرته الدولة المملوكية ،
ونكلت بمن وجد معه أى شىء منه (١١٣) . ومن ذلك بتضح أن
الدولة المملوكية كانت تتحصل من عائدات الشعب على ما يربو من
ستمائة ألف درهم سنويا، عدا ما كانت تستهلكه فى مصالحها .
وظل ذلك منبعاً حتى أنشأ السلطان برقوق دبوانه المفرد واحتكر
هذا المعدن .

ج) النطرون :

وهو المعدن الثالث الذى جنى من ورائه الممالك أرباحاً طائلة
بلغت فى العام مائة ألف دينار (١١٤) . وقد استناد الأيوبيون
من قبل بهذا المعدن وحققوا من ورائه المكاسب ففى كل عام كانت
تستهلك مصر من هذا المعدن ثلاثين ألف قنطار ، وكان ثمن القنطار
سبعين درهما (١١٥) . أى فى العام الواحد كان يدخل الخزانة
الأيوبية ما يقرب من مليونين ومائة ألف دينار ، هذا غير المبالغ
المحصلة من تجار الغرب مقابل ابتياعهم لهذا المعدن .

وفى عصر المماليك كان النطرون يستخرج من مكانين بمصر .

أ) بركة النطرون :

فى بلدة الطرانة غرب البحيرة ، وكان وافر الإنتاج ، وبلغت
هذه البركة نحو مائة فدان وتغل نحو مائة ألف دينار .

(ب) الفاقوسية :

ترب الخطارة — ومى من أعمال الشرقية — حاليا وعرف
نطرونها بالخطارى ، وكان هذا الحقل قليل الانتاج والعائد عن بركة
النطرون (١١٦) .

وعندما أجرى السلطان الناصر محمد بن قلاوون روكة للبلاد
جرت مناطق انتاج النطرون فى اقطاعات الأمراء . فالطراثة مثلا
كانت مساحتها ١٦٨١ فداناً وعبرتها خمسة آلاف دينار وجرت فى
اقطاع بعض الأمراء ، كذلك الخطارة كانت مساحتها ٦٠٠ فدان
وجرت فى الاقطاع (١١٧) . لذلك صار اقطاع النطرون على قاعدة
التضمين أو القبالات التى كانت معروفة بمصر فى صدر الاسلام ،
حيث وكلت الدولة مهمة استخراج النطرون الى ضمان ، فكان
لهؤلاء أجرة عينية محدودة قدرها ثلاثون قنطاراً من النطرون مقابل
أن يلتزموا للدولة بايراد كمية محددة كل عام (١١٨) .

وقد ارتفع ثمن النطرون عما كان عليه فى عهد الأيوبيين ،
وأصبح القنطار منه يباع بببلغ ٣٠٠ درهم ، ومنع بيعه فى الوجه
البحرى ، بينما سمح بذلك فى الوجه القبلى (١١٩) . وقد ظل
النطرون مورداً لدولة المماليك البحرية ، وذهبت حصيلته الى خزانة
الدولة . أما فى عهد الدولة البرجية فقد احتكر السلطان برقوق
هذا المعدن وأجراه فى ديوانه المفرد (١٢٠) .

وليس بخاف على أحد الأسباب التى جعلت برقوق يقدم على
تلك الخطوة ، الا ومى كثرة العائد من هذا المعدن ، وشدة الطلب
عليه سواء فى الداخل أو الخارج وبذلك فقدت دولة المماليك
الثانية معدن النطرون كمورد دائم لها إذ ظل السلاطين من بعد
برقوق يحتكرون هذا المعدن ويبيعونه لصالحهم ، وبالتالي ذهبت
ايراداته الى خزائهم .

٦ - آدر الضرب :

آدر : جمع دار ، وآدر الضرب هى دور سك العملة (١٢١) .
وقد كانت هذه الآدر تمثل موردا ماليا خلال العصور الاسلامية ،
وهذا لان العملة التى كانت تضرب فى تلك الآدر - كانت
سلعة كغيرها تباع وتشترى ، وكانت الدول تعهد الى بعض الناس
أمر سك النقود فى مقابل دفع مبلغ للدولة فعلى المتعهد الحصول
على الذهب والفضة أو غيره بأى طريق ويسكه نقودا صحيحة
ويبيعها للناس بسعر العملة الرسمية ويكسب الفرق ، فهذا المبلغ
الذى كانت تتقاضاه الدولة من صاحب الاحتكار هو الذى يسمى
غلة دار الضرب (١٢٢) . وقد استفادت الدولة الفاطمية من آدر
الضرب التى كانت موجودة بها ، ثم تبعتها فى ذلك الدولة الأيوبية
وكان بها داران للضرب : الأولى فى القاهرة والثانية فى الاسكندرية
تقومان بضرب الذهب والفضة نقودا مقابل أجر تتحصل عليه
الدولة (١٢٣) .

أما فى عصر المماليك فقد حدثت بعض التغيرات الخاصة بآدر
الضرب والعملة ، فقد زيد عددها الى ثلاث : الأولى بالقاهرة ،
والثانية بالاسكندرية ، والثالثة بغوص ، بالإضافة الى آدر أخرى
أقل أهمية من السابقين كانت ببلاد الصعيد (١٢٤) وكان يضرب
بهذه الآدر ثلاثة معادن هى : الذهب والفضة والنحاس الأحمر (٦٢٥)
فكان أيراد دولة المماليك يأتى من آدر الضرب عن طريق فرض
مبلغ معين أو نسبة معينة من المعدن المضروب على أصحاب الأموال
مقابل قيام الدولة بسك معادنهم وتحويلها الى نقود - بعد ضبط
عيارها - بالسكة الرسمية .

وكان بكل دار للضرب ناظر يشرف عليها وعلى الصناع ،

وعليه منع الغش ، وتحرير الأوزان والحرص على الختم (١٢٦) .
ونظرا لخطورة هذا المنصب على الحياة الاقتصادية في الدولة ،
أسندته الممالك البحرية الى قاضى القضاة (١٢٧) . أما في عهد
الممالك البرجية فيبدو أن النساد الذى عم الوظائف قد تسرب
الى آدر الضرب وتولاها أناس ليسوا أهلا لها مما أثار استياء
صاحب الخطط (١٢٨) فقال : « ثم رذلت في زمننا حتى صار يليها
مسألة فسقة اليهود المصريين » .

ومن التطورات الجديدة التى أدخلت على آدر الضرب فى
عصر الممالك نظام التخصص . فقد كان لكل صنف من النقود دار
خاصة به عليها ضبط عياره وسكه (١٢٩) . أما عن قيمة الرسم
المحصل عن ضرب المعادن فلم تورد المصادر عنه شيئا ، ويبدو أن
الوضع ظل كما كان في عهد الأيوبيين . فكانت أجرة كل ألف دينار
تضرب بدار القاهرة أربعة وثلاثين دينارا وربع دينار ، يضاف
الى ذلك ١٢ دينار كرسوم للمشرفين على الدار (١٣٠) . أما في
عصر الممالك فقد حدث بعض التغير تبعا لنوع الذهب ، وأصبح
الرسم يؤخذ عينا لا نقدا . فقد كان يحصل من الذهب المسمى
باليعقوبى عن كل مائة مثقال مثقالان ونصف بالإضافة الى خمسة
مثاقيل كرسوم سكة وأجرة ضرباين ، وفى الذهب السبايك عن كل
مائة مثقال خمسة مثاقيل بالإضافة الى خمسة أخرى كأجرة
للضرابين ، وفى الذهب الدوقية — والغالب أنه ذلك الذى يحضره
تجار الروم وسمى بذلك نسبة الى سلطانهم المسمى «دوق» —
عن كل مائة مثقال ثلاثون مثقالا بالإضافة الى خمسة مثاقيل أخرى
كرسم للمباشرين والضرابين (١٣١) . أما الفضة فكان يؤخذ مقابل
سك كل ألف درهم أربعة عشر درهما ونصف درهم (١٣٢) .

مما سبق يتبين لنا أن آدر الضرب كانت من الموارد المهمة فى

عهد المال بك وتحصلوا منها على أموال كبيرة ، وهذا ما يفسر لنا عملهم على زيادة عدد تلك الأدر ، وتطبيق نظام النخصص فيها ، وتولية رجال ثقات عليها .

٧ - النفوسور :

لقد فرض موقع مصر الجغرافى عليها أن تكون معبرا للتجارة بين الشرق والغرب ، ومن ثم فقد استفادت مصر المملوكية استفادة كبيرة من جراء مرور التجارة عبر شغورها وأراضيها ، وذلك من خلال ما كانت تقوم به هذه القوافل التجارية والأساطيل من دفع رسوم وضرائب مقابل المرور أو الإقامة أو المتاجرة ، مما جعل بحق متحصلات التجارة تأتى على رأس موارد الدولة المملوكية . ولعل هذه الاستفادة ترجع الى ما كانت تتمتع به مصر من استقلال واستقرار شجع التجار الأجانب الى قصدتها والإقامة بموانئها والاشتغال بنقل عروض التجارة الى أوروبا (١٣٣) .

كانت مصر بحكم موقعها الجغرافى تشرف على بحرين هما القلزم والمتوسط ، ومن ثم فقد كان لها موانئ - ثغور - على هذين البحرين . فبحر القلزم كانت به أربعة موانئ :

(١) عيذاب :

وكانت من أكثر الموانئ التى يصل اليها التجار والحجاج من النوبة والحبشة واليمن ، وذلك لقلّة الشعب المرجانية بها . . ومن عيذاب كانت تصل البضائع الى قوص (١٣٤) ، ثم الى فندق الكارم (١٣٤) بالفسطاط ، وقد قلت أهمية عيذاب فى نهاية القرن الـ ١٤ م . بسبب تحويل التجارة الى ميناء الطور (١٣٦) .

(ب) القصير :

تتمال عيذاب ، وتصل اليها البضائع ثم تحمل الى توص
ومنها الى فندق الكارم بالفسطاط (١٣٧) .

(ج) الطور :

تقع على بحر القلزم بجنوب غرب مسينا ، وكانت تأتيه
المراكب محملة بالبضائع من اليمن وذلك بعد تحول السفن عن
ميناء عيذاب والقصير منذ عام ٧٨٠ هـ / ١٣٨١ م (١٣٨) .

(د) السويدى :

وكانت قرب مدينة القلزم، وكان هذا الميناء مهملًا ونادرًا ما
تجّه إليه السفن (١٣٩) كما يمكن أن يضاف الى ذلك ثغر جدة حيث
كانت ترد إليه التجارة منذ عام ٨٢٧ هـ / ١٤٢٤ م بعد تحولها عن
عدن لسوء معاملة أمرائها للتجار (١٤٠) .

أما على البحر المتوسط فكان يوجد ميناء (دميّط
والاسكندرية) :

(ا) دميّط :

وهى مدينة تقع على أحد فرعى النيل المسمى باسمها ، وكذلك
تطل على البحر المتوسط لذلك تعتبر ميناء بحريا نهريا ، وعادة
كان يقصدها التجار الأوربيون كالبنادقة والبيازنة وغيرهم . وكانت
تعتبر ميناء مصر الأول على البحر المتوسط طوال العصور الوسطى
لوقوعها على مصب النيل ، ولقربها من بلاد الشام ، وبسبب هذه
الأهمية الاقتصادية طمع فيها الصليبيون — تعرضت للغزو عامى

٦١٦ ، ٦٤٧ (١٤١) — مما جعل المسلمين يخربون أسوارها عام ٦٤٨ هـ خوفا من استيلاء الفرنج عليها (١٤٢) . ويعتبر هذا الخراب الذى لحق بدمياط من أهم الأسباب التى أدت الى ازدهار ميناء الاسكندرية .

(ب) الاسكندرية :

وتقع على مقربة من الفرع الغربى للنيل ، وكان بها العديد من الفنادق والأسواق وقصدها التجار المشرقية ، والفرنج ، وكذلك تجار بلاد الروم والشام (١٤٣) ، لذلك كانت الاسكندرية ذات أهمية كبرى ، وتضارع العديد من الموانئ الكبرى فى الأهمية مثل ميناء كيلون بالهند ، وسوداك — سولدايا — فى شبه جزيرة القرم ، وزيتون فى الصين (١٤٤) . ووردت اليها السفن من موانئ أوروبا وآسيا وفارس محملة بالآقمشة والبهارات والذهب والسجاد (١٤٥) .

وقد استناد الأيوبيون من ضرائب الثغور ، حيث كانوا يحصلون من بعض أجناس الروم العشر ، والبعض الآخر الخمس ، وذلك فى موانئ الاسكندرية ودمياط ، أما عيذاب فلم يكن يحصل فيها سوى الزكاة والجوالى (١٤٦) . أما فى عصر المماليك فقد كان المقرر شرعا هو أخذ العشر من بضائع التجار ، وللإمام — حسب المذهب الشافعى — الحق فى أن يزيد على ذلك أو ينقص حسب ما تقتضيه الضرورة ، وعليه الا يحصل العشر من التاجر الا مرة واحدة فى العام ، الا أن المماليك اتبعوا فى تحصيلهم لهذا المورد أخذ الخمس من تجار الفرنج ، بل ربما زادوا عليه (١٤٧) .

ومضى الاسكندرية كان يوجد « نظر الصادر » ومتولى هذه الوظيفة كان مسئولا عن جباية هذا المورد من تجار الفرنج الواردين

للاسكندرية (١٤٨) . كذلك كان بدمشق « شد العشر » وعليه جمع
العشر من تجار الفرنج (١٤٩) .

وقد اشتط سلاطين المماليك الجراكسة فى جباية ضرائب
الثغور ، ففى عام ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م لم يكف النائب المملوكى بجدة
بجباية العشر بل جباه عشرة أمثاله ، واتبع ذلك أيضا فى دمياط
والاسكندرية (١٥٠) وكان السلطان المملوكى جقمق فى ٨٤٣ هـ /
١٤٣٩ م قد حذر من قبل إمرأ جدة بألا يحصلوا سوى العشر فقط ،
ويحولوه من نفس البضاعة لا مالا (١٥١) . كذلك فى عام ٨١٤ هـ /
١٤١١ م رفع تجار المفاربة بالاسكندرية شكوى الى السلطان فرح
ابن برقوق وشرحوا فيها ظلم القبانى لهم ، فأمر بتخفيض الضريبة
المحصلة منهم الى العشر بدلا من الثلث (١٥٢) ومما لا شك فيه أن
المماليك جنوا من وراء التجارة مكاسب طائلة ، فمثلا فى عام
٨٢٨ هـ / ١٤٢٥ م فى عهد السلطان الأشرف برسباى كان مجموع
الرسوم التى جمعوها حوالى سبعة عشر ألف دينار (١٥٣) ونظرا
للزواج التجارى فى جدة وينبع فقد بلغ متحصل ينبع وحده ثلاثين
ألف دينار سنويا (١٥٤) ورغم استئادة المماليك مائدا من وراء
التجارة فانه أيضا يمكن القول بأنهم استفادوا منها من ناحية أخرى
تمثلت فى ازدهار حضارتهم من خلال احتكاكهم بالنظم الحضارية
للدول الأخرى المتعاملة معهم (١٥٥) .

والى جانب ضريبة العشر أو الخمس التى كانت تحصل من
الثغور كانت هناك ضرائب أخرى كثيرة تجبى على الصادر والوارد
من وإلى مصر سوف يأتى بيانها فى الموارد غير الشرعية .

من الأنواع السبعة السابقة كانت تتكون موارد الدولة والتى
اصطلح كتاب المماليك على تسميتها بالشرعية كما سبق ذكر ذلك
الا أن البعض يضيف اليها موارد أخرى كالأحباس والأوقاف (١٥٦)

فالحقيقة أن الأحباس كانت فعلا تعتبر موردا مهما للدولة الفاطمية وليسست للملوكية . فالفاطيون قاموا فى عام ٣٦٣ هـ / ٩٧٤ م بتحويل أموال الأحباس الى بيت المال ، بل انهم عينوا ضامنا لجباية أموال الأحباس مقابل أن يدفع للدولة سنويا ما يقرب من مليون ونصف مليون درهم ، ومن جملة المتحصل كان يدفع للمستحقين حقوقهم ويحمل الباقي الى بيت المال (١٥٧) وذلك اعتقادا من الفاطميين بأن أراضى مصر ملك للدولة (١٥٨) . أما فى عهد الأيوبيين فيبدو أنهم تد حصلوا على أموال من الأوقاف مثلت لهم موردا دائما وذلك من خلال العدبد من المنشآت والأراضى الزراعية التى ضاعت كتب تحبسها، وكذلك جهات مصارفها بفعل الزمن فصار ربع هذه الأوقاف بحمل الى بيت المال لينفق فى مصالح المسلمين (١٥٩) .

أما فى عهد المماليك فلا يمكن الجزم بأن الأوقاف كانت تمثل موردا ماليا ثابتا استفادت منه الدولة بطريق مباشر شأنه فى ذلك شأن باقى الماوارد سالفه الذكر . وذلك خاصة اذا علمنا أن الأوقاف كانت معفاة من الضرائب (١٦٠) . كما أن الوقف يعنى على حد قول أحد الباحثين (١٦١) : « حبس العين عن أن تملك لأحد من العباد ، والتصدق بمنفعتها ، ابتداء على جهة بر لا تنقطع كالنفراء والمساجد . . . أو التصدق بمنفعتها على من يحتل الانقطاع واحدا أو أكثر مما لا يعتبر الصرف اليه صدقة نم يجعلها من بعدهم لجهة بر لا تنقطع » . فمن التعريف السابق يتضح أن الوقف كان بمثابة حبس المال من التداول — حسب المصطلح الحديث — وتخصيصه الى جهات معينة ، وبالتالي لا يمكن اعتباره موردا ماليا دائما للدولة المملوكية (١٦٢) .

حقيقة أن الأوقاف ساهمت فى كثير من النواحي الاجتماعية والدينية ، والثقافية والاقتصادية (١٩٣) فى عهد المماليك مما اطمع

السلاطين فيها ورغبوا فى نزاعها ممن بأيديهم واضافتها الى متحصل الدولة ، الا أن ذلك لم يتم (١٦٤) . ولعل السبب الذى حدا بالبعض الى اعتبار الأوقاف موردا شرعيا للدولة هو ما تتصف به من صبغة دينية ، وكذلك كثرة المصادر التى كانت تتعرض لها هذه الأوقاف دائما فى عصر المماليك وبذلك يمكن القول بأن الأوقاف كانت تتحصل منها الدولة على كثير من الأموال ولكن بطريق غير شرعى وغير ثابت .

مثلا فى عام ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م استولى السلطان قطز على تلك التركات الأهلية للاستعانة بها فى تسليح الجيش لمحاربة المغول (١٦٥) أما السلطان الناصر محمد بن قلاوون فقد قام فى عام ٧١١ هـ / ١٣١٢ م بالاستيلاء على بعض أموال الأوقاف لسداد دين على الدولة لبعض التجار (١٦٦) . كذلك قام فى عام ٧٢٣ هـ / ١٣٢٤ م ، بمساحة وقف الجامع الطولونى (١٦٧) بما عليه من عمل الجسور السلطانية وكان يحمل الى بيت المال سنوبا من فائض متحصل هذا الوقف نحو عشرة آلاف درهم (١٦٨) . ويبدو أن هذه المساحة لم تدم طويلا حيث ذكر المقرئى (١٦٩) أن متوفر هذا الوقف فى بعض سنى حكم السلطان الناصر حسن بن قلاوون (٧٤٨ - ٧٥٢ هـ / ١٣٤٧ - ١٣٥١ م) كان مائة ألف درهم . مما يؤكد أن الدولة كانت تتحصل على ذلك المتوفر قياسا بما كان عليه الحال قبل عام ٧٢٣ هـ / ١٣٢٤ م . وفى عام ٧٤٦ هـ / ١٣٤٥ م قام السلطان شعبان بن محمد بن قلاوون بفرض مائة وخمسين درهما على كل من بيده رزقة من أراضى مصر (١٧٠) أما السلطان برقوق فقد قام فى عام ٧٨٠ هـ / ١٣٧٨ م بالاستيلاء على بعض الأوقاف واقطعها للأمراء (١٧١) كذلك قام فى عام ٧٨٩ هـ / ١٣٨٧ م بأخذ أجره سنة كاملة من الأوقاف مدعيا حاجته اليها فى قتال تيمور لنگ (١٧٢) أما ابنه السلطان فرج فقد حذوه أيضا

فى الاستيلاء على بعض أموال الأوقاف (١٧٣) أما فى عهد السلطان قايتباى فقد قام بأخذ أجرة سبعة أشهر من الأوقاف مدعيا حاجته اليها فى خروج تجريدة الى العثمانيين (١٧٤) .

من الأمثلة السابقة يتضح أن سلاطين الممالك لم تكن استفادتهم من الأوقاف إلا بطريق غير شرعى كفرض مال عليها ، أو مصادرتها وبالتالي كانت عائدات الأوقاف على الدولة محدودة .

من العرض السابق للموارد الشرعية يمكن الخروج بعدة نتائج :

١ — لم تكتف الدولة المملوكية بمورد — شرعى — واحد ، بل تعددت مواردها التى تذهب الى الخزانة العامة ، وبالتالي كانت الدولة فى مأمن من الخوف من قلة الداخل ، فاذا قلت حصيلة أحد الموارد عوضته باقى الموارد . وايضا أدى هذا التعدد الى ضمان زيادة الدخل وتوزيع الضريبة على بعض نواحى المجتمع مما نتج عنه عدم المغالة فى جباية كل مورد .

٢ — تعتبر الضرائب الشرعية ضرائب ثابتة غير خاضعة للتغير ، مما جعل الدولة تضمن دخلا ثابتا لها .

٣ — يؤخذ على تلك الموارد الشرعية أنه مهما بلغت حصيلتها فانها تعتبر فى نفس الوقت محدودة الدخل .

٤ — أيضا يؤخذ عليها عدم اتساعها بالعمومية الكاملة ، فهذه الموارد تبلغ فى عددها سبعة موارد وبذلك فهى تخص سبع نواح مالية فى الدولة فقط ، وبالتالي لا تحيط بكل الجزئيات التى يمكن أن يأتى ايراد الدولة المملوكية منها . بل انه فى بعض الاحيان سُمح فى سداد بعضها .

هـ — هذه الموارد رغم أن الشرع قد قرر مقدار معظمها ، الا انه نادرا ما تمسك به سلاطين الممالك بل تعدوه في بعض الاحيان الى المثل او اكثر .

ثانيا : الموارد غير التشريعية :

فرض الممالك مجموعة من الضرائب على مختلف أنشطة الدولة ، أطلق عليها مجازا لقب « مكوس » وقد وصفها أحد الباحثين (١٧٥) بقوله « .. وهذه الضريبة في عهد الممالك امتدت الى أمور لم تكن موجودة قبلهم وشملت كل شيء الا الهواء الذي أدخل سبيله وحده وبقي حرا » .

فهذه العبارة حقيقية قد أصابت لب الحقيقة ، وأظهرت بين طاباتها مدى فداحة الضرائب التي كان يفرضها الممالك ، حيث ان هذه الضرائب بالفعل امتدت الى كل شيء في الدولة .

وقد لا نعيد عن الصواب اذا أطلقنا عليها لفظة ضرائب لأن الضريبة في تعريفها هي :

« فريضة نقدية تفرضها الدولة جبرا على الأفراد كل على قدر طاقته بما لها من حقوق السيادة ، ويدفعونها دون مقابل بقصد تغطية النفقات العامة » (١٧٦) .

لقد فرض الممالك هذه الضرائب بالقوة على أفراد دولتهم ، ومن يتعامل معهم من الغرباء وحصلوها اما نقدا واما عينا وأحيانا ناطوا بجمع بعضها الى ضمان .

والدولة عامة اذا ضاقت جبايتها واحتاجت الى مزيد من المال كانت تلجأ الى عدة طرق :

(أ) فرض مكوس على المبيعات والأسواق .

(ب) الزيادة فى القاب المكوس ان كانت قد استحدثت من قبل .

(ج) مقاسمة العمال، والجباة ، حيث ترى أنهم يحصلون على أموال كبيرة لم تدرج فى كشوف المحاسبات .

(د) اشتغال السلطان بالتجارة والفلاحة ، والتضييق على التجار والفلاحين ظنا منه أنه يزيد الجباية (١٧٧) .

وبالنظر الى النقاط الأربع السابقة سنجد أنها تنطبق تماما على ما كان يجرى فى عصر المماليك . فالنقطة الأولى كانت تشهل كل شىء فى دولة المماليك . والنقطة الثانية تتضح من كثرة المسميات التى أطلقت عليها المكوس ، بل ان بعض المكوس كانت تحوى فى باطنها مجموعة من المكوس الأخرى . والنقطة الثالثة عبر عنها فى عصر المماليك « بالصادرات » . والنقطة الرابعة كان يمثلها « المتجر السلطانى » وما يتبعه من احتكارات للعديد من الأصناف .

وفى العرض التالى توضيح لبعض المكوس التى كانت تحصل فى عصر المماليك :

١ - مكوس الصادر والوارد :

تعتبر التجارة من أهم موارد المماليك التى جنوا منها مبالغ طائلة خاصة من الواردات ، وبعبدا' عن الخوض فى اجراءات الموائىء وغيرها سوف نشير الى أهم تلك الضرائب المحصلة :

(أ) بالنسبة للمسلمين كان يحصل منهم زكاة التجارة ، وحصل منهم أيضا فى بعض الأحيان « الخمس » (١٧٨) ، كذلك

أخذ منوم « مكس الوكالة » (١٧٩) ويبدو أنه حصل مقابل بعض الخدمات واستغلالهم للوكالات والساحات .

(ب) أما بالنسبة للأجانب فقد حصل منهم العديد من المكوس مثل : « رسم السفن » نظير دخول السفن الميناء ، ثم تحصل ضريبة « رسم السماح » حيث يدفع كل تاجر « دوكة » (١٨٠) ليسمح له بدخول المدينة ، ثم « رسم العبور » وكان قيمته دوكتين على الشخص الواحد ، ثم يدفع كل تاجر ٢ / على ما يحمله من مال وبضائع (١٨١) وقد بلغت قيمة الضريبة المحصلة من الأجانب ٧٧ / (١٨٢) .

(ج) ضريبة القوف والعرصة (١٨٣) وكان يدفعها الأجانب على بضائعهم ، بينما أعفى البنادقة من دفعها فمضى جبرك الإسكندرية (١٨٤) .

(د) ضريبة على مشتريات الأجانب من التجار المسلمين (١٨٥) .

(هـ) ضريبة يدفعها القنصل اذا حمل أكثر من الف بيزانتي سنويا ، وهو المبلغ المعفى له من الضرائب (١٨٦) .

(و) ضريبة يدفعها الأجانب مقابل تخصيص الدولة حمات وكائن لهم (١٨٧) .

(ز) ضريبة على الذهب والفضة اللذين يسكنهما الأجانب في دار السك (١٨٨) . وكذلك ضريبة على هذين المعدنين اذا بيعا خاما (١٨٩) .

(ح) ضريبة على الخمر والجبن — من الأجانب — اذا كانت لاستعمال الشخص (١٩٠) .

(ط) ضريبة قدرها بيزانتي يدفعها الأجنبي للجمرك اذا باع فيه أية بضاعة (١٩١) .

(ك) ضريبة يدفعها البنادقة فى الجمرک على ما يحملونه
من قماش (١٩٢) .

(ل) ضريبة الترجمة يدفعها الأجنبى وقدرها ٢٥ ٪ (١٩٢) .

(م) ضريبة قدرها ١٠ ٪ على البضائع ، ٢ ٪ على الذهب ،
٢ ٪ على الفضة ، ٢ ٪ على النقل (١٩٤) .

(ن) ضريبة مقابل حراسة سفن التجار فى الموانئ (١٩٥) .

(ى) ضريبة يدفعها التجار الأجانب اذا ما بيعت بضائعهم
كاملة سواء داخل الجمرک أو خارجه (١٩٦) .

ونظرا لكثرة هذه الضرائب المحصلة من الأجانب فقد قدر لينبول
مجموع الضرائب المحصلة من السفينة الواحدة عند دخولها ميناء
الاسكندرية بحوالى أربعين ألف دينار (١٩٧) . أما بالنسبة للصادر
فيبدو أنه كان لا يختلف عن الوارد ، ففى كل نفر كان يدفع التجار
ضريبة قدرها ١٥ ٪ مقابل السماح لهم بالخروج ، بالاضافة الى
رسوم أخرى مقابل الشحن (١٩٨) . كما كان عليهم دفع ضريبة
تسمى « الصادر » وكانت عبارة عن رسم معين من مال الفرنج
يدفعونه حين يجهزون بضائعهم فى الثغر تمهيدا لتصديرها — أو
ارسالها لبلادهم — وكان يجبى هذا المقرر ناظر يسمى « بناظر
الصادر » (١٩٩) .

وقد تلخصت واردات الأوربيين من التجار المسلمين فى ثلاثة
أصناف :

المسوجات الحريرية والكتانية ، التوابل والعطور ، المعادن
كالشيب والنظرون والزمرد (٢٠٠) . كذلك روعى فى فرض
الضريبة على الصادرات مدى أهمية كل سلعة مصدرة (٢٠١)

فوضعت السلطات المملوكية قيوداً على الصادرات ، حيث لم
تسمح للتجار الأجانب بشراء أى سلع إلا من ميناءى دمياط
والاسكندرية (٢٠٢) .

وهذا يوضح لنا أن تجار الغرب كانوا أحسن حالا من تجار
الشرق الأقصى ، وهذا لأن تجار الغرب كانوا يدفعون الرسوم
الجمركية مرة واحدة ثم يحملون بضائعهم الى بلادهم . أما تجار
الشرق فقد كان لزاما عليهم دفع هذه الرسوم مرة ثانية فى كل
ميناء مملوكى ينزلون به فى الطريق الى بلادهم .

وهذا ما دعا البعض الى اعتبار تجارة الهند وغيرها ذات
ايراد كبير للمماليك (٢٠٣) وكانت التجارة بمجملها هى أساس
الاقتصاد المملوكى (٢٠٤) ومما يؤكد ذلك أنه حينما تحولت التجارة
الى طريق رأس الرجاء الصالح كثرت الفتن الداخلية بمصر ، وقلت
أرزاق الموظفين ونفقات الجند وانشغلوا عن الجندية والنظام
العسكرى — أساس الحكم المملوكى — مما جعل الدولة المملوكية
هشيماء لم تبد أية مقاومة فى مواجهة الفزو العثمانى الجديد للعالم
الاسلامى .

مكوس أهل الذمة :

الى جانب الجوالى كان يحصل من أهل الذمة عدة مكوس
هى :

(١) مقرر النصارى :

فرض فى عام ٦٦٠ هـ فى عهد السلطان بيبرس ، وكان
مقدار هذا المقرر حوالى دينار واحد تحصله الدولة سنويا للانفاق
منه على الاجناد (٢٠٥) .

(ب) شبه الجالية :

وهو أيضا مكوس كان يدفعه أهل الذمة ، الا انه لا يعرف متى فرض عليهم ؟ كما يبدو انه لم يكن معهما فى الدولة كلها بل كان يدفعه أهل البرلس ودهياط وفارسكور وبلطيم ، وكان مقدارهم فى كل عام ستين ألف درهم ، وأبطله السلطان المنصور على عام ٧٨٢ هـ (٢٠٦) .

(ج) واجب الذمة :

وهى ضريبة كان يدفعها التجار الأقباط مقابل الزكاة التى بدفعها التجار المسلمون (٢٠٧) .

(د) مكس الحجاج :

فكان يحصل منهم مكس نظير دخولهم الى الأراضى المسيحية المقدسة ، ثم مكس آخر ليسمح بزيارة كنيسة القيامة ، ثم مكس ثالث للخفر القائمين على حراستهم طوال الطريق ، وقد بلغت مجموع هذه الرسوم حتى عام ٧٦٦ هـ / ١٣٦٥ م لكل فرد ٦٣ درهما فضة ، ثم ارتفعت بعد ذلك حتى وصلت ٣٠٨ دراهم فضة فى عام ٨٨٥ هـ / ١٤٨١ م ، وقد أبطل ذلك السلطان قنصوه الغورى فى عام ٩١٩ (٢٠٧) .

٣ - مكس المبشرين :

وهو مبلغ من المال يجمع من الناس اذا حضر الى مصر مبشر يبلغ بانتصار الجيش ، أو فتح حصن ، أو بسلامة الحجاج ، فكان يجمع هذا المكس من أهل مصر على قدر طبقاتهم (٢٠٩) . ويبدو أن هذا المكس كان يجبى منذ بداية الدولة ، الا أن السلطان قلاوون قد أبطله ضمن ما أبطله من مكوس (٢١٠) .

٤ - مكس وفاء النيل :

إذا ابتدا موسم الفيضان كان متولو مقياس النيل يراقبون الزيادة يرميا نى الصعيد ، فاذا أوفى النيل هناك الست عشرة ذراعا خرج بنسير من قوص متوجها الى القاهرة ليزف البشرى ، فتهيا المصريون لانتظار بلوغ الوفاء بالقاهرة بعد ثلاثة أيام (٢١١) . ففى تلك المدة كان يقيم المصريون حفلات ابتهاجا بوغاء النيل . فاستغل المالك هذه المناسبة وقاموا بفرض مبلغ من المال على الناس - لا يعرف قدره - لشراء المستلزمات التى تحتاج اليها المناسبة من حلوى وفاكهة وغيرها ، وظل ذلك منذ بداية الدولة حتى عهد السلطان قلاوون فأمر بإبطال هذ المكس ، والانفاق على هذه الحفلات من ديوان النظر (٢١٢) .

٥ - ضمان القـراريط :

لم يترك المالك الحربة لأفراد دولتهم فى تصريف ممتلكاتهم ، بل قاموا بفرض ضريبة على هذه الممتلكات اذا ما أراد صاحبها بيعها أو التصرف فيها . فكان يحصل من كل بائع للكه عن كل ألف درهم عشرون درهما كضريبة لاتمام البيع (٢١٣) . وقد أبطل ذلك السلطان الناصر محمد بن قلاوون عند روكه للبلاد المصرية ٧١٥ هـ (٢١٤) الا أن هذه الضريبة عادت بعد ذلك . وأصبحت تحصل من البائع لداره ولو تكرر بيعها فى الشهر الواحد مرارا (٢١٥) . ولم يكن فى مقدور أى فرد شراء أى بيت حتى يطبع له على مكتوب طابع أحمر يشبه الدائرة ، ويعلم حولها المبشرون بعلامة تدل على أنه دفع المكس (٢١٦) . ثم قام السلطان الشرف شعبان بإبطال هذا المكس بعد ذلك مرتين الأولى فى عام ٧٧٥ هـ ، والثانية عام ٧٧٨ هـ / ١٣٧٧ م (٢١٦) .

٦ - مكس طرح الفرائج :

وكلت الدولة المملوكية بيع الفرائج المنتجة فيها الى ضمان ، وكان على الأخرين دفع الضريبة التي تريدها الدولة ثم يقومون هم بعد ذلك بتحصيلها من خلال بيعهم للفرائج . ولكى يجتمع هؤلاء الضمان هذا المكس قابلوا باكره الناس على الشراء منهم ، بل نكل بأى شخص اذا علم بأنه اشترى أو باع فوجا من غير وجود الضامن(٢١٨) ..

ذلك الامر الذى دعا البعض الى وصف هذا المكس بأنه يتصف بالشنووذ(٢١٩) . وقد قام السلطان الناصر محمد بن قلاوون بالغاء هذا المكس عام ٧١٥ هـ (٢٢٠) . ثم قام بعد ذلك السلطان برقوق بالغائه(٢٢١) . وظل ذلك حتى نهاية الدولة .

٧ - زكاة الرجالة :

وهى ضريبة فرضها المالك والبسوها توبا دينيا تبريرا لفرضها . وهى عبارة عن ضريبة سنوية تؤخذ ممن له مال ، حسبها تقرر عليه فى الدقاتر فان مات صاحب المال أو عدم ماله أخذت الضريبة من أولاده أو ورثته(٢٢٢) . وقد أبطل قلاوون هذه الزكاة(٢٢٣) . ثم عادت من بعده فأبطلها ابنه السلطان الناصر محمد عام ٧١٥(٢٢٤) .

٨ - مكس الحلفاء والدريس :

تعتبر الحلفاء والدريس من أهم الأعلاف بالنسبة للحيوانات ، وبسبب هذه الأهمية فقد فرض عليها المالك ضريبة . حيث كان هناك سبويقة للدريس تبيعه بباب النصر أحد ابواب القاهرة(٢٢٥) . وقد أبطل برقوق هذا المكس(٢٢٦) .

٩ - مكس القمح :

وهو من الضرائب التى اعتمدت عليها الدولة سواء فى الشام أو فى مصر . وفى الشام كان يؤخذ بدمشق على كل أردب يباع خمسة دراهم ، ثم أبطل ذلك السلطان الأشرف بن قلاوون عام ٦٥٩ هـ / ١٢٦١ م (٢٢٧) . أما فى مصر فكان يؤخذ من الفقراء الذين يبتاعون القمح من ثغر دمياط ، الذين يشترون أردبين فأقل ، وقد أبطل ذلك فى مصر وسوريا على يد الناصر محمد عام ٧٢٤ هـ / ١٣٢٤ م (٢٢٨) . ثم أبطل مرة أخرى فى مصر على يد السلطان برقوق (٢٢٩) .

١٠ - مكس السمسة :

السمسة : هو ذلك الشخص الذى يتوسط بين البائع والمشتري ، ويوفق بينهما مقابل أجر يسمى سمسة أو دلالة (٣٢٠) . وقد اهتم الماليك بعمل هذا السمسة ، لا تسهيلا لمعاملات الناس ، وانما ليحصلوا من ورائه على نصف ما يأخذه من مال ، سواء كان هذا السمسة بمصر أو بالشام .

فى مصر سمح للسمسة - الدلال - بمزاولة عمله ، وأن يحصل عن كل بيع قيمته مائة درهم درهمين من المشتري ، على أن يقطع درهما لنفسه والدراهم الآخر يورده الى خزانة الدولة (٢٣١) . ثم قام السلطان الناصر محمد بن قلاوون بإلغاء هذا المكس ٧١٥ هـ (٢٣٢) .

الا أن السمسة عاد يزاول عمله من جديد ، وكان يأخذ من المتباعين للغلال عن كل أردب درهمين كسمسة وكيالة منها درهم للدولة ، فأبطل ذلك للمرة الثانية على يد السلطان برقوق (٢٣٣) .

ولم يلبث أن توفي برقوق فعادت السمسرة من جديد ، إلا أن ابنه السلطان فرج شرط على هؤلاء السماسرة ألا يأخذوا عن كل أردب سوى نصف درهم وذلك فى عام ٨٠١ هـ / ١٣٩٩ م (٢٣٤) . ومن ذلك يتضح أن مكس السمسرة ظل ساربا طوال عصر المماليك حيث لم يتعرض له أحد بعد ذلك بالانقضاء .

كذلك كان بالشام رجال يمارسون السمسرة وكانوا يأخذون عما قيمته ألف درهم عشرة دراهم ، ومنع النصارى من العمل فى هذه المهنة ، واقتصرت على أبناء السبيل وظل ذلك حتى أبطلت عام ٨٧١ هـ / ١٤٦٧ م فى عهد السلطان خشقدم (٢٣٥) .

١١ - مكس ساحل الغلال :

ساحل الغلال : اسم أطلق على إحدى الأماكن المختصة بتجميع أنواع الغلال من سار أقطار مصر لكى تباع فيه ، وكان يتع فى بولاق (٢٣٦) . وفى مصر القديمة كانت توجد الشؤون السلطانية التى توضع بها الغلال (٢٣٧) . ويعتبر هذا الساحل من أهم الجهات التى كانت تحصل الدولة منها على أموال كثيرة منذ بداية عصر المماليك حتى قرب نهاية دولتهم سواء فى مصر أو الشام .

وكان يبلغ متحصل ساحل الغلال فى العام ما يقرب من أربعة آلاف ألف درهم (٢٣٨) . ثم ارتفعت بعد ذلك لتصل الى أربعة آلاف ألف وستمئة ألف درهم (٢٣٩) .

وكان هذا الساحل مقطعا على أربعمئة أمير وجندى ، فكان اقطاع الأمير يتراوح ما بين ٤٠٠٠ و ١٠٠٠٠ درهم ، بينما يتراوح اقطاع الجندى ما بين ١٠٠٠ و ٣٠٠٠ درهم (٢٤٠) ،

وكان المقرر على كل أردب فى هذا الساحل درهمين ونصفا ،
وأشرف على تحصيل هذا المكس ما يقرب من ستين رجلا من نظار
ومستوفين وكتاب وجنود (٢٤١) .

وقد تعددت أنواع الرسوم — التى تكون فى مجملها مقدار
المكس آنف الذكر والمحصل على كل أردب — المحصلة فى ساحل
الغلال ، فمثلا كان هناك : الخروبة ، الثمن ، الوزانة ، القداحة ،
السيسرة ، اللقطة (٢٤٢) . وثمة اتفاق بين العديد من
المصادر (٢٤٣) على أن السلطان المملوكى الناصر محمد بن قلاوون
قد أبطل هذا المكس من مصر عام ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م . إلا أن هذا
الإلغاء لم يدم طويلا فأبطلها مرة أخرى فى عام ٧٢٤ هـ (٢٤٤) .
ثم عاد هذا المكس مرة أخرى فأبطله السلطان برقوق (٢٣٥) .

وبسبب كثرة متحصلات هذه الضريبة لم تلبث أن عادت مرة
أخرى ، ثم أبطلت فى عام ٩٠١ هـ / ١٤٩٦ م على يد السلطان
قايتباى ، إلا أن ابنه السلطان محمد أعادها وجعل على كل أردب
يباع نصف درهم فضة (٢٤٦) وظل الأمر يتزايد حتى عهد السلطان
قنصوه الغورى ، ففى عام ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م كان يحصل على كل
أردب غلال درهما ونصفا (٢٤٧) .

١٢ — مكس دار الفاكهة :

قام المالك بجمالية مكس على الخدمات التى يقدمونها لتجار
الفاكهة ، خاصة تلك الفواكه التى تباع فى باب زويلة (٢٤٨) .
ثم امتد هذا المكس الى الأنواع المختلفة من الفاكهة كالبطيخ وغيره
وسرى ذلك المكس على مصر والشام .

وفى عام ٨٠٦ هـ / ١٤٠٣ م قام نائب دمشق بإبطال مكس
الفاكهة والخضراوات (٢٤٩) . ثم قام السلطان المؤيد شيخ فى عام

٨٢٠ هـ/١٤١٧ م بإبطال هذا المكس فى مصر (٢٥٠) وببدو أن هذا المكس قد عاد ثانية فى مصر حيث ذكر ابن اياس (٢٥١) أن السلطان قنصوه السنورى قد ألغى مكس البطيخ فى عام ٩٢٢ هـ/١٥١٦ م .

١٣ - مقرر الجلود ودباغتها :

لم تسلم الحيوانات الميتة من أذى الضرائب المملوكية ، فقد كان هناك ضمان لسلخ جلود تلك الحيوانات . وظل ذلك حتى عام ٧١٥ هـ فأبطله السلطان الناصر محمد من مصر (٢٥٢) . أما بلاد الشام فقد ظل هذا المكس يحصل من طرابلس ويدفعه الدباغون حتى أصدر السلطان قايتباى مرسوما بإبطاله عام ٨٨٢ هـ/ ١٤٧٧ م (٢٥٣) .

١٤ - مقرر الأتبان :

من المعروف أن التبن هو بقايا أعواد الغلال المكسرة بعد درسها ، وأن التبن من أهم الأعلاف الغذائية للحيوان شأنه فى ذلك شأن الحلفاء والدريس . وكانت أتبان مصر موزعة على ثلاث جهات : السلطان ، المقطع ، الفلاح ، فكان على الفلاح أن يقدم جزءا من تبنه الى الدولة ، والا فعليه أن يدفع عن كل مائة حمن ٤٦/١ دينار (٢٥٤) . وقد أبطل ذلك فى عام ٧١٥ هـ على يد الناصر محمد بن قلاوون (٢٥٥) .

مقرر السجون :

لقد كان التركيب الاجتماعى لدولة المماليك فى مصر مصدرا دائما لاثارة الفتن والاضطرابات الداخلية ، والتي نتج عنها دخول العديد من المواطنين الى السجون المملوكية .

ويبدو أن كثرة أعداد المساجين قد أغرى سلاطين المماليك بفرض ضريبة على كل من يدخل السجن ويخرج منه . وذلك من محاولة من الدولة للاستفادة من دخل تلك الضريبة ، وكجزاء تأديبي للمجرمين . ومن ثم قامت بفرض مقرر مالى مقداره ستة دراهم يدفعه كل من يدخل السجن ولو للحظة واحدة (٢٥٦) . ونظرا لكثرة متحصلات هذه الجهة كان الضمان يدفعون مبالغ طائلة من أجل الحصول عليها (٢٥٧) . وقد قام السلطان الناصر محمد بن قلاوون بإبطال هذا المكس من مصر عام ٧١٥ هـ (٢٥٨) . أما بلاد الشام فقد كان يحصل هذا المكس من طرابلس وبغنت جملته سنويا عشرة آلاف درهم ، بالإضافة الى ثلاثة آلاف درهم — ويقال الفنان — كانت تحصل سنويا كرسم « سجن الاقصاب » من الأشخاص الذين لا يريدون العمل فى أرض القصب التابعة للسلطان وقد أبطل جميع ذلك فى عام ٧١٧ هـ / ١٣١٧ م (٢٥٩) .

١٦ — مقرر حماية المراكب والمعادى :

شهدت مصر المملوكية رواجاً تجارياً كبيراً ، وأصبحت السفن تجوب البحرين : القلزم والمتوسط . فأستغل المماليك ذلك وفرضوا مكسا على السفن مقابل حمايتها ليلا ونهارا ، كما فرض « رسم المعادى » على الناس سواء كانوا فقراء أو أغنياء نظير استغلالهم لهذه المراكب ، وأبطل ذلك عام ٧١٥ هـ (٢٦٠) .

١٧ — مكس الذبيحة :

وهو مكس غير معروف النشأة ، الا أنه كان يحصل على الذبائح من الأغنام والأبقار ، وبسبب قلة عائدته للدولة فقد ألغى عام ٨٠٥ هـ على يد السلطان الناصر فرج ، ثم أعيد بعد ذلك ولكن بصورة أخرى وهو ترك الصوف والجلد للدولة (٢٦١) .

١٨ - ضمان الخمر :

يعتبر عصر الماليك من أهم العصور المليئة بالمتناقضات الاجتماعية والأخلاقية ، ولعل مبعث هذا التناقض جاء من سياسة السلاطين ونشأتهم ، فنجد سلطانا كالناصر محمد بن قلاوون على جانب من الديانة ويهتم بشئون دولته ، ويهتم بإبطال الضرائب المفروضة على النواحي المحرمة ، ثم يتبع ذلك بمحاربة هذه النواحي وازالتها بينما نجد سلاطين آخرين على جانب كبير من الفسق والمجون لديهم نهم حب المال مهما كان مصدره . بل أن أحدهم - وهو السلطان برقوق (٢٦٢) - جعل الخمر شعارا لدولته .

لذلك لم يكن غريبا في دولة الماليك أن نجد الخمر وغيرها - مما سيلي ذكره - كانت من الأشياء المصرح بها أحيانا ، بل كان هناك ضمان لها . فكان ضمان الخمر يوميا في القاهرة ألف دينار (٢٦٣) . وبلغ متحصله في عهد بيبرس ستة آلاف دينار سنويا (٢٦٤) . وظل يؤخذ هذا المكس حتى ٦٦٧ هـ / ١٢٦٨ م : فأبطله الظاهر بيبرس (٢٦٥) .

ثم عاد هذا المكس من جديد الا أنه ظل لمدة يوم واحد تم إلغاء السلطان قلاوون عام ٦٧٨ هـ / ١٢٧٩ م (٢٦٦) . والراجع أن هذا المكس قد ظل الى نهاية عصر دولة الماليك أو على الأقل الى نصفها الأخير ، حيث ذكر ابن حجر العسقلاني (٢٦٧) أنه في عام ٨٣١ هـ / ١٤٢٧ م قام السلطان الأشرف برسباي بإبطال ضمان الخمر والحشيش ثم ذكر أنه عاد بعد قليل .

١٩ - ضمان المغاني والأفراح :

امتدت ضرائب الماليك الى الأفراح التي يقيمها الناس إما بسبب عرس ، أو ختان أو غيرها . ويبدو أن ضريبة الأفراح

كانت تحصل فى مصر منذ القدم مما دعا صاحب السلوك (٢٦٨) ابن الزنوا عنها : « لا يعرف لها أصل » . فلم يستطع أحد فى مصر المملوكية أن يقيم فرحا الا بعد دفع الضريبة التى تراوحت ما بين ٢٠ و ٣٠ مثقال ذهب (٢٦٩) وكان هذا المكس يجبى أيضا من بلاد الشام وبلغ متحصله سنويا سبعين ألف درهم (٢٧٠) . وقد أبطل الناصر محمد هذا المكس عام ٧١٥ هـ بمصر (٢٧١) ثم أبطل مرة ثانية على يد السلطان الأشرف شعبان عام ٧٧٨ هـ / ١٣٧٧ م (٢٧٢) بينما أبطل فى بلاد الشام عام ٧١٧ هـ (٢٧٣) .

أما ضمان المغانى فقد كان من أبشع المحرمات التى ترتكب فى مصر المالكى وبتصريح منهم مما جعل دولتهم من خلاله تقترب كثيرا من الدول الشيوعية الحالية . ومضمون هذا المكس هو أنه كان من حق كل امرأة سواء كانت جارية أو ملكة أن تمارس البغاء — الذى نسميه حاليا بالدعارة — مقابل أن تدفع ضريبة معينة للدولة .

وغالبا ما كان يقوم بجمع هذه الضريبة امرأة أطلق عليها « ضامنة المغانى » وكان يساعدوا عدة أعوان (٢٧٤) وعرف ابن إياس (٢٧٥) هذا المكس بقوله :

« لو خرجت أجل امرأة من نساء القاهرة تقصد البغاء ونزلت اسمها عند الضامنة ودفعت القدر المتعين عليها ، لما قدر أحد من الحكام على منفيها من عمل الفاحشة » .

وقد كانت هناك أماكن معروفة فى شتى أنحاء مصر يمارس فيها الزنا جبرا ، وإذا مر بتلك الأماكن أى شخص كانت تلك الخواطر تجبرنه اما على الزنا — لكى يدفع مالا — واما يحصلن منه على فدية تعينهن فى دفع ما عليهن من ضرائب للضامنة (٢٧٧) .

ولما كان هذا المكس يترتب عليه انحلال ، وتمزق أسرى نى المجتمع ، فقد قام السلطان الظاهر بيبرس فى عام ٦٧٧ هـ بالغائه ومحاربة البغايا وحبسهن حتى يتزوجن (٢٧٧) ، ثم أعيد هذا المكس ثانية والدليل أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون قد أبطله عام ٧١٥ هـ (٢٧٨) . ثم أبطله مرة أخرى فى عام ٧٢٤ هـ (٢٧٩) . ثم أبطل مرة رابعة فى عهد السلطان الأشرف شعبان ٧٧٥ هـ (٢٨٠) وقام نفس السلطان بإبطاله مرة خامسة فى عام ٧٧٨ هـ (٢٨١) . ثم أعيد ذلك فأبطله السلطان المنصور على عام ٧٨٢ هـ من حماة والكرك وبعض أعمال الصعيد (٢٨٢) .

ومن ثمر بعد ذلك أية مصادر الى أن هذا المكس تعرض للالغاء ويستثنى من ذلك ابن اياس (٢٨٣) حيث ذكر فى حوادث عام ٩١٤ هـ أنه كان يوجد احد الاحياء بجوار قنطرة الموسيقى تسكن به البغايا . وهذا دليل على بقاء هذا المكس موردا دائما للدولة المملوكية حتى نهايتها ، رغم ما به من اساءة الى دولة المماليك راعية الخلافة الاسلامية فى تلك الحقبة من الزمن .

وقد كان لمكس المغانى فرعان آخران يشاركانه فى مضمونه وماهيته وهما :

(ا) حقوق السودان :

وهى عبارة عن نسبة معينة من المال تحصل من كل عبد وجارية عند نزولهم بالحنان لعمل الفاحشة .

(ب) حقوق القينات :

وهى أيضا ضريبة تحصل من الجارية التى ترغب فى عمل الفاحشة . وكلا الفرعين أبطلا عام ٧١٥ هـ (٢٨٤) .

٢٠ مكس القرعان :

فى عام ٨٣٠ هـ/١٤٢٧ م عين السلطان برسباى أحد ممالكيه « شادا للقرعان » وكتب له مرسوما بذلك ، فكان هذا المملوك يدور على الناس يكشف رؤوسهم ، فمن وجده أقرع أخذ منه ثلاثة دراهم وثلاثا و أبطل ذلك بعد مدة (٢٨٥) .

٢١ - مكس الروث :

لم يقتنع السلطان الفورى بما بقى الى عهده من مكوس ، وقام بفرض ضريبة على روث الأبقار حيث قرر على الخولة أن يبيعوا روث الأبقار ، ويوردوا ثمنه الى خزانة الدولة (٢٨٦) .

٢٢ - مكس القصب والمعاصر :

اهتم الممالك بزراعة الأقصاب فى أراضي دولتهم ، ومن ثم أقاموا لها المعاصر ، ويرجع اهتمام الممالك بزراعة القصب فى تلك الفترة الى أنه كان المصدر الوحيد للسكر ، لذلك قاموا بفرض مكس على الأراضي التى تزرع الأقصاب فى مصر والشام (٢٨٧) . ثم تبع ذلك فرض مكس آخر على المعاصر والدواليب القائمة على عصر القصب ، وأطلق عليه « زكاة الدولة » (٢٨٨) وذلك نظير استغلال الناس لهذه الآلات .

وقد أشار ابن دقماق (٢٨٩) الى أنه كان يوجد بمصر العديد من مطابخ السكر منها ما هو خاص بالدولة ، ومنها ما هو خاص بالسلطان ، ومنها ما هو ملك للعامة ، وقد بلغ عدد هذه المعاصر ٥٦ معصرا ، وكان بكل منها شاد ومباشرون لتحصيل الضريبة . ولم تشر المصادر الى مقدار هذه الضريبة ، الا أن النويرى (٢٩٠) ذكر أن فدان القصب كان يتحصل منه ثلاث ضرائب : قند وقطر

ضريبتان ونصف وعسل خابية نصف ضريبة ، مقدارها ٢٤ قنطارا
مصريا . وقد قام السلطان قلاوون بإبطال زكاة الدولة أثناء
سلطنته (٢٩١) . أما الضرائب التي كانت تؤخذ على القصب
ومعاصره فقد ذكر أحد الباحثين (٢٩٢) أنها ظلت طوال عصر
دولة المماليك البحرية ولم بنعمرض لها أحد بالإنهاء ، إلا أن من
الثابت أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون قد ألغى تلك الضرائب
عام ٧١٥ هـ ضمن ما لفاه من ضرائب أخرى (٢٩٣) . ثم عادت من
بعده إلا أن حصيلتها ذهبت الى ديوان الخاص (٢٩٤) . أما مكس
القصب والمعاصر ببلاد الشام فقد ظل يحصل منهم حتى ٨٨٩ هـ /
١٤٨٤ م . ثم أبطله السلطان قايتباي (٢٩٥) .

مكس الحجاج :

لم يسلم الحجاج المصريون والشاميون من فرض المكوس
عليهم من قبل أمراء مكة مما جعل السلاطين المماليك يلجأون الى
تعويض هؤلاء الأمراء باقطاعات لهم في مصر مقابل أن يرفعوا
أيديهم عن الحجاج .

نفى عام ٧٨٠ هـ / ١٣٧٩ م دفع السلطان الأشرف شعبان
لأمير مكة مائة وسبعين ألف درهم لكي يلغى المكوس التي تجبى
بمكة على الحجاج (٢٩٦) ومنذ عام ٦٨١ هـ / ١٢٨٢ م كان يجبى
عن كل جمل بركب الحجاج عشرون درهما يدفع من حصيلتها مبلغ
عشرة آلاف درهم للعربان لكيلا يتعرضوا للحجاج والباقي كان
يدفع لفقراء الحجاز (٢٩٧) وفي عام ٧٦٦ هـ / ١٣٦٥ م أبطلت
المكوس التي كانت تؤخذ من حجاج العراق وعوض عنها أمير مكة
باقطاع في مصر (٢٩٨) ومن هذا يتضح لنا أن فريضة الحج كانت
محاطة بالآخطار في عصر المماليك فان لم يكن من العربان يكن
من أمراء مكة ، ولآخرين عذرهم في ذلك حيث كانت أراضيهم

قاحلة لا زرع فيها ولا ماء وهذا يفسر لنا سبب الأحباس التى كانت بمصر — والتى كان يذهب ريعها الى سكان بلاد الحجاز — وكذلك كثرة ارسال سلاطين مصر للقمح وغيره من الاغذية الى الحجاز .

ومن عام ٧٨٠ هـ لوحظ أن سلاطين المماليك ورجالهم بدأوا يحصلون على مكوس من الحجاج حيث أنه فى العام آنف الذكر كان بعض رجال الدولة يجلسون خارج القاهرة ويطلبون من الحجاج أوراق مشترى جمالهم ، فمن لم يحضرها كان يفرض عليه مبلغ من المال مما جعل معظم الحجاج يعدلون عن الحج فى تلك السنة (٢٩٩) . وفى عام ٨٢٩ هـ — خلال سلطنة برسباى — أخذ مكس على كل حاج قدره عشرة دراهم وكذلك أخذت ضريبة على ما معهم من هدايا (٣٠٠) . ويبدو أن تلك المكوس التى كانت تحصل من الحجاج ظلت حتى نهاية العصر المملوكى ، حيث لم تشر أية مراجع عن الغائها نهائيا فى مصر .

أما فى بلاد الشام فقد كان آخر مرسوم صدر بإبطالها عام ٨٧٨ هـ/ ١٤٧٤ م على يد السلطان قايتباى (٣٠١) . ولم يعثر على أية إشارة تشير الى عودتها ثانية .

وعلى صعيد آخر فقد ساهمت رحلات الحجاج السنوية على ازدهار التجارة الداخلية ما بين مصر والحجاز ، حيث كان الحجاج يسافرون الى الحجاز برا ، أما طرودهم فكانت ترسل بحرا من ميناء السويس والطور الى ميناء جدة (٣٠٢) .

والى جانب المكوس السابقة كانت هناك مكوس أخرى ، لكنها أقل منها فى العائد والأهمية مثل :

« مكس الجسور » وكان يحصل من الناس لصيانة الجسور العائمة المقامة على النيل ، وتبعه مكس آخر « مقرر الجرافيف » كرسوم لاستعمال الحفارات ، وبلغ مكس الجسور عشرة دنائير سنويا عن الفدان (٣٠٣) . وأبطل عام ٧١٥ هـ على يد الناصر بن قلاوون (٣٠٤) . أما « مقرر المشاعلية » فكان يؤخذ من الناس مقابل تنظيف بيوتهم من التربة (٣٠٥) وهناك « مكس الحماية » فرضه السلاطين على من يحتوى بهم (٣٠٦) . وأبطل مقرر المشاعلية والحمايات عام ٧١٥ هـ (٣٠٧) ومكس « الاخفاف » فرض على التجار في عهد قايتباي ، وكان قدره ٤٠٠ درهم شهريا ، ثم رفعها الوزير الى ثلاثة آلاف ، ولما تظلم التجار من ذلك الى السلطان قام بإلغائه (٣٠٨) أما مكس العبيد فقد فرض في عام ٩٠٦ هـ / ١٥٠١ م على يد قنصوه الغوري ، ودخل الى نهاية الدولة ، وجدد كثيرون من جراء معارضتهم لهذا المكس (٣٠٩) « مكس القطانة » وكان يؤخذ ممن يقومون بندق القطن في حماة وأبطله عنهم السلطان اينال الاثري كافل حماة بمرسوم في عام ٨٩٤ هـ / ١٤٨٩ م (٣١٠) كذلك كان يوجد مكس الجزارين وأبطله السلطان محمد بن قايتباي عام ٩٠٢ هـ / ١٤٩٧ م (٣١١) . وذلك الى جانب مكوس أخرى كانت تؤخذ على المصائد والمراعى والحوائص والبغال وغيرها .

وفي عام ٧١٧ هـ / ١٣١٧ م قام السلطان الناصر محمد بإبطال عدة مكوس من طرابلس منها : « عفاية النيابة » حيث كان مقررًا على كل شخص ستة دراهم للنائب ، وكان يتحصل من ذلك في العام عشرة آلاف درهم ، « حق الديوان بصهيون » وكان متحصله سنويا ثلاثة آلاف درهم ، « هبة البيادر » حيث كان يدفع عن كل فدان ثلاثة دراهم وجملة ذلك سنويا ألف درهم ، « مكس الحشيش والضيافة » وكانت جملته سنويا ستة آلاف درهم (٣١٣) .

ويكفي دلالة على أن المكوس كانت ذات عائد كبير للدولة أن
عمادتها في عهد السلطان قطز ستمائة ألف دينار (٣١٣) .

ألى جانب المكوس السابقة كانت هناك ناحيتان أخريان تدران
على الدولة أموالا لا بأس بها وهما : المصادرات ، وما يتحصل من
بيع أرواك بدت المال .

أولا : المصادرات :

ان من الصعب على أى فرد أن يلم بجملة المصادرات التى
تمت فى عصر سلاطين المماليك . بل انه فى هذا العصر غدت
المصادرات من أهم سماته العامة . وكانت جملة من هذه المصادرات
تؤول الى ديوان الخاص السلطانى ، وبالتالي لا تستفيد منها
الدولة ، بل أنفقها السلاطين على حاجاتهم . بينما البعض الآخر
كان يذهب الى بيت المال واعتبر من موارد الدولة . كما يلاحظ أن
هذه المصادرات كانت تانى للدولة بمبالغ طائلة تفوق بعض مواردها
ان لم يكن جميعها حيث أنه لم يكن يتم مصادره الا الأثرياء من ذوى
المال والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة ، لذلك كان أكثر
الأشخاص الذين نعرضوا للمصادرة مباشري ديوان النظر ، واكابر
رجال الدولة .

ونبدا بلى بعض الأمثلة عن المصادرات :

(أ) فى عام ٦٥٢ هـ صادر السلطان المعز أيبك ممتلكات
أصحاب أقطاي (٣١٤) بعد قتله وذهبهم الى دمشق (٣١٥) .

(ب) فى عام ٨٠٠ هـ / ١٣٩٨ م صودر ابن الطيلاوى (٣١٦) .
فأخرج من بيته ٢٢ حملا من الملابس والفرو والصوف ، ومبلغ
قدره مائة وستون ألف دينار وكذلك ١٢٠٠ قفة فلوس (٣١٧) .

(ج) فى عام ٨٤٧ هـ / ١٤٤٣ م صادر السلطان جقمق كاتبه السر بحلب وقرر عليه ثلاثين ألف دينار ، وكذلك نائب قلعة حلب وقرر عليه خمسين ألف دينار ، وكذلك استادار حلب وقرر عليه مائة ألف دينار (٣١٨) .

وقد كان القائم بتنفيذ حكم المصادرة هو « شاد الدواوين » (٣١٩) . وقد بلغت المصادرات ذروتها فى عصر دولة المماليك البرجية مما جعل بدر الدين العينى (٣٢٠) يصفها بقوله : « وما كان أحد منهم — العبار — يستجرىء يلبس ثوبا حسنا خوفا على نفسه من المصادرة ، حتى انهم صودروا مرارا عديدة ، وحصن عليهم مالا يوصف ولا يحد » .

ثانيا : ما يتحصل من بيع أملاك بيت المال :

سبق القول فى مطلع هذا الفصل أن أراضى مصر المملوكية كانت موزعة على عدة أقسام ، منها قسم يباع ويشترى ويورث لكونه اشترى من بيت المال . فكانت هناك أراض ملك لبيت المال والدولة ، وتقوم الأخيرة بتأجير تلك الممتلكات نظير مبلغ معين يدفع شهريا الى بيت المال (٣٢١) . الا أنه لأسباب غير معروفة قد تكون مواجهة غلاء ، أو قلة الربح ، كان سلاطين المماليك يبيعون تلك الأملاك للاستفادة منها .

وغالبا كان يتم البيع تحت شعار « ليصرف فى كلفة الغزاة والمجاهدين » (٣٢٢) . وكان القائم بأمر بيع هذه الأملاك وكيل بيت المال (٣٢٣) وهذا دليل على أن الدولة المملوكية استفادت من أملاكها — بالايجار أو البيع — فى جعلها موردا دائما لها .

من العرض السابق للموارد غير الشرعية يتضح أن سلاطين المماليك أولوها اهتماما بالغا مما جعلها تفوق الموارد الشرعية

أهمية وعددا ، كما لوحظ أن فرض تلك الضرائب كان يتفاوت بين السلاطين : فمنهم من يقوم بالغائها ، ومنهم من يقوم بفرض المزيد منها ، دون وضع أدنى عناية بأفراد دولته .

وتتميز هذه المكوس بأنها كانت تدر مبالغ لا حصر لها إلى خزانة الدولة ، مما جعلها المورد الأول للدولة المملوكية . كذلك تتميز بالعمومية الكاملة ، بحيث ألقت بكل شيء — خلافاً كان أم حراماً — ولم تدع أى جهة إنتاجية أو استهلاكية إلا حصصت منها .

ويعاب على تلك المكوس أنها غير ثابتة ، مما جعل حصيلتها دائما عرضة للتغير ، وبالتالي كان دخلها غير مضمون ، وخير مثال على ذلك هو مكس الصادر والوارد ، الذى أدت قلته إلى جانب أسباب أخرى إلى زوال الدولة المملوكية .

هوامش الفصل الثالث

- (١) القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٢٤٨ ، عاشور : العصر المالكي ، ص ٣١٠ ، ماجد : نظم الماليك ، ج ١ ، ص ٧٣ .
- (٢) مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز ، ص ١٩٠ .
- (٣) الحبلي : الاستخراج ، ص ٩ .
- (٤) الماوردى : الأحكام ، ص ١٢٧ ، المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٤
- القلقشندي : المرجع نفسه ، حسن ابراهيم ، على ابراهيم : المرجع السابق ، ص ٢٢٧ ، عاشور : العصر المالكي ، ص ٣١٠ ، راسد البراوى : المرجع السابق ، ص ٣٢٩ ، الرئيس : الخراج ، ص ٨ ، راسم وشلى : معر والشراسة (القاهرة ١٩٤٨) ، ص ١٢١ ، محمد كابل مرسى : الملكة ، ص ٧٣ ، محيى الدين طرابزونى : النظام المالى الاسلامى (بحث منشور ضمن وقائع ندوة النظم الاسلامية بأبو ظلى ، ج ٢ ، نشر مكتب التربية العربى لدول الخليج ١٩٨٧) ، ص ١٠٦ ، Rable, The Financial. P. 73.
- (٥) المقدمة ، ص ٣٩ .
- (٦) ابن مباتى : قوانين ص ٢٨ ، Rable : Op. Cit., P. 76.
- (٧) حسنين ربيع : نظم ، ص ٤١ ، Pool : Op. Cit., P. 304.
- (٨) نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٥٣ ، البيلة : مرجع سابق ، ص ١٠٨٦ ،
- (٩) القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٩ — ٤٥٠ .
- (١٠) القلقشندي : نفس المصدر والجزء والصفحة .
- (١١) Pool : Op. Cit., P. 303.
- (١٢) ابن شاهين : زبدة ، ص ٣٥ .
- (١٣) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٦٠ — ٢٦١ .

(١٤) ابن اياس : نزهة الائم ، ورقة ١١٣ ، المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ٩٧ .

(١٥) يحيى بن الجيعان : التحفة السنفة بأسماء البلاد المصرية (تحقيق مورتز ، القاهرة ١٩٧٤) ، ص ٤٧ ، القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٤٥١ ، عبد المجيد أبو الفتوح بدوى : مصر الاسلامفة مى كتابات الرحالة المسلمين (بحث فى مجلة كلية الآداب جامعة المنصورة - العدد الثانف - ١٩٨١) ، ص ١٠٨ حاشفة (١) .

(١٦) مقياس الروضة : ترجع نشأته الى عهد المنوك ، بناء فى جزيرة الروضة عام ٢٤٧ هـ / ٨٦١ م وظل معمولاً به طوال عصر المماليك . والمقياس عبارة عن صمود من الرخام الأبيض مثن الشكل ، يوضع فى موضع يسمح بدوران المياه حوله عند انسيابها والعمود متصل على ٢٢ ذراعاً كل ذراع مفصلة على ٢٤ مسها متساوية تعرف بالأصابع ، ماعدا الاثنى عشرة ذراعاً الأولى فانها مفصلة الى ٢٨ اصبعاً لكل ذراع . ابن دقاق : الانصار ، ج ٤ ، ص ١١٤ - ١١٥ ، القلقشندى : المرجع السابق ، ص ٢٩٤ ، كمال الدين سامح : العمارة الاسلامفة فى مصر (ط ٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) ، ص ١٧ ، حسين حليوة : الكتابات الآترة ، ص ٢٨ .

(١٧) المقرئى : المرجع نفسه ، ص ٦٠ ، المناوى : المرجع السابق ، ص ١٨٢ ، عبد المجيد أبو الفتوح : المرجع نفسه ، ص ١٠٩ .

(١٨) الدينار الجئشى : لم يكن عملة متداولة بين الناس بل مقياساً لإيراد الأقطاعات وتد تم التعريف بماهفته فى الفصل الرابع ، والفصل الخامس .

(١٩) ابن الجيعان : المرجع السابق ، ص ٣ .

(٢٠) الروك : كلمة قبطفة : اصطلح على استخدامها للدلالة على مائة مقياس الأرض وحصرها فى سجلات وتبئنها - تقدير درجة خصوصيتها - لتقدير الخراج عليها ، ويقولون روك البلاد ويروكها أى فك زمامها ، ويقابل الروك فى الوقت الحالى علبقاً فك الزمام وتعديل الضرائب . وقد مسحت أرض مصر حوالى سبع مرات : الأولى : ٩٧ هـ / ٧١٥ م على يد عبد الملك بن رفاة فى خلافة انولىد ابن عبد الملك وأخيه سليمان ، الثانية : على يد عبيد الله بن الحبحاب فى خلافة هشام بن عبد الملك ١١٠ هـ / ٧٢٩ م . الثالثة : على يد ابن مدبر فى خلافة المعز بالله العباسى ٢٥٣ هـ / ٨٦٧ م . الرابعة على يد الأفضل بن بدر الجبالى فى عهد الأهر بالله الفاطمى فى عام ٥٠١ هـ ويقال فى عام ٤٨٣ هـ فى عهد المستنصر بالله

الفاطمى . الخابسة وهى الروك الصلاحى فى عهد صلاح الدين الأيوبي فى عام ٥٧٢ هـ / ١١٧٦ م . السادسة فى عهد السلطان لاجين الملوكي وتسمى الروك الحسامى ٦٩٧ هـ / ١٢٩٨ م . السابعة : وهى الروك الناصرى فى عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م . كما يمثل هذا 'السلطان' ، طرابلس عام ٧١٧ هـ / ١٣١٧ م .

المترىزى السلوك ج ١ فى ٣ ، ص ٨٤١ حاشية (٣) ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٩٣٥ ، بدر الدين العيني : عقد الجهان فى تاريخ أهل الزمان (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٥٨٤ ، تاريخ ، غير مرقم ، ج ٢٣ ميكروفيلم ٣٦٤١١) حوادث عام ٧١٥ هـ ، أبو الحسن : النجوم ، ج ٩ ، ص ٤٢ حاشية (١) ، النويرى : المرجع السابق ، ج ٣١ ورقة ٦١ ، والخالدى : المقصد ورقه ٧١ — ٧٣ ، بيبرس المنصور : التحفة الملوكية فى الدولة التركية (ط ١ ، تحقيق عبد الحميد صالح ، القاهرة ١٩٨٧) ص ١٥٢ ، الباشا : الفنون ، ج ٢ ، ص ٥٣٩ ، عمر طوسون مالية مصر من عهد النراعة الى الآن (الاسكندرية ١٩٣١) ، ص ٢٣٨ ، سعادت ماهر : محافظات الجمهورية العربية المتحدة وآثارها الباقية فى العصر الاسلامى (القاهرة ١٩٦٦) ص ١٠ ،

Demombynes : Op. Cit., P. XXXIX; Rabie : Size, P. 133.

(٢١) السخاوى : التبريد ، ص ٢١٥ .

(٢٢) شهاب الدين بن على بن حجر العسقلانى : انباء الغمر بأبناء العبر ، ج ٢ (تحقيق حسن حبشى ، القاهرة ١٩٧١) ص ١٠٤ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٧٥ ، ج ٢ ، ص ٧ ، ج ٣ ، ص ٣٩٨ .

(٢٣) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٣٧ ، ٢٠١ .

(٢٤) ابن اياس : المرجع نفسه ، ص ٢٥٣ .

(٢٥) ابن ابيك الدوادارى : كنز الدرر ، ج ٩ ، ص ٤٤ .

(٢٦) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٨٤ .

(٢٧) مالية مصر ، ص ٦٠ . وقد أثبتت عبر طوسون انه أخذ هذا الرقم من ابن اياس الا انه بالرجوع الى هذا المصدر لم يعثر على ذلك وربما كان هذا التقدير لفترة سابقة على عصر المماليك .

(٢٨) نزهة الأهم ، ورقة ٢٣٣ .

(٢٩) كتاب صورة الأرض (ط ٢ ، لندن ١٩٦٧) ، ص ١٢٧ .

(٣٠) ابن اياس : المخطوط السابق ، ورقة ٩٤ ، بدائع الزهور ج ١ ق ٢ ، ص ٥٩٥ . عيد الشهيد : كان يعمل النصارى فى اليوم الثامن من شهر بشنس القبطى وارتبط ذلك العيد بخرافة مؤداها أن النهر لا يفيض الا اذا التى فيه اصبح أحد قديسيهم الذى كان محطوا فى تابوت باحدى كنائس شبرا ، وفى هذا العيد كانت ترتكب المعاصى وتباع الخمر الكثيرة والتى تصل قيمتها الى ٢٠٠.٠٠٠ درهم نفقة يوميا . وابطل العيد عام ٧٥٥ هـ / ١٣٥٤ م .

المقريزى : خطط ، ج ١ ، ص ٦٩ ، السحاي : التبرص ١٢ ، قاسم مبد : أهل الذمة ، ص ١٦٠ ، المناوى : نهر النيل ، ص ١٥٧ .

(٣١) David Ayalon : Gunpowder and Firearms in the Mamlouk Knigdom (London 1956) P. 104.

(٣٢) النوبرى : نهاية الأرب ج ٢١ ، ورقة ١٧ ، المقريزى : السلوك ، ج ٢ ق ١ ، ص ٢٥٧ .

(٣٣) المعجم الوجيز ، ص ٢٩٠ ، مادة زكاة .

(٣٤) عاتور : العصر المالكي ، ص ٣١٠ ، مصر فى عصر المماليك البحرية ، ص ٢١٤ ، معمد على الجارحى : النظم المالية فى الاسلام (بحث منشور فى وثائق ندوة النظم الإسلامية ، ج ٢ ، أبو ظبى ١٩٨٤) ، ص ٢٥ ، ٥٧ ، Abd El Razzak Nofl : Al Zakat (Cairo) P. 7.

(٣٥) ماجد : نظم ، ج ١ ، ص ٧٦ .

(٣٦) المقريزى : خطط ، ج ١ ، ص ١٠٨ .

(٣٧) أبى ميثان ، نابلسى . تاريخ الفيوم وبلاده (تحقيق مورتز ، القاهرة ١٨٩٨) ، ص ٢٣ — ٢٤ .

(٣٨) ماجد : مرجع سابق ، نفس الجزء والصحة .

(٣٩) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٥٧ — ٤٥٨ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ٢ ، ص ٣٨٧ ، العبرى : مسالك ، ص ١٦٤ ، عبد المجيد مصر ، ص ١١٥ ،

Quatremere : Op. Cit., T. 1 P. 189 No. 69, Pool : Op. Cit., P. 304.

(٤٠) ابن اياس : بدائع ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٤٩ .

(٤١) خلود بن محمد بن على النجيدى : الموارد المالية لمصر فى عهد الدولة المملوكية الأولى (رسالة ماجستير بكلية العلوم الاجتماعية جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية — السعودية ١٩٨٤) ص ٨١ — ٨٢ .

(٤٢) الأشرف برسبای الدقماتی الظاهر ، هو السلطان التاسع من المماليك الحراكسه مسلط عام ٨٢٥ هـ وتوفى عام ٨٤ هـ/١٤٣٧ م وكانت مدة سلطنته ست عشرة سنة وتسعة شهور وعشرة أيام ، عبد الناصر بن شاهين : نزعة ، ص ١٣١ — ١٣٢ .

(٤٣) ابن حجر : هو القاضي نجم الدين بن حجر ، كان يلى وظيفة كاتب السر بمصر آنذاك . ابن اياس : بدائع ، ج ٢ ، ص ٩٧ .

(٤٤) السائمة : المواشى التى ترعى حيث تشاء ولا تعلق . المعجم الوجيز ، ص ٣٣٠ .

(٤٥) ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٣٢٧ .
Rable : The Financial, P. 99.
(٤٦)

(٤٧) المقرئى : السلوك ، ج ١ ق ٢ ، ص ٦٠٣ .

(٤٨) المقرئى : ج ٤ ق ٣ ، ص ١٠٦٨ .

(٤٩) تفسير القرآن الكريم (ج ٢ ، نشر دار المعرفة — بيروت ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م) ص ٣٤٧ .

(٥٠) وزارة الأوقاف : المنتخب فى تفسير القرآن الكريم (ط ١٢ ، أشرف على إصداره محمد الأحمدى أبو النور — القاهرة ١٩٨٦) ، ص ٢٦٣ حاشية (١) .

(٥١) سورة التوبة آية ٢٩ .

(٥٢) عاشور : العصر المماليكى ، ص ٨٢ .

Muhammad Ali : The Religion of Islam (Cairo
(٥٣) U.A.R.) P. 577.

(٥٤) النابلسى : المرجع السابق ، ص ٢٤
Rable : Op. Cit., PP. 108 — 110.

(٥٥) تاسم عبده : أهل الذمة ص ٦٩ ، ربيع حسنين : نظم ص ٤٥ ؛
النجيدى : موارد ، ص ٨٥ ،
Quatremere : Op. Cit., P. 111 No. 141.

(٥٦) صبح الأعشى ج ٣ ، ص ٤٥٨ ، الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٧٤ .

(٥٧) المقرئى : خطط ، ج ١ ، ص ١٠٧ .

- (٥٨) نفسه .
- (٥٩) المقرئى : السلوك ج ١ ق ١ ، ص ١٤٠ ،
Irwin : Op. Cit., P. 109.
- (٦٠) القلقشندى : مرجع سابق ، نفس الجزء ، ص ٥٨ - ٥٩ .
Rable : Op. Cit., P. 111.
- (٦١) النويزى : نهاية الأرب ج ٣٠ ، ورقة ٩١ ، ٣٢١ ، قاسم عبده .
المرجع السابق ، نفس الصفحة .
- (٦٢) المقرئى : الخطط : ج ١ ، ص ٩٠ .
- (٦٣) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٧٤ .
- (٦٤) المرجع السابق .
Pool : Op. Cit., P. 304.
- (٦٥) ابن حجر : أنباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٥١٨ .
- (٦٦) ابن اياس : نزهة الأهم ، ورقة ١٢٢ ، بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٥ ،
المقرئى : الخطط ج ١ ، ص ١٠٧ ، الهيلة : المرجع نفسه .
- (٦٧) النويزى : نهاية الأرب ، ج ٣١ ، ورقة ٦ ، المقرئى : السلوك ،
ج ٢ ، ق ٣ ص ٩٦٠ .
- (٦٨) المقرئى : المرجع السابق ، ج ١ ق ٣ ، ص ٧١٢ ، الخطط ، ص
١٠٧ ، القلقشندى : المرجع السابق .
- (٦٩) قاسم عبده : أهل الذمة ، ص ٧٠ .
- (٧٠) K.KÖ ffentliches Lehranstalt : Jahresbericht Für
Orientalische Sprachen (Wien 1884) P. 11.
- (٧١) ابن حجر : أنباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٤٨١ .
- (٧٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ١٤٥ .
- (٧٣) Charlas Issawi : Egypt (London 1947) P. 6.
- (٧٤) القلقشندى : صبح الأمشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٠ ، ابن جمانى : قوانين ،
ص ١٣ ، ابن شاهين : زبدة ص ٩٦ ، المقرئى : خطط ، ج ١ ص ١١١ ، خلاف :
السياسة ص ١٢٨ . ماجد : نظم ج ١ ، ص ٧٦ ، على حسن : دراسات ص ٣١٣ ،
عاشور : العصر المالكي ص ٣١١ ، مصر ص ٢١٦ ،
Pool : Op. Cit., P. 304.

(٧٥) المصدر السابق : نفس الجزء والصفحة ،
Rabie : Op. Cit., P. 127.

(٧٦) ابن مباتي : مصدر سابق ، ص ١٤ ،
Rabie : Op. Cit., P. 128.

(٧٧) القلقشندي : المصدر السابق ، نفس الجزء والصفحة ، ماجد : مرجع سابق ، نفس الجزء والصفحة .

(٧٨) القلقشندي . المرجع السابق .

(٧٩) المقرئزي : ج ١ ، ص ١١١ .

(٨٠) فخر الدين محمد بن شاکر الکتبی : عیون التواریخ ، ج ١٢ (مخطوط بدار الکتب تحت رقم ١٤٩٧ تاریخ میکروفيلم ٣٤٨٣٢) ، ورقة ٦٣ ، زیترستین : تاریخ سلاطین الممالیک (فیدس ١٩١٩) ، ص ٣٦ .

(٨١) ابن حبيب : درة الأسلاك ج ٣ ، ورقة ٤١٤ .

(٨٢) ابن ایاس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ٢ ، ص ١٤١ .

(٨٣) السخاوی : التبر ، ص ٨٧ .

David Naustadt : the Plague and its Effects upon
(٨٤) the Damloulk Army, in (Jurnal of the Royal Asiatic Society, Part 1, London 1946) P. 70.

(٨٥) ابن ایاس ، المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٢٨٩ .

(٨٦) النويري : نهاية الأرب (مخطوط بدار الکتب المصرية تحت رقم معارف عامة ٥٥١ ج ٢٨ ، میکروفيلم ٤٣٣٣١) ، ص ١ ، ابن ایاس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٣٠٦ . وفرض قطز ضريبة على التركات الأهلية تقترب كثيرا مما جرى الآن من قول البعض بضرورة أخذ ضريبة على التركات . ونظرا لعدم شرعية ذلك فقد جاء الرد على هؤلاء كما يلي : « وإذا كان الميت قد دفع جميع ما عليه من التزامات وحقوق للدولة في حياته وليس لها في ذمته شيء فلا يصح للدولة أن تأخذ من تركته شيئا » . محمد سيد طنطاوي : ضريبة التركات غير شرمية (فتوى بجريدة الأهرام المصرية ، العدد ٣٧٢٥٧ ، السبت ١٩٨٨/١٢/١٠) ص ١ .

(٨٧) المقرئزي : اغائة الامة ٣٨ .

(٨٨) ابن ایاس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٨٠١ .

(٨٩) ابن حجر : أنباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٤٦٣ .

- (٩٠) مؤلف مجهول : مرسوم بعض الملوك. الصلاحية فى الزام أهل الذمة بالشروط الشرعية (مخطوط بدار الكتب ، تاريخ ٤٣١٤) ، ص ٤ .
- (٩١) السخاوى : التبر المسبوك ، ص ٣٧ .
- (٩٢) السخاوى : المصدر السابق ، ص ١٢٥ .
- (٩٣) بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ١٨٣ .
- (٩٤) احمد دراج : وثائق دير صهيون بالقدس الشريف (القاهرة ١٩٦٨) ، ص ١٤١ - ١٤٢ حاشية (٦٩) .
- Rabie : Op. Cit., P. 82. (٩٥)
- (٩٦) ابن ممتى : المرجع نفسه ، ص ٢٣ - ٢٤ ، المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٩ ، ربيع حسنين . نظم ، ص ٤٥ .
- (٩٧) حسين عليوة : دراسة لبعض الصناعات والفنانين بمصر فى عصر المماليك (بحث فى مجلة كلية الاداب جامعة المنصورة ، العدد الاول ، مايو ١٩٧٩) ص ٩٦ - ٩٧ .
- (٩٨) يحيى بن ماسويه ، الجواهر وصفاتها (تحقيق عماد عبد السلام ، القاهرة ١٩٧٦) ص ٥٤ حاشية (٢) ، العربى : مسالك ، ص ٧٨ ، القلقشندي : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٢٨٢ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ١٩ .
- (٩٩) المقرئى : المرجع نفسه ، ص ٢٣٣ ، ابن ماسويه : المرجع نفسه .
- (١٠٠) الغزولى : مطالع البدور ، ج ٢ ، ص ١٤٨ ، العربى : المرجع السابق ، ص ٧٩ .
- (١٠١) الغزولى : المرجع نفسه ، المقرئى : المرجع نفسه ، العربى : المرجع نفسه ، القلقشندي : المرجع نفسه .
- (١٠٢) القلقشندي : مصدر سابق ، نفس الجزء ، ص ٤٥٥ ، العربى : مصدر سابق ، ص ١٢٨ ، Rabie : Op. Cit., P. 87.
- (١٠٣) القلقشندي : المصدر السابق ، نفس الجزء والصنعة ، Pool : Op. Cit., P. 804.
- (١٠٤) المقرئى : خطط ، ج ١ ، ص ٢٣٣ .
- (١٠٥) جوزيف نسيم يوسف : علاقات مصر بالممالك التجارية الايطالية فى ضوء وثائق صبح الاعشى (بحث مقدم فى الندوة التى اعدت من ابي العباس القلقشندي - القاهرة ١٩٧٣) ، ص ١٨٢ .

- (١٠٦) بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ٢٠ .
 Rabie : Op. Cit., P. 83.
 (١٠٧) قوانين الدواوين ، ص ٢٣ ،
 (١٠٨) صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٥٥ .
 (١٠٩) الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٩ .
 (١١٠) الانتصار ، ج ٥ ، ص ١٣ .
 (١١١) الفلقتسندى : المرجع نفسه ، ص ٢٨٤ ،
 Pool : Op. Cit., P. 304.
 (١١٢) ابن مامى : المرجع السابق ، ص ٢٣ ، 'المقريزى : المرجع نفسه ' ،
 الفلقتسندى : المرجع نفسه ، ص ٤٥٥ ، الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٩٥ ،
 Rabie : Op. Cit., P. 83 No. 1, 84.
 (١١٣) المقريزى : المرجع السابق ، الهيلة : المرجع نفسه ، عادل زيتون :
 'العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب فى العصور الوسطى (ط ١ ، ديشق
 Pool : Op. Cit., ١٩٨٠) ص ٢٢٩ — ٢٣٠ .
 (١١٤) الخالدى : المرجع السابق ، ورقة ٨٦ ، العبرى : التعريف : ،
 Pool : Op. Cit.
 ص ١٧٤ ،
 (١١٥) ابن مامى : المرجع السابق ، ص ٢٤ ،
 Rabie : Op. Cit., P. 85.
 (١١٦) الفلقتسندى : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٤٥٦ ، ابن دتماق
 لمرجع نفسه ، ص ١٠٣ ، المقريزى : المرجع نفسه ، الهيلة : المرجع السابق ،
 Rabie : Op. Cit., P. 86.
 ص ١٠٨٥ ،
 (١١٧) ابن الحيمان : التحفة ، ص ١٧ : ابن دتماق : المرجع نفسه .
 (١١٨) طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٧٧ .
 (١١٩) الفلقتسندى : المرجع نفسه ، ص ٤٥٦ — ٤٥٧ ،
 Rabie : Op. Cit.,
 (١٢٠) المقريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ١١٠ .
 (١٢١) عاشور : العصر المماليكى ، ص ٤١٠ .
 (١٢٢) لانيس : التنظيم المحاسبى ، ص ١٥٦ ،
 Pool : Op. Cit., P. 304.
 (١٢٣) ابن مامى : المصدر السابق ، ص ٢٥ — ٢٦ .
 (١٢٤) المقريزى : المصدر السابق ، عاشور : المرجع السابق ، ص ٣١٢

- (١٢٥) القلتسندى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٤٦١ — ٤٦٤ .
- (١٢٦) الخالدي : المقصد الساق ، ورقه ١٣٣ .
- (١٢٧) المقرئى : المصدر السابق .
- (١٢٨) المقرئى : المصدر السابق .
- (١٢٩) الخالدي : المصدر السابق .
- (١٣٠) ابن مباتى : المصدر السابق ، ص ٢٥ .
- (١٣١) منصور بن بكرة الذهبى الكاملى : كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية (مخطوط بدار الكتب المصرية تحب رقم ٢١ كبداء وطيعة ، ميكروفيلم ١٣٢٥٢ ، ٢٤٧٥) ص ٤ . المخطوط يقع فى عشر ورقات ، الا أن تصويره رديء وملئ بكثير من الأخطاء ، والمصطلحات غير مفهومة ، وغالبا كل يستخدمها الضرابون كلغة بينهم .
- (١٣٢) ابن مباتى : المصدر السابق ، عاشر : مصر ، ص ٢١٦ .
- (١٣٣) زاهر رياض : التجارة البرية عبر الصحراء الكبرى خلال العصر الوسيط (بحث فى مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، المجلد السادس ، العدد الثانى ، القاهرة ، ١٩٦٣) ص ٤٠ .
- (١٣٤) قوص : مدينة كانت تقع على الشاطئ الشرقى للنيل أعلى الصعيد ، وتسكنها مجموعة من التجار وذوى الاموال وكانت ملتقى القوافل القادمة من بلاد النوبة والحجاز والهند لذلك كانت تعتبر مركزا مهما للضرائب المملوكية . العبرى : مسالك ص ١٤٧ ، ابن شاهين : زبدة ص ٣٣ .
- (١٣٥) فندق الكارم : بنى عام ١١٨٣ م بالفسطاط ، وهو عبارة عن بناء مربع الشكل مؤلف من طبقة أو أكثر وينسب الحصن ، وبوسطه فناء متسع لربط البضائع ومكها ، والطابق الأرضى عبارة عن متاجر ، والعلوى مخصص للسكن والنوم ويحيط به حديقة يزرعها التجار بأشجار من وطنهم وفيه يتبع التاجر بكامل حريته كشرب الخمر وغيرها . خليل ضومط : الدولة المملوكية ، ص ٢٠٧ ، كمال الدين سامح : المرجع السابق ، ص ١٠ .
- (١٣٦) القلتسندى : صبح الأعشى ج ٣ ، ص ٤٦٤ ،
- Pool : The Art of the Saracens in Egypt (London) P. 96.
- Rable : Op. Cit., PP. 100 — 101; Heyad, W. : Histoire du Commerce du Levant Au Moyen — Age (2 Tomes, Amsterdam 1967) tome 1, P. 444 ; Tom 2, P. 59.

(١٣٧) القلقشندي : صبح الاعشى ، د ٣ ، ص ٤٦٥ ،
Issawi : Op. Cit., P. 8.

(١٣٨) المبري : مسالك ، ص ١٢٦ ، القلقشندي : المصدر السابق ،
Quatremere : Op. Cit., T. 1 . 79 No. 112.

(١٣٩) القلقشندي : المصدر السابق ، Pool : Op. Cit., P. 304.
Heyed : Op. Cit., 1 P. 445; Pool : Op. Cit., P. 339. (١٤٠)

(١٤١) أحمد بن علي الحريري : الاعلام والتبيين في خروج الفرنج الملاحين
على ديار المسلمين (تحقيق سهيل زكار - دمشق ١٩٨٦) ، ص ٧٨ ، ٩٢ ، ٩٦ .

(١٤٢) الحريري : المصدر السابق ، ص ١٠١ ، المقرئ : السلوك ج ١ ،
ق ٢ ، ص ٣٧٢ ، القلقشندي : نفس المصدر والجزء ، ص ٤٠٢ ، المبري : مصدر
سابق ، ص ١٥٧ ، ابن شاهين : زبدة ، ص ٣٥ ، ابن دقاق : الانتصار ، د ٥ ،
ص ٨٠ ، جوزيف نسيم مرجع سابق ، ص ١٩١ - ١٩٣ ،
Issawi : Op. Cit., P. 9.

سميد عبد الفتاح عاشور : كتاب صبح الاعشى مصدر لدراسة تاريخ مصر في
العصور الوسطى (بحث منشور ضمن أبحاث الندوة التي أعدت عن القلقشندي
وكتاب صبح الاعشى - القاهرة ١٩٧٣) ص ٥٤ .

(١٤٣) المبري : المصدر السابق ، ابن دقاق : المصدر السابق ،
القلقشندي : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٤٠٤ ، فاروق عثمان إبانة : اثر
حول التجارة العالمية الى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط
أثناء القرن السادس عشر (الاسكندرية ١٩٨٨) ص ١٢ ،
Pool : Op. Cit., P. 304.

Gaston, Weit : L'Egypte Arabe de la Conquete (١٤٤)
Arabe A la Conquete Musulmane (642 — 1517), (Tome 1 v,
Paris 1937) P. 492.

George E. Kirk : A short history of the Middle (١٤٥)
East from the Rise of the Islam to Modern times (Fourth
Edition, London 1957) P. 52, Heyed : Op. Cit., 11 P. 58.

(١٤٦) ابن مباتي : المرجع السابق ، ص ٢١ - ٢٣

- (١٤٧) القلقشندي : المرجع السابق ، ص ٤٥٩ ،
Pool : A History, P. 304.
- (١٤٨) القلقشندي : المرجع السابق ، ج ١١ ، ص ١٦ .
- (١٤٩) القلقشندي : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ١٨٧ .
- (١٥٠) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٩٠ ، طرخان : مصر ، ص ٢٩٠ .
- (١٥١) المقرئ : السلوك ، ج ٤ ، ق ٣ ، ص ١١٩٣ .
- (١٥٢) ابن حجر : انباء البغداد ، ج ٢ ، ص ٤٨٧ ، ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٨١٥ .
- (١٥٣) طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٨٦ — ٢٨٩ .
- (١٥٤) ابن شاهين : زبدة ، ص ١٦ .
- (١٥٥) حسين عبد الرحيم عليوة : المكان والفن الاسلامي (بحث بمجلة كلية الاداب جامعة المنصورة ، العدد ٢ ، ١٩٨١) ، ص ٨٦ — ٨٧ .
- (١٥٦) النجيدى : مرجع سابق ، ص ١٠٩ .
- (١٥٧) المقرئ : المخطط ، ج ٢ ، ص ٢٩٥ .
- (١٥٨) محمد أمين : الاوقاف ، ص ٦٠ .
- (٢٥٩) ابن مهابى : مصدر سابق ، ١٤ — ١٥ .
- (١٦٠) السيوطى : الانصاف ، ورقه ٣٦١ .
- (١٦١) محمد أمين : مرجع سابق ، ص ٢٩ — ٣٠ .
- (١٦٢) لمزيد من التفصيل انظر الفصل الاول من هذا البحث .
- (١٦٣) لمزيد من التفاصيل عن تلك النواحي انظر محمد أمين : المرجع السابق ، ص ١٣٢ — ٢٩٧ .
- (١٦٤) محاولة من ذلك تمت عام ٧٤٠ هـ . المقرئ : ج ٢ ، ص ٢٩٥ .
- (١٦٥) ابن اياس : نزهة الالباب ، ورقة ١٢٠ .
- (١٦٦) المقرئ : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٠٣ .
- (١٦٧) الجامع الطولونى : بناء احمد بن طولون ، وانفق عليه مائة ألف دينار ، بدأ فى بنائه عام ٢٦٣ هـ وانتهى عام ٢٦٥ هـ/٨٧٩ م وجعل به دروس علم وطببا مقيما وظل المسجد حتى عهد الناصر محمد بن قلاوون فجدده واوقف عليه الاوقاف وظل الماليك يرعونه حتى نهاية دولتهم . المقرئ : المخطط ، ج ٢ ، ص ٢٦٩ .

- (١٦٨) الديرى : نهاية الأرب ، د ٣١ ، ورقة ٢ .
 (١٦٩) المصدر السابق ، نفس الجزء والصفحة .
 (١٧٠) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٦٨٩ ، أبو المحاسن : النجوم ، ج ١٠ ، ص ١٤١ .
 (١٧١) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٢٣٦ .
 (١٧٢) ابن إياس : المصدر السابق ، نفس الجزء والقسم ، ص ٢٨٦ .
 ٣٨٧ .
 (١٧٣) المقرئى : خطط ، ج ٢ ، ص ٤٢١ .
 (١٧٤) ابن إياس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٧١ .
 (١٧٥) ماجد : نظم المهالك ، ج ١ ، ص ٧٣ .
 (١٧٦) قطب إبراهيم محمد : النظم المالية فى الاسلام (القاهرة ١٩٨٠) ، ص ٣١ .
 (١٧٧) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٨١ .
 (١٧٨) ابن حجر : ابتداء الفهر : ج ٣ ، ص ٥٣٩ .
 (١٧٩) ابن كثير : البداية والنهاية ، د ١٤ ، ص ٢٦٩ .
 (١٨٠) الدوكة : عبارة عن دنائير كانت تضرب فى البندقية نسبة الى صاحبها « الدوك » أو الدوق ، وكانت ممتشرة بمصر ويتعامل بها نظرا لثباتها واستقرارها ، وليسبب ما كانت تتمتع به البندقية من حظوة لدى المصريين .
 جوزيف نسيم : مرجع سابق ، ص ١٩٥ — ١٩٦ .
 (١٨١) طرخان : محصر الجركسية ، ص ٢٨٦ ، عادل زيتون : مرجع سابق ، Heyed : Op. Cit., 1, P. 427.
 ص ٢٣٥ ، Heyed : Op. Cit., 1, P. 448.
 (١٨٢)
 (١٨٣) كلاهما يمثلان الخمس المغروض على بضائع الروم ، وهما عبارة عن رسوم ضرائبية تفرض على المراكب لصالح المشرف والوالى ويلقى المباشرين .
 عفاف سيد صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب (القاهرة ١٩٨٣) ، ص ١٤٠ .
 حاشية ٨١ ، ٨٢ .
 (١٨٤) السند الرابع من المعاهدة التجارية التى عقدت بين جمهورية البندقية والسلطان المملوكى فى عام ٦٥٢ هـ / ١٢٥٤ م ونشرتها عفاف صبرة : المرجع السابق ، ملحق (٤) ، ص ٢٧٧ .

- (١٨٥) البند الحادى عشر من المعاهدة السابقة .
- (١٨٦) البند الثانى عشر من المعاهدة السابقة ، عادل زيتون : مرجع سابق ، ص ٢٣٨ .
- (١٨٧) البند التاسع عشر من المعاهدة السابقة .
- (١٨٨) البند الثانى من المعاهدة التجارية التى عقدت بين جمهورية البندقية والسلطان الناصر محمد بن قلاوون عام ٧٠١ هـ / ١٣٠٢ م ونشرت فى : مفاف صبرة . المرجع السابق ، ملحق (٥) ، ص ٢٨٥ .
- (١٨٩) البند الثالث من المعاهدة السابقة .
- (١٩٠) البند السادس من المعاهدة السابقة .
- (١٩١) البند الحادى والعشرون من المعاهدة السابقة
- (١٩٢) البند السادس والعشرون من المعاهدة السابقة .
- (١٩٣) البند الحادى والثلاثون من المعاهدة السابقة ، عادل زيتون مرجع سابق ، ص ٢٣٧ .
- (١٩٤) البند الاول من المعاهدة التجارية المتوقدة بين البندقيه والسلطان الناصر محمد بن قلاوون عام ٧٥٦ هـ / ١٣٥٥ م ونشرتها مفاف صبره : المرجع السابق ، ملحق (٦) ، ص ٢٩٢ ، عادل زيتون : المرجع السابق .
- (١٩٥) البند الحادى عشر من المعاهدة السابقة .
- (١٩٦) البند الثالث والعشرون من المعاهدة السابقة .
- (١٩٧) Pool : Op. Cit., P. 303.
- (١٩٨) Heyed : Op. Cit., 1, P. 448.
- (١٩٩) الخالدى : المقصد الرفيع ، ص ١٤٢ .
- (٢٠٠) وسام عبد العزيز لمرج : الدولة والتجارة فى العصر البيزنطى الاوسط حوليات كلية الاداب - ج الكويت ، الحولية التاسعة ، الرسالة ٥٣ ، ١٩٨٨ (ص ٢٦ . عادل زيتون : مرجع سابق ، ص ٢٢٨ - ٢٣١ ، فاروق اباطة . المرجع السابق ، عدة وثائق تشير الى تجارة الكتان ص ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٣٧ .
- (٢٠١) النجيدى : مرجع سابق ، ص ١٨٣ .
- (٢٠٢) صوامط : الدولة المملوكية ، ص ٢٤٨ .
- (٢٠٣) Pool : Op. Cit., P. 303.

- (٢٠٤) إبراهيم أحمد العدوى : تاريخ العالم الاسلامى (ج ١ ، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٨٣) ص ٢٧٢ ،
- Muir : Op. Cit., P. 188 — 198.
- Issawi : Op. Cit., P. 9.
- (٢٠٥) المقرئى : السلوك ج ١ ، ق ٣ ، ص ٦٦٤ حاشية (٢) ، الخطط ج ١ ، ص ١٠٦ .
- (٢٠٦) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٢٨٠ .
- (٢٠٧) النجيدى : مرجع سابق ، ص ٩٠ ،
- Rable : Op. Cit., P. 100.
- (٢٠٨) دراج : وثائق دير صهيون ، ص ٧٠ — ٧٦ .
- (٢٠٩) المقرئى : خطط ، ج ١ ، ص ١٠٦ .
- (٢١٠) ابن اياس : نزهة الأهم ، ورقة ١٢٠ ، بدائع الزهور ج ١ ، ق ١ ، ص ٣٦٣ .
- (٢١١) المناوى : بهر النبل ، ص ١٥٨ .
- (٢١٢) ابن اياس : نزهة الأهم ، نفس الصفحة ، بدائع الزهور ، نفس الجزء والقسم والصفحة ، المقرئى : المصدر السابق ، على حسن : دراسات ، ص ٣١١ .
- Rable : Op. Cit., P. 103.
- (٢١٣) المقرئى : المصدر السابق ،
- (٢١٤) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٨٦ .
- (٢١٥) ابن حجر : انباء الغر ج ١ ص ١٢٧ .
- (٢١٦) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ١٦٧ .
- (٢١٧) ابن حجر : المصدر السابق ، ابن اياس : نفس المصدر والجزء والقسم ، ص ١٢٣ ، ١٦٧ ، التلقتشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٧ ،
- Rable : Op. Cit.
- (٢١٨) المقرئى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٨٩ ،
- Rable : Op. Cit.
- (٢١٩) الباشا : الفنون ، ج ٢ ، ص ٧٢٥ .
- (٢٢٠) المقرئى : سلوك ج ٢ ق ٢ ، ص ١٥١ ، ابن أبيك : كنز الدرر ، ج ٩ ، ص ٢٨٦ ، الحسن بن عمر : تذكرة النبيه ، ج ٢ ، ص ٦٩ ، الباشا : المرجع السابق ،
- Pool : Op. Cit., P. 312.

- (٢٢١) ابن اياس : مصدر سابق ، نفس الجزء والقسم ، ص ٥٣٢ .
- (٢٢٢) ابن اياس : نزهة الالم ، ورقة ١٤٠ ، بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٣٦٣ ، القرينى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٦ .
- Rable : Op. Cit., P. 99. (٢٢٣) ابن اياس : المرجع السابق ،
- (٢٢٤) ابن حبيب : المرجع السابق ، المتريزى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥١ ، ابن بهادر : فتوح النصر ، ج ٢ ، ورقة ٢٣٥ .
- (٢٢٥) على بن احمد بن مير بن خلف بن محبوب السخاوى : تحفة الاحباب وبقيّة الطلاب (ط ٢ ، القاهرة ١٩٨٦) ، ص ٣٣ .
- (٢٢٦) المتريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ١٠٦ ، ابن اياس : نزهة الالم ، ص ١٢١ ، بدائع ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٣٢ .
- (٢٢٧) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٣٦٦ .
- Rable : Op. Cit., P. 104. (٢٢٨)
- (٢٢٩) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٣٢ ، نزهة الالم ، ص ١٢١ ، المتريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٦ .
- (٢٣٠) الباشا : الننون ، ج ٢ ، ص ٥١٥ .
- (٢٣١) المتريزى : السلوك ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٨٩٩ ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥٠ ، الخطط ، ج ١ ، ص ٨٩ ، أبو المحاسن : النجوم ، ج ٩ ، ص ٦٠ .
- Rable : Op. Cit., P. 105. (٢٣٢) النويرى : نهاية الارب ، ج ٣٠ ، ص ٩١ ، ابن بهادر : مرجع سابق ، الخالدى : المقصد الربيع ، ورقة ٧٣ ، ابن ابيك : كنز الدرر ، ج ٩ ، ص ٢٩٦ ، الحسن بن مير : تذكرة النبيه ، ج ٢ ، ص ٦٩ .
- Rable : Op. Cit. (٢٣٣) ابن اياس : بدائع الزهور ، (١ ، ق ٢) ، ص ٥٣٢ .
- (٢٣٤) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٥٤٨ .
- (٢٣٥) الباشا : مرجع سابق ، نفس الجزء ، ص ٥١٥ — ٥١٦ .
- (٢٣٦) المتريزى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥٠ ،
- (٢٣٧) ابن شاهين : زبدة ، ص ٢٧ — ٢٨ .
- Rable : Op. Cit., PP. 103 — 104. (٢٣٨) ابن بهادر : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٢٣٥ ، النويرى : المصدر السابق .
- Rable : Op. Cit., P. 104.

- (٢٣٩) المقرئى : المصدر السابق .
- (٢٤٠) المقرئى : المصدر السابق .
- (٢٤١) المقرئى : المصدر السابق .
- (٢٤٢) ابن ابيك : كنز الدرر ، ج ٩ ، ص ٢٨٦ . هذه الرسوم يشير مدلولها الى انها كانت نجى مقابل الوزن ، والكيل ، والسوسرة ، والتمبئة . فالخروبة مثلا : عبارة عن قطعة صغيرة من النقود النحاسية قمتها عشر درهم تؤخذ من المشترى . المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٨٩٩ حاشية (١) . النجيدى : مرجع سابق ، ص ١٩٠ - ١٩١ .
- (٢٤٣) الخالدى : المصدر السابق ، الزويرى : المصدر السابق ، ابو الحاسن : المصدر السابق ، نفس الجزء من ص ٦١ .
- (٢٤٤) الحسن بن عمر : بذكرة النبىء ، ج ٢ ، ص ١٤٢ .
- (٢٤٥) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٥٢٤ .
- (٢٤٦) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٣١٥ .
- (٢٤٧) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٤ .
- (٢٤٨) المقرئى : خطل ، ج ٢ ، ص ٩٣ ، ١٠١ ، ابن اياس : بدائع الزهور : ج ٢ ، ص ٣٦ .
- (٢٤٩) ابن حجر : انباء الغمر : ج ٢ ، ص ٢٦٧ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٦٨٤ .
- (٢٥٠) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢١٧ ، ابن اياس : المصدر السابق : ج ٢ ، ص ٣٦ .
- (٢٥١) المصدر السابق : ج ٥ ، ص ١٤ .
- (٢٥٢) ابن ابيك : المصدر السابق .
- (٢٥٣) الناشا : مرجع سابق ، نفس الجزء ، ص ٥١٣ .
- (٢٥٤) المقرئى : مصدر سابق ، ج ١ ، ص ١١٠ .
- (٢٥٥) ابن بهادر : المصدر السابق ، المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥١ .
- (٢٥٦) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ١٥٠ ، الخطط ، نفس الجزء والصفحة .
- (٢٥٧) المقرئى : الخطط . نفس الجزء والصفحة .

(٢٥٨) ابن بهادر : مصدر سابق ، ابن أبيك : مصدر سابق ، نفس الجزء ، ص ٢٨٦ ، المقرئى : السلوك ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥١ ، الخالدى : المقصد ، ورقة ٧٣ .

(٢٥٩) النويزى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ١٠٥ ، المقرئى : المصدر السابق ج ٢ ، ق ٣ ، ص ٩٤٠ — ٩٤١ .

(٢٦٠) المقرئى : السلوك ، ج ١ ق ٢ ، ص ٢٦٧ ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥١ ، النويزى : مصدر سباق نفس الجزء ، ورقة ٩١ ، ابن بهادر : مصدر سابق : الحسن بن عمر : مصدر سابق ، نفس الجزء ، ص ٦٩ ،

وقد ذكر الهيلة (المرجع السابق ، ص ١٠٨٨) أن مكس المراكب يدفع منه نصفه الأول فى خمسة أشهر تبدأ من مؤونة وتنتهى ببابة والنصف الثانى يدفع اقتسافا فى باقى الشهور .

Pool. : Op. Cit., P. 312.

(٢٦١) ابن حجر : أنباء الغر ، ج ٢ ، ص ٢٣٨ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ٢ ، ص ٦٧١ .

(٢٦٢) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٣٩٣ .

(٢٦٣) ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١٣ ، ص ٢٦٠ .
(٢٦٤) Pool : Op. Cit., P. 273.

(٢٦٥) ابن كثير : المصدر السابق ، على حسنى الخربوطلى : مصر العربية الاسلامية (القاهرة ، ب ت) ص ٢٩٢ ، سسيد عبد الفتاح عاشور : المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك (ط ١ ، القاهرة ، ١٩٦٢) ص ٢٣٣ .

(٢٦٦) المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٦٦٨ .

(٢٦٧) المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٩٩ . كذلك كان للخبر والبغاء ضمان ببلاد الشام ومما يثير العجب أن الأمير سودون بن عبد الرحمن نائب الشام نى عبد السلطان برقوق كان أحد ضمائه . المقرئى : السلوك ج ٤ ، ق ٣ ، ص ١٠٦٦ — ١٠٦٧ .

(٢٦٨) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ق ١ ، ص ١٥١ .

(٢٦٩) ابن حجر : مصدر سابق ، ج ١ ، ص ١٢٧ .

(٢٧٠) النويزى : نهاية الأرب ، ج ٣٠ ، ص ١٠٥ .

(٢٧١) ابن بهادر : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٢٢٥ ، المقرئى : المصدر السابق ، الخطط ، ج ١ ، ص ٨٩ ،
Rate : Op. Cit., P. 113.

- (٢٧٢) ابن حجر : المصدر السابق .
- (٢٧٣) النويري : المصدر السابق .
- (٢٧٤) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٨٦ ، المقرئى : الخطط ، نفس الجزء والصفحة .
- (٢٧٥) مزهه الامم ، ورقة ١٢١ .
- (٢٧٦) ابن حجر : المصدر السابق .
- (٢٧٧) ابن كثير : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٢٥٤ ، بئرس المنصوري ، النعمة ، ص ٦ ، الحروبلى : مرجع سابق ، عاشور : مرجع سابق ، ص ٢٢٧ .
- (٢٧٨) الخالدي : المتصدد ، ورقة ٧٣ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٨٦ ، الحسن بن عمر : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٦٩ .
- (٢٧٩) الحسن بن عمر : نفس المصدر ، والجزء ، ص ١٤٢ .
- (٢٨٠) القلقشندي : صبح الامشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٧ ، ابن اياس : مصدر سابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ١٢٣ ، ابن حجر : مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٥٨ .
- (٢٨١) ابن حجر : نفس المصدر والجزء ، ص ١٢٧ ، ابن اياس : نفس المصدر والجزء والتسم ، ص ١٦٦ .
- (٢٨٢) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٢٧٩ .
- (٢٨٣) المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٤٨ .
- (٢٨٤) المقرئى : السلوك ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥١ ، الخطط ، ج ١ ، ص ٨٩ .
- (٢٨٥) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٨٣ .
- (٢٨٦) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٩١ .
- (٢٨٧) المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٦٣٤ ، حاشية (١) .
- (٢٨٨) ابن اياس : نزهة الامم ، ورقة ١٢٠ .
- (٢٨٩) مصدر سابق ، ج ٤ ، ص ٤١ — ٤٦ .
- (٢٩٠) نهاية الارب ، ج ٨ ، ص ٢٧١ . القند : هو غسل القصب اذا جبد ، والقلار : هو عصير القصب المقطر الخالى من الشوائب ، غسل الخابية : هو اقل الغسل جودة لانه يستخرج من اوساخ القصب .
- (٢٩١) بئرس المنصوري : مصدر سابق ، ص ٩٢ ، ابن اياس : المصدر السابق ، نفس الصفحة .

- (٢٩٢) النجيدى : مرجع سابق ، ص ٢٢٠ .
- (٢٩٣) المقرئى : سلوك ج ٢ ق ١ ، ص ١٥١ ، الخطط ج ١ ، ص ٨٩ ،
Pool : Op. Cit., P. 312.
- Ravie : Op. Cit., P. 82. (٢٩٤)
- (٢٩٥) الباشا : مرجع سابق ، نفس الجزء ، ص ٨٩٥ .
- (٢٩٦) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٢٣٤ .
- (٢٩٧) دراج : مرجع سابق ، ص ٩١ ،
Quatremere : Op. Cit., 1, PP. 208 — 209.
- (٢٩٨) ابن اياس : المصدر لالسابق ، نفس الجزء والقسم ، ص ١٧ .
- (٢٩٩) ابن حجر : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٧٧ .
- (٣٠٠) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٠٣ .
- (٣٠١) دراج : المرجع السابق ، ص ١٢٧ .
- Jacques Jomier, O.P. : Le Mahmal et La ceravane Egyptienne des Pelerins de la Mecque (le Caire 1953)
P. 209. (٣٠٢)
- (٣٠٣) المقرئى : السلوك ج ٢ ق ١ ، ص ١٥١ ، الخطط ، ج ١ ، ص
١٠١ ، ١١٠ .
- Muir : Op. Cit., P. 80; Rabie : Op. Cit., P. 115.
- (٣٠٤) المقرئى : السلوك ، نفس الجزء والصلحة .
- (٣٠٥) ابن ابيك : كنز الدرر ، ج ٩ ، ص ٢٨٧ ، المقرئى : المرجع نفسه ،
Rabie : Op. Cit.
- (٣٠٦) الاسدى : المرجع السابق ، ص ١٣٥ ، المقرئى : المرجع السابق ،
ج ١ ، ق ٣ ، ص ٨٧٥ .
- Quatremere : Op. Cit., T. 1, P. 251.
- (٣٠٧) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥١ ، ج ١ ق ٣ ، ص
٨٧٥ ، الخطط ، ج ١ ص ٨٩ .
- (٣٠٨) عبد الرحمن محمود : قايتباى ، ص ٤٧ — ٤٨ .
- Muir : Op. Cit., P. 189. (٣٠٩)
- (٣١٠) الباشا : المرجع السابق ، نفس الجزء ، ص ، ص ٨٩٧ .
- (٣١١) الباشا : المرجع نفسه ، ص ٨٩٥ .

(٣١٢) النويرى : مصدر سابق ، د ٣٠ ، ص ١٠٥ ، القلقشندي : صحيح
الاعشى ، ج ١٣ ، ص ٣٤ .

Pool : Op. Cit. P. 273. (٣١٣)

(٣١٤) أنطاي : هو مارس الدين أنطاي الصالحى ، كان من ممالك
السلطان الصالح نجم الدين أيوب ، وكان أحد جهادريته — ملازميه حتى النوم
— ثم ساعدته الظروف حتى استطاع أو يتحكم فى سياسة مصر وخزائنها ، ورغب
أن ينزع حكم مصر من يد السلطان المعز ، فدبر له الأخير خطة لقتله وتم له ذلك
عام ٦٥٢ هـ .

العينى : عقد الجهان ، ج ١ ، ص ٨٦ ، السبكى ، مصدر سابق ، ص ٣٦ ،
Pool : Op. Cit., P. 243, 259.

(٣١٥) بيبرس المنصورى : مرجع سابق ص ٣٥ .
Pool : Op. Cit. P. 260

(٣١٦) هو علاء الدين بن الطبلوى ، أحد العوام ، كل يشغل وظيفة والى
القاهرة ومتحدث على ثغر دمياط وكان محبوبا لدى العامة ولما غضب منه السلطان
وعزم على مصادره انتحر بخنجر كان فى حبيه وذلك فى عام ٨٠٠ هـ . ابن اياس :
بدائع الزهور ، د ١ ق ٢ ، ص ٤٩٨ .

(٣١٧) ابن اياس : المصدر السابق ، نفس الجزء والتسم ، ص ٤٩٧ .

(٣١٨) السخاوى : التبر المسبوك ، ص ٦٥ .

(٣١٩) شاد الدواوين : كان مكلفا باستخلاص الاموال الديوانية ممن يصعب
استخلاصها منه . السبكى : مصدر سابق ، ص ٢٩ ، الباشا : مرجع سابق ،
نفس الجزء ، ص ٦١١ .

(٣٢٠) السيف المهند فى سيرة الملك المؤيد شيخ الموحدي (تحقيقى
ومراجعة فهم شلتوت ، محمد مصطفى زيادة ، القاهرة ١٩٦٧) ، ص ٢٦٢ — ٢٦٣ .

(٣٢١) المقرئى : الخطاط ، ج ١ ، ص ١٠٧ .

(٣٢٢) محمد محمد أمين : الوثيقتان ٤ ، ٥ عن بيع املاك بيت المال (نشرنا
ضمن ملاحق فهرست وثائق القاهرة حتى نهاية سلاطين المماليك . نشر المعهد
الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة) ص ٣٧٥ ، ٣٩٧ ، الهيلة : المرجع السابق ،
ص ١٠٨٧ .

(٣٢٣) العبرى : التعريف ، ص ١٣٢ ، المقرئى : السلوك ج ٤ ، ق ٣ ،
ص ١١٠٧ ، السبكى : المرجع السابق ، ص ٥٥ .



الفصل الرابع

نفقات ديوان النظر المملوكي

تعتبر دولة المساليك من أول الدول التى ظلت نتربع على عرش البلاد مدة طويلة ، ولعل ذلك راجع الى اقتصادها الضخم الذى ضمن لها طول البقاء . وقد تبين فى الفصل السابق تعدد موارد الدولة ما بين : الشرعية ، وغير الشرعية وظلت ما بمرب من ثلاثة قرون تمد الدولة بما تحتاج اليه من متطلبات .

وكان ديوان النظر هو الديوان المنوط به وبروافده جمع تلك المتحصلات وانفاقها فى مصارئها . ومن الجدير بالذكر هنا أن تلك الموارد لم تكن تذهب جميعها الى ديوان الخزانة أو بيت المال مباشرة ، بل كان كل مورد ينفق فى جهاته المخصصة له ، أما الفائض فكان يجمع فى بيت المال أو الخزانة لوقت الحاجة . ولم يعم القول هنا بأن الموارد كانت تنفق فى مصارئها ، أن ذلك طبقاً بدقة طوال عصر الماليك ، بل كان الخروج عن تلك القاعدة فى معظم الأحيان . وقد انفردت دولة الماليك بنظام اقتصادى مغاير لكثير من دول تلك الفترة ، وبالتالي لم تنطبق عليها نظرية ابن خلدون(١) من أن الدول فى بدء نشأتها تكون بدوية كثيرة الدخل قليلة المصروف وفى نهايتها تكون قليلة الدخل كثيرة المصروف . هذا لأن الدولة المملوكية منذ اليوم الأول فى مهدها ، احدثت بها الاخطار : من غزو صليبي ، وخطر تتارى ، واعراب متنازعة ، وخلافة عباسية لا تعترف بهم ، لذلك فليس من الغريب أن نجد سلاطين الماليك الاوائل قد اهتموا بالناحية المالية ونشطوا فى جباية الموارد ومعرض المكوس ، وذلك لمواجهة نفقاتهم المتعددة .

وثبة حقيقة أخرى واجبة التقرير هنا وهى أنه لم يكن هناك فى عصر المماليك أية تفرقة بين مالية الدولة العامة التى يديرها ديوان النظر ومالية السلطان الخاصة التى يديرها ديوان الخاص . والدليل على ذلك أنه فى عام ٧١٤ هـ / ١٣١٥ م أقر السلطان الناصر محمد بن قلاوون القاضى كريم الدين عبد الكريم بن السديد فى نظارة الديوان الخاص وأباح له حرية التصرف فى خزائن بيت المال (٢) . لذلك فإن من الصعب على أى فرد أن يفصل بين نفقات الدولة العامة ، ونفقات السلاطين الخاصة . الا أنه فى هذا الفصل سوف نتعرض — بقدر الامكان — الى أهم النواحي التى كانت تنفق فيها الدولة مالىتها متجنبين الحديث عن ديوان الخاص ونفقاته التى تذهب الى السلطان وماليته وحوائجه الشخصية .

وفىما يلى عرض لأهم الفروع التى تولت الانفاق فى الدولة — كل فى مجاله — والتى يمكن حصرها فى عدة دواوين مالية وإدارية :

١ — ديوان الجيش :

اتصف حكم المماليك بالصبغة العسكرية ، ومن ثم كان اهتمامهم الأول ينصب على تلك الناحية . وهى تكوين جيش قوى ومسلح ، وذلك فى محاولة منهم لترسيخ حكمهم فى البلاد ، ومعاونتهم على صد الأخطار الخارجية عن مصر . ولكى يحقق السلاطين هذا الهدف سلكوا طريق شراء الرقيق والمماليك وجلبهم لمصر لى يعطوا عمرا جديدا لدولتهم فكانت أول نفقات ديوان الجيش تنجبه الى شراء الرقيق وتجنيدهم .

ومنذ القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين كان أكثر المماليك المجلوبين من الأوردو الذهبى (القبائل التتارية فى روسيا

الشرقية) ، أما نى القرنين الخامس عشر والسادس عشر
الملايين فكان أكثر المجلوبين من القوقاز والجراكسة ، وهؤلاء
جميعا نسبوا أنفسهم الى الأتراك لاجادتهم اللغة التركية التى
ميزتهم عن عامة الشعب (٣) . ومن الرقيق الذكور كون سلاطين
الماليك جيشهم (٤) . وقد كانت الهجرات الغربية للشعوب
المفولية من العلامات البارزة ، وأخذت تسير بخطى نابنة الى دولة
الماليك ، ويمكن تفسير دخول الماليك لمصر عن طريقين :

(١) شراء نجم الدين أيوب للعديد من الماليك الأرقاء ، مما
أوجد منهم طبقة عريضة .

(ب) حضورهم كلاجئين ومهاجرين للبحث عن مأوى أمام
هجوم المغول (٥) .

وقد دفع سلاطين الماليك ثمن الرقيق القادم اليهم من بيت
المال ومن ديوان الخاص (٦) . وقد قدر عدد الرقيق القادم سنويا
الى ميناء دمياط والاسكندرية بحوالى ألفى مملوك ، واختلفت
أسعارهم تبعا لأجناسهم والبلاد القادمين منها : فالترى تراوح
سعره ما بين ١٣٠ و ١٤٠ دوكة لكل رأس ، والجركسى تراوح
سعره ما بين ١١٠ و ١٢٠ دوكة ، أما اليونانى فقد قارب التسعين
دوكة ، ومثله الألبانى ، بينما تراوح سعر الصربى ما بين ٧٠
و ٨٠ دوكة (٧) .

ولم تكن هذه الأسعار تطبق بحذافيرها ، فمثلا نجد المملوك
سيف الدين قلاوون — الذى تولى السلطنة بعد ذلك عام ٦٧٨ هـ /
١٢٧٩ م — كان سعره ألف دينار ولقب من أجل ذلك بالآلفى (٨) .
أما السلطان برسباى فقد اشترى المملوك قايتباى — تسطن عام
٨٧٢ هـ / ١٤٦٨ م — بخمسين دينار فقط رغم أنه جركسى
الجنس (٩) . كذلك وصل سعر بعض الماليك الى خمسين ألف
درهم (١٠) .

وقد تباينت مواقف سلاطين المماليك تجاه شراء المماليك :بن
الزيادة والنقص منهم فمثلا السلطان الأشرف خليل بن قلاوون بلغ
عدد مماليكه ستة آلاف مملوك (١١) . بينما كان عدد المماليك فى
عهد السلطان بيبرس البندقدارى قبل ذلك ستة عشر ألف
مملوك (١٢) مع عائلاتهم الى مصر وترقوا فى المناصب حتى بلغ
بعضهم أمير طبلخاناه ، وكذلك كان منهم أمراء عشرين ، وعشرة ،
ومنهم سلحدارية وجمدارية (١٣) . أما السلطان العادل كتبغا فقد
كان لديه بعض المماليك ، ثم قام بجلب عشرة آلاف مملوك وثنى
— ويقال ثمانية عشرة (١٤) — مما أدى الى إثارة المصـرـريـين
عليه (١٥) . وعندما استقر السلطان الناصر محمد بن قلاوون فى
الحكم عمل على الاختار من المماليك حتى يستطيع مواجهة منائوييه ،
والقبض على زمام السلطة . فيقال أنه دفع أحيانا ما ببن ٤٠
و ١٠٠ ألف درهم ثمنا للملوك واحد ، وخصص ٢٢٠.٠٠٠ درهم
سنويا لشراء المماليك (١٦) . ولعل هذا يفسر ما ذهب اليه ابن
اياس (١٧) من أن راتب السلطان الناصر ومماليكه بلغ يوميا
٣٦.٠٠٠ رطل لحم ، وبلغ عدد مشترياته من المماليك ١٢.٠٠٠
مملوك أى أن هؤلاء المماليك كانوا يكفون الدولة سنويا ما يزيد
عن ١٣ ألف رطل لحم فإذا وضعنا فى الاعتبار أن ثمن رطل
اللحم الواحد فى تلك الفترة كان يباع بنصف درهم (١٨) اتضح
لنا أن المماليك كانوا يستهلكون لحوما سنوية تقدر بحوالى سبعة
ملايين درهم .

ناهيك عن أن المملوك بعد شرائه كان يذهب الى الطبايق
لتعليمه مبادئ القراءة والكتابة ، وحفظ القرآن وغيره ، ثم بعد
ذلك تقرر له جامكية — كلمة فارسية تعنى المرتب الذى يصرف
للمحاربين (١٩) — تتراوح ما بين ٣ و ١٠ دينار (٢٠) وقيل سبعة
عشر دينارا (٢١) . وعندما يصير جنديا يطبق عليه نظام الترقى
فى الوظائف ، وتجرى عليه الاقطاعات .

مما سبق يتضح أن الرقيق — الدعامة الأساسية لجيش الماليك — أنفق السلاطين على شرائهم بمبالغ كبيرة من الأموال ، وقد لاحظ ذلك ماير (٢٢) فذكر أن كثرة المبالغ التي كان يدفعها سلاطين الماليك قد وصلت مسامعها الى بلاد التركستان ، الأمر الذى دفع أهل هذه البلاد الى بيع أولادهم وبناتهم لكي يلحقوا بالبلاط المصرى ، كما أن أهل التركستان أنفسهم بدأوا فى التوافد الى أرض الآمال .

كانت العناية بالجند ورواتبهم فى دولة الماليك من أوائل مهام ديوان الجيش لذلك كان الديوان الرئيسى بالقاهرة ذا ادارتين :

الأولى : خاصة بالجيش المصرى ، وتشرف على الجزء الواقع بين الفرات حتى جنادل مصر الجنوبية .

الثانية : خاصة بالجيش الشامى ، وتمتد رعايتها على الجزء الواقع من الفرات حتى المناطق الشمالية (٢٣) .

وكان يرأس الديوان ناظر ، ويساعده عدة مباشرين هم : صاحب ديوان الجيش ، ومستوفى ديوان الجيش ، وعليه تحديد وتدوين برتبات الجند ، ثم مستوفى اقطاع العرب ، وأخيرا مستوفى الرزق وهو بمثابة صراف يعطى الجند مرتباتهم (٢٤) .

كانت الاقطاعات هى المصدر الأساسى للنفقة على الجيش (٢٥) ، وهى كناية عن إعطية تعرف بـ «الخبز أو المشال» تمنحها الدولة للأمرء والفرسان تعتبر ملكا مؤقتا لهم يستغلونه حسبما يشاؤون (٢) . أى أن الاقطاع كان يمنح للأمير أو الجندى ليستغله طوال فترة حياته ، أو عمله بالجنديّة ، أما بعد ذلك وفى حالة العزل أو الوفاة فيخرج عنه الاقطاع ، وهذا ما كان يسمى باقطاع الاستغلال كما سيوضح فى الفصل القادم .

وقد اختلف مقدار الاقطاعات تبعا لرتبة الأمراء ، وسياسة السلطان الحاكم فبعد ما كان نصب الأمراء عشرة قراريط من أرض مصر — التي كانت مقسمة الى ٢٤ قيراطا — فى بداية عصر المماليك (٢٧) ، أصبح فى عام ٦٩٧ هـ / ١٢٩٨ م نصيبهم ونصيب أجناد الحلقة أحد عشر قيراطا (٢٨) . وذلك بعد إجراء الروك الحسابى على يد حسام الدين لاجين ، مما أثار الغضب عند الأمراء . وفى عام ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م رآك الناصر محمد بن قلاوون البلاد ، وصير أقطاعات الأمراء والأجناد أربعة عشر قيراطا (٢٩) . وقد قدرت قيمة الاقطاعات الممنوحة للأمراء حسب رتبهم كما يلى :

- (١) أمير المائة من ٨٠٠٠ الى ٢٠٠٠٠ دينار جيشى .
- (ب) أمير الطبلخاناه من ٢٣٠٠٠ الى ٣٠٠٠٠ دينار جيشى
- (ج) أمير العشرة من ٧٠٠٠ الى ٩٠٠٠ دينار جيشى .
- (د) أعيان مقدمى الحلقة من ٢٥٠ الى ١٥٠٠ دينار جيشى (٣٠) .

وهذه القيم اذا طبقت على الأرض فسنجد أن الأمير الكبير كان يحصل على مساحة تتراوح ما بين قرية وعشر قرى ، فى حين أن المملوك السلطانى كان اقطاعه يتراوح بين قرية ونصف قرية ، أما الجندى الحلقة فكان اقطاعه يصل الى نصف قرية (٣١) .

وقد أورد كل من المقرئى (٣٢) ، والأسدى (٣٣) وآخرين (٣٤) قائمة بينوا فيها نتائج الروك الناصرى من حيث عدد الجيش ، ورواتبهم ، واقطاعاتهم محسوبة بالدينار الجيشى ، وفيما يلى تصورنا لها :

نوع الرتبة	العُدد	عدد مهايلكهم	العدد الكل	الراتب	المسمى الدينار الجيشى
امراء	٢٤	٢٤٠٠	٢٤٢٤	(أ) ١٠٠,٠٠٠ دينار جيشى (ب) ١٠٠,٠٠٠ دينار جيشى (ج) ١٠٠,٠٠٠ دينار جيشى (د) ٨٥,٠٠٠ دينار جيشى	١٠ درهم ١٠ درهم ١٠ درهم ١٠ درهم
الاوف ومهايلكهم	(أ) نائيب (ب) وزير (ج) أوف خامكية (د) أوف خرجية	١ ١ ٨ ١٤			
امراء	٢٠٠	٨٠٠٠	٨٢٠٠	(أ) ٤٠,٠٠٠ دينار جيشى (ب) ٣٠,٠٠٠ دينار جيشى	١٠ درهم ٨ درهم
امراء	٢٠٠	٢٠٠٠	٢٢٠٠	(أ) ٣٠ أمير (ب) ١٧٠ أمير	١٠ درهم ١٠ درهم
المشراة ومهايلكهم	(أ) خامكية (ب) خرجية	٣٠ ١٧٠			

نوع الرتبة	المصدر	عدد مهاليكهم	العدد الكلي	الراتب	سعر الدينار الجيوشي
كشافات الاقاليم ومهاليكهم	١٤	٥٦٠	٥٧٤	٢٠٠٠٠ دينار جيوشي	٨ دراهم
ولاية الاقاليم	٧	٧٠	٧٧	(أ) ١٠٠٠٠ دينار جيوشي (ب) ٥٠٠٠ دينار جيوشي	(أ) ٨ دراهم (ب) ٧ دراهم
مهايك	(أ) مقدمو مهاليك السلطان ٤٠ (ب) مقدمو الحلقة ١٨٠ (ج) نقيب الالوف ٢٤ (د) مهاليك السلطان ٢٠٠٠ (هـ) اجناد الحلقة ٨٩٣٢	—	١١١٧٦	(أ) ١٢٠٠ دينار جيوشي (ب) ١٠٠٠ (ج) ٤٠٠ (د) ١٥٠٠ — ١٠٠٠ (هـ) ٩٠٠ — ٢٠٠	(أ) ١٠ د (ب) ٩ د (ج) ٩ د (د) ١٠ د (هـ) ١٠ د

من الجدول السابق نخرج بعدة ملاحظات :

١ — بلغ مجموع الأجناد بمصر فى عصر الناصر محمد بن قلاوون ٢٤٦٥١ جنديا .

٢ — بلغ مجموع رواتب الجند مبلغا كبيرا فى عهد السلطان سالف الذكر ، وبلغت ما يقرب من ١٩ ألف ألف دينار — ١٨٧٥٦٨٠٠ — أما اذا حسبت بالدرهم فسنجد رقما كبيرا يصعب تصديقه .

٣ — انقسم الأمراء الى طبقتين هما : الخاصة والخارجية . فالأولى كانوا مقرين للسلطان وملازموه فى خلواته ، ويسوقون المحل الشريف ، وكانوا فى عهد الناصر محمد بن قلاوون أربعين خاصكيا ثم ازدادوا بعد ذلك حتى وصلوا فى عهد برسبای الى ألفى خاصكى ، ومنهم يؤمر كبار الأمراء كالنائب والوزير (٣٥) . أما انثانية فهم عامة الأمراء ، ودون الخاصة فى المركز الأدبى والمادى (٣٦) .

٤ — قدرت قيمة الاقطاعات بالدينار الجيسى ، الذى لم يكن عملة نقدية يتعامل بها ، بل وسيلة حسابية لقياس قيم الاقطاعات . ومن الواضح أن قيمته كانت تختلف من اقطاع الى آخر ، وكذلك من زمن الى زمن ، ففى ظرف ستين سنة كانت قيمة الدينار الجيسى عام ٧١ هـ/١٣١٥ م تتراوح ما بين ٧ و ١٠ دراهم ، ثم أمسى فى عام ١٣٣٧ م يساوى ١٣ ١/٢ درهم (٣٧) .

هذا ما يتعلق بالروك الناصرى بالديار المصرية ومنه تبين لنا عدة الجند بمصر ومقدار رواتبهم . أما فى بلاد الشام فالمعروف أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون قد أجرى بها روكا عام ٧١٧ هـ/١٣١٧ م (٣٨) — بطرابلس — إلا أن المصادر المعاصرة

آنذاك لم تذكر عنه شيئا يتصل برواتب واقطاعات الجند الشاميين باستثناء خليل بن شاهين الظاهري (٣٩) الذى ذكر عدة الجيوش الشامية فى فترة ما مجهولة عبر عصر المماليك — ويرجح انها كانت خلال حكم السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، وهذا لكثرة عدد الجنود التى ذكرها ، وأيضا لأنه أعقب ذلك بالحديث عن بداية الدولة الجركسية — فذكر أن :

- ١ — أجناد الحلقة والماليك السلطانية وماليك الأمراء بمصر ٤٢ر... جندى
- ٢ — أجناد الحلقة وماليك الكافل والأمراء بدمشق ١٥ر... جندى
- ٣ — أجناد الحلقة وماليك الكافل والأمراء بحلب ٨ر... جندى
- ٤ — أجناد الحلقة وماليك الكافل والأمراء بطرابلس ٥ر... جندى
- ٥ — أجناد الحلقة وماليك الكافل والأمراء بصفد ٢ر... جندى
- ٦ — أجناد الحلقة وماليك الكافل والأمراء بفزة ١ر... جندى
- ٧ — خيالة وأجناد النواب بمصر والشام ٦٠ر... جندى
- ٨ — عدة قبائل العربان بمصر ٣٩٤ر... جندى

المجموع الكلى للجيش بمصر والشام ٢٧٥ر... جندى

أما اقطاعات الشام فكانت تقل عن مصر بمقدار الثلث ، باستثناء نائب الشام الذى كان أقطاعه يقرب من اقطاع أمراء المائة

المصريين(٤٠) . والى جانب الاقطاعات التى منحت للأمراء كانت لهم الرواتب الجارية يوميا من اللحم والخبز والشعير والزيت والشمع ، وكذلك الكسوة مرتين سنويا(٤١) هذا الى جانب أنه اذا ولد لأحد الأمراء مولود اعطاه السلطان دنائير ولحما وخبزا وعليقا حتى يكبر ، فطبق عليه الاقطاع(٤٢) .

والى جانب الاقطاعات والمرتببات الثابتة ، كان الجيش يحصل على نفقات فى أوقات معينة منها :

(١) نفقة الخلعة والتسلطن(٤٣) . وكان يتحصل عليها الممالك عند تولد أى سلطان جديد ، ويبدو أن مقدارها كان معروفا وهو مائة دينار لكل الأجناد وأرباب الدولة ، أما الأتابك فكان يتحصل على أربعة آلاف دينار ، بينما تحصل مقدمو الألوف — وهم أمراء المائة — من ٢٠٠٠ الى ٢٥٠٠ دينار ، أما الطبلخاناه فكان نصيبهم خمسمائة دينار ، فى حين تحصل أمراء العشرات على ٢٠٠ دينار(٤٤) . وفى بعض الأحيان رفض الأجناد أخذ المائة دينار نفقة التسلطن وطالبوا بزيادياتها ، فوجد فى عام ٧٧٨ هـ / ١٣٧٧ م زيدت نفقتهم حتى وصلت خمسمائة دينار ، وكانت جملة من فرق عليهم النفقة ثلاثة آلاف مملوك ، وبذلك بلغت جملة النفقة ألف ألف وخمسمائة ألف دينار(٤٥) .

(ب) نفقة الخروج للحرب ، أو اخلاء احدى الثورات(٤٦) :
امثلاً عصر الممالك بكثير من الاضطرابات سواء فى الخارج أو فى الداخل ، حيث كان يحدث بهم خارجيا التتار والفلول الباقية من الصليبيين ، اما الداخل فكان بركان دائم الثوران بسبب نشاط العربان فى مقاومتهم للسلطة المملوكية . فكل ذلك استلزم ان يهب السلاطين لتأمين دولتهم داخليا وخارجيا ، الأمر الذى أثقل

كاهلهم بالنفقات . فالجند المباليك باعتبارهم مرتزقة لم يكن من السهل خروجهم للحرب الا بعد الاتفاق عليهم . فنجد السلطان قتلزم استطاع أن يعد جيشه ويخرج لمحاربة التتار في عين جالوت الا بعد أن أنفق على هذا الجيش ما يزيد على ستمائة ألف دينار (١٤٧) . كذلك السلطان الناصر محمد بن قلاوون عندما أراد الخروج في عام ٦٩٩ هـ لكي يصد غارات القان غازان المغولي عن بلاد الشام — موقعه مرج راهط — أنفق على جنده من خزائن المال لثن ملوك ما بين ٨٠ و ٥٠ ديناراً ، وأنفق على عسكر الشام لكل واحد منهم عشرة دنانير ، وعشرة أرادب شعير ، وعشرة أرادب قمح (٤٨) . أما ثورات العربان — التي من كثرتها يصعب حصرها — فقد استنزفت كثيراً من أموال المباليك ، وكفى دليلاً على ذلك ما قام به السلطان برقوق في عام ٨٠١ هـ / ١٣٩٩ م . من إخراج حملة للقضاء على فتنة دبت بين العربان في البحيرة والصعيد ، وتولى أمر هذه الحملة ستة من الأمراء المقدمين بلغت نفقة كل فرد منهم ثلاثين ألف درهم ، وعشرة أمراء طبلخاناه أعطى كل فرد منهم عشرة آلاف درهم ، وكذلك أعطى كل فرد من أمراء الخيبرات خمسة آلاف درهم (٤٩) . أي أن نفقة القادة في هذه الحملة بلغت ما يربو على ثلاثمائة ألف درهم .

أما نفقة النصر . وكان يتحصل عليها الجند عقب انتصارهم في أي حرب ، أو إخمادهم لأي فتنة . ويبدو أن هذه النفقة كان مقدارها مطلقاً وهو مائة دينار لكل جندي مثلها في ذلك مثل نفقة السلطان . ففي عام ٦٧٠ هـ أنفق بيبرس على الجيش لكل جندي مائة دينار عقب انتصارهم في صد التتار (٥٠) كذلك في عام ٧٦٩ هـ انتصر السلطان الأشرف شعبان على أحد مناوئيه فأأنفق على كل جندي مائة دينار (٥١) .

(د) نفقة نزول ابن السلطان لأول مرة الى المدينة (٥٢) .
فالمعروف أن أبناء السلاطين كانت تربى بالتصور ، ولم يكن
مسموحا لهم الاختلاط بالعامية ، وابتهاجا من السلاطين بكبر آبائهم
واستطاعتهم النزول الى المدينة ، قرروا نفقة للجند من أجل هذه
المناسبة ، الا انها لم تكن معلومة القيمة .

(هـ) وأحيانا كان السلاطين يوزعون نفقة على الجند
والأمراء بدون داع ، وقد حدث مثل ذلك فى عام ٩٠١ هـ حدث أنفق
السلطان قايتباى على الجند والأمراء « أربعمائة ألف دينار دون
داع لذلك » (٥٣) . ولعل الدافع وراء ذلك هو رغبة السلاطين
فى تجنب شر الجند والعمل على ارضائهم لكيلا يثيروا القلاقل أو
يعتدوا عليهم .

وبسبب تعدد المناسبات التى تعطى فيها النفقة أصبحت
قيمتها غير ثابتة بحيث تعلقت بغنى السلطان ، وبقدر ما يحويه
بيت المال من مال (٥٤) .

كان المسئول عن توزيع النفقة أو الاقطاعات ديوان الجيش
أو ديوان الاقطاع (٥٥) ، وكان السلطان هو القائم بعملية
التوزيع (٥٦) ، كذلك أجاز للوزير توزيع الاقطاعات الصغرة فى
مصر وتولية بعض المناصب المالية وعزل أصحابها (٥٧) ، وعليه
أيضا تقديم اللحوم للماليك ، وعلى ديوان النظر أن يضمن
الأراضى ، ويستغل مناجم النطرون فى الطرانة ، ويجبى الضرائب
ليدفع اثمان تلك اللحوم (٥٨) . ويبدو أنه كثيرا ما عجز الوزراء
عن الوفاء بمطالباتهم تجاه الجيش ، خاصة فى عصر دولة المماليك
البرجية فهاثروا الهرب أو الاختفاء أو استعفاء أنفسهم من تولى
الوزارة . ففى عام ٨٠٥ هـ / ١٤٠٢ م هرب الوزير مبارك شاه

بسبب عجزه عن كلف الوزارة ، كذلك هرب أحد الوزراء مرتين خلال العام التالى لذلك (٥٩) . وقد شارك الوزير فى تحمل مسؤولية النفقة على الجند اسنادار الدولة (٦٠) .

لم يكن من حق جميع الممالك فى الدولة ان يأخذوا نفقة من ديوان الجيش ، بل كانت نفقات ديوان الجيش والنظر تتجه الى فئة واحدة منهم . ولبيان ذلك فان من الواجب هنا معرفة طبقات الجيش الملوكة . فهذا الجيش كان مؤلفا من ثلاث طبقات :

(أ) الممالك السلطانية

(ب) أجناد الحلقة

(ج) ممالك الأمراء (٦١)

فالطبقة الاولى كان يشرف عليها السلطان ، وينفق عليها من ديوانه الخاص أو المفرد ، والطبقة الثالثة كانت تتمثل فى الأمراء ومماليكهم ، وكان على هؤلاء الأمراء الاشراف والنفقة على مماليكهم بما يحصلون عليه من اقطاعات . أما الطبقة الثانية فهى التى تهمنها والى توجّه نفقات ديوان الجيش ، حيث كانت تمثل هذه الطبقة عماد الجيش الملوكة (٦٢) .

لم تقف اهتمامات ديوان الجيش على الجند فقط — من حيث تسجيلهم وتربيتهم واعطائهم الجوامك والاقطاعات — بل امتدت أيضا الى الاتفاق على أسلحتهم التى استخدموها فى قمع الثورات وصد الأعداء . فقد كان هناك بيت للسلاح خاص بالسلطان عرف باسم « السلاح خاناه السلطانية » (٦٣) وتقع نفقة هذا البيت وتمويله على السلطان وديوانه الخاص . وإلى جانب هذا البيت وجد بيت آخر للسلاح لكنه خاص بالدولة عرف باسم « سلاح خاناه » فقط أو « الزردخاناه » وتولى الصرف على هذا البيت

وشراء ما يستلزمه من سلاح ديوان الجيش(٦٤) كذلك أنفق ديوان الجكش على السلاحدارية (حملة السلاح) ، والجمعدارية (حملة الدبابيس) ، والزردكشية (لابسو ادلروع) ، والندقدارية (حملة البندق) ، والحربدارية والرمحدارية(٦٥) . وكان للسلاح مصـدـران :

(١) المعهول داخل البلاد بدكاكين صنعته

(ب) المجلوب او المهدي من خارج البلاد(٦٦)

وبذلك تكون النفقة قد دفعت الى القسم الاول كمقابل لجلب المعادن ، وصهرها ونصنيعها ، وأيضا كأجر للقائمين على تلك الصناعة . ويبدو أن ديوان الجيش قد أولى عناية كبيرة بصناعة السلاح وابتكار أنواع جديدة منه ، وساعده على ذلك ظهور العديد من الأسرات النى امتهنت صناعة السلاح مثل أسرة «المعلم محمد المصرى» وهؤلاء برعوا فى صناعة السيوف ، وابراهيم بن المغربى ، كان يصنع الأسلحة للسلطين الجراكسة(٦٧) . ومن الجدير بالذكر هنا أن أسلحة الممالك الحربية كالخناجر والدبابيس والرماح كانت تفنقر الى أى نوع من الزخرفة بعكس أسلحة السلطين والأمراء التى كانت اقرب الى « تحفة الزينة »(٦٨) وذلك لما بها من زخارف كثيرة وتحليتها بالذهب والفضة الذى انتشر على مدى أوسع فى عصر الممالك(٦٩) . وقد كانت نفقة السلاح خاناه سنويا فى عصر الفاطميين ما بين ٨٠ و ٧٠ ألف دينار(٧٠) . فإذا وضعنا فى الاعتبار الظروف التى أحاطت دولة الممالك فى مصر — سواء بالداخل أو الخارج — فسيوضح أن الممالك قد خصصوا مبالغ طائلة للنفقة على هذه الجهة ، والدليل ما خلفه ذلك العصر من مسميات عديدة للأسلحة وتطورات جديدة أدخلت عليها(٧١) .

— يعتبر الأسطول من النواحي الأساسية التي تتصل بالبحرية . وكلاهما متعاقبان في الذكر ، ومن ثم فقد امتدت رعاية ديوان البحرية لهذه الناحية لما لها من اتصال وثيق بالناحية العسكرية . كان للأسطول ديوان في العصر الأيوبي يتولى الصرف عليه من حيث شراء سفن وتعميرها ، ودفع مرتبات للقادة والرملة وسمى هذا الديوان باسم « ديوان الأسطول » أو « ديوان الجند » أو « ديوان العمائر » (٧٢) . أما في عصر المماليك ، بدو أن هذا الديوان قد ألغى في فترة مجهولة ولم يذكر المعاصرون آنذاك أي شيء عنه . ومما يرجح دليل الإلغاء قول صاحب الخطط (٧٣) : « ولما تملك الأتراك المماليك مصر أهملوا أمر الأسطول » . ولا يعني هذا أنه في عهد المماليك قد انتهى أمر الأسطول نهائيا ، ولكن قل الاهتمام به والاعتماد عليه . حيث كان هناك بمصر الملوكة أماكن معدة لصناعة سفن الأسطول منها : دار صناعة الروضة ، ودار صناعة الفسطاط ، ودار صناعة المقس ، ودار صناعة بولاق ، ودار صناعة الجزيرة الوسطى (أرى) الواقعة بين الروضة وبولاق (٧٤) . واعتهدت هذه الصناعة على الأخشاب التي كانت تشتري من الخارج — التي كانت أثمانها غالية بسبب تحريم البابوية لتصدير الأخشاب والمعادن لمصر (٧٥) — كل ذلك يشير إلى أن المماليك خصصوا جزءا من مبالغهم للنفقة على أعداد أسطول قوى وتجهيزه بالرجال وأدوات الحرب (٧٦) .

وقد اختلفت درجة الاهتمام ومقدار النفقة على الأسطول من سلطان إلى آخر فالسلطان بيبرس مثلا كان أكثر السلاطين المماليك اهتماما بالأسطول ، وعمر العديد من السفن في ميناء الإسكندرية ودمياط ، وتنفذ العمل بنفسه واحتكر الحراج — غابات كثيفة في الصعيد — وأوقفه على عدل المراكب ، وبعد ما عمر من

الشوانى (٧٧) نحو أربعين شونة أجرى عرضا لها فى النيل للوقوف على مدى صلاحيتها (٧٨) . وأنفق الظاهر بيبرس على الشوانى والحراريق (٧٩) ، والطرائد (٨٠) وغبرها مائة ألف دينار سنويا (٨١) . وفى عام ٦٦٩ هـ جرد بيبرس حملة بحرية لغزو جزيرة قبرص مكونة من عشرين شونة ، بالإضافة الى مجموعة من الحراريق والطرائد ، الا ان هذا الاسطول الصغير تحطم أمام ساحل ليماسول بسبب اصطدامه ببعض الشعاب ، فلما علم بذلك ملك قبرص أرسل يويغ السلطان بيبرس على فعلته ، فرد عليه الأخير برسالة جاء فى مضمونها : « جبادكم المراكب ، بينما مراكبنا الجياد » (٨٢) . وهذه العبارة تكشف صراحة عن عدم اهتمام الماليك بالأسطول ، أو الاعتماد عليه اذا ما قورنوا بقبرص ويبدو جليا أن الدافع وراء ذلك هو الموقع الجغرافى .

وقد اهتم أيضا السلطان الأشرف خليل بن قلاوون بالنفقة على الأسطول وفى عام ٦٩١ هـ أنشأ العديد من الشوانى وبالع فى زخرفتها ، ثم استمرضاها فى النيل للتأكد من صلاحيتها (٨٣) . وأنفق فى يوم العرض مالا لا يعد على حد قول المقرئى (٨٤) .

وثمة بعض المؤثرات القليلة التى تشير الى اهتمام سلاطين الماليك بالأسطول قد بدت فى نهاية دولة الماليك الأولى حيث كان الأتابكى هو المسئول عن تعمير السفن ، وكان الوزير يشرف على العمل الكلى ، أما نفقات الانتاج ومتطلباته فكان المسئول عنها أحد القضاة . وقد حدث مثل ذلك فى عام ٧٦٧ هـ حيث كلف السلطان الأشرف شعبان الأتابكى بعمل عدة مراكب بالاسكندرية وأشرف على العمل الوزير ماجد بن قزوينه وباشر نفقات الانتاج القاضى بهاء الدين بن المفسر ، وقد صنع فى هذه السنة ٢٠٠ مركب ،

ثم احضر السلطان البحارة والنفاطة ، وانفق عليهم وكتب أسماءهم
فى الدفاتر (٨٥) .

وقد اهتم أيضا بعض سلاطين الجراكسة بأمر الانفاق على
الاسطول ومن هؤلاء السلطان برقوق وكذلك السلطان برسباى
الذى انشأ فى عام ٨٢٨ هـ نحو مائة غراب (٨٦) . كما قام السلطان
جقمق فى عام ٨٤٧ هـ بتجهيز مراكب كبيرة وأقام الصناعات ليعملها
عدة أشهر بساحل النيل « وغرم لأجلها أموالا جمّة » (٨٧) .

وقد امتدت نفقات ديوان الجيش لتشمل شراء الخيول التى
كانت تستخدم آنذاك فى الحروب وكذلك فى البريد وأيضا فى
بعض الألعاب الرياضية . وقد اجتمعت الخيول وغيرها فى
الاصطبلات السلطانية التى كان بجوارها سوق للخيول (٨٨) .
وقد تنوعت الاصطبلات السلطانية بتنوع الحيوانات التى بها —
هذا عدا الاصطبل الخاص الذى كان يحوى خيل السلطان وينفق
عليه ديوان الخاص ، أما بقية الاصطبلات فكان ينفق عليها ديوان
النظر — ومن هذه الاصطبلات :

(١) اصطبل الحجورة : وكان يوضع به الخيول التى
تستعمل فى لعب الكرة .

(ب) اصطبل البيمارسان وكان به الخيول الضعاف .

(ج) اصطبل الجوق وكان به خيول كتبة السلطان .

(د) اصطبل البغال .

(هـ) اصطبل البريد .

(و) مناخ الجمال .

(ز) اصطبلى الهجن والنياق .

(ح) اصطبل النبل .

(ط) اصطبل السباع ، وتولى الاشراف على هذه الاصطبلات ما يقرب من ائ و خمسمائة فرد ما بين سواس وبياطرة وهجانة وغيرهم .

وقد كانت الخيل تشتري من برقة وبلاد المغرب والشام (٩٠) .
فى عام ٨٠٠ هـ توجه أحد الأمراء الى بلاد المغرب لشراء خيول
للسلطان فعاد معه مائة وعشرون فرسا ، م قدم رسول ملك
فاس ثلاثين فرسا وصاحب تلمسان قدم أربعة وعشرين فرسا
وقدم صاحب تونس ستة عشر فرسا (٩١) . وهذا يبين لنا أن
جزءا من الخيل كانت تأتى كهدية للسلطان بدون مقابل وذلك
طعما فى ارضائه (٩٢) .

وكان السلطان قلاوون يهتم بشراء الخيول من برقة خاصة
ودفع مقابل كل جواد خمسة آلاف درهم (٩٣) ، أما ابنه السلطان
الناصر محمد بن قلاوون فقد شغف بالخيول ورقيها ، ودفع فى
شرائها مبالغ كبيرة اختلفت باختلاف الجهة المجلوبة منها . فمثلا
كان يدفع فى خيل العرب من ١٠ الى ٣٠ ألف درهم ، أما خيل
العربان وغيرهم فقد تراوحت اثمانها ما بين ٦٠ و ١٠٠ ألف
درهم (٩٤) وفى عام ٧٤٠ هـ / ١٣٤٠ م دفع السلطان الناصر ثلاثين
ألف دينار ثمنا لجواد واحد ، وذلك فى الوقت الذى كان فيه ثمن
الحصان عشرة آلاف دينار (٩٥) . ولم يقف الأمر عند ذلك بل كان
يتلف على شراء أى جواد جيد وان بلغ ثمنه ألف ألف درهم (٩٦) .

وقد مات السلطان الناصر ولديه من الخيل ٤٨٠٠ فرس
بالإضافة الى خمسة آلاف من الهجن والنوق ، كذلك تؤمى برقوق

وخلف سبعة آلاف فرس وخمسة عشر ألف جمل (٩٧) . وكان سلاطين الممالك ينعمون على أمراءهم ومماليكهم بالخيل مرتين سنويا :

(أ) فى اواخر الربيع عند خروج السلطان الى مرابط خيوله ، وكان وقتذاك يعطى الأمراء المؤيدين خيولا مسرجة ملجمة بكنابيش — برذعة تكون تحت السرج — مذهبة ، ولطبلخاناه خيولا عربية .

(ب) عند لعب السلطان بالكرة فى الميدان وفى هذه المرة يعطى للجميع خيولا مسرجة ملجمة بلا كنابيش أما أمراء العشرات فلم يأخذوا شيئا فى هذه المرة كذلك نادرا ما أنعم السلاطين على نواب الممالك الشامية بالخيل وقد تحصل بعض الأمراء المقربين للسلطان على مائة فرس سنويا وإذا نفق فرس لأحدهم عوضه السلطان بآخر غيره (٩٨) كذلك كان كل أمير يتسلم جملا لحمل مهماته أثناء السفر (٩٩) . فانا وضعنا فى الاعتبار عدد الجبش الملوكى السابق الذكر وما يلزم هذا العدد من خيل سنويا ، تبين ضخامة الأموال التى أنفقت على شراء الخيل فى عهد الممالك .

ونمة مجال آخر كان لزاما على ديوان الجيش النفقة فيه ، الا وهو تمويل الجيش أثناء الحروب . فقد ألقت الحروب والثورات عبئا ثقيلا على الخزائنة المملوكية بصفة عامة وديوان الجيش بصفة خاصة ومرجع ذلك الى كثرة الأموال التى أنفقت فى صدد أو اخماد هذه الحروب أو تلك الثورات (١٠٠) . فمنذ اليوم الأول لقيام دولة الممالك وقع على عاتقها صدد حملة لويس التاسع التى احتلت دمياط وزحمت الى المنصورة ٢٥٠ ام . ثم بعد ذلك فى عام ١٢٦٠ م نقابل السلطان قطز مع التتار فى موقعة عين جالوت ، ومن بعده عمل السلطان بيبرس على استئصال شأفة

الصلبيين وأسقط أنطاكية (١٠١) . تم واصل من بعده السلطان قلاوون وأسقط العديد من القلاع الصليبية فى الشام كإمارة طرابلس ١٢٨٩ م . ثم قام من بعده ابنه السلطان الأشرف خليل بإسقاط آخر معقل للصلبيين بالشام وهو عكا عام ١٢٩١ م (١٠٢) . وفى عام ١٣٠٢ م استطاع السلطان الناصر محمد من هزيمة جحافل التتار فى موقعة مرج الصفر . أعقب ذلك فنهز من الهدوء المشوب بالحذر قطعتها حملات تبهور لنك المدمرة مع سلاطين المماليك الجراكسة . وما كادت تنتهى هذه الموجة حتى أعقبها موجة أخرى من مسلسل صراع مع العثمانيين . أسفر هذا الصراع المرير عن هزيمة المماليك ، بل سقوط الدولة المملوكية فى محصر عام ٩٢٣ هـ / ١٥١٧ م . أضف الى ذلك ما أنصف به عصر المماليك من كثرة الفتن والاضطرابات الداخلية التى لم تهدأ يوماً خاصة من جانب العربان ، الذين غدت مناوئهم للسلطة سبباً رئيسياً فى زوالها . وليس المقصود هنا هو التعرض الى تلك الحروب والنزاعات بالتفصيل بل الهدف هو لقاء لمحة بسيطة على أهم الحروب التى خاضها المماليك والتى من أجلها جندوا الجنود وأنفقوا المبالغ الطائلة مما جعل خزائهم فى كدر من الأوقات خاوية .

ومن الأمثلة القليلة الآتية يمكن التعرف على نفقة الحروب التى كان يدفعها ديوان الجيش :

أنفق السلطان بيبرس على فتح عدة قلاع وبلاد — أنطاكية وقيسارية وياغا وأرسوف وصفد — بالشام حوالى ثمانمائة ألف دينار (١٠٣) . وأنفق السلطان الناصر فرج فى عام ٨٠٢ هـ / ١٤٠٠ م مبلغ ٥٢٥ ألف دينار لكى يخمد إحدى الثورات التى قامت ببلاد الشام (١٠٤) . وعقب إخماذه لهذه الثورة فوجيء بهجوم تيمور لنك على البلاد فاضطر للانفاق على الجيش مرة ثانية — نفقة

الخروج — وأعطى لكل مملوك ٣٤٠٠ درهم (١٠٥) . وفى عام ٨٠٧ هـ / ١٤٠٤ م ثار نائب طرابلس على السلطان فرج فوزع الأخير نفقة الخروج على الجند ، إلا أن الخزائن لم يكن بها ما يكفى مقدار النفقة فاقترض السلطان من مال الأيتام ، ورهن جوهرة غالية ، وباع أحد بلاد الجيزة ، وذلك من أجل تكبلة النفقة التى بلغت جملتها مائتين وخمسين ألف دينار (١٠٦) . أما السلطان جقتهى فقد بلغت نفقاته على التجاريد وشراء المماليك ونفقتهم فى مدة ثلاث سنوات حوالى ثلاثة آلاف ألف دينار ذهب (١٠٧) . كذلك بلغت نفقات السلطان قايتباى على التجاريد خلال العشرين عاما الأولى من حكمه نحو سبعة آلاف ألف ومائة وخمسة وستين ألف دينار (١٠٨) . وعندما خرج السلطان قنصوه الفورى الى حرب السلطان سليم الاول العثمانى ، أخذ معه مائة قنطار ذهب دنائير ، ومائتى قنطار فضة أنصافا ، وذلك كنفقة للجند ، إلا أنه حينما تقابل الجيشان انهزم المماليك فى مرج دابق وأخذ كل ما معهم من « ذهب أو فضة أو ملبوس » (١٠٩) .

من خلال هذه الأمثلة يتضح أن الدولة المملوكية عانت كثيرا من ويلات الحروب وأهدرت أموالا طائلة من أجلها ، مما جعل نفقة الحروب والثورات بحق تحوّل النصيب الأوفر من الميزانية المملوكية .

وقد نبط بديوان الجيش النظر فى تقسيم الغنائم ، وذلك لما لها من اتصال وثيق بالجيش والحرب . وكانت جملة هذه الغنائم فيما يبدو قليلة ، ولم يرد عنها سوى إشارات قليلة فى متن المصادر المعاصرة آنذاك . وكان المسئول عن تقسيم هذه الغنائم على مستحقها هو قاضى العسكر (١١٠) . وقد حدد الله تعالى مصارف الغنائم بقوله :

((واعلموا انما غنمتم من شئى فان لله خمسه والرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن المسيل ان كنتم آمنتم بالله وما انزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شئى قدير)) (١١١) .

من ذلك يتبين أن خمس الغنمة قد حدد القرآن جهات صرفه ، أما الأربعة الأخرى فكانت من حق الغانمين وظل هذا النظام متبعاً في عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) وبعد وفاته اختلف الفقهاء في توزيع سهم النبي وسهم ذوى القربى ، فالإمام الشافعى (١١٢) . رأى أن من حق الإمام أن ينفق سهم النبي فيما يقوى الإسلام ك شراء سلاح ، أو تحصين ثغر ، أما سهم ذوى القربى فلا بد أن يعطى لذوى القربى من الرسول . أما أبو يوسف (١١٣) فقد نقل عن قيس بن مسلم بن الحنفية أن جماعة من الناس قد راوا أن يعطى سهم النبي للخليفة من بعده ، وسهم ذوى القربى يعطى لقراة الخليفة من بعده ، إلا أنه كان هناك شمة اجماع على أن ينفق هذان السهمان في الكراع والسلاح .

وفي عصر دولة المماليك يكتنف الغموض مسألة توزيع الغنائم ، فالمقرئزى (١١٤) بين أن السلطان كان يأخذ الخمس ، ويقسم باقى الغنمة على الجند الغانمين . وهو بذلك يترك الأمر مبهما : هل كان السلطان يتحصل على سهم النبي فقط أو أنه فاز بمجمل الخمس من الغنمة كلها ؟ أما بيبرس المنصورى (١١٥) فذكر ما نصه — بعد أن فتح السلطان بيبرس أنطاكية ٦٧٣ هـ — « ثم جمع الغنائم على اختلاف أنواعها وقسمها بالسوية على العساكر » . وأغلب الظن أن توزيع الغنمة في عصر المماليك كان يسير ونقلا لما قرره الشرع ، وكان السلطان يتحصل على سهم النبي باعتباره الحاكم العام للدولة ، وأما بقية الغنمة فكانت توزع على الجند .

حيث أشار ابن ظهير(١١٦) الى أن الغنيمة كان يذهب خمسها الى بيت المال ويوزع الباقي على الفانمين . ويقترب الأمر كثيرا فى عصر الماليك مما ذكره الامام الشافعى آنفا من أن سهم الفنى يجب أن ينفق فيما يقوى الاسلام ، فنجد السلطان بيبرس فى عام ٦٦٨ هـ أنفق مبلغا كبيرا من غنائم الفرنج على جامعته الذى بناه(١١٧) . وهذا لما فى بناء الجوامع من تقوية لدعائم الاسلام ونشره ، كما أنها تعتبر من المصالح العامة للمسلمين .

لم تقتصر اهتمامات ديوان الجيش على الجند فقط أثناء خدمتهم للدولة ، بل امتدت اليهم بعد تقاعدهم عن الخدمة ، بسبب عجز ما ، أو لكبر السن ، وهو ما نعتبر عنه حاليا بالاحالة الى المعاش . وقد أطلق على ذلك المتقاعد فى عصر الماليك لقب « طرخان »(١١٨) . وكانت تمنح الطرخانية لمن كبر سنه وعجز عن الخدمة السلطانية ، وكان يجرى على المتقاعد ما يكفيه هو وأولاده من مال ، أو يأخذ اقطاعا يتعيش منه ، وغالبا كانت تعطى الطرخانية لأرباب السيف(١١٩) . كذلك شملت منقعات الدولة تخصيص جزء من مالهاتها لفداء الأسرى واعادتهم الى ذويهم ، وهو ما عرف بالفداء(١٢٠) .

بقيت نقطة أخيرة تمثل جهة من جهات الانفاق فى ديوان الجيش ، ألا وهى اقامة المباني والتحصينات العسكرية فى المدن والثغور لحدود الأعداء وفى عام ٦٦٥ هـ فتح السلطان بيبرس يافا ثم حاصر قلعة الشقيف ، ولما تم له أمر فتحها بنى برجاً للدفاع على باب تلك القلعة(١٢١) . كذلك اهتم بيبرس بقلعة الجبل وزاد من تحصينها وتعمير المباني بها ، وجدد قلعة الجزيرة ، وقلعة السويس ، وكثيرا من الحصون مثل حصن الأكراد وعكا والمرتب وغيرها ببلاد الشام(١٢٢) . وفى عام ٦٨٨ هـ استطاع السلطان

قتلواون احتلال امارة طرابلس الصليبية ، ثم خربها وأخربها
وبنى طرابلس الجديدة على بعد نصف فرسخ من مكانها القديم ،
وذلك لتكون بعيدة عن شاطئ البحر وفي مامن من تهديد الأساطيل
الصليبية (١٢٣) . كذلك فى عام ٧٣٦ هـ عمر السلطان الناصر
محمد قلعة جعسبر بحلب ، وبذل فى سبيل ذلك كثيرا من
الأموال (١٢٤) . وفى عهد السلطان الناصر زين بن برقوق أمر
نائب قلعة دمشق بدمارنها ، فخصص لها عدة جهات للنفقة على
عمارتها مثل : داريا السكرى من دمشق وأريحا من الشام .
ونابلس ، والمسالك ودار الضرب ، ونصف متحصل كنيسة القيامة
والمواريت الحشرية بدمشق وأعمالها ، والرملة والقدس وغزة
من القدس ، وريع الزكاة وريع العشر ، وريع ما يتحصل من دار
الوكالة (١٢٥) . كذلك قام السلطان قنصوه الغورى بإنشاء سور
على حافة البحر بنغر جدة لحفظه من سفن الفرنج (١٢٦) هذه
بعض الأمثلة التى تبين مدى اهتمام سلاطين المماليك بالعمائر
العسكرية ، وهذا بلاشك كلفهم الكثير .

٢ - ديوان الخزانة :

تلخصت مصاريف ديوان الخزانة فى خمس نقاط :

(أ) شراء ما تحتاج اليه الدولة من أشياء قليلة أو معدومة
فيها .

(ب) مصاريف أرباب المناصب عند ولايتهم ، وما يعود عليهم
من الانعامات أثناء مباشرتهم .

(ج) الكسوة المقررة للموظفين والمماليك سنويا .

(د) الهدايا التى ترسل الى المملوك ، والانعامات المهداة
الى قصادهم فى مصر .

(ه) اعداد الخزائن المصاحبة للسلطان فى سفره : سواء للحرب ، أو للصيد ، أو لتنفذ أحوال مملكته (١٢٧) .

طلبت المراسم الملوكية كثيرا من الكماليات التى كانت تفتقر اليها مصر ، وكان السبيل الى هذه الكماليات هو استيرادها من منبع انتاجها ، ثم القيام بتخزينها فى ديوان الخزانة حتى وتمت احتياجها . ومن ثم كان المسئول عن شراء هذه الكماليات ديوان الخزانة ، وكان عليه تخصيص جزء من ميزانيته لهذه العملية الشرائية . وقد أتت الأخشاب اللازمة لصناعة الأسطول على رأس قائمة الواردات ، ثم تلاها الفراء والمنسوجات ، وكذلك زيت الزيتون من بلاد المغرب ، وأيضا السكر وبعض الطيور كالصقر والبار (١٢٨) . ونلاحظ أن بعض هذه السلع كانت تنتجها مصر كالسكر الا أن كثرة الاسراف والحفلات دعت السلاطين الى شراء المزيد منه .

وقد نيط بديوان الخزانة صرف مبالغ مالية للأمراء المعينين على الأعمال والجهات وذلك لى مجهزوا أنفسهم ، ويشـنـروا متطلباتهم استعدادا لتولى العمل . وكان على الخزانة أيضا صرف الخلع المقررة لهم أثناء توليهم الخدمة . وكانت خلع أمراء المئين من الأطلس الأحمر الرومى ، وحوارص — أحزمة — ذهب ، وأيضا جيادا مسرجة بلجمة بكتابيش مذهبة ، ودونهم كانت لهم خلـع تسمى « الطردوحس » عبارة عن ثياب تصنع بدار الطراز فى الاسكندرية ومصر ودمشق ، مزينة بأشرطة عليها القاب السلطان ، ثم تتدرج خلع الأمراء بعد ذلك بـندرج رتبهم (١٢٩) وقد حصر التلقشندي (١٣٠) الانعامات والتشاريـف التى تجرى على أرباب المناصب فى أربعة أوقات وهى : عند تولية المنصب ، وفى عيد الفطر ، وعند دوران المحمل ومنها الميادين حيث كان يختص كل

ميدان بأمر يخلع عليه فيه . والى جانب ذلك فقد حصر مابر (١٣١) مجموعة من الخلع منحت للأدراء فى أوقات معينة وهى :

(أ) **خلعة النيابة** : تعطى للأمبر الذى يرقى الى منصب النائب .

(ب) **خلعة الوزارة** : تمنح للأمير الذى يرقى الى رتبة الوزارة

(ج) **خلعة الاستقرار** : تمنح لمن يعين حديثا فى احد المناصب .

(د) **خلعة الاستمرار** : تمنح للأمير المراد منه الاستمرار فى وظيفته .

(هـ) **خلعة القنوم** : تمنح للأمبر اذا قدم من احد الاقاليم كنهضة بسلامة وصوله .

(و) **خلعة السفر** : تمنح للأمبر اذا رغب فى السفر والعودة الى محل عمله .

(ز) **خلعة العافية** : تمنح للأمبر بعد شفائه من المرض .

(ح) **خلعة الرضا** : تمنح للأمير المعزول اذا صفح عنه .

(ط) **خلعة العزل** : تمنح للأمير عند الاستقالة .

أما خلع الوزراء والكتاب فكانت من القماش القطنى المطرز والجبلطن المسمى « كتجى » وكذلك بقيار — عمة — كتان (١٣٢) . أما خلع القضاة والعلماء فكانت من الصوف غير المطرز ، ولهم الطرحة (١٣٣) يأتى بعد ذلك خلع الخطباء وكانت من السواد — شعار العباسيين — وعبارة عن شاش أسود ، وطرحة سوداء وكل ما سبق كان يصرف من الخزانة (١٣٤) . وكل هذه الانعامات

كانت بمثابة نفقات للخزانة ، تصرف للموظفين فى أوقات معينة
بأمر السلطان ، وذلك من أجل ضمان ولائهم للدولة .

كذلك كانت الخزانة تقوم بتوزيع نفقة الكسوة المقرر،
للموظفين والمماليك سنويا . وهذه الكسوة كانت توزع مرتين
سنويا ، الأولى للشتاء والأخرى للصيف (١٣٥) ، إلا أن هذه
الكسوة لم تشتمل على ملابس ، بل عوض أصحاب الكسوة عنها
بمنفعة نقدية تدفع لهم سنويا .

فمثلا فى عام ٦٧١ هـ خلال سلطنة الظاهر بيبرس بلغت نفقة
الكسوة ثلاثمائة ألف دينار (١٣٦) ، حيث كان بيبرس يعطى لكل
أمير مائة دينار ، وللأجناد ثلاثين دينارا مقابل الكسوة (١٣٧) .
وفى عهد السلطان الأشرف برسباى كان يدفع لكل مملوك خمسمائة
درهم من النقود كنفقة كسوة ، وفى عهد ابنه السلطان يوسف
تحصل كل مملوك على ألف درهم ، بينما تحصل الخاصكى على
ألف وخمسمائة (١٣٨) . أما فى عام ٨٥٥ هـ - عهد السلطان
جقمق - بدأ ديوان الخزانة فى توزيع دراهم الكسوة على المماليك،
وأعطى كل مملوك ألف درهم ، فامتنع المماليك عن أخذها وطلبوا
الازيد ، وفى آخر الأمر تسلموها على كره منهم (١٣٩) .

لقد وهبت الطبيعة مصر موقعا متميزا بين دول العالم
الوسيط ، ومن ثم أصبحت قبلة لمعظم وفود هذه الدول - التى
انت غالبا تطلب تأييد مصر وتناشد سلاطينها إقامة العلاقات
بينهما . كذلك جاءت بعض السفارات (١٤٠) لتحصل على تفويض
بالحكم من الخليفة العباسى بمصر ، فى حين أتى البعض الآخر
من القصاد يطلب المؤازرة من سلاطين المماليك فى إحدى الحروب
أو التوسط لانتهائها . ومهما يكن الهدف من الزيارة فقد اُقت هذه

السفارات ، بعض التبعات على سلاطين الممالك حيث كان عليهم استقبال هذه الوفود استقبالا رسميا — ان جاز التعبير — وذلك عن طريق زبين شوارع القاهرة ، وقيام بعض رجال الدولة أو السلطان نفسه بمواجهة الوفد القادم . وعادة كانت تلك الوفود تحمل معها هدايا قيمة جدا للسلطان — وذلك تسهيلا لنجاح مهامها — وكان على السلطان أن يوزع عليهم خلعاً وهدايا بالمثل . وكانت هذه الخلع وتلك الهدايا تحفظ في ديوان الخزانة ، ثم يورع منها على أي وفد حين وصوله مصر . وبذلك تعتبر هذه الهدايا إحدى نفقات ديوان الخزانة .

وهن أمثلة هذه السفارات : أنه في عام ٧٩٩ هـ حضر الى مصر قاصد صاحب اليمن فخلع عليه السلطان (١٤١) . وفي عام ٨٤٤ هـ أتت الى مصر رسل القان معين الدين شاه رخ ملك المشرق فزينت لهم الشوارع ، وخرجت الامراء للقائهم ، وأحضر رسل القان معهم هدية السلطان تقدر بخمسة آلاف دينار ، فأكرمهم السلطان عند رحيلهم وخلع على رسول القان خلعة من حرير ، وطاراز به خمسمائة مثقال ذهب ، وكذلك فرسا بسرج ذهب وكموش ذهب فبها ألف دينار ذهب ، هذا الى جانب ثياب أخرى وسيوف قدرت بسبعة آلاف دينار (١٤٢) . وفي عام ٩١٧ هـ اجتمع عند السلطان قنصوه الغوري نحو من أربعة عشر رسولا ، وكل رسول من عند ملك (١٤٣) . وهذا بوضوح مدى ما كانت تتمتع به مصر من نفوذ في تلك الحقبة ، كما يتضح لنا أن الخلع والهدايا التي كانت توزع من ديوان الخزانة لم تكن كلها منسوبة بل تدرجت وتنوعت بتنوع الجهات القادم منها تلك الوفود .

أما آخر نفقات ديوان الخزانة ، فقد كانت اعداد الخزائن المصاحبة للسلطان في سفره ، حيث ان ديوان الخزانة كان يشرف

على العديد من الخزائن الداخلية التى تحوى جميع الأنواع كالجواهر والأواني والسروج والكتابيش والطرارز ، والحوائص الذهب واكياس الفضة (١٤٤) .

فكان على مباشرى ديوان الخزانة تجهيز جميع الأصناف التى يحتاج إليها السلطان فى سفره ، ويبدو أن هذه الخزائن كانت تحوى أشياء كثيرة حتى وصفها البعض بقوله : « واستصحب من الخزائن ما انقل الكواهل بنقله » (١٤٥) .

ولما كانت الخزانة هى مستودع الأشياء الثمينة فى الدولة فلا بد أنها حوت معدنى الشئب والنطرون ، وبذلك كان منى مباشرها الصرف على استخراج هذين المعدنين من أماكنهما التى ذكرت فى الفصل السابق . وقد كان يتكلف استخراج قنطار الشب ثلاثين درهما ، بينما بلغت تكلفة استخراج قنطار النطرون درهمين (١٤٦) .

٣ — ديوان بيت المال :

تعتبر نفقات هذا الديوان مالية بحثة على العكس من ديوان الخزانة . حيث كان يحمل منه جزء من المال الى السلطان ، وجزء آخر ينقل الى ديوان الخزانة ليشتري به مستلزمات هذا الديوان وانفاقه فى بعض نواحي الديوان المالية ، وجزء ثالث كان ينقل الى البيوت السلطانية والعمائر ، أما الجزء الاخير المتبقى فكان يصرف كمرتبات لأصحاب الجوامك والرواتب والصلوات (١٤٧) . لقد سبق القول بأن جزءا من موارد الدولة كان يذهب الى السلطان ليستعين به فى نفقاته الشخصية . ومن هذه الموارد الخراج ، حيث كان يذهب جزء منه الى الدولة والأجزاء الأخرى توزعت على دواوين السلاطين كالأخص ، والمفرد والإملاك (١٤٨) . كذلك كان

يذهب جزء من الأموال الى ديوان الخزانة لشراء حاجاتها كالملابس والاختشاب وغيرها . بينما ذهب الجزء الأكبر من أموال الدولة للصرف على البيوت السلطانية ، التى سيأتى عنها الحديث بعد قليل . أما العمائر فقد أثقلت ديوان بيت المال بالنفقات . ففى الوقت الذى كانت تتجه فيه معظم النظم المملوكية الى الانحدار كانت العمارة على الضد من ذلك ، حيث كانت فى ازدهار صاعد(١٤٩) . وغدت من أهم السمات البارزة فى العالم العربى خلال العصر المملوكى حتى بداية ظهور القوى العثمانية(١٥٠) .

وتنوعت العمائر فى عصر المماليك ما بين مساجد وخوانق وقصور وأسيلة وأسواق وخانات وبيمارستانات وميادين ومدافن ، ومازال بعضها موجودا حتى تاريخنا المعاصر منها على سبيل المثال لا الحصر : جامع الظاهر ببيرس ، مدرسة وبيمارستان قلاوون بالنحاسين ، مسجد الناصر بالقلعة ، مدرسة السلطان حسن ، قلعة قايتباى بالاسكندرية ، مسجد السلطان قنصوه الغورى(١٥١) . وكان اهتمام سلاطين المماليك الاول ينصب على اقامة المنشآت لهم كالقصور والمساجد وغيرها ، ومن ثم فقد أنفقوا عليها مبالغ طائلة ، حتى أصبح الازدهار العمرانى احدى سمات عصر المماليك .

وثمة تساؤل بيدر الى الذهن هنا وهو : هل كانت هذه المنشآت وتلك العمائر يقيمها السلاطين من أموالهم الخاصة ، أو أن الدولة كانت هى المسئولة عن نفقة تشييدها ؟ فالحقيقة أن المنشآت الخاصة التى أقامها السلاطين والأمراء كانت من أموالهم التى يملكونها ، كذلك كانت معظم الأموال التى تنفق على بناء المساجد من الأموال الخاصة للسلاطين والأمراء(١٥٢) . فنجد مثلا السلطان لاجين أنفق على تعمير جامع ابن طولون مبلغ عشرين ألف دينار من خالص ماله(١٥٣) . وعندها عمر السلطان الناصر

محمد بن قلاوون قصره المعروف بالأبلق فى عام ٧١٤ هـ وزع على العاملين الفين وخمسمائة خلة ولكل من الفلة عشرة دنانير ، وفرق على الفقراء خمسين ألف دينار غلبت النفقة على هذا القصر خمسمائة ألف ألف درهم وخمسمائة ألف درهم (١٥٤) وفيها عدا ذلك يبدو أن باقى المنشآت كانت نفقاتها أو ترميمها على بيت المال . وفى عام ٦٧١ هـ كلف السلطان بيبرس أحد الأشخاص بإقامة مدرسة ومسجد بدلا من إحدى الكنائس بالاسكندرية وتولى الصرف عليهما بيت المال (١٥٥) . كذلك رمم السلطان بيبرس مسجدا عمرو بن العاص بالفسطاط فى عام ٦٦٦ هـ/ ١٢٨٨ م من بيت المال (١٥٦) . هذا بالإضافة الى انشائه أحد الميادين وغرس به نخيلا بمبلغ ١٦٠٠٠ دينار ، وبنى جامع العافية بالحسينية وأنفق عليه أكثر من ألف ألف درهم (١٥٧) .

ومما عمل على زيادة نفقات المنشآت الملوكية أن بعضها ترجع أصوله وتصميماته الى أشكال غير مصرية (١٥٨) ، وهذا ما دعا البعض (١٥٩) ، الى القول :

« فلا ريب فى أن الفنون الملوكية عناصر مختلفة ترجع الى أصول غير عربية كما فى سائر مظاهر المدنية » .

ويعتبر السلطان الناصر محمد بن قلاوون أكثر سلاطين المماليك شغفا بالعمارة وقد علق على ذلك ابن اياس (١٠) بقوله : « وقد تزايدت فى أيامه بالديار المصرية والبلاد الشامية من العمائر مقدار النصف » ، وأيضا اعتبر أرون فترة حكم السلطان الناصر الثالثة واحدا من أهم عصور الهندسة المعمارية فى تاريخ القاهرة بما حوته من تجديدات معمارية وغيرها (١٦١) . وكان الناصر قد أنشأ ديوانا خاصا للعمائر ٧١٣ هـ بلغ مصروفه يوميا من اثنى عشر ألف درهم الى ثمانية آلاف درهم وذلك فى بدء انشائه (١٦٢) .

وبالطبع زادت نفقات هذا الدبوان بعد ذلك بدرجة كبيرة ،
فشهد مثلا أن السلطان الناصر أنشأ خانقاه مسرياقوس وأنفق
عليها نحو ثلاثين ألف درهم عدا الخنق (١٦٣) .

ورغم ما تركه لنا عصر المماليك من عمائر عديدة مازالت حى
الآن تشهد بالتقدم المعماري الذي وصل اليه هذا العصر ، فان
جاستون فييت يعتبر المنازلن والرسامين فى العصر الوسيط لم
يكونوا جديرين بالمحافظة على آثار الأجداد والنشبه بها (١٦٤) .
وهذا الرأى ربما يحيد عن التصواب ، اذ أن العمائر الملوكية
المعاصرة تعتبر ذات تصميمات دقيقة ورائعة تحاكي ما تركه
الأجداد كما أن عمائر وآثار القدماء قد وصلتنا بحالتها الجيدة ،
ولم يطرأ عليها اهمال الا نرى عصرنا الحديث : اما بسبب عوامل
التعرية واما بسبب الأساليب الخاطئة التى اتبعت فى ترميمها .

بضاف الى نفقات بيت المال تلك الأهوال التى كانت تصرف
منه لشراء النحاس اللازم للسلطين حتى بضريوه غلوسا بسكتهم .
وقد حدث مثل ذلك فى عام ٨٢٠ هـ / ١٤١٧ م . حيث أخرج
السلطان المؤبد شيخ مائة ألف دينار ووزعها على المباشرين
والزمهم أن يشتروا بها نحاسا حتى يضرب منه غلوسا بسكته (١٦٥)
.. ويبدو أن ذلك كان متبعاً طوال عصر المماليك ، حيث حرص
كل سلطان على أن يضع اسمه أو صورته أو رنكه — شارته —
على النقود والخلع وغيرها فى عهده .

والى جانب ذلك امتدت نفقات بيت المال الى الصرف على
بعض الاحتفالات والمناسبات الاجتماعية ، المثال على ذلك وفاء
النبل حدث ذكر فى الفصل السابق أن هذا الاحتفال كان يجبى له
مكس الصرف عليه . فلما تولى السلطان قلاوون حكم مصر أبطل

هذا المكس وجعل مصروف هذا الاحتفال على بيت المال (١٦٦) .
ومنذ ذلك الوقت أصبح ديوان النظر هو المسئول عن شراء اللحوم
والحلولى اللازمة للاحتفال .

أيضا احتفلت دولة الممالك بالعديد من الأعياد الدينية
والقومية وتولى ديوان بيت المال الانفاق على هذه المناسبات .
من هذه الأعياد الاحتمال بالمولد النبوى الشريف وكان يتحصل كل
مقرىء على خمسمائة درهم بينما كان يتحصل كل واعظ على
أربعمائة درهم (١٦٧) . وقد زادت النفقات أثناء احتفال الممالك
بأحياء شهر رمضان وشملت أموالا تدفع للمقرئين وكذلك للفقراء ،
وأيضا أسمطة تعد يوميا تشبه ما يقام حاليا من مآدب الافطار فى
الجوامع الكبرى خلال شهر رمضان .

كذلك كان يتولى ديوان بيت المال الصرف على الذين يعتنقون
الدين الاسلامى ومثل ذلك حدث فى عام ٦٨٣ هـ/ ١٢٨٤ م حين
أتى الى مصر مجموعة من التتار واسلموا فجعل السلطان نفقتهم
على بيت المال وأجرى عليهم الجامكية والراتب والجرأية (١٦٨) .

وأيضا بتحصل البطالون — الذين لا يعملون بسبب جرم
سياسى — على نفقاتهم من بيت المال . فهؤلاء الأشخاص المفضوب
عليهم من قبل السلطان كان لا يسمح لهم بمزاولة أى عمل ، وكذلك
حددت أماكن اقامتهم ، وتحصلوا على ما يكفيهم من بيت
المال (١٦٩) .

تمثلت أهم نفقات ديوان بيت المال فى صرف الرواتب المالية
لأرباب السيف والقلم ، بدولة الممالك . وكانت هذه الرواتب تدفع
لثلاث فئات :

(١) لمن له حق وان كان غنبا .

(ب) للجنود والأيام المتقنين فى خدمة الدولة وورثتهم من بعدهم (١٧٠) .

(ج) لتوطين الرجال وذوى المناصب فى احد البلاد المفتوحة،
مثلا حدث فى صنف عام ٦٦٤ هـ (١٧١) .

وكانت هذه الجهة من نفقات بيت المال تأتى فى أوائل مهام هذا الديوان ، مما جعل كثيرا من الكتاب (١٧٢) يولونها عناية خاصة . وكان الوزير وناظر الدولة مسئولين عن صرف الرواتب لأصحابها ، ويساعدهما فى ذلك مجموعة من المباشرين (١٧٣) . وكثيرا ما تعرض الوزير — بصفته المسئول الأول — للضرب والنهب اذا ما تأخر فى اعطائها لأصحابها (١٧٤) .

وقد تفاوتت الرواتب بين الموظفين بحسب رتبهم ، ولم تكن على وتيرة واحدة وغالبا ما تحصل ارباب السيف على النصيب الأوفر منها ، فكان كبار أمراء المائة تتراوح نفقتهم ما بين ٣ و ٤ آلاف دينار ، أما أصغرهم فتراوح نفقته ما بين ألف وألفى دينار وتحصل أتاكب العسكر على خمسة آلاف دينار ، أما أمير الطبلخاناه فتراوح راتبه ما بين ٥٠٠ و ٧٠٠ دينار ، وولى ذلك أمير عشرة وكان نصيبه أقل من ٢٠٠ دينار (١٧٥) . أما أرزاق ذوى الأقالم فكانت تقل كثيرا عن سابقهم ، فكان راتب الوزير شهريا ٢٥٠ دينار جيشبا ، أما القضاة والعلماء فتحصل كل منهم على خمسين دينارا شهريا (١٧٦) . ورغم قلة هذا المبلغ فقد تعرضوا للحسد من قبل أصحاب السيف (١٧٧) . وفى بعض الأحيان كان يتحصل القاضى على ألف درهم شهريا كنفقة له ولعِياله ، وكمرتب له نظير قيامه ببعض الأعمال (١٧٨) . كذلك كان الخليفة يتحصل على راتب شهري من بيت المال ، وصل هذا

انرايب فى عام ٧٤٠ هـ الى ٣٥٦٠ درهما شهريا (١٧٦) . واخيرا كان بتحصل كاتب الديوان على رايب أقصاه عشرة دنابر الى ما دونها (١٨٠) . وقد ذكر ابن شاهين (١٨١) أن جملة الرواتب وغيرها وقد وصلت نى عهد السلطان برقوق الى خمسين الف دينار شهريا ، وهذا مبالغ ليس بالقليل ، ينصح بين طياته عن كثرة اصحاب الرواتب المدرجين ببيت المال .

وقد اتخذ كتبر من سلاطين المالك عدة تدابير تكلل لهم توفير النقد اللازم للصرف على دولتهم . فمثلا السلطان الناصر محمد لى بحفظ بقواته العسكرية ، وتهاك دولته لم يعتد فقط على موارده الخاصة بل اعتمد أيضا على الضرائب والمكوس المجبية من الأسواق وكذلك الأموال المحصلة من المصادرات (١٨٢) .

وقد لعبت الصيارف دورا كبيرا فى بيت المال ، اذ كان يقع على عاتقهم صرف الجوامك لأصحابها ، فما كان منهم الا أن عاثوا فيها فسادا . . أكثروا من زيفها ، وقللوا من وزنها باستعمال صنج غير متساوية مما أساء الى الأسدى (١٨٣) . واعتبر الصيارف احد أسباب الغلاء والفساد فى العصر المملوكى .

وأمام عجز دولة الممالك البرجية عن ايجاد موارد تكلل سداد رواتب الموظفين ، قام بعض سلاطينها ابتداء من عام ٨٧٣ هـ / ١٤٦٩ م بقطع جسوامك مجموعة من الفقهاء والمتعلمين والأتام والمواجز من الجند والنساء وذلك توفيرا للنققات (١٨٤) .

تولى أيضا ديوان بيت المال الصرف على دار الخسيسة والتصاد الوافدين الى مصر ، وذلك مدة بقائهم فى البلاد . وقد بلغ مجموع الكلف المتعلقة بالوفود فى عهد السلطان بيبرس

عشرين ألف درهم يومياً ١٨٥١ / . وفى عام ٧٨٣ هـ عندما حضرت
رسل حاكم بغداد ، انزلوا بدار الضيافة وأنفق عليهم يومياً ٢٠٠
درهم وتولى الوزير الاشراف على ذلك (١٨٦) .

كذلك تحصل سجار الرقيق والخيل الذين يمدون السلاطين
بمطلباتهم ، على رواتب دائمة من بيت المال كتسابل خدماتهم
للسلاطين (١٨٧) .

٤ - ديوان الأهراء :

تمثلت نفقات ديوان الأهراء فى : المصروف من الحبوب
لأصحاب الصلات ، والمنقول الى الطواحين برسم المخازن ، والمنقول
الى الاصطبلات والمنابخات برسم العليق (١٨٨) الى جانب الرواتب
العينية التى كانت تصرف من ديوان بيت المال الى أصحاب
الجامكيات ، تحصل هؤلاء الموظفون وغيرهم على كميات كبيرة من
الغلال لهم وكذلك تحصلوا على كثير من العليق لخيولهم وكل ذلك
كان يصرف لهم من ديوان الأهراء .

فوجد الوزير كان يتحصل على غلال تساوى ٢٥٠ ديناراً
جيشياً (١٨٩) وبما أن سعر الدينار كان فى تلك الفترة - خلال
عصر المماليك البحرية - يساوى عشرة دراهم (١٩٠) وكان سعر
أردب القمح خمسة عشر درهماً (١٩١) . نخلص من ذلك الى أن
الوزير كان يتحصل على ما يقرب من ١٦٧ أردب قمح شهرياً .

أما الخليفة فكان يتحصل شهرياً على ٢٩٥ أردب من
الحبوب منها ١٩ أردب قمح ، ١٠٥ أردب شعير ، وذلك بموجب
المرسوم السلطانى الصادر فى ٢٩ شعبان عام ٧٤٠ هـ /
١٣٤٠ م (١٩٢) . وتحصل باقى فئات الموظفين وغيرهم من المماليك

والأمراء على كميات من الغلال وتراوحت ما بين الزيادة والنقص حسب رتبهم .

وقد بلغ مصروف أرباب الرواسب في عهد السلطان الظاهر بيبرس عشرين ألف أردب من القمح شهريا ، ومائة وعشرين ألف أردب من الحنطة سنويا (١٩٣) وكانت مصر والقاهرة تستهلك سنويا ٣٦٠.٠٠٠ أردب من القمح (١٩٤) .

وقد أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية في عصر المماليك الجراكسة الى قيام بعضهم — برسباي — بقطع رواتب المباشرين من القمح ، وكان نحو خمسة آلاف أردب سنويا (١٩٥) . ويبدو جليا أن الدافع وراء ذلك التصرف هو ما وصل اليه هؤلاء المباشرون من غنى فاحش جعلهم هدفا للمصادرات والنهب من قبل المماليك والعامّة وقت المجاعات .

٥ — ديوان البيوت السلطانية :

تعددت البيوت السلطانية في عصر المماليك وتولى كل بيت منها الصرف على جهة معينة تخصص فيها :

أولا : الخواص خاناه :

تولى هذا البيت الصرف ما تحتاج اليه الأسطة ، وكذلك المقررات اليومية لأصحاب الرواتب واطعام الوافدين ، ثم توزيع الاضحية على الأمراء والمماليك والمباشرين (١٩٦) . وكان المسئول عن كل ما سبق هو ناظر الدولة صاحب ديوان النظر ، وذلك تحت اشراف الوزير (١٩٧) .

بلغ عدد الأسطة في عهد المماليك خمسة أسطة يوميا :
أولها : يمد صباحا ولا يأكل منه السلطان ، **وثانيها :** يسمى الخاص ،

يهد بعد الأول ، وقد يأكل منه السلطان وقد لا يأكل ، وثالثها : يسمى الطارى ومنه مأكول السلطان ، وفى آخر النهار يهد سباطان هما الأول والثانى المسمى الخاص ، وعقب كل سباط كانت توزع المشروبات على الحاضرين (١٩٨) . وقد نكلت الأسمطة مبالغ طائلة من المال ، فمثلا كان يتكلف سباط العيد سنويا خمسين ألف درهم (١٩٩) . وكذلك تكلفت هذه الأسمطة كميات كبيرة من اللحوم ، حيث نجد أن السلطان كتبغا كان يستهلك يوميا فى مطبخه عشرين ألف رطل من اللحم (٢٠٠) ، أما السلطان الناصر محمد فقد بلغ مصروف مطبخه يوميا ستة وثلاثين ألف رطل من اللحم (٢٠١) وقد تراوحت نفقات الحوائج خاناه فى عصره ما بين ٢١ و ٣٠ ألف درهم يوميا (٢٠٢) . أما السلطان برقوق فكان سباطه يستهلك يوميا خمسة آلاف رطل من اللحم ، بينما قل هذا المقدار فى عهد السلطان المؤيد شبح وبلغ ثمانمائة رطل (٢٠٣) .

وقد تولت الحوائج خاناه صرف المقررات اليومية لأصحاب الرواتب من اللحم والسكر والتوابل وغيرها . فكان السلطان بيبرس يصرف له من المطبخ يوميا ألف رطل لحم خاصة نفسه ، بينما وصل اجمالى مصروف مطبخه عشرة آلاف رطل لحم يوميا ، وبلغت توابلها عشرين ألف درهم نقرة (٢٠٤) .

وكان يوجد بالحوائج خاناه مباشرين عليهم ضبط أسماء أرباب المستحقات ومقادير استحقاقهم . وقد قدر القلقشندى (٢٠٥) ثمن اللحم المصروف يوميا من المطبخ ثلاثون ألف درهم . ويعتبر هذا الرقم ليس كبيرا اذا ما علمنا أن بعض الوزراء كان راتب سباطه يوميا ألف رطل من اللحم (٢٠٦) .

والى جانب اللحوم وزعت على أرباب المستحقات السكر والشمع والزيت والخلوى خاصة فى شهر رمضان ، حيث زبدت

هذه المقادير ووصل راتب السكر فى أيام السلطان الناصر محمد الى ألف قنطار ثم ازداد فى عهد ابنه الصالح اسماعيل الى ثلاثة آلاف قنطار وذلك خلال شهر رمضان فقط (٢٠٧) ، وقد بلغ راتب السكرى خلال احدى سنوات حكم الناصر محمد الى ثلاثة آلاف قنطار قيمتها نالانون ألف دينار (٢٠٨) .

أما دار الخياطة فقد تولى مباشرو الحوائج خاناه اطعام من فيها من القصاد والرسل وخصص لذلك جزء من ميزانية هذا البيت . فمثلا فى عام ٨٠٦ هـ حضر الى مصر وفد من تيمور لنك ، فأنزلهم السلطان فرج بدار الضيافة ، وأجرى عليهم يوهيا نالائمة رطل لحم وألف درهم (٢٠٩) .

كذلك تولى مباشرو الحوائج خاناه صرف الأضحية الى أصحاب الاستحقاقات فى عيد الأضحى المبارك . ويقال أنها كانت رأسين من الغنم لكل مملوك (٢١٠) ، وأحيانا زادت الى ثلاثة (٢١١) ، وأحيانا أخرى قلت الى رأس واحد (٢١٢) . أى أنها لم تكن ثابتة بل خضعت لهوى السلاطين وحالتهم الاقتصادية ، ومدى الضغط الواقع عليهم من قبل الأمراء والمماليك .

من كل ما سبق يتضح أن بيت الحوائج خاناه اختص بنصيب ليس بالقليل من مالية الممالك وكان على مباشرى هذا البيت ابتياع ما يلزمهم ، ثم إحالة البائعين الى بيت المال لقبض أثمسان بضائعهم (٢١٣) . وغالبا ما تعرض الوزير — بصفته المشرف على البيوت — الى المصادرة أو الاستعفاء ، أو التكيل به ، أو الاختفاء اذا لم يقدر على سداد كلف وزارته ، والابفاء بثن اللحم تجاه المعاملين . لذلك اضطر أحد الوزراء وهو فخر الدين بن غراب فى عام ٨٠٩ هـ الى قطع اللحم المرتب على الدولة للمماليك والأمراء .

وأهل الدولة ، وصرف لهم مقابل ذلك عن كل رطل درهماً — وكان سعر الرطل آنذاك ثمانية دراهم — وبذلك خفف من كلف الدولة حيث كان يزيد ثمن اللحم المصروف يومياً آنذاك عن خمسين ألف درهم (٢١٤) .

ثانياً : المشروبات خاناه :

وهي بيت محتوى على جميع أنواع الأشربة ، والأدوات المستخدمة فى الشراب وقد تلخصت نفقاته فى : عمل الحلويات والأشربة التى تحتاج إليها الأسطة ، صرف الرواتب اليومية المقررة — من أشربة وغيرها — لمن له راتب على البيوت السلطانية ، اعداد الأشربة والحلويات التى يحتاج إليها السلطان ، عمل الأشربة والمعاجين للمرضى ببناء على أوامر الأطباء المعالجين لهم (٢١٥) .

ثالثاً : الفرائش خاناه :

وهو بيت تخصص فى اعداد جميع الخيام والفرش التى تحتاج إليها الدولة فى جميع مناسباتها ولعل أشهر هذه الخيام هى خيمة المولد النبوى الشريف التى بلغت تكلفة صنعها فى عهد السلطان قايتباى ٨٨٨ هـ نحو ثلاثة وثلاثين ألف دينار (٢١٦) . بينما بلغت تكلفة الاحتفال بالمولد نفسه فى عهد السلطان برقوق ٧٨٥ هـ نحو عشرة آلاف مئقال من الذهب العين (٢١٧) .

رابعاً : الشكار خاناه :

وكانت تحوى آلات الصيد وكذلك مختلف أنواع الطيور . وقد اهتم سلاطين المماليك بهذا البيت ، وجمعوا فيه العديد من الطيور والحيوانات وأنفقوا فى سبيل ذلك أموالاً كثيرة . فهذا هو السلطان المظفر حاجى (تولى من ٧٤٧ — ٧٤٨ هـ / ١٣٤٦ —

١٣٤٧ م) انفق فى عام ٧٤٨ هـ خمسين ألف دينار على الحمام ، ووضع لهم خلاخل ذهب فى أرجلهم ، وألواح ذهب فى أعناقهم ، وكذلك صنع لهم مقاصير من الخشب وطعمها بالعاج والأبنوس ، وعين لهم مجموعة من الأشخاص لرعايتهم وأعطاهم فى مقابل ذلك جوامك شهرية (٢١٨) .

٦ - ديوان الصندوق :

يعتبر ديوان الصندوق من الدواوين مجهولة النشأة وليس من اليسير الجزم بسنة قيامه ، وهل هذا الديوان يرجع الى عصر سابق على المماليك ، أو انه مستحدث فى عهدهم ؟ ويرجح الأسدى (٢١٩) نشأة هذا الديوان الى عام ٧١٦ هـ / ١٣١٦ م ، وأن أول من أنشأه هو السلطان الناصر محمد بن قلاوون . الا أن ابن الفرات (٢٢٠) فى سياق حديثه عن البيمارستان المنصورى ذكر نظم المحاسبة الداخلية فى ديوان الصندوق مما يرجح نشأة هذا الديوان الى عهد سابق عن السلطان الناصر محمد بن قلاوون . وبهنا هنا أن الديوان كان موجودا فى عصر المماليك، ولعل آخر اشارة وردت عنه هو ما ذكره ابن اياس (٢٢١) عن وفاة شاد الصندوق فى عام ٧٦٩ هـ / ١٣٦٨ م . كان ديوان الصندوق احدى جهات النفقات - لا الموارد - فى دولة المماليك ، وتولى الصرف على اقامة العمائر (٢٢٢) . وأيضا الصرف على المستحقين من أرباب البيوت والعاجز من الأجناد ، والمستحق للصدقات (٢٢٣) .

٧ - ديوان الخراج :

اختصت نفقات ديوان الخراج بمجموعة من النواحي فى دولة سلاطين المماليك منها :

انصرف على المجاهدين والفقهاء والعلماء ، وكذلك أولادهم

من بعدهم ، وأيضا الصرف على الفقراء وعلى الكعبة والانتفاق على المصالح العامة كبناء المساجد والقناطر والجسور ، وأخيرا قضاء الديون ، ودفع الديات ، وتزويج العزاب (٢٢٤) . وبذلك يتضح أن الخراج باعتباره موردا لدولة الممالك ، قد دخل جزء منه الى ميزانية الدولة وأنفق كأرزاق وجوامك للجند والعلماء ، والفقراء ، وكذلك ما تحتاج اليه الكعبة من تجديدات دورية .

الا أن أهم النواحي التي اهتم بها ديوان الخراج ، هي الصرف على اقامة القناطر والجسور وحفر الخلجان ، وذلك لما لهذه النواحي من اتصال وثيق بالزراعة ، ولم يعتن المالك بهذه الجسور رغبة منهم في تحسين أوضاع الفلاح المملوكي بل هدفوا من وراء ذلك الى تحسين حالة الأرض لكي يضعوا عليها خراجا كبيرا .

وقد انقسمت الجسور في دولة الممالك الى قسمين :

(أ) جسور سلطانية ، عامة النفع ، تتولى الدولة الاشراف عليها .

(ب) جسور بلدية ، تختص باحدى النواحي وأشرف عليها المقطعون والملاحون بتلك الناحية (٢٢٥) .

ويهمنا هنا القسم الأول ، الذي كانت تشرف عليه الدولة بمثلة في ديوان الخراج ، وكان القائم بعمليات التعمير هذه « ديوان الكشف » (٢٢٦) ، أو « كشف الجسور وكشاف التراب » (٢٢٧) حيث كلف هذا الديوان بتقسيم الأراضي ، وحماية الجسور والحواجز والسدود ، وكان على كشاف التراب الخروج زمن الربيع من كل عام للحصول ما هو مقرر على البلاد من مكس الحفير والجرامى ، ومقرر الجسور ، وذلك نظير تكفل الدولة

بأقامة هذه الجسور العامة (٢٢٨) . وكان كاتب السر هو المسئول عن الجرابف السلطانية والبلدية ، والحفائر وعبارة القناطر (٢٢٩) وأحيانا كان السلطان بنفسه يشرف على عمليات الحفير (٢٣٠) . وإلى جانب الفعلة ، سخرت دولة المماليك المساجين فى عمليات الحفير (٢٣١) . بل وصل الأمر فى عام ٨١٨ هـ الى تسخير جميع الناس — أكابرهم وأصاغرهم — فى عمليات بناء أحد الجسور على النيل (٢٣٢) . وقد أخذ البعض (٣٣) على المماليك هذا السلوك المشين تجاه الرعية ، وله الحق فى ذلك ، لأنه مادام المماليك جمعوا مكسا لأقامة هذه الجسور كان من الأجدر انفاقه فى الغرض الذى جمع من أجله .

وقد اختلف اهتمام دولتى المماليك بالنفقة على الجسور والقناطر ، حيث نجد فى عصر المماليك البحرية قد حثرت معظم الخلجان ، وأولى سلاطينها اهتماما كبيرا بهذه الناحية . بينما فى عصر المماليك الشراكسة قل الاهتمام بحفر الترعة واقامة السدود الأمر الذى أساء الى الأسدى (٢٣٤) واعتبر ذلك الأمر من أول أسباب الخلل بالديار المصرية .

كذلك اختلف اهتمام السلاطين بعضهم البعض فى أمر الاهتمام بعمارة القناطر والجسور ، فنجد السلطان بيبرس حفر خليج أشبوم وأنفق عليه مالا كثيرا ، وأنشأ جسورا يربط بين قليوب ودمياط وزوده بعدة قناطر (٢٣٥) . أما السلطان الناصر محمد بن قلاوون فيعتبر أكثر سلاطين المماليك اهتماما بعمارة الجسور والقناطر والخلجان فمن أهم أعماله فى هذا المجال حفر القناة الممتدة بين فوة والاسكندرية التى فتحت طريقا مباشرا بين البحرين وحولت الأراضى حولها الى حدائق جميلة ، ومزدحمة بالسكان ، وعملت على رواج التجارة ، كذلك أقام سدا على الشاطئ الأيمن للنيل لى يحمى البلاد من خطر الفيضان (٢٣٦) .

كذلك أقام السلطان المظفر حاجي جسرين على النيل لتخزين المياه للاستفادة منها وقت الشدة ، وأنفق على بنائهما أربعين ألف دينار ، جاءت عن طريق فرض درهمين على كل دكان ، ودرهم على كل نخلة (٢٣٧) . وفى عام ٨٢٢ هـ جدد السلطان المؤيد شيخ عمارة قناطر شربين ، وأنفق على ذلك ١٥٠٠٠ ر.هـ دينار (٢٣٨) . كذلك عمر السلطان الأشرف قايتباى فى عام ٨٩٦ هـ عدة قناطر فى شبرمنت بالجيزة ، وبلغت النفقة خمسة آلاف دينار (٢٣٩) . وفى عام ٩١٧ هـ قام السلطان قنصوه الغورى بتمهيد احد الخجان وأنفق عليه خمسين ألف دينار ، جمعها من طريق أخذ خراج سنة كاملة من أصحاب الاراضى التى تروى من هذا الخليج (٢٤٠) .

٨ - ديوان الأوقاف :

سبق القول بأن الأوقاف فى عصر المماليك قد انقسمت الى ثلاثة أقسام :

أولها : الاحباس التى وقفت على المساجد والزوايا والصدقات .

وثانيها : الأوقاف الحكيمة التى حبست على الحرمين ، وفداء أسرى المسلمين .

ثالثا : الأوقاف الأهلية التى حبست على النواحي التى يردها صاحب الوقف .

وتد تعددت نواحي النفقات داخل كل قسم من أقسام الأوقاف المملوكية ، الأمر الذى يدعو الى القول بأن الأوقاف لم تترك مجالا الا شملته بنفقاتها ، سواء كان ذلك داخل مصر أو خارجها .

وقد اقتصت نفقات الأعباس بجهات معينة كالصرف على المساجد ، والزوايا والمؤسسات الدينية ، ثم يوزع الفائض على شكل صدقات وعطايا للمحتاجين (٢٤١) . كذلك منح ديوان الجيش عدة أعباس — عرفت باسم الرزق الجيـشـية — الى الأمراء العاجزين أو المفصولين من أعمالهم ، والذين عرفوا فى ذلك الوقت باسم « الطرخان » (٢٤٢)

أما الأوقاف الحكيمية فكانت مرصودة للصرف على الحرمين الشريفين وجهات البر ، وكذلك الصرف على فداء أسرى المسلمين (٢٤٣) . فكانت أموال هذه الأوقاف تذهب الى أهل الحرمين مع أحد رجال الدولة الموثوق فيهم ، أو مع السلطان نفسه وتوزع على الفقراء . فمثلاً فى عام ٧١٨ هـ لما ذهب السلطان الناصر محمد للحج ، وزع على فقراء مكة عشرين ألف دينار (٢٤٤) . وفى عام ٧٦٦ هـ حدث غلاء بمكة فأرسل إليها اثنى عشر ألف أردب من القمح لتوزع على أهلها (٢٤٥) . كذلك كانت تنفق أموال الأوقاف على جبات البر الماطقة حسب الترتيب الآتى :

الإشراف (المنتسبون للرسول) — الفقهاء (شافعى — حنبلى — مالكى — حنفى) — الصويفية — الفقراء — القراء — الأسرى — ابن السبيل — المريض — المجنون — تجهيز الموتى — أسوار النغور وقناطر الطرقات — عمارة المساجد — مصالح المدارس — الرباطات والخوانق — المشاهد — مواطن العبادة (٢٤٦) .

وتد رصد جزء من مال الأوقاف الحكيمية لفداء أسرى المسلمين وتحريرهم من الأسر (٢٤٧) . وأيضاً وقفت بعض الأراضى ليصرف ريعها على إصلاح الجسور (٢٤٨) . كذلك تولى ديوان الأوقاف الصرف على خزائن السلاح وشراء ما يلزمها من

بعادات واسلحة ، فقد ذكر المقرئى (٢٤٩) عدة أحكار وقفت على خزائن السلاح منها : حكر خزائن السلاح (كان يعرف بحكر الأوسىة ، ويقع ما بين الدكة وباب اللوق والمقسى وتنطرة الموسكى) ، وحكر الحريرى .

وتعتبر الأوقاف هى العامل الأول فى تثبيت أركان المدرسة والتعليم المملوكى وذلك بما أنفقته فى هذه الناحية حتى بلغت جملة الأراضى المحبوسة على المدارس والمساجد وغيرها فى عهد السلطان الناصر محمد مائة وثلاثين ألف فدان (٢٥٠) . ولعل أكبر دليل على تقدم العلوم فى عصر المماليك هو معرفة أنواعها التى كانت سائدة فى تلك الفترة وقد حصرها البعض (٢٥١) فى أربعة أنواع :

(أ) العلوم الشرعية :

الفقه والتفسير والحديث .

(ب) العلوم الأدبية :

اللغة — الاشتقاق — التصريف — النحو — المعانى — البيان والبديع — العروض — القوائى — قرض الشعر — إنشاء النثر — الكتابة — القرآن — المحاضرات ومنه التواريخ .

(ج) العلوم الرياضية :

التصوف — الهندسة — الهيئة — العلم التعليمى — الحساب والجبر — الموسيقى — السياسة — الأخلاق — تدبير المنزل .

(د) العلوم العقلية :

المنطق — الجدل — أصول الفقه — أصول الدين — العلم الإلهى — العلم الطبيعى — علم الطب — علم الميقاتيات — علم

النواميس — علم الفلسفة — علم الكيمياء .. ويتفرع من ذلك علوم أخرى كعلم الأرتماطيقى (الأعداد وأصولها) وعلم المساحة — علم البيطرة — علم الفلاحة — علم السحر والطلسمات — علم الفراسة — علم تعبیر الرؤيا — علم أحكام النجوم .

والى جانب ما سبق فقد ساهمت الأوقاف فى الصرف على العديد من أوجه البر ، وكذلك المساهمة فى العلاج عن طريق بناء البيمارستانات وغير ذلك من النواحي الاقتصادية والاجتماعية .

٩ — ديوان الجوالى :

كان ديوان الجوالى جهة إيراد لدولة المماليك ، ولم يكن جهة نُبقات شأن سابقه ديوان الأوقاف ، وبالتالي كانت حصيلته تذهب الى ديوان بيت المال ، وعلى الأخير صرف هذه الأموال فى مجالاتها .

وقد ذكر البعض (٢٥٢) أن الخراج والجوالى ، وما كان يحصل من الثغور ، قد أنفق فى عمارة الدين وبصالح المسلمين كدفع الزاقي الولاة والقضاة والعلماء والمقاتلة ، ورصد الطرق ، وعمارة المساجد والقناطر والرباطات ، وسد الثغور ، وإصلاح الأنهار العامة .

ويعتبر هذا الرأى على جانب كبير من الصواب اذا ما طبق على عصر المماليك ، حيث نجد أن أحد الشيوخ — شمس الدين محمد الحنفى — كان مرتبه يوميا دينارين من الجوالى (٢٥٣) . كذلك كان المحتسب يأخذ راتبه من الجوالى فى عصر المماليك (٢٥٤) أما بالنسبة لتحويل العمائر فيبدو أنه كان على والى البلد جمع الجوالى ، ثم إرسالها الى بيت المال ، وعلى الأخير صرفها على العمائر . وبؤيد ذلك ما ذكره ماير (٢٥٥) من أنه فى عام ٧٤٠ هـ/

١٣٤٠ م تعرض تنكز نائب سورية للقتل بسبب استخدامه لمال الجوالى فى بناء احد المساجد دون أن يرسل هذا المال الى السلطان اولاً .

كذلك كان جزء من أموال الجوالى يدفع فى تكاليف عمل الأسطة خاصة السماط المسمى « سماط الحلال » (٢٥٦) .

١٠ - ديوان المواريث الحشرية :

لم يدل أى من المصادر المملوكية بشىء عن مصارف ديوان المواريث . وقد رجح البعض (٢٥٧) أن نفقات هذا الديوان فى عصر الأيوبيين كانت خيرية بحتة : كالصرف على دفن الفقراء ، وتقديم المعونات لليتامى . ويبدو أن ذلك لم يتغير فى عصر المماليك ، وربما زيدت على هذه النفقات صرف الدواء للفقراء ، وعلاجهم ، والصرف على اللقيط (٢٥٨) .

١١ - ديوان الزكاة :

لقد حدد الله تعالى مصارف الزكاة بقوله : « انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم » (٢٥٩) .

من ذلك يتضح أن الزكاة كانت تنفق على الفقراء ، وأرزاق عمال الدولة ، وفى تحصين الثغور والقلاع ، ومساعدة الأيتام . من العرض السابق لنفقات ديوان النظر وفروعه تتضح مجموعة من النتائج :

١ - كانت دولة المماليك ذات عمر طويل ، وبعد أن استقرت قواعدها اتجهت الى الراحة ، وجنى ثمار تعبهم فى بدء قيام

دولتهم ، وأسـرفوا فى النفقات ، ومالوا الى كل ألوان اللهو والطعام ، وتفننوا فى البناء والزخارف ، وكل ذلك كاد يودى بعمر دولتهم . وقد عبر القلقشندى (٢٦٠) عن كثرة هذه النفقات بقوله : « حتى كاد ذلك ينهك الملكة ويودى بمحاصلاتها من آخرها » والشئ الوحيد الذى فعله الممالك وجعله يطيل عمر دولتهم ، هو أنهم لم يعتمدوا على أولادهم المرهقين ، واعتمدوا على الممالك المجلوبين من الخارج ، مما كان يعطى عمرا جديدا لدولتهم .

٢ — لم يراع الممالك مبدأ ترشيد النفقات فى مصروفهم ، مما نتج عنه خلو بيت المال أحيانا من الأموال ، ولجوء السلاطين الى فرض مزيد من المكوس لمواجهة متطلبات دولتهم .

٣ — لم يحسن الممالك اختيار الأفراد القائمين بتحصيل الموارد وانماقتها الأمر الذى ترتب عليه تضخم ثروة هؤلاء المباشرين وجعلهم هدفا للمصادرات .

٤ — لم تكن النفقات فى بعض الأحيان ملائمة للحالة الاقتصادية فى البلاد ، مما ألجأ السلاطين الى الاقتراض من ميسير التجار .

٥ — لم توزع النفقات بالعدل على شتى نواحي الدولة ، بل تدرجت من ناحية لأخرى ، واختص الجيش بالنصيب الأكبر من هذه النفقات بحكم كون دولة الممالك عسكرية الطابع ، ثم يليه فى ذلك ديوان بيت المال ، فالخراج ، ثم باقى الدواوين .

هوامش الفصل الرابع

- (١) المقدمة ، ص. ٢٨٠ .
- (٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ٤٤٤ ، ضوابط ، الدولة المملوكية ، ص ١٠٧ ، ماجد : نظم الممالك ، ج ١ ، ص ٨٠ .
- (٣) Pollak b Op. Cit., P. 1; Encyclopadia of Islam, Vol. 1, Art Bahriyya P. 944, Pool : A History P, 242.
- أحمد صادق الحبال : الأدب العامى فى مصر فى العصر المملوكى (القاهرة : ١٩٦٦) ص ٣ - ٤ .
- Heyed : Op. Cit., T. 2. P. 555. (٤)
- Ayalon . D. : The Wafidiya in the Mamlouk Kingdom, in (Islamic Culturs Vol. XXV Part, 1, Hydarabd-Daccan 1953) P. 89. (٥)
- (٦) الأسدى : التيسير والاعتبار ، ص ٧٢ ، ضوابط ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .
- Heyed : Op. Cit., P. 558. (٧)
- (٨) محمد بن عبد الله بن بطوطة الرحلة (دار صادر بيروت) ص ٤٢ ، المقرئى : الخطوط ، ج ٢ ، ص ٢٧٨ ، Muir : Op. Cit., P. 42 No. 1.
- (٩) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٣ .
- (١٠) النسبى : معيد النعم ، ص ٤٦ .
- (١١) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٢٧٨ .
- (١٢) ابن شاهين : زبدة ، ص ١١٦ ، Pollak : Op. Citti., P. 6.
- (١٣) Ayalon : The Wafidiya P. 98.
- (١٤) Ayalon : Op. Cit.

Wiet : L'Egypte , T. IV, P. 391.

(١٥)

(١٦) المقرئى : المرجع نفسه ، ص ٢١٤ ، ضومط : المرجع السابق ،

Irwin : Op. Cit., P. 108.

Pollak : Op. Cit.

(١٧) المرجع نفسه ، ص ٤٨ ،

(١٨) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٣ ، العمرى : مسالك

الأبصار ، التمهيد ، ص ٥٣

(١٩) أحمد الرمال بن زنبيل : آخره المالك (تحقيق عبد المنعم عامر /

Dozy : Supplement, T. 1, P. 168.

ص ١٧ حاشية (٢) ،

(٢٠) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢١٤ .

Pollak : Op. Cit., P. 4.

(٢١) عاشور : المجتمع المصرى ، ص ١٦ ،

Pollak : Op. Cit., PP. 2 — 3.

Mameluk , P. 83.

(٢٢)

(٢٣) الخالدى : المقصد ، ورقة ١٣٦ ، ابن شاهين ، المرجع السابق ،

ص ١٠٣ ، على حسن : دراسات ، ص ٢٦٥ .

(٢٤) الخالدى : المرجع نفسه ، عاشور : مسير ، ص ١٤٦ ،

Pollak : Op. Cit., P. 19.

(٢٥) القلقشندى : المرجع نفسه ، ج ٤ ، ص ١٥ ، المقرئى : المرجع

السابق ، ج ١ ، ص ٩٥ ، عاشور : المجتمع المصرى ، ص ١٩ ، على حسن :

Pollak : Op. Cit., P. 4.

دراسات ، ص ٢٦٤ .

Pollak : Op. Cit., P. 18.

(٢٦)

(٢٧) أبو المحاسن : النجوم ، ج ٨ ، ص ٢ ، المقرئى : المرجع السابق ،

ص ٨٨ .

(٢٨) المقرئى : المرجع نفسه ،

Pool : The Art of the Saracens P. 16; Rabie : the size and

value, P. 129.

(٢٩) الكنى : عيون التواريخ ، ج ١٢ ، ورقة ٨٥ ،

Irwin : Op. Cit., P. 109.

(٣٠) العمرى : مسالك الأبصار ، ص ٩٤ ، القلقشندى : المرجع السابق ،

المقرئى : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢١٦ ، ضومط : المرجع السابق ،

١١٢ - ١١٥ ، عاشور : المجتمع المصري ، ص ١٩ ، على حسن : المرجع السابق ، ص ٢٣٧ ، ماجد : المرجع السابق ، ص ١٤٢ ،
Pollak : Op. Cit., P. 21.

(٢١) عاشور : المرجع نفسه ،
Fable : Op. Cit., P. 129 ; Pollak Op. Cit., P. 19.

(٢٢) الخطط ، ج ٢ ، ص ٢١٧ - ٢١٩ .

(٢٣) التيسر والاعبار ، ص ٦٨ - ٧٢ .

(٢٤) المعبري : مسالك الأبصار ، التبييد ، ص ٦٢ - ٦٦ ، على حسن :

دراسات ص ٢٦٩ ،
Pool : A History of Egypt, P. 248, Pollak : Op. Cit., P. 21.

(٢٥) الظاهري : زبدة ، ص ١١٥ ،
Quatreniere : Sultan Mandous, PP. 158 — 159.

(٢٦) طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ١٨٠ حاشية (٩٦) .
Pollak : Op. Cit., P. 21; Rahle : Op. Cit., P. 132. (٣٧)

(٣٨) النويري : نهاية الارب ، ج ٣٠ ، ورقة ١٠٥ ، المقرئى : سلوكه
ج ١ ، ق ٣ ، ص ٩٣٥ .

(٣٩) زبدة ، ص ١٠٤ - ١٠٦ .

(٤٠) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢١٦ ، الطلشندي : المرجع السابق ،
ج ٤ ، ص ٥٠ ، المعبري : مسالك ، ص ٩٤ .

(٤١) المعبري : المرجع نفسه ، ص ٩٥ ، الطلشندي : المرجع نفسه ،
ص ٥١ ، المقرئى : المرجع نفسه ،

Irwin : Op. Cit., P. 116;

Poliak : Op. Cit., P. 4.

(٤٢) المعبري : المرجع نفسه ، الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٧٢ ،
ماجد : المرجع السابق ، ص ١٤٤ .
Demombyens : La Syria, P. 30. (٤٣)

(٤٤) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ١٩٣ ، ج ٢ ، ص
١٩٢ ، ٣٧١ ، أبو الحاسن : النجوم ، ج ١٥ ، ص ٢٦١ حاشية (٢) .

(٤٥) ابن اياس : المرجع نفسه ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ١٩٣ - ١٩٦ .

- Pollak : Op. Cit., P. 5. (٤٦)
- Wiet : Op. Cit., Tome IV, P. 400. (٤٧)
- (٤٨) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ٤٠٥ .
- (٤٩) ابن اياس : نفس المصدر والجزء ، ج ٢ ، ص ٥١٩ .
- (٥٠) ابن اياس : نفس المصدر ، ج ١ ق ١ ، ص ٣٣٢ .
- (٥١) ابن اياس : نفس المصدر ، ج ١ ق ٢ ، ص ٧٠ .
- (٥٢) ضومط : مرجع سابق ، ص ٤٢ .
- (٥٣) ابن اياس : مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٣٢٠ .
- (٥٤) ضومط : نفس المرجع والصفحة .
- Pollak : Op. Cit., P. 19. (٥٥)
- (٥٦) المقريزي : ختلج ، ج ٢ ، ص ٢١٧ ، الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٦٨ .
- (٥٧) ضومط : المرجع السابق ، ص ٧٠ .
- Pollak : Op. Cit., P. 4. (٥٨)
- (٥٩) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٦٧٠ ، ٦٧٩ ، ٦٨٣ .
- (٦٠) العبري : مسالك ، ص ١١٨ ، المقريزي : نفس المصدر والجزء ، ص ٢٢٤ ، التلقشندى : نفس المصدر والجزء ، ص ٢٠ .
- (٦١) المقريزي : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢١٥ — ٢١٦ ، السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٨٣ ، التلقشندى : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٤ — ١٦ ، Demombynes : La Syrie, P. XXX; Quatremere : Op. Cit., PP. 200 — 201.
- (٦٢) عاشور : مصر ، ص ١٤٥ ، المجتمع المصري ، ص ٢٦ .
- (٦٣) التلقشندى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ١٨ .
- (٦٤) مؤلف مجهول : خزانة السلاح (تحقيق نيل محمد عبد العزيز ، القاهرة ١٩٧٨ م) ص ٩ .
- (٦٥) النويري : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٠٤ — ٢٠٥ .
- (٦٦) الجحول : المصدر السابق ، ص ٩١ ، حاشية (٦٠) .
- (٦٧) حسين هليوة : الكتابات الاثرية ، ص ٣٣ .

- (٦٨) حسين عليوة : دراسة لبعض السماع والفنائين ، ص ٩٧ .
- (٦٩) حسين عليوة : الاسلحة الاسلامية بمتحف قصر النيل بالقاهرة
(ط ١ ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م) ص ١٩٠ .
- (٧٠) الطقشندى : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٤٧٣ .
- (٧١) انظر المؤلف المجهول : المرجع السابق ، ص ٢٢ - ٨٢ ،
Ayalon : Gunpowder, P. 137.
- (٧٢) ابن مباتى : المرجع السابق ، ص ١٥ - ١٦ ، الطقشندى : المرجع
نفسه ، ص ٤٩٢ .
- (٧٣) المقربرى : ج ٢ ، ص ١٩٤ .
- (٧٤) المقربرى : المردع نفسه ، ص ١٨٩ ، ماجد : مرجع سابق ، ص ١٨٩ ،
ابراهيم حسن سعيد : البحرية فى عصر سلاطين المماليك (دار المعارف -
١٩٨٢) ص ٣٣ .
- Heyed : Op. Cit., T, 2, P. 500.
(٧٥)
- (٧٦) ماجد : مرجع سابق ، نفس الجزء ، ص ١٨٩ ، عاشور : مصر ،
ص ٢٢٠ .
- (٧٧) الشوانى : سنن حربية كبيرة اقيمت بها أبراج وقلاع للدفاع والهجوم ،
وتكونت هذه الأبراج من عدة طبقات كان فى أعلاها جند مسلح بالأتواس والسهام
وفى أسفلها ملاحون بالمجاديف ويبلغ عدد المجاديف ١٤٠ مجدانا . عاشور :
مباليكى ، ص ٢٩٠ .
- السيد عبد العزيز سالم : محاضرات فى تاريخ حضارة الاسلاميه (الاسكندرية
١٩٨٤) ص ١١٣ .
- Quatremere : Op. Cit., 1, P. 142 No. 15.
- (٧٨) المقربرى : خطط ، ج ٢ ، ص ١٩٤ - ١٩٥ .
- Quatremere : Op. Cit., 1, P. 157 No. 33.
- (٧٩) الحاريقى : مراكب حربية كبيرة ، مفردا حراة ، يعبر اسبها من
وظيفتها فى احراق سفن العدو بالنفط ، وكان يجذف بها ما يقرب من مائة مجداف .
ماجد : نفس المرجع والجزء ، ص ١٩٢ ، عاشور : نفسه ، السيد سالم : نفس
المرجع والصفحة .
- Dozy : Supplement P. 274.

- (٨٠) الطرائد : سفن حربية مخصصة لحمل الخيل وكانت تسع ما بين ٤٠ و ٨٠ فرسا . عاشور نفس المرجع والصفحة ، على حسن : دراسات ، Quatremere : Op. Cit., T. 1, P. 144 No. 18. ص ٢٨٢ .
- Syedah Fatima Sedeque : Baybars 1 of Egypt (٨١)
(Oxford, 1956) P. 25.
- Encyclopaedia of Islam, Tom 1, P. 945. (٨٢)
- (٨٣) محبى الدين بن عبد الظاهر : الالطاف الخفية من السيرة الشريفة السلطانية الملكية الاشرفية (لبيسك ١٩٠٢) ص ٥٩ .
- (٨٤) المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ١٩٥ .
- (٨٥) ابن اياس : مصدر سابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٢٧ — ٢٨ .
- (٨٦) ابن اياس : نفس المصدر ، ج ٢ ، ص ٩٨ . الاغربة : مراكب حربية كبيرة تشبه رأس الغراب ، يسيرها ١٨٠ مجذافا ، ماجد : نظم ، ج ١ ، ص ١٩٢ .
- (٨٧) السخاوى : التبر ، ص ٦٢ .
- (٨٨) العبرى : مسالك ، ص ١٤٢ ، المقرئى : نفس المصدر والجزء ، ص ٢١٠ ، ابن اياس : نفس المصدر والجزء ، ق ١ ، ص ٣٧٩ .
- (٨٩) ابن شاهين الظاهري : زبدة ، ص ١٢٥ — ١٢٦ .
- (٩٠) ابن دقماق : الانتصار ، ج ٥ ، ص ١٥ ، ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ق ٢ ، ص ٤٤٩ ، المقرئى : خطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٥ ، ابن عبد الظاهر : المصدر السابق ، ص ٤٨ ، ضوابط : مرجع سابق ، ص ١٠١ ، Irwin : Op. Cit., P. 115.
- (٩١) ابن اياس : المصدر سابق ، نفس الجزء والقسم والصفحة . Muir : Mamlouk, P. 65. (٩٢)
- (٩٣) المقرئى : نفس المصدر والجزء والصفحة .
- (٩٤) المقرئى : نفسه : السبكي : معبد النعم ، ص ٤٦ ، على حسن : دراسات ، ص ٣٦٤ .
- Muir : Op. Cit., P. 82 No. 1 ; Irwin : Op. Cit., (٩٥)
P. 115.
- Pool : Op. Cit., P. 316. (٩٦)

(٩٧) الميرزى : نفسه ، على حسن : نفسه ، عاشور : المجتمع المصرى ،
Dozy : Supp. P. 748; Irwin : Op. Cit., P. 114,
ص ٦٩ ،

(٩٨) العبرى : المرجع السابق ، ص ٩٥ — ٩٦ ، القلقسندى : المرجع
نفسه ، ج ٤ ، ص ٥٤ ، الميرزى : المرجع نفسه ، ص ٢١٦ ، السبكى : معبد
Irwin : Op. Cit., P. 115
النعم ، ص ٥٥ حاشية (١) ،
Irwin : Op. Cit., P. 116.
(٩٩)

(١٠٠) للمزيد من ذلك. أنظر : بيبرس المنسورى : تحفه ، ص ٤٣ ، ١٢٦ ،
١٧٧ ، ابن شاهين : زبدة ، ص ١٣٦ — ١٤٥ ، ابن حبيب : درة الأسلاك ، ج ١ ،
ورقة ٤٨ ، ١٥٨ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ٣٠٥ ، ٣٦٨ ،
٤٨٣ ، ج ١ ق ٢ ، ص ١٨٣ ، ٦٠٠ ، ج ٢ ، ص ٤٠٣ ، ج ٣ ، ص ٢٥١ ،
أبو المحاسن : النجوم ، ج ٧ ، ص ١٨٦ ، حكيم أمين عبد السيد : قيام دولة
المماليك الثانية (القاهرة ١٩٦٧) ص ١٢١ — ١٦٢ ، عاشور : صمر ، ص ٢٢٠ ،
العصر المماليكى ، ص ٢٦ — ١٠٢ ، جوزيف نسيم يوسف : هزيمة لويس لانتاسع
على ضفاف النيل (سلسلة مع العرب ، رقم ٥ ، مؤسسة المطبوعات الحديثة)
ص ٤٨ ،

Weit : Op. Cit., P. 418 ; Pool : Op. Cit., P. 256.

Small R. C. : The Crusaders in Syria and the (١٠١)

Holyand (First published, Thamas and Huson, 1973) P. 121.

Kirk : Op. Cit., P. 51.
(١٠٢)

(١٠٣) ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١٣ ، ص ٢٦٠ ،
Pool : Op. Cit., P. 269.

(١٠٤) ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ق ٢ ، ص ٥٦٩ — ٥٧٣ .

(١٠٥) ابن اياس : نفس المصدر والجزء والقسم ، ص ٦٠٠ .

(١٠٦) ابن اياس : نفس المصدر والجزء والقسم ، ص ٧١٥ — ٧١٦ .

(١٠٧) أبو المحاسن : النجوم ، ج ١٥ (تحقيق ابراهيم طرخان — القاهرة
— البيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧١) ص ٤٥٧ .

(١٠٨) ابن اياس : نفس المصدر ، ج ٣ ، ص ٣٢٠ .

(١٠٩) ابن زئيل : آخره المماليك ، ص ٣٢ .

(١١٠) العبرى ، ص ١٢٣ .

- (١١١) سورة الانفال ٨ : آية ٤١ .
- (١١٢) الام ، ج ٤ ، (القاهرة ١٩٦٩) ص ٧١ .
- (١١٣) الخراج ، ص ٢٢ .
- (١١٤) الخط ، ج ٢ ، ص ١٩٥ .
- (١١٥) التحفة الملوكية ، ص ٨١ .
- (١١٦) البيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٧ .
- (١١٧) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٣٣١ .
- (١١٨) الاسدي : التيسير والاعتبار ، ص ١٩٦ ، الطلغثندي : المصبح ، ج ١٣ ، ص ٤٨ ، طرخان : نظم ، ص ٤٩٧ ، عائشور : ممالكى ، ص ٤٥٤ .
- (١١٩) الاسدي : نفس المصدر ، ص ٨١ ، الطلغثندي : نفسه ، ضومط : مرجع سابق ، ص ١٢٣ .
- (١٢٠) ماجد : نظم ، ج ١ ، ص ١٨٧ .
- (١٢١) الحريري : الاعلام ، ص ١٠٢ .
- (١٢٢) الحريري : نفسه ، ص ١٠٤ .
- (١٢٣) الحريري : نفسه ، ص ١٠٥ ، عائشور ، ممالكى ، ص ٧١ .
- (١٢٤) ابن حبيب : تذكرة النبيه ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ .
- (١٢٥) ابن اياس : بدائع ، ج ١ ق ٢ ، ص ٦٣٠ .
- (١٢٦) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٩٤ .
- (١٢٧) النويرى : نهاية الاب ، ج ٨ ، ص ٢١٤ — ٢١٥ .
- Demombyens : Op. Cit., P. 111.
- (١٢٨) المقرئى : خطط ، ج ٢ ، ص ١٠٣ ،
- Heyed : Op. Cit., 1 P. 441; 11, P. 422.
- Rabie : Financial, P. 82 ; Irwin : Op. Cit., P. 113.
- (١٢٩) العبرى : مسالك ، ص ١٣٠ — ١٣٢ ، الطلغثندي : نفس المصدر ، ج ٢ ، ص ١٣٤ ، ج ٤ ص ٥٢ — ٥٤ ، المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٧ ،
- ماير : الملابس الملوكية ، ص ١٠٥ — ١٠٨ ،
- Dozy : Op. Cit., 11, P. 33, 492.
- (١٣٠) المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٥٤ — ٥٥ ،
- Demombyens : Op. Cit., P. XCVI

- (١٣١) المرجع السابق ، ص ١٠٩ — ١١٠ ، المقریزی : السلوك ، ج ٤ ، ق ٣ ، ص ١١٧٣ ، ١١٨٩ ، العیثی : السیف المهند فی سیرة الملک المؤید شمیخ الجبودی (تحقیق نیهم محمد شتلوت ، القاهرة ١٩٦٧) ص ٣٢٢ .
- (١٣٢) العمری : مصدر سابق ، ص ١٢٢ — ١٣٣ ، المقریزی : خطط .
Dozy : Op. Cit., , P. 105, 11, P. 377. ج ٢ ، ص ٢٢٨ ،
- (١٣٣) المقریزی : نفسه ، العمری : نفس المصدر ، ص ١٣٣ .
- (١٣٤) العمری : نفس المصدر والصلحة ، المقریزی : نفس المصدر والجزم والصفحة .
- (١٣٥) الطلشندي : نفس المصدر : ج ٤ ، ص ٥٥ .
- (١٣٦) ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١٣ ، ص ٢٦٤ .
Quatremere : Op. Cit., Tome 1, P. 163 No. 44. (١٣٧)
- (١٣٨) المقریزی : السلوك ، ج ٤ ق ٣ ، ص ١١٠٣ .
- (١٣٩) أبو المحاسن : النجوم ، ج ١٥ ، ص ٤٣٥ .
Irwin : Op. Cit., P. 117. (١٤٠) من هذه السفارات انظر :
- (١٤١) ابن ایاس : بدائع ج ١ ق ٢ ، ص ٤٨٥ ، للزید من هذه السفارات
Pool : Op. Cit., P. 266. انظروا :
- (١٤٢) المقریزی : سلوك ج ٤ ، ق ٣ ، ص ١٢١١ .
- (١٤٣) حسن أحمد محمود : البعثات الدبلوماسية لدولة سلاطين المماليك (محاضرة أقيمت فی الندوة التي نظمتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عن ابن ایاس — القاهرة ١٩٧٣) ص ٤١ .
- (١٤٤) ابن شاهين الظاهري : زبدة ، ص ١٢٢ .
- (١٤٥) ابن عبد الظاهر : الاطراف الخفية ، ص ٢٤ .
- (١٤٦) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٥ — ١٠٨٦ .
Rabie : Op. Cit., P. 84.
- (١٤٧) النويری : المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٢١٨ — ٢١٩ .
- (١٤٨) الطلشندي : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٤٥٢ — ٤٥٣ .
- (١٤٩) العمری : مسالك الأبحار ، التمهيد ، ص ٢٠ .
Oleg Grabar : The Architecture fo the Middle (١٥٠)
Eastern City from Bast to Present, in (Middle Eastern Cities,
California 1965) P. 40.

- (١٥١) كمال الدين سامح : العمارة الاسلامية ، ص ٣٦ - ٥٠ ، حسين مؤنس : المساجد (سلسلة عالم المعرفة ، رقم ٢٧ ، الكويت ١٩٨١) ص ٢٥٨ - Pool : Op. Cit., P. 276, 344. ٢٦٤ ،
- (١٥٢) على حسن : دراسات ، ص ٣١٤ حاشية (٣) .
- (١٥٣) ناصر الدين محمد بن الفرات : تاريخ الدول والملوك ، ج ٨ (تحقيق تسليطين زريق ، نجلاء عز الدين ، بيروت ١٩٣٩) ص ٢٢٩ .
- (١٥٤) القريزي : خطط ، ج ٢ ، ص ٢١٠ ، ابن اياس . بدائع ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٤٥ ، بول كازانوف : تاريخ ووصف قلعة القاهرة (ترجمة أحمد دراج - القاهرة - ١٩٧٤) ص ١٢٧ ، Mul. : Op. Cit., P. 80 ; Pool : Op. Cit., P. 315.
- (١٥٥) ابن كثير : مصدر سابق ، ج ١٣ ، ص ٢٦٥ .
- (١٥٦) حسين مؤنس : المساجد ، ص ١٧٧ .
- (١٥٧) أبو المحاسن : النجوم ، ج ٧ ، ص ١٩١ .
- (١٥٨) حسين مؤنس : مرجع سابق ، ص ٢٦٢ .
- (١٥٩) أحمد تيبور : التصوير عند العرب (أخرجه زكي محمد حسن - القاهرة ١٩٤٢) ص ١٧٢ .
- (١٦٠) المصدر السابق ، نفس الجزء والتسم ، ص ٤٨١ . The Middle East, P. 117. (١٦١)
- (١٦٢) كازانوف : تاريخ الطلعة ، ص ١٢١ ، Pool : Op. Cit., P. 315.
- (١٦٣) ابن حبيب : تذكرة النبيه ، ج ٢ ، ص ١٥٠ .
- (١٦٤) Les Mosquées du Caire (Paris, 1966) P. 31. (١٦٥)
- (١٦٥) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٤ .
- (١٦٦) ابن اياس : نزعه الامم ، ورقة ١٢١ ، على حسن : دراسات ، ص ٣١١ .
- (١٦٧) عاشور : مجتمع ، ص ١٧٩ .
- (١٦٨) ابن الفرات : مصدر سابق ، نفس الجزء ، ص ١ .
- (١٦٩) ابن اياس : بدائع ، ج ١ ق ٢ ، ص ٢٩ .
- (١٧٠) المعري : التعريف ، ص ٩٤ .

- (١٧١) بيبرس المصور : التحفة ، ص ٥٧ .
- (١٧٢) ابن شاهين : زبدة ، ص ٩٨ ، عاشور ، مصر ، ص ٢٢٠ ، على حسن : مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي إلى الفتح العثماني (القاهرة Pollak : Op. Cit., P. 4. ١٩٥٧) ص ٢٨٤ ،
- (١٧٣) المقرئ : سلوك ج ٣ ، ق ٢ ، ص ٤٨٦ ، Demombynes : Op. Cit., T. 2, P. 132.
- (١٧٤) أبو المحاسن : مصدر سابق ، ج ١٥ ، ص ٥٠ ، ابن اياس : بدائع ج ١ ، ق ٢ ، ص ٢٦٥ — ٢٦٦ .
- (١٧٥) ضوط : مرجع سابق ، ص ٧٥ حاشية (٣٤) .
- (١٧٦) القلقشندي : مصدر سابق ، ج ٤ ، ص ٥١ ، المعري : مسالك ، ص ١١٠ ، على حسن : دراسات ، ص ٢٩٤ ، عاشور : مجتمع ، ص ٣٤ .
- (١٧٧) السبكي ، معيد النعم ، ص ٤٤ .
- (١٧٨) ابن اياس : نفس المصدر ، والجزء والتسم ص ١٨ .
- (١٧٩) زير مستين : تاريخ سلاطين المماليك ، ص ٢٠٧ .
- (١٨٠) البيهقي : المرجع السابق ، ص ١٠٧١ .
- (١٨١) المرجع نفسه .
- Rabie : Op. Cit., P. 189. (١٨٢)
- (١٨٣) التفسير والاعتبار : ص ١١٢ — ١٢٣ .
- (١٨٤) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٢٠ ، ٢٤ ، ج ٥ ، ص ٩١ . وقد تحصل امراء المائة مقدمو الألوفا على مبالغ مالية كبيرة في عصر الشراكسة ، بلغت في عهد المؤيد شيخ ١١٠٠ دينار شهريا ، ثم توالى في الارتفاع بعد ذلك حتى وصلت ١٨٠٠٠ في عهد برساي ، ثم وصلت ٢٨٠٠٠ دينار في عهد جقمق ، وأخيرا استقرت على ٤٦٠٠٠ دينار في عهد قايتباي ،
- Poole : Op. Cit., P. 342 No. 1.
- (١٨٥) أبو المحاسن : النجوم ، ج ٧ ، ص ١٩٧ .
- (١٨٦) الخالدي : المقصد : ورقة ١٣٥ ، المقرئ : سلوك ج ٣ ، ق ٢ ، ص ٤٤٤ ، أن عبد الظاهر ، مصدر سابق ، ص ٤٠ .
- (١٨٧) المعري : مصدر سابق ، ص ١٣٥ — ١٣٦ .
- (١٨٨) النويري : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٢٢١ ، الخالدي : مصدر سابق ، ص ١٣٥ .

- (١٨٩) العبري : مصدر سابق ، ص ١١٠ .
- (١٩٠) انظر الجدول السابق في هذا الفصل .
- (١٩١) السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٥٨ ، التلشندي :
- مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٤٤٣ .
- (١٩٢) زيتر ستين : مرجع سابق ، ص ٢٠٧ .
- (١٩٣) أبو المحاسن : مصدر سابق ، ج ٧ ، ص ١٩٧ ،
Syedah Fatima : Op. Cit., P. 24.
- (١٩٤) الاسدي : مصدر سابق ، ص ١٤٢ .
- (١٩٥) ابن اياس : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ١٥٦ .
- (١٩٦) النويري : نفس المصدر والجزء ، ص ٢٢١ — ٢٢٢ ،
Poliak : Op. Cit., P. 4.
- (١٩٧) الاسدي : مصدر سابق ، ص ٧٣ ،
Irwin : Op. Cit., P. 116.
- Irwin : Op. Cit., P. 111.
- (١٩٨) المقرئزي : خطط ، ج ٢ ، ص ٢١٠ ، التلشندي : مصدر سابق ،
ج ٤ ، ص ٥٦ .
- (١٩٩) المقرئزي : نفسه ، عاشور : مجتمع ، ص ١٩٠ .
- (٢٠٠) ضومط : مرجع سابق ، ص ٩٠ ،
Pool : Op. Cit., P. 248, Quateremer : Op. Cit., T. 1.
P. 162 No. 42.
- (٢٠١) ابن اياس : دائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ٤٨١ .
Pool : Op. Cit.
- (٢٠٢)
- (٢٠٣) المقرئزي : نفسه .
- (٢٠٤) أبو المحاسن : مصدر سابق ، نفس الجزء والصفحة ،
Quatremer : Op. Cit., T. 2. P. 138 No. 170.
- (٢٠٥) نفس المصدر ، والجزء ص ١٢ — ١٣ .
- (٢٠٦) ابن اياس : نفس المصدر ، والجزء والقسم ، ص ٥٧٤ .
- (٢٠٧) ضومط : مرجع سابق ، ص ٩٠ .
- (٢٠٨) عاشور : مرجع سابق ، ص ١٨٧ — ١٨٨ .

- (٢٠٩) ابن اياس : نفس المصدر ، والجزء ، ق ٢ ، ص ٦٧٨ .
- (٢١٠) عاشور : المرجع السابق ، ص ١٩١ .
- (٢١١) ابن اياس : نفس المصدر ، ج ٢ ، ص ٣٣٧ .
- (٢١٢) ابن اياس : نفس المصدر ج ١ ق ٢ ، ص ١٠٩ .
- (٢١٣) النويرى : المرجع نفسه ، ص ٢٢٣ .
- (٢١٤) ابن اياس : المرجع السابق ، ص ٧٦٧ .
- (٢١٥) النوير : المرجع نفسه ، ص ٢٢٥ .
- (٢١٦) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ١٠٠ ، عاشور المرجع السابق ، ص ١٧٨ .
- (٢١٧) السخاوى : التبر المسنوك ، ص ١٤ .
- (٢١٨) ابن اياس : المرجع نفسه ، ج ١ ق ١ ، ص ٥١٦ .
- (٢١٩) مصدر سابق ، ص ٧٣ .
- (٢٢٠) مصدر سابق ، نفس الجزء ، ص ٩ .
- (٢٢١) بدائع الزهور ، ج ١ ق ٢ ، ص ٧٩ .
- (٢٢٢) ابن الفرات : نفسه .
- (٢٢٣) الاسدى : نفسه .
- (٢٢٤) ابن رجب الحنبلى : الاستخراج ، ص ١٤٤ — ١٥١ ، بيبرس المنصورى : تحفة ، ص ٦٩ ، عاشور : مهاليكى ، ص ٢٨٥ ، على حسن : دراسات ، ص ٣١٣ ، مصر ، ص ٣٨٤ ، خريبطة : حضارة ، ص ٣٤٥ ، ماجد : نظم ، ج ١ ص ٧١ ، عيسى الصفنى : عطية الرحمن فى ارساد الجوامك والاطيان (نشر احمد اسعد — ١٣١٤ هـ) ص ١٦ — ١٨ ، ابن بطوطة : الرحلة ، ص ١٧١ ، Quatremere : Op. Cit., T. 2. P. 152 No. 187.
- (٢٢٥) المقرئى : خطط ، ج ١ ، ص ١٠١ ، ابن ظهير : روضة ، ص ١٠٨٣ ، Quatremere : Op. Cit., P. 152 No. 187.
- (٢٢٦) الباشا : فنون ، ج ٢ ، ص ٩٢٢ .
- (٢٢٧) أبو المحاسن : نجوم ، ج ١٥ ، ص ٣٠١ ، حاشية (٢) .
- (٢٢٨) أبو المحاسن : نفسه ، ابن زنبيل : مصدر سابق ، ص ٧ ، الظاهرى : زبدة ، ص ١٢٩ ، الباشا : مرجع سابق ، ص ٩٣٢ .
- (٢٢٩) الخالدى : مخطوط سابق ، ص ١٠٩ .

- (٢٢٠) ابن بهادر : فتوح النصر ، ص ١٥٥ .
- (٢٢١) السخاوى : القتر ، ص ١٠٥ ، النویری : مصادر سابق ، ج ٣١ ، ورقة ٦ ، ابن ایاس : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٤٤٤ .
- (٢٢٢) ابن ایاس : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٢١ ،
- Muir : Op. Cit., P. 79.
- (٢٢٣) ابراهيم حسن سعيد : البحرية ، ص ٢٨ .
- (٢٢٤) مصدر سابق ، ص ٩٢ .
- (٢٢٥) بهرس المنصوری : نفس المرجع ، ص ٦٩ ، ابن ایاس : نفس المصدر ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٣١٨ .
- Irwin : Op. Cit., P. 116 ; Muir : Op. Cit. PP. (٢٢٦)
- 79 — 80.
- (٢٢٧) ابن ایاس : نفس المصدر والجزء والقسم ، ص ٥٢١ ، المقریزی : خطط ، ج ٢ ، ص ٢٣٠ ، كازانوفا : مرجع سابق ، ص ١٤٤ — ١٤٥ ،
- Pool : Op. Cit., P. 318.
- (٢٢٨) ابن ایاس : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٤٣ .
- (٢٢٩) ابن ایاس : مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٢٧٨ .
- (٢٣٠) ابن ایاس : مصدر سابق ، ج ٤ ، ص ٢٢٨ .
- (٢٤١) المقریزی : خطط ، ج ٢ ، ص ٢٩٥ ، عاشور : مصر ، ص ١٥٠ ،
- ماير : حجة وقف الملك الأشرف برسباي (لندن ١٩٣٨)
- (٢٤٢) محمد أمين : الاوقاف ص ١٠٩ .
- (٢٤٣) المقریزی : نفسه .
- (٢٤٤) اس ایاس : مصدر سابق ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٥٠ .
- (٢٤٥) ابن ایاس : مصدر سابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ١٦ ،
- Muir : Op. Cit., P. 72.
- (٢٤٦) البيله : المرجع السابق ، ص ١٠٩٢ — ١٠٩٣ ، قاسم عبده : أهل الذمة ، الملحق الثانى ودو عبارة عن وثيقة وقف عن وثائق دير سانت كاترين ، ص ٢٠٥ ، وانظر ايضا وثائق وقف السلطان قلاوون وابنه السلطان محمد والسلطان حسن بن محمد . قام بنشرها محمد أمين كمالق في كتاب الحسن بن صر : تذكرة النسيه ، ج ١ — ٣ ، (القاهرة ١٩٧٦ — ١٩٨٦) .

- (٢٤٧) الطقشندى : مصدر سابق ، ج ٤ ، ص ١٩١ .
Dozy : Op. Cit., Tome 2, P. 832. (٢٤٨)
- (٢٤٩) المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ١١٩ — ١٢٠ .
(٢٥٠) عاشور : مجتمع ، ص ١٤٧ .
- (٢٥١) أبو يحيى زكريا الأنصارى (ب ٩٢٦ هـ) : اللؤلؤ التنظيم فى روم
التعلم والتعليم (صححه أحمد عبر المحمصانى — مصر ١٣١٩) ص ٧ — ١٥ .
- (٢٥٢) خلاف : السياسة الشرعية ، ص ١٣٨ .
- (٢٥٣) أبو الحامسن : مصدر سابق ، ج ١٦ ، ص ٤ .
- (٢٥٤) ابن حجر : انباء الغر ، ج ٣ ، ص ٢٣٨ .
Op. Cit., P. 78. (٢٥٥)
- (٢٥٦) البيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٧٤ .
- (٢٥٧) حسنين ربيع : نظم الأيوبىون ، ص ٧٩ .
- (٢٥٨) خلاف : المرجع السابق ، ص ١٣٨ .
- (٢٥٩) التوبة : آية ٦٠ .
- (٢٦٠) صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٥٢ .



الفصل الخامس

ديوان النظر والاقطاعات

قطع الشيء : فصل بعضه وأبانه ، والقطعية : الجزء من الأرض يعطيه الحاكم لمن يرغب من أتباعه منحة (١) . وأقطعه قطيعة : أى طائفة من أرض الخراج (٢) .

والاقتطاعية المملوكية . كانت عبارة عن أرض تعرف بمـ « الخبز » (٣) ، تمنحها الدولة الى أمرائها وفرسانها ، وتعتبر ملكاً مؤقناً لهم ، وعليهم استغلالها كما يريدون لى يسدوا حاجاتهم (٤) . ثم ترجع هذه الأرض الى السلطان : اذا ما أخل المقتطع بشروط العقد القائم بينه وبين الدولة ، أو اذا ما انتهت مدة الاقتطاع المتفق عليها ، أو اذا ما توفى المقتطع (٥) . ومن خلال ذلك يتضح جلياً ان الاقتطاع المملوكى ، كان عبارة عن اقتطاع استغلال فقط ، ولم يكن اقتطاع تملك . أما نى الاقتطاع الغربى فقد كان المقتطعون يبذلون جهوداً كبيرة للمحافظة على حقوقهم الاقتطاعية ، وحرصوا من خلال مشاركتهم فى وضع قوانين الدولة على ايراد نصوص تكفل لهم عدم تدخل الملك فى اقتطاعاتهم (٦) .

وفى هذا الفصل سوف نتعرض لمناقشة علاقة ديوان النظر بالاقتطاعات فى عصر المماليك وذلك من خلال عدة نقاط :

(أ) لمن تمنح الاقتطاعات ، وسلطة منحها .

(ب) مثلث التوزيع الاقتطاعى .

(ج) العملة التى يحاسب بها المقتطعون .

- (د) التزامات المقطعين المادية تجاه الدولة .
(هـ) الاقطاع والموارد الاقتصادية لديوان النظر .
(و) عوامل تدهور النظام الاقطاعى وأثر ذلك على ديوان النظر .

(١) لمن تمنح الاقطاعات ، وسلطة منحها :

اهتم المماليك بالنظام الاقطاعى حتى غدا بحق عماد الاقتصاد المملوكى ، وقاموا بتوزيع الاراضى والبلاد على الأمراء والأجناد لبضمنوا بذلك ولاءهم ، ولإيجاد قوة دائمة فى البلاد قادرة على صد الأعداء وقمع الثورات .

وقد كانت كل البلاد المصرية والشامية تقع تحت طائلة الاقطاع ، ماعدا جزءا قليلا تمثل فى الرزق الأعباسية (٧) ، وزايد القانون (٨) . ولم يمثل هذان سوى $\frac{1}{2}$ من جملة أرض مصر حسب تقسيم ابن إياس (٩) . بل انه فى كثير من الحالات امتدت يد السلاطين الى هذه الأعباس رغبة فى اقطاعها وكذلك أقطعوا زايد القانون اذا زحف عليه العمران .

وقد كانت الاقطاعات المصدر الأساسى للنفقة على الجيش ، ومن ثم كان رجال السيف — وعلى رأسهم السلطان — وهم أكثر طبقات حائزى الاقطاعات ، يليهم فى ذلك رجال القلم ، فالبدو والعربان . أما السلطان فباعثاره الحاكم الأول حاز كثيرا من الاقطاعات ، خاصة الجيد منها والمريح (١٠) . وقد كانت حصته فى أوائل دولة المماليك — هو وأجناده — تبلغ أربعة قراراتى من مساحة أرض مصر التى تبلغ أربعة وعشرين قيراطا (١١) . ثم أجرى تعديل بتمتضى الروك الحسامى ٦٩٧ هـ وأصبح للسلطان

وحده أربعة قرارات وللمالكة تسعة قرارات (١٢) . وفى تطور ثالث حدث فى عام ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م عقب الروك الناصرى اختص السلطان نفسه بعشرة قرارات من أرض مصر (١٣) . وهذا يبين لنا أن السلطان كان صاحب النصيب الأكبر من خراج مصر حيث ازداد نصيبه فى غضون ثماني عشر سنة - فارق المدة بين الروكبن - من السدس الى ما يقرب من نصف الخراج .

وكان الأمراء وأجناد الحلقة تلى السلطان فى التوزيع الاقطاعى ، الا أن اقطاعاتهم لم تبلغ الاقطاعات السلطانية فى المساحة أو الريع . حيث تراوحت اقطاعات هؤلاء الأمراء والأجناد ما بين عشرة قرارات فى بداية الدولة ، وأحد عشر قيراطا عقب الروك الحسامى ، ثم استقرت بعد ذلك فى عام ٧١٥ هـ الى أربعة عشر قيراطا (١٤) . وقد تراوحت قيمة اقطاعات الأمراء والأجناد ما بين ٢٠٠.٠٠٠ و ٢٥٠ ديناراً جيشياً (١٥) .

وقد أدى استيلاء السلطان وأمراء الدولة على معظم دخل الاقطاعات الى ضعف أجناد الحلقة - عصب الجيش المملوكى - مما جعل العامل الاقتصادى بحق يعد أول العوامل التى أدت الى انحدار العسكرية و ذلك بدءاً من نهاية القرن الـ ٨ هـ حتى بداية العصر العثمانى (١٦) .

والى جانب رجال السيف فقد تحصّل بعض رجال القلم والدين على اقطاعات مُنجد مثلاً : قرية سنترىس البالغ مساحتها ٤٥٠ فدانا كانت مقطعة باسم الجمالى ناظر الجيش (١٧) ومثال آخر هو قرية دهشور التابعة لأعمال الجيزة كانت مساحتها ٢٠١٣ فدانا وكانت مقطعة لأمير المؤمنين المستنجد بالله تعالى أبى المظفر يوسف (١٨) .

وبالإضافة الى رجال السيف والقلم ، تحصّل التركمان والعربان القاطنون دولة المماليك على العديد من الاقطاعات . فمثلا قبائل التركمان أقطعها السلاطين مراعى لرعى مواشيهم وذلك خوفا من توتر العلاقات بينهم وبين الدولة (١٩) . ومن أشهر قبائل العربان التى حازت الاقطاعات نظير خدماتهم للدولة : عرب الجمارية فى الدقهلية ، وبنى الفوش فى دمياط ، وهوارة ولخم فى الوجه القبلى (٢٠) . وقد أجرى السلطان بيبرس الاقطاعات على العربان وسلمهم خفر البلاد حتى حدود العراق وذلك فى عام ٦٥٩ هـ (٢١) .

كذلك منحت الاقطاعات لبعض الوافدين على الديار المصرية وقد حدث مثل ذلك فى عهد السلطان بيبرس حينما منح مجموعة من قضاة بغداد — حين نزولهم مصر — اقطاعات وذلك فى عام ٦٦٠ هـ (٢٢) وفعل مثل ذلك أيضا سلار فى عام ٧٠٤ هـ حين قدم مجموعة من المغول الى مصر (٢٣) . أيضا منحت الاقطاعات لبعض التائبين من الشطار — قطاع الطرق — تشجيعا لهم على اتباع السلوك القويم . وقد حدث ذلك مع أحمد بن همز أحد الشطار فى عام ٧٤٣ هـ (٢٤) . وقد وصل الأمر ببعض السلاطين الى منح الاقطاعات لمن يساعدهم فى القبض على أحد غرمائهم . وهذا ما فعله كل من السلطان قلاوون فى عام ٦٧٨ هـ (٢٥) والسلطان جقمق فى عام ٨٤٢ هـ (٢٦) .

ولا يعنى هنا أن منح الاقطاعات الى بعض الوافدين أو التائبين من الشطار ، أو المساعدين للسلطة كان يسرى كقاعدة عامة وانما كان بمثابة حالات فردية قليلة الحدوث . بينما كان المتبع دوما هو منح الاقطاعات لرجال السيف كجوامك لهم ، مع اعطاء القليل منها لرجال القلم والعربان .

وفى تقرير كتبه الموفق ناظر الدولة ، بما استجد على الدولة المملوكية فى الفترة من ٧٤١ - ٧٥٠ هـ ، أوضح أن جملة ما أنعم به ، وما أقطع من بلاد الصعيد والوجه البحرى والفيوم ، واراضى الرزق للخدم والجوارى والأمراء بلغ ٧٠٠.٠٠٠.٠٠٠ أردب ، و ١٦٠٠.٠٠٠ درهم (٢٧) . ومن هذا نتبين بعض مظاهر توزيع الثروة فى عهد المماليك ونخلص الى أن غالبيتها ذهب كهبات الى النساء والجوارى . بينما ظل الفسلاح القائم بالعمل فى هذه الاقطاعات هدف لمطامع سيده المقطع وغدا لا يتحصل على مقابل لاتعابه .

وثمة تساؤل ييدر الى الذهن وهو : من كان صاحب الحق فى منع الاقطاعات لمستغليها ؟ وللإجابة عن هذا التساؤل يجدر الإشارة الى أن دولة المماليك تعتبر دولة عسكرية اقطاعية لا احترام فيها لمبدأ وراثة العرش ، بل كان يتسلم مقاليد السلطة أقوى الأمراء جاهاً وسلطاناً . وبالتالي كان كل سلطان يحكم البلاد شديد الحرص على التصرف فى أمور الدولة بنفسه وبالطريقة التى تضمن له طول البقاء فى الحكم . ومن ثم كان السلطان هو صاحب السلطة الأولى فى منح الاقطاعات وتعيين الأمراء فى المناصب الكبرى بالدولة .

وهناك اتفاق بين العديد من الكتاب (٢٨) لتأكيد هذه الحقيقة . إلا أنه فى بعض الحالات القليلة كان يقوم أشخاص آخرون بتوزيع الاقطاعات ، فمثلاً فى عام ٧٦٤ هـ قام أتابك العسكر بتوزيع الاقطاعات (٢٩) . وفى عام ٧٧٥ هـ فوض الوزير منجك اليوسفى من قبل السلطان الأشرف شعبان بإخراج الاقطاعات التى عبرتها ستمائة دينار فأقل (٣٠) وفى رأى آخر سبعمائة دينار فأقل (٣١) ، أما فى عام ٧٧٨ هـ ففرق نائب السلطنة أفتهمر الحبلى الاقطاعات (٣٢) .

والملاحظ هنا أن هؤلاء الأمراء الذين وكل اليهم تفتيش الاقطاعات أو منحها لم يقوموا بهذا العمل من تلقاء أنفسهم بل بتفويض من السلطان ، وكان عليهم الالتزام بما كلفوا به والا تعرضوا للضرب والاهانة مثلما حدث في عام ٧٨٦ هـ لناظر الجيش وهذا لأنه زاد في اقطاع أحد العربان دون الرجوع للسلطان (٣٣) وفي بعض الحالات القليلة لم يقنع السلاطين بما لديهم من خيرة الاقطاعات بل قاموا بأخذ رشوة ممن يرغب في الحصول على اقطاع ما وهذا ما فعله السلطان الكامل شعبان في عام ٧٤٧ هـ مما جعل البعض يصفه بالطبش (٣٤) .

(ب) مثلث التوزيع الاقطاعي :

كان ديوان الجيش المملوكي هو الادارة الاولى المسئولة عن توزيع الاقطاعات على المقطعين حتى لقب البعض هذا الديوان باسم « ديوان الاقطاع » (٣٥) وشارك ديوان الجيش في هذه المهمة ديوانى النظر والانشاء وكان ديوان الجيش هو المسئول عن اصدار المثال للجندى المراد اقطاعه ، ثم بحمل ناظر ديوان الجيش هذا المثال ويقدمه للسلطان أثناء جلوسه بدار العدل فإذا ما وافق عليه السلطان ، أرسل هذا المثال الى ديوان النظر فيقوم مباشرة الديوان بتسجيل المثال في جرائدهم ، ثم يحفظونه في سجلاتهم ويكتبون بذلك ورقة تسمى « مربعة » تشتمل على اسم المقطع الجديد ، وربته ومساحة اقطاعه ، ثم ترسل هذه المربعة الى ديوان الانشاء فيحيلها كاتب السر الى أحد كتابه ليكتب بها منشورا ، وهو بمثابة وثيقة أخيرة يصبح بمقتضاها الاقطاع شرعا لصاحبه (٣٦) . ومن هذا يتضح ان ديوان الجيش كان عليه اصدار الوثيقة الاولى في سلم الاقطاع ، أما ديوان النظر فكان عليه تسجيل الاقطاع وحدوده وما يشتمل عليه ، وذلك حتى

يتسنى له محاسبة المقطع اقتصاديا فيما يختص بالخراج والجزية والمكوس التى تشمل عليها اقطاعه ، وأخيرا بصدد ديوان الانشاء عقد الاستغلال للمقطع حتى يتسنى له بموجبه ممارسة كافة حقوقه الاقطاعية .

ولم يكن دور ديوان النظر هامشيا فى عمليات الروك للبلاد ، بل كان يوفد من قبله مستوفين لتسجيل البيانات على أرض الواقع ، وهذا من منطلق أن الروك كان هدفه الأساسى تقدير الخراج المستحق على البلاد لديوان بيت المال . وقد كان من المتبع بعد اجراء عملية الروك أنه اذا تسلم الأمير أو المقطع اقطاعه كتب له الموقعون محضرا بالتسليم يشتمل على ما فى ذلك الاقطاع من المال والخراج ، والمساحة ، والتقاوى وعدد الفلاحين ، وحدود الأراضى والمقطع ، وعدد الجسور ، وهذا لكى يعرف المقطع ما يخصه ، ولا يأخذ من اقطاعه الا ما نصبت عليه الجرائد الحسابية(٣٧) فإذا ما نظرنا الى مشتملات محضر التسليم السابق فسنجد أنها أشياء تختص بصميم عمل ديوان النظر وفروعه ، حيث كان هو المسئول عن جمع الخراج والمكوس ومن أجل ذلك اهتم بتسجيل المساحات لكى يتم على أساسها محاسبة المقطعين كما اهتم بمعرفة عدد الفلاحين حتى يتسنى له محاسبتهم سواء كانوا مستأجرين ، أو ضمنا ، أو أهل ذمة تجب عليهم الجزية .

وثمة ملاحظة جديرة بالاهتمام وهى أن عملية الروك وما يتبعها من توزيع الاقطاعات كانت ذات أهمية كبرى بالنسبة للدولة ولديوان النظر ، حيث تبلورت هذه الأهمية فى اخراج كثير من الاقطاعات عن المرضى والمناوئين للسلطة ، والمهملين فى استغلال الاقطاع ثم قيام الدولة بنفسها على استغلال هذه الاقطاعات الشاغرة لصالحها. مما عاد على ديوان النظر - ممثلا فى دواوين

بيت المال والخراج ، والخزانة — بايرادات كبيرة بسبب عدم وجود
مقطع يقتسم هذا الإيراد مع الدولة . وقد أشاد البعض (٣٨) بهذا
الاجراء من الناحية العسكرية ، واعتبروه بمثابة اضافة دماء جديدة
الى الجيش ، وحذف العناصر الرديئة منه من أجل أن يبقى قويا
قادرا على الدفاع من البلاد .

(ج) العملة التى يحاسب بها المقطعون :

كانت العملة السارية فى عصر المماليك تتكون من : الدينار ،
والدراهم النقرة ، والفلوس (٣٩) والمعروف أن الدينار كان من
الذهب ، والدراهم من النضرة ، أما الفلوس فمن النحاس والى
جانب هذه العملات الثلاث استخدمت مفرداتها فى التعامل مثل :
« نصف دينار — نصف — درهم — ثلثين — فلس الكبير — قيراط —
قيرط — خروبة — حبة » (٤٠) وتداول الناس ذلك سواء فى بيعهم
أو ابتياعهم ، أما دخل (٤١) الاقطاعات — والمعبر عنه بالعبرة —
فكان يحسب بعملة تسمى « الدينار الجيشى » (٤٢) وليست هذه
العملة ولادة عصر المماليك ، بل ورنوها عن أسلافهم الأيوبيين (٤٣) .
وقد كانت هذه العملة الاسمية تختلف قيمتها من اقطاع لاقطاع ،
ومن طائفة لأخرى فى عهد الأيوبيين ، حيث تراوحت ما بين دينار
كامل للأجناد ، وثمان دينار للعربان (٤٤) .

أما فى عصر المماليك فقد تعرضت النقود لفترة من الاضطراب
لم تشهد مثيلا لها فى العصور السابقة (٤٥) . حيث اهتم كل
سلطان بضرب نقود تحمل رنكه أو شعاره ، وظلت مصر تتعامل
بالنقد الكامل الأيوبى ، والنقد الظاهرى المملوكى الى أن فسد كل
ذلك فى عام ٧٨١ هـ بدخول الدراهم الحموية فى عهد برقوق (٤٦) .
وقد أراد هذا السلطان اصلاح مسار النقد فأمر بضرب دنائير
فى عام ٨٠٣ هـ بوزن المئقال (٤٢٥ جرام) لى يتلافى الالتجاء

الى الوزن عند الدفع ، وسمى هذه الدنانير باسم « السالمى »
الا أن ذلك فسد بعد وقت قصير (٤٧) .

وادت قلة الذهب بمصر فى عهد المماليك الجراكسة الى قيام
نظام التجارة بالمقايضة (٤٨) وانتشر استخدام الفلوس المصنوعة
من النحاس الأحمر بمصر منذ عام ٧٥٩ هـ ، وكانت تساوى القطعة
منها ١/٢ درهم (٤٩) .

أما الدينار الجيشى فلم يكن عملة متداولة بين المقطعين
والدواوين ، وإنما كان بمثابة وحدة قياس لدخل الاقطاعات . حيث
كان لكل اقطاع عبرة دنانير جيشية معينة ، بل ان بعض الاقطاعات
أخذت من العبرة ، لعدم فائدتها (٥٠) . ومن ثم لم تكن قيمة الدينار
ثابتة على الدوام بل تأثرت بعدة عوامل منها : مساحة الاقطاع ،
ومدى جودته ، والرتبة التى ينتمى اليها المقطع ، والأسعار
السائدة فى العصر ، والتغيرات التى تطرأ على العملات او بمعنى
آخر مدى ثبات سوق النقد ان جاز التعبير .

وعلى ضوء هذه العوامل كان يتحدد سعر الدينار الجيشى ،
فمثلا فى عام ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م تراوح سعره ما بين ٧ و ١٠
دراهم ، بينما ارتفع السعر فى عام ٧٧٦ هـ / ١٣٧٥ م حتى
وصل الى ١٣ ١/٢ درهم (٥١) . وظل الدينار الجيشى ساريا طوال
عصر المماليك ، الا أنه يبدو فى عصر دولة المماليك البرجية أنه
صار اسما وهما لا علاقة له بالعملات السارية (٥٢) .

والى جانب الفلوس المستخدمة فى عصر المماليك الجراكسة
انتشر استخدام الدوكات البندقية بسبب دقة سكها من حيث
الاستدارة ووزنها الثابت (٥٣) جرام) وعيارها البندقي
المرتفع (٥٣) .

(د) التزامات المقطعين المادية تجاه الدولة :

تمة تغيرات كبيرة قد طرأت على النظام المالى فى مصر منذ صدر الاسلام حتى عصر المماليك ولب ذلك السبب يتضح جليا فى استبدال نظام العطاء بالاقطاعات . حيث كان على الجنود والولاة وجميع الحاملين فى الدولة القيام بمهام أعمالهم مقابل اعطية أو أجر بتحصلون عليه من بيت المال (٥٤) . وبعد أن برز العنصر الفارسى والتركى فى الدولة العباسية نمت بذور النظام الاقطاعى — التى كانت محدودة للغاية فى عصر الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفائه (٥٥) — حتى غدت فى العصر الايوبى والملوكى فى أوج نضجها ، وحلت محل نظام الراتب أو العطاء فندا الجنود والولاة وأرباب الوظائف يتحصلون على اقطاعات مقابل خدماتهم ليعيشوا منها . لذلك روعى فى هذه الاقطاعات ألا تضم غابات أو جبالا أو صحارى بل كانت صالحة للزراعة وتعطى مبلغا محددا من المال (٥٦) . ومقابل كون الاقطاع جزءا من أرض السلطة المملوكية ، فقد كان على المقطعين بعض الالتزامات المادية تجاه الدولة مقابل حق الاستغلال ، وأشرف على الوفاء بهذه الالتزامات ديوانا الجيش والنظر . وفيما يلى أهمها :

١ — دفع الأموال الخراجية والهلالية التى نص عليها منشور اقطاعه (٥٧) : حدث كان كبير من الاقطاعات يحوى أراضى زراعية وطواحين ونخيل وغيرها ، وكان على مقطعيها تسديد ضريبة الخراج السنوية ، بينما شملت اقطاعات أخرى حوانيت ، وحمامات وأبنائا وغيرها وكان على مقطعيها تسديد أجرها شهريا . وهذه الأموال كانت محددة بدقة ومثبتة فى سجلات ديوان النظر وفروعه . وفى وقت السداد كان على كل مقطع — أو مندوبه — حمل ما عليه من غلال أو أموال ، وتوريدها الى ديوان الخزانة أو بيت المال أو الأمراء أو غيرها ، وبحصل بمقتضى ذلك على إيصال أو رجعة

تفبد بالسداد منعا للمساءلة(٥٨) . ولم يقتصر هذا الالتزام فقط على المقطعين بدولة الممالك ، بل كان له منيل فى الغرب الأوربى حيث كان على المقطعين دفع النسرائب بانتظام(٥٩) .

٢ — تدعيم وسائل النقل بالدولة : كتقديم الخيل للبريد ، والجمال لحمل الغلال الى الأهراء(٦٠) وكانت أكثر الخيول والجمال التى تصل الى الاصطبلات والمناخات تأتى من قبل التركمان والبذو والعربان(٦١) . وكانت تفد الى القاهرة وتختتم بالخاستم السلطانى(٦٢) .

٣ — عمارة الجسور البلدية(٦٣) : سبق القول بأن الجسور العامة كانت الدولة مسئولة عنها ، وعليها عمارتها بمقتضى ما تجمعه من مكوس وضرائب برسم عمارتها . أما الجسور البلدية فكانت تقع داخل نطاق الاقطاعات وبعتبر نفعا خاصا لا عاما ومن ثم كان على المنتفعين بها تعميرها بالمشاركة مع الفلاحين الواقعين داخل نطاق الاقطاع .

٤ — تلبية النداء وقت الحرب للدفاع عن البلاد أو لقمع احدى الثورات : ويتعب ذلك من المهام الأولى التى التزم بها الأمراء وأجناد الحلقة . ويبدو أن هذا الالتزام قد فتر فى عهد الممالك الجراكسة وقابل السلاطين ذلك باخراج الاقطاعات عن المتكاسلين فمثلا فى عام ٨٤٠ هـ / ١٤٣٦ م شدد السلطان الأشرف برسباى على أجناء الحلقة لكى يخرجوا بتجريدة الى احدى النواحي منزل أكثرهم عن اقطاعه وهرب من مصر(٦٤) . وهذا يبين أن بقاء الاقطاع بيد صاحبه كان مرتبطا بمدى وفاء هذا المقطع بما عليه من التزامات .

٥ - على العربان والتركمان المقيمين على حدود الدولة رد هجوم القبائل المعادية والمشاركة فى الحروب اذا ما تم استدعاؤهم (٦٥) .

٦ - على المقطعين مساعدة الدولة ماديا فى وقت الحروب اذا ما عجز بيت المال عن سد منطلقات الحرب . وفى عام ٨٠٣ هـ / ١٤٠٠ م عندما اراد السلطان الناصر فرج بن برقوق تجهيز الجيش لحرب تيمور لذك فرض على اراضى مصر كلها ضرائب وجبى من اقطاعات الأمراء وبلاد السلطان واجناد الحلقة وبلاد الأوقاف عن عبرة كل الف دينار خمسمائة درهم (٦٦) وكان على كل مقطع لا يرغب فى الخروج للحرب أن يخرج عنه بديلا (٦٧) .

هذه بعض الالتزامات المادية التى كان على المقطعين تأديتها للسلطة المملوكية التى كانت تمس ديوان النظر خاصة فى مجال المساهمة بجزء من نفقات الدولة .

(هـ) الموارد الاقطاعية وديوان النظر :

لم يقتصر الاقطاع المملوكى على الأرض الزراعية فحسب بل شمل كذلك معظم الموارد الاقتصادية : الشرعى منها وغير الشرعى . حيث تطرق الاقطاع الى الخراج ، والجزية وزكاة المواشى وما ينحصل من المعادن والعشر وكذلك المكوس بأنواعها رغم تعفف البعض من أخذها (٦٨) .

وظلت هذه الموارد تقطع حتى عام ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م حيث قام السلطان الناصر محمد بن قلاوون بإبطال عدة مكوس ، الا أنه سرعان ما عاد الحال بعد وفاته ، وعادت الموارد تقطع حتى نهاية العصر المملوكى (٦٩) . وبلا شك أدى نظام اقطاع الموارد الى خسائر

كبرى سواء للدولة أو للأفراد . حيث هدفت السلطة الملوكية من وراء هذا الاجراء الى ايجاد مورد رزق يتعبش منه المقطع ليس الا . لذلك اشتط المقطع فى جمع المورد الذى أقطع له دون العمل على تنميته . ولعل هذا راجع الى حركات عدم الاستقرار التى سادت معظم فترات دولة المماليك وخوف المقطعين من ذهاب اقطاعانهم — لعامل من العوامل — قبل ان يجنوا منها ثروة كبيرة . الامر الذى عاد على الدولة بالخسارة وأمسست معظم الموارد لا تعطى عائدا مجزيا . فعلى سبيل المثال فى عام ٦٥١ هـ أقطع فارس الدين أقطاى ثغر الاسكندرية ، وكان يتحصل منه على أموال طائلة (٧٠) . وفى نفس الوقت لم يذكر ان أقطاى قد قام بأية انشاءات فى هذا البناء من أجل تعميره وزيادة موارده .

واذا كان هذا قد حدث فى التجارة فإن الصناعة لم تكن بأحسن حالا منها . حيث تعرض أربابها الى العديد من المظالم سواء من قبل السلطة أو من قبل المقطعين . ومن هذه المظالم :

سياسة الاحتكار ، والضرائب الباهظة ، وثمان السلع المرتفع التى يشترها الحرفى بعد أن يكون المقطع قد دفع عنها الخراج ورنع سعرها ثم كانت المصادرات لمعظم الحرفيين (٧١) . وذلك اذا لاح عليهم شبح الثراء . لذلك لم يكن غريبا أمام هذه العراقيل أن تقل أسعار بعض السلع المستوردة كالملابس عن نظيرها المصرى (٧٢) وهذا شىء يرثى له لأنه فى تلك الفترة كانت فنون مصر الملوكية فى أوج عظمتها بسبب حرص الفنانين على اتقان صنعتهم ، ووجود العديد من الصانع المهرة فى شتى أنحاء البلاد وتأثرهم بالفنون الأخرى من خلال مرور تجارة الغير بديار مصر (٧٣) .

وفىما بلى عرض لأهم الموارد المالية التى تعرضت للاقطاع :

١ - الخراج :

ذكر البعض (٧٤) أن الدواوين المملوكية منذ عهد السلطان لاجين قامت باستغلال الأرض لصالح طبقة الجبش ، وهو ما أطلق عليه « الخراج » وكانت تحصاه الدولة نقدا وعينا . والحقيقة أنه لم تورد المراجع ما يؤيد هذا الافتراض وإن كان بعضه على جانب كبير من الصواب عدا كانت الدولة تحصل الخراج نقدا وعينا ، إلا أن الأرض المقطعة كان يقوم على استغلالها المقطع نفسه بما يجوز من فلاحين ووكلاء (٧٥) وكان ذلك تحت رعاية الدولة المملوكية التي أوفدت من قبلها مباحثين لمنابعة ما يجري نسي الاقطاع من مسح وجنى وري . وهذه أشياء قد ذكرها النويري (٧٦) بالتفصيل .

قام بالانصراف على اقطاعات السلطان دبوان الخاص — مع غيره من الدواوين السلطانية — تحت رعاية ناظر الخاص ، بينما كان مدير اقطاعات الأدياء دواوينهم تحت اشراف ناظر « ومرجعه الى مخدومه من الأمراء (٧٧) ، وتبلورت مهام هذه الدواوين في : تحصيل المكوس ، وجباية الخراج من الفلاحين ومعاقبة الفلاحين المناوئين في السداد » ومحاسبة الفلاح وتقرير ما يجب عليه دمه (٧٨) وهذا بسبب حرص الأمراء أنفسهم على الإقامة في المدن (٧٩) لكي يكونوا قريبين من مجريات الأمور العامة في الدولة وثمة دليل آخر ذكره العمري (٨٠) ونفر من الكتاب يشير الى استغلال الأمراء والجند لاقطاعاتهم بأنفسهم فقال : « واقطاعات الأمراء والجند . . بلاد يسقطها مقطوعها كيف شاء » . بينما اقتصر نفوذ الدولة على هذه الاقطاعات حين تقطعها الى أمير أو جندي آخر (٨١) وقد نيط بدواني الجيش والنظر تقدير وتحصيل الخراج وشره من الرسوم المائية المأروضة على المقطعين (٨٢) .

لقد كانت هناك علاقة قوية بين مورد الخراج الاقطاعى ، وعملية فك زمام الاراضى التى اصطلح على تسميتها بالروك . حيث كان من أهم أهداف الروك الاقتصادية مسح الاراضى الزراعية فى أى بلد من البلاد من أجل تقدير الخراج المستحق عليها لبيت المال (٨٣) .

وقام السلاطين بعملية الروك من أجل إعادة النظر فيما طرأ على الأرض من اصلاح أو عمارة أو اهمال ، يقتضى زيادة الخراج أو انقاصه ، وأيضا بسبب نظلم المقطعين من تراكم الخراج عليهم بحيث أصبحوا لا يستطيعون سداده وأيضا بسبب تظلم الفلاحين من كثرة المكوس المفروضة عليهم والتى ألحقت بهم الضرر من قبل الضمان والمقطعين الثائمين على جبايتها (٨٤) . فكل ذلك كان يستدعى من السلاطين القيام بتوزيع جديد للأرض . ناهيك عن ان السلاطين استغلوا عملية الروك لابعاد العاجز عن الأمراء (٨٥) وكذلك الحد من نفوذ بعض الأمراء الآخرين . وهم ما حدث مع الأمير سنقر السعدى نقيب الجيوش فى عام ٧٢٦ هـ حيث أنشأ قرية التحريرية بالفريجة — وكانت مساحتها ١٢٧٠ فداناً (٨٦) — وعمر بها مسجدا وطاحونا وخانا ومعصرة ، وأسكن بها الفلاحين مما عمل على رفع خراجها الى ١٥٠٠٠ دينار سنويا فلما علم بذلك السلطان الناصر محمد أخذها منه وضمها الى بلاده السلطانية فلم يتحمل سنقر السعدى الصدمة وتوفى بعد مدة وجيزة (٨٧) .

وقد أولى سلاطين المماليك أمر الخراج أهمية كبرى ليس حرصا منهم على مصالح المقطعين بل حرصا على حقوق بيت المال . لذلك لم يكن غريبا أنهم تدخلوا فى شئون الاقطاعات بدءا من التمهيد لعمليات الزراعة حتى وقت جنى المحاصيل . وكان الأساس الأول

الذى قام عليه نظام الخراج فى الاقطاعات هو : نوع الأرض وطريقة الرى ، التى كانت تعتمد على النيل بينما قامت فى غالب بلاد الشام على المطر (٨٨) . وغنما بلى أهم الخطوات التى كانت تتبع مع المقتنعين لتحديد مسربة الخراج :

— يقوم دىوان النظر — ممثلا فى دىوان الخراج — بالزام خولة البلاد بارسال كشوف مخصصة بما روى من الأرض وما شرق (٨٩) فمثلا كانت قرية سدفة (٩٠) التابعة لأسبوط مساحتها ٦٥٨٦ فداناً منها ٣٦٢٨ فداناً نقا ، بينما كان الخرس والمستنجر ٢٩٥٨ فداناً (٩١) .

— يلى ذلك ان يقوم مباشر الخراج بتوزيع الأرض على الفلاحين فى بدء كل عام ويسند أمر الزراعة الى احدى العشائر التى تسكن القرية (٩٢) ولم يخرج هذا التوزيع عن ثلاث حالات : اما مقاسمة واما ايجارا واما فصلا وضمنا .

فالمقاسمة : كان يراعى فيها عدة شروط منها : نوع الأرض ونوع ربها ومدى الكثافة السكانية فى البلاد ومدى قرب الاراضى من البحر وبلاد العدو (٩٣) لذلك تراوحت قيمة المقاسمة ما بين مناصفة فى الاراضى الصالحة للرى الى مثالثة ومربعة فى الاراضى العادية الى مخامسة ومسادسة فى الاراضى حديثة الاستعمار الى مسابعة ومثامنة فى الاراضى الواقعة قرب السواحل (٩٤) . فمثلا قرية طوخ الخيل التابعة لاقليم الأشمونين كانت مساحتها ٢٩٦٨ فداناً بها رزق ٨٦ فداناً وعبر القرية كانت ستة آلاف دينار وكانت القرية بحق النصف (٩٥) .

اما الايجار : فقد أجازاه علماء ذلك العصر فى الاقطاعات (٩٦) . وروعى فيه أيضا : نوع الأرض وريها وحالة العصر الاقتصادية من رخاء او غلاء (٩٧) . وتراوح ايجار الفدان بين الفئات الآتية :

✳ **الباقى :** ظلت حتى عام ٧٩٠ هـ يؤجر فدانها بأربعين درهما ثم زاد السعر بعد ذلك حتى جاوز المائة درهم ثم تزايد السعر مرة أخرى بعد عام ٨٠٠ هـ حتى صار أيجار الفدان يتراوح ما بين ٤٠٠ و ٦٠٠ درهم .

✳ **البرايى :** كانت حتى عام ٧٩٠ هـ يؤجر فدانها بثلاثين درهما ، وبعد ذلك غلا السعر حتى جاوز الثمانين ثم ظل السعر فى ازدياد بعد عام ٨٠٠ هـ ، الا ان ايجار فدان البرايى لم يبلغ ٤٠٠ درهم ، بل كان اقل من ذلك .

✳ **البرشى :** وقد وصل ايجار الفدان بها فى فترة الغلاء التى سبقت عام ٨٠٠ هـ الى ٢٠٠ درهم (٩٨) .

أما الفصل والضمان (٩٩) : فكانا سـارـيـن فى العصر المملوكى ، وأغلب الظن أنه عمل بهما فى بلاد الشام . حيث كان بكل قرية شامية ملترزم أو متدرك : حاكم العمل أو شيخ من البدو ، أو رجل ذو مال وجاه ، كان عليه تحصيل الضرائب من الفلاحين (١٠٠) . وكان هذا الملترزم يقوم بعمله وفق نوعين :

الأول — وهو الفصل : وكان عبارة عن ضرائب محددة تدفع سنويا على الفلال واتباع هذا فى الأراضى المطلة على شاطئى سوريا وفلسطين .

الثانى — وهو الضمان : وكان عبارة عن عقد يجدد كل عام ومقدر به المبلغ الواجب دفعه سنويا وساد هذا النوع فى معظم الأراضى التى تزرع النبار خاصة فى قرى سهل دمشق (١٠١) .

وكان ديوان النظر بمثابة الرئيس أو المشرف على هؤلاء الملترزمين (١٠٢) وقد كفل هذا النظام المحكم تحصل الدولة المملوكية

على مواردها كالملة . وعلى العكس من ذلك كان الضمان نى الغرب الأوربى يستولون على معظم المبالغ التى يحصلونها ولا يصل الدولة منها الا القليل (١٠٣) .

— ثم بعد عملية التوزيع يتم صرف التقاوى للمقطعين الذين تقوم دواوينهم بدورها على صرف هذه التقاوى للفلاحين من أجل زراعة الأرض المخصصة فقط (١٠٤) . وان كان هذا من باب الاستغلال الأمثل للاقطاع ، فإنه فى بعض الأحيان كان يجيء وبالا على المقطع وعلى بيت المال اذا ما فسد الزرع (١٠٥) وهذا لأنه لم يكن مسموحا للفلاح بصرف تقاوى الا مرة واحدة .

— بعد أن ينبت الزرع تمسح الاراضى على يد مفتش ديوان الخراج — الشداد — ويعاونه قصابون وكتاب ثم يدونون هذه القياسات فى أوراق تسمى « فنداق » ثم يكتبونها فى سجلات المساحات المسماة « التاريخ » ليصدروا بها بعد ذلك أوراقا مدونا بها اسم المزارع ومساحة أرضه ونوع المزروع فيها وتسمى « مكلفة » (١٠٦) .

وكان يتم حفظ نسخة من هذه المكلفات فى ديوان المقطع (١٠٧) وكان ديوان الجيش لا يسجل الزيادة التى طرات على دخل الاقطاع ، بل ان يسجل النقص وقد علل بوليبيك (١٠٨) ذلك بأن الديوان لو سجل الزيادة لأخفى المقطعون ما تغله اقطاعاتهم خوفا من انقاص الدولة منها عندما تشعر بازدهارها معتبرة أن ذلك يزيد على حاجة المقطع وهذا رأى على جانب كبير من الصواب خاصة اذا علمنا أن الأمراء المماليك قد دأبوا على انكار ثرواتهم الطائلة اذا ما تعرضوا للمصادرات وتعللوا بأنهم لا يملكون شيئا .

بعد الاجراءات السابقة من مسح وتوزيع للاقطاعات تظل

المتابعة من قبل الدولة والمقطعين حتى يحصد المحصول فيتحصل كل طرف على حقه :

فالدولة تأخذ حصتها المتمثلة فى الخراج . سواء عينا أو غلة من المقطع . وقد سبق بيان مقدارها من قبل . وإلى جانب ذلك تأخذ تقاويها التى أعطتها للمقطعين ، وما تأخر عليهم من بواق سائلة . كذلك كان لها الحق فى ثلث الأتبان وإن احتاج الفلاح إلى هذا الثلث اشتراه من الديوان بسعر أربعة دنائير ونصف للمائة حمل (١٠٩) وكان كاتب ديوان بيت المال هو المكلف بعمل كشوف سنوية — جامعة — بما يصله من الخراج مبنا فيها جهانه ، ومقداره ، وأصحابه (١١٠) . أما المقطع فكان له إيرادات الاقطاع من خراجى وملالى ، وذلك بعد اقتطاع حق الدولة وحق الفلاح . بجيء بعد ذلك الفلاح حيث كان يتحصل على بعض الخراج بمقتضى الاتفاق المبرم بينه وبين الدولة والمقطع : سواء كان بحق النصف أو السبع كما سبق القول . كذلك كان له ثلث الأتبان . رغم ذلك فقد كان ما يدفعه الفلاح يفوق كثيرا ما يتحصل عليه .

كان للفلاح دور مهم فى النظام الاقطاعى المملوكى ، ولعن مرجع ذلك إلى كونه القائم على شئون الزراعة فى الاقطاعات ، ومن ثم كان حجم ما تغله الاقطاعات مرتبطا بمدى جهد الفلاحين فيها ، حيث أن الفلاح كلما نشط فى عمله انعكس ذلك على ديوان المقطع وديوان النظر فنزید حصلبتهما .

ومن الملاحظ أنه فى غالب الأوقات كان الفلاح عرضة للظلم خاصة من قبل مباشرى ديوان المقطع ، وهذا ما حدا بالأسدى (١١١) إلى اعتبار هذا الظلم من أهم أسباب دخول الخلل إلى دولة

الماليك . حيث دأب هؤلاء المباشرون على التعسف بالفلاحين وضربهم وأخذ أموالهم ، وتقاويهم ، والزامهم بضرورة رد ما عليهم من بواقي الخراج سنويا وكان الدافع وراء أعمال المباشرين هذه هو رغبتهم فى كسب ود أساتذتهم(١١٢) .

وقد ازداد هذا الظلم فى عهد المماليك الجراكسة ، فنجد فى عام ٨٠٩ هـ عندها ارتفعت أسعار المبيعات عهد أرباب الاقطاعات الى جعل كل فدان بستة أمثاله فانتشر الفلاء فى أسعار الغلال وثن البذور وأجرة الحصادين(١١٣) وفى عام ٨٥٣ هـ / ١٤٤٩ م انخفض منسوب النيل ، ووقع طاعون فى هذا العام ، ومع ذلك لم يقدر السلطان جتقى هذه الظروف الطبيعية الصعبة التى لا دخل للفلاح فيها ، وقام بمضاعفة الخراج على الفلاحين حينما قل المحصول(١١٤) . كما قامت دولة المماليك بفرض العديد من المكوس على الفلاحين فى اقطاعات الأمراء . وهذا ما جعل الاقطاع المملوكى يشبه فى احدى نواحيه الاقطاع الأوروبى(١١٥) . وقد استاء المقطعون من هذا الوضع لأن المكوس المجبية كانت تقلل من دخل اقطاعاتهم(١١٦) ومن هذه الضرائب باستثناء الخراج ما يلى :

ضريبة العشر التى تقدر على الغلال قبل حصادها ، ومقرر الضيافة وهو عبارة عن دجاج وكشك ومأكولات أخرى تؤدى للمقطعين واعتبرت جزءا من عبء اقطاعاتهم بعد عام ٧١٥ هـ ، وضريبة المراعى ، وضريبة صيد الأسماك ، وضريبة البسط ، وضريبة عشر العرق المستخرج من التمر ، ورسم الاعياد والخميس ، وضريبة طواحين المياه وضريبة انشاء الجسور لتحسين وسائل الرى(١١٧) وثمة اتفاق بين نفر من المؤرخين(١١٨) الاقدمين والمحدثين على أن الفلاح لم يكن فى الاقطاعات سوى السخرة ودفع الاموال ، وتبلورت كل آماله فى الايباع والا يعق

بل يبقى قنا هو وأولاده ، وكان ثانعا بعيشة الشظف وبما يتلقاه من فئات يكفى قوته ، أما من ساورته فكرة الهرب من الفلاحة فقد كان يعاد قهرا .

وقد وصف البعض (١١٩) حال الفلاح فى تلك الفترة بأنه يستبقل قبل شروق الشمس ويظل يحرق فى الأرض ويعمل فيها حتى وقت الغروب . وكان لهذه المغارم التى تعرض لها الفلاح الأثر الكبير على مالية الدولة المملوكية ، ولاحظ ذلك أحد شهداء العصر ووصفها بقوله : « فلما دهم أهل الريف بكثرة المغارم ، وتنوع المظالم ، اختلت أحوالهم ، وتمزقوا كل ممزق وجلوا عن أوطانهم ، فقلت مجابى البلاد وهدصلها ، لقللة ما يزرع بها ولخلو أهلها ورحيلهم عنها لشدة الوطأة من الولاة عليهم ، وعلى من بقى منهم » (١٢٠) وهذا النص يؤكد أنه كلما نسدت الدواة والمقطعون فى جباية الضرائب أتت النتيجة عكسية على كليهما ، حيث ان فرار الفلاحين من زراعة الأرض كان يترتب عليه نقص فى الدخل العام فيتأثر بهذا النقص ديوان نظر الدولة ، كذلك يتأثر المقطع حيث لا يجد أموالا كافية تغطى نفقاته ونفقة مماليكه .

وبالإضافة الى ما سبق فقد تعرض الفلاحون فى الاقطاعات الى أضرار كبيرة من جراء هجوم العريان على أراضيهم وعقاراتهم والقيام بنهبها . وهذا الأمر ألجأ الفلاحين الى البحث عن حام لهم يصدد عنهم هذه الأخطار ومن هنا نشأ ما يسمى بـ « مكس الحماية » فى عصر المماليك . ومضمونه ضريبة يفرضها السلطان او الأمير على بعض الأراضى والمتاجر وغيرها نظير القيام بحماية الشخص الذى يدفع هذه الضريبة (١٢١) . ورغم قيام بعض السلاطين بإلغاء هذا المكس فإنه فى عهد السلطان الناصر فرج ابن برقوق أنشأ له ديوانا وأقام به العديد من المباشرين عرفوا

باسم « استدارية الحماية » (١٢٢) وبذلك أعطى لهذا المكس صفة التقنين . ويبدو أنه ظل طوال عصر المماليك بدليل قيام السلطان الأشرف برسباى بنهى الأمراء عن الحماية فى عام ٨٢٩ هـ / ١٤٩٦ م (١٢٣) ولم يوجد فى عصر المماليك شواهد أخرى توشى بتخفيف السلاطين عن الفلاحين وانصافهم سوى بعض الاشارات القليلة منها فعلة برسباى الآتفة وأيضا ما فعله السلطان الناصر محمد بن قلاوون فى عام ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م حيث قرر أنه اذا تعرض أحد من الفلاحين للظلم من قبل المقطع أو الأمراء أو المباشرين عليه رفع أمر ذلك الظالم الى ديوان السلطان لينظر فى أمره ثم يرفع الى الوزير ونائب السلطان فان أجمع الاخيران على صحة الشكوى كان عليهم تأديب أو تعنيف ذلك الظالم ، والا رفعوا أمره الى السلطان لكى يعزله (١٢٤) ورغم أن هذا الاجراء الذى اتخذه السلطان الناصر محمد كان على جانب كبير من الصواب وفيه انصاف للمظلوم فانه لم ينفذ حيث لا توجد حادثة واحدة فى ذلك العصر تؤيد أن السلاطين أنصفوا صفار الفلاحين . ويبدو أن الدافع وراء اتخاذ هذا هو رغبة السلطان فى اظهار القوة لأرهاب الأمراء ، خاصة أنه قرر ذلك عقب توليه السلطة للمرة الثالثة .

وإذا كان هذا هو حال الفلاح مع السلطة الحاكمة ، فانه على العكس من ذلك كانت العلاقة بين الفلاحين تقوم على الرحمة والمعاشرة والدين ، وقد ظل ذلك سائدا فى كل أرجاء العالم الاسلامى بدءا من مصر حتى وسط آسيا ومن القرن الحادى عشر الميلادى حتى القرن الخامس عشر (١٢٥) .

تأتى بعد ذلك نقطة أخيرة تتعلق بالخراج الاقطاعى ويمكن تسميتها بالحاسبة الاقطاعية وهذه كانت تتم عند حالات ثلاث :

أما عند انتقال المقطع من اقطاع لآخر ، وأما عند عزل المقطع ،
وأما عند وفاته (١٢٦) . وفى هذه الحالات يعد كاتب ديوان الجبش
جريدة تعرف بالجريدة الجيشية لمحاسبة المقطع كما سبق القول .
بينما كان يقوم بعملية المحاسبة للمقطعين ديوان آخر عرف باسم
«ديوان المرتجع» (١٢٧) وشاركه فى هذه المهمة ثلاثة دواوين أخرى
هى : ديوان الجبش ، وديوان النظر ، وديوان المـسـوارـيـث
الحشرية (١٢٨) وعلى ذلك يمكن القول بأن ديوان المرتجع كان
يقوم بإجراء المحاسبة العامة للمقطع بناء على المستندات الواردة
إليه من دواوين الجبش والنظر والمواريث . وهذه المحاسبة كانت
لا تجرى الا عند النقل أو العزل أو الوفاة وفيما عدا ذلك كان ديوان
النظر يتولى مباشرة الاقطاعات . وكان مستوفى المرتجع عند
المحاسبة يجمع ما قبضه المقطع نظير خدمته فان وجد أن المقبوض
أكثر من مقابل الخدمة استعاد منه (أو من ورثته) الزيادة الى بيت
المال ، وان كان أقل أعطى للمقطع ما بقى له ، أما ان كان ما قبضه
نظير خدمته « فلا شيء له ولا عليه » (١٢٩) . وقد عرفت
الاقطاعات الشاغرة — من جراء النقل أو العزل أو الوفاة — باسم
المحولات أو — المرتجعات (١٢٩) . وقام بإدارتها ديوان عرف باسم
« ديوان الذخيرة » (١٣٠) . ثم كانت تجرى مراسم التسليم للمقطع
الجديد على نحو ما تبين فى بداية هذا الفصل . الا أنه فيما يتعلق
بالمرتجعات كان على المقطع الجديد دفع مبلغ من المال الى مستوفى
المرتجع ، وذلك حسب رتبته . حيث قرر السلطان الناصر فرج
ابن برقوق فى عام ٨٠١ هـ / ١٣٩٩ م أن يدفع الأمير المقدم خمسين
ألف درهم والأمراء الطبلخاناه عشرين ألف درهم ، وأمير عشرين
عشرة آلاف درهم ، وأمير عشرة خمسة آلاف درهم ، وأمير خمسة
الفين وخمسمائة درهم (١٣١) .

وقد كان من المتبع عند إجراء عملية المحاسبة أن يسقط من حق المقطع فى كل سنة ١١ ½ يوم وهو مقدار الفرق بين السنة الشمسية والقدرية (١٣٢) ، وقد أطلق على هذا الفرق اسم « التفاوت الجيئى » وهو عبارة عن مال حصل من الأمراء والجند عن المدة السابقة (١٣٣) . وفى بعض الأحيان كان يرغم الفلاحون على دفعه (١٣٤) . ويبدو أن جملة المال المحصلة من التفاوت كانت كبيرة مما دعا البعض (١٣٥) الى جعلها أحد موارد الدولة الملوكة . والغالب أن جملة هذه الأموال لم تشكل الا نسبة ضئيلة جدا من دخل الدولة كما أنها لم تمثل دخلا ثابتا وهذا لأنها كانت معرضة دائما للتناقص بسبب كثرة المسامحات التى صدرت من السلاطين : سواء للأشخاص أو للبلاد بما عليهم من بواق وتفاوت جندى . فمثلا فى عام ٧٠٥ هـ أصدر السلطان الناصر محمد بن قلاوون مسموحا للأمير بدر الدين بكتاش أمير سلاح بما عليه من تفاوت وتقاوى (١٣٦) .

وفى عام ٧١٤ هـ صدر مسموح لأهل الشام بما عليهم من بواق من عام ٦٩٨ هـ — ٧١٣ هـ / ١٢٩٦ — ١٣١٤ م (١٣٧) . وفى عام ٧١٥ هـ أمر السلطان الناصر محمد بمساحة جميع البلاد المصرية بما عليها من بواق ديوانية واقطاعية (١٣٨) . وفى عام ٧٤٦ هـ سمح جميع الأمراء والجند بما عليهم من بواق أو تفاوت (١٣٩) . وفيما يلى نص مرسوم المساحة التى صدرت من السلطان الناصر محمد الى الجند وأهل الشام فى عام ٧٠٢ هـ ، وذلك بعد حذف — المقدمة والخاتمة : « فلذلك رسم بالمر الشريف — لازال بره عيما ، وفضله لحسن النظر فى مصانح رعاياه مديما — أن تسامح مدينة دمشق المحروسة وسائر الاعمال الشامية بما عليها من البواقى المساقاة فى الدواوين المعهورة الى الدد المعينة فى التذكرة الكريمة المتوجة بالخط الشريف ، وجملة

ذلك من الدراهم ألف الف وسبعمائة ألف وستة وأربعون ألفاً ومائة ألف وخمسة وأربعون درهماً ، ومن الغلال المنوعة تسعة آلاف وأربعمائة وانفان وأربعون غرارة ومن الحبوب مائتان وثمان وعشرون غرارة ومن الغنم خمسمائة رأس ، ومن الفولاذ ستمائة وثمانية أرطال ومن الزيت ألفان وثلاثمائة رطل ومن حب الرمان ألف رستمائة رطل «(١٤٠) .

والملاحظ أن كثيراً من المسامحات صدرت في عصر دولة المماليك البحرية ، وتكاد تندر في عصر الجراكسة ، ولعل هذا راجع إلى حاجة الدولة إلى مزيد من المال حتى يتسنى لها مواجهة الفتن التي أخذت طابع الاستمرار في تلك الفترة ، ناهيك عن كثرة البذخ والنفقات التي تطلبها البلاط المملوكي .

وعلى صعيد آخر يمكن القول بأن هذه المسامحات لم يستند منها الشعب كثيراً بقدر ما استند منها المقطعون ، وهذا لأنها كانت تعنى المقطعين من سداد البواقي المتركة عليهم وفي نفس الوقت لم تسمح أن مقطعا ما — سواء في مصر أو الشام — أعفى فلاحه من سداد الرسوم المتأخرة عليهم . ويبدو أن الذي حدا بالسلطين إلى إصدار هذه المسامحات هو رغبتهم في الاحتفاظ بولاء الجند والأمراء ، وليس هذا غريباً في دولة عسكرية كان بقاء مقاليد السلطة في يد حكامها منوطاً بمدى رضاء الجند عنهم ، وأيضاً بما يملكه هؤلاء السلطين من أجناد وعصبة .

٢ - الجزية :

ظلت الجزية طوال السنوات الأولى من دولة المماليك (٦٤٨ — ٧١٥ هـ / ١٢٥٠ — ١٣١٥ م) تجبى لصالح السلطان وكانت بمثابة مورد خاص له (١٤١) وأحياناً قليلة كانت تتنازل

عنها الدولة للمقطعين فى تلك الفترة (١٤٢) ومنذ عام ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م أضاف السلطان الناصر محمد بن قلاوون جزمة كل بلد الى خراجها واعطاها للمقطع (١٤٣) وقد أدى ذلك الى ضياع كثير من الأموال على المقطعين وعلى الدولة ، وهذا لأن الجزية وقت تبعيتها للسلطان كانت تحصل بمقدار ٥٦ درهما للفرد أما فى عهد المقطعين فلم يزد مقدارها عن أربعة دراهم (١٤٤) . وقد أرجع نفر من المؤرخين (١٤٥) سبب ضياع هذا المورد الى أن النصارى بعد الروك الناصرى كانوا ينتقلون بين الاقطاعات ، فلم يكن فى مقدور مقطع بلدهم مطالبتهم بها لأنهم خارج حدود الاقطاعية ، كذلك لم يكن لمقطع البلد التى انتقلوا اليها تحصيل الجزية منهم بسبب ادعائهم بأنهم ليسوا من أهل بلده .

وقد أبقن ذلك السلطان الناصر محمد صاحب الروك السابق لذلك ضاعف الجزية وقت الاضطرابات التى أحدثها أهل الذمة وأصدر مرسوما فى عام ٧٢١ هـ / ١٣٢١ م بأن تؤخذ جاليتان من أهل الذمة فى الوجه القبلى : الأولى للمقطع والثانية لديوان السلطان الخاص ولم يربط ذلك بأماكن اقامتهم بل « مهما كان مستقرا بسائر النواحي بالوجه القبلى فى الاقطاعات (١٤٦) » .

وفى الاقطاعات تم التعامل مع الجزية على حكم الشهور الهلالية وذلك عند انتقال الاقطاع من شخص لآخر فكان المنتقل يأخذ حصته عما مضى من شهور السنة الى حين انتقاله أما اذا ظل الاقطاع شاغرا مدة بين « المنفصل والمتصل » كان على ديوان النظر تحصيل قسطها (١٤٧) . وبذلك يمكن القول أن اقطاع الجزية لم يعد على الدولة بهبالغ مالية كبيرة ، وذلك بسبب خفض قيمتها فى الاقطاعات وأبضا بسبب تهرب أهل الذمة من دفعها الى الاقطاعات المجاورة لهم .

٣ - ما يتحصل من المعادن :

سبق القول بأن مصر كان بها ثلاث معادن :
الشب والنطرون والزمرد وكان ما يتحصل منها يمثل موردا مهما للدولة . وقد تعرضت هذه المعادن للاقطاع خاصة معدن النطرون الذى كان يستخرج من مكانين :

الأول : الطرانة بالبحيرة ، وهذه كانت مساحتها ١٦٨١ فداناً وعبرتها ٨٠٠٠ دينار وكانت مقطعة لأحد الأمراء ويدعى على باى المحمدى (١٤٨) .

الثانى : فاقوس بالشرقية ، ويبدو أن غالبها كان بساتين وعبرتها ٣٥٠٠ دينار ، وكانت لعدة مقطعين (١٤٩) .

وقد أكد صحة ما سبق صاحب الخطط (١٥٠) بقوله : « وأدركنا النطرون اقطاعاً لعدة أجناد » وقد قام السلاطين فى نهاية دولة المماليك الأولى باحتكار النطرون ، ثم قام السلطان برقوق بعد ذلك بضم هذا المعدن الى ديوانه المفرد واحتكر حرية التصرف فيه (١٥١) كذلك تعرض معدن الشب للاقطاع مثل نظيره النطرون حيث كان يستخرج من الواحات كما سبق ذكر ذلك وهذه الواحات كان عددها خمسين وعبرتها ٥٤٠٠٠ دينار وكانت مقطعة للأمير ملكتمر عبد الله الصفوى ثم ضمها السلطان برقوق الى ديوانه المفرد بعد ذلك (١٥٢) وبالطبع لم يكن للمقطعين حرية التصرف فى هذه المعادن الا تحت اشراف مباشرى الدولة وربما قام البعض بدفع مبلغ للسلطان — ضمان — مقابل حق استغلاله للمعدن (١٥٣) .

٤ - الزكاة :

كانت تؤخذ على ما يجلبه التجار من ذهب أو فضة وكذلك على مواشى أهل برقة التى تجيء الرعى فى مصر (١٥٤) وغالبا

كانت تقطع زكاة العداد لأحد الأمراء ، الذى بدوره كان يخرج تصادا من قبله لتحصيلها(١٥٥) فمثلا فى عام ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م كانت جملة الزكاة فى برقة ٨٠٠٠ دينار وكانت مقطوعة للأمير خليل بن عرام وأيضا كان العداد والمراعى والعشر بثغر الاسكندرية مقطوعة للأبرر السابى(١٥٦) وأيضا كانت هناك مناطق بالاسكندرية تدعى « الكبس والسعبة والضريبة » تنسب للزكاة ببرقة وكانت مقطوعة باسم ايباس الصر غنمشى(١٥٧) . وفى عهد دولة المماليك الثانية أصبحت معظم الزكاة تابعة لديوان المفرد ، بينما خرجت عدة مناطق كانت تؤخذ منها الزكاة(١٥٨) .

٥ - الأقباس :

كانت الرزق الاقباسية تمثل ١/٧ الاراضى المملوكية ورغم احقية السلاطين فى التعرض لها فان بعضهم حاول حلها واقطاعها من جديد - ربما طمعا فى ريعها أو ثارا من واقتبها - ومن هؤلاء السلطان الناصر محمد بن قلاوون الذى استولى على الأوقاف التى وقفت على خانقاه بيبرس الجاشنكير ووزعها اقطاعات(١٥٩) . وكذلك قام السلطان الناصر محمد بعزل أحد قضاة الحنفية بسبب اعتراضه على أحد مراسيم السلطان الخاصة بالسماح لأحد أتباعه بملكية أرض موقوفة مقابل تسليم أرض مساوية لها فى ناحية أخرى ، هذا وقد كان القاضى أعلن أن تبديل الاقطاعات لا يوافق عليه الشرع(١٦٠) . وفى عام ٧٥٩ هـ أم السلطان الناصر حسن بحل ٢٥٠٠٠ فدان كانت محبوسة على الأديرة والكنائس وقام باقطاعها للأمراء لزيادة على ما معهم من اقطاعات(١٦١) . كذلك قام السلطان قانصوه الغورى فى عام ٩١٤ هـ باخراج العديد من الاقطاعات والرزق الاقباسية والأوقاف - بلغ عددها ٣٠٠ اقطاع ورزقة - واقطعها لعدة ممالك(١٦٢) . هذا الى جانب العديد من المحاولات الأخرى التى

قام بها سلاطين الممالك لحل الأوقاف التى سبق التعرض لها على
الفصول السابقة (١٦٣) . ومن الملاحظ أن كثيرا من السلاطين
عجزوا عن حل الأوقاف وذلك بسبب تصدى مملوء الدبن لهم .
لذلك كثيرا ما كان السلاطين يلجأون فى هذه الحالة الى فرض
أموال على الأوقاف وبذلك لم تسلم الرزق الأعباسية والأوقاف
من التوزيع الاقطاعى شأنها على ذلك شأن باقى الموارد المالية .

٦ - المكوس :

قسم العمرى (١٦٤) الاقطاعات الى نوعين : « منها ما هو
بلاد يستغلها مقطوعا كيف شاء ومنها ما هو نقد على جهات يتناولها
منها » . والمقصود بالنقد هنا المقررات المالبة العينية ، ومنها
الضرائب غير الشرعية التى اصطلح على تسميتها فى ذلك العصر
باسم « المكوس » ورغم عدم شرعية هذه الضرائب فانها تعرضت
للاقطاع ومن ثم كان اقطاعها غير جائز . وهذا ما دعا البعض (١٦٥)
الى الأخذ على الممالك — بعد اقطاعهم للمكوس — مخالفتهم
للمفهوم الحقيقى للاقطاع فى الاسلام . وقد زاد الثقلشندى (١٦٦)
الصورة وضوحا عند وصفه لاقطاع المكوس بقوله : « عمت
البلوى » وهذا يبين لنا فداحة الضرائب وفى نفس الوقت الشدة
التى اتبعت فى تحصيلها سواء من قبل الدولة أو المقطعين .

والملاحظ أن المكوس كانت تقطع أحيانا كثيرة ، بينما تلغى
فى أحيان أخرى ، أى أن مواقف السلاطين تجاهها كانت متباينة .
فمنهم من عمل على الاستزادة منها مثل : المعز ايبك التركمانى ،
وقطز ، والناصر فرج ، والمؤيد شيخ ، ومنهم من عمل على إلغاء
الكثير منها مثل : الظاهر بيبرس ، وقلالون ، والناصر محمد بن
قلالون ، والأشرف شعبان بن حسين بن محمد بن قلالون ،
والأشرف شعبان بن حسين بن محمد بن قلالون ، وبرقوق (١٦٧) .

الفواحيش ، مقرر السجون ، رسم الأفراح ، متوفر الجرارييف ،
مقرر المشاعلية ، حقوق القينات والمغانى ، ضمان المزر ، مقرر
الدوائى والبغال ، مكس الحشيش والملح ببلاد الشام (١٧٦) .

(و) عوامل تدهور النظام الإقطاعى وأثر ذلك على ديوان النظر :

هناك مجموعة من العوامل تضافرت على مدى ما يقرب من
ثلاثة قرون (٦٤٨ — ٩٢٣ هـ / ١٢٢٥ — ١٥١٧ م) وكانت فى
مجموعها سببا فى انهيار النظام الإقطاعى المملوكى ، ويمكن حصر
هذه العوامل والأسباب فيما يلى :

١ — قام نظام الإقطاع المملوكى على الاستغلال لا التمليك ،
ومن ثم اهتم صاحبه بنزف طاقات أقطاعه دون العمل على تنميتها ،
ما ترتب عليه ضعف موارد الأقطاعات على المدى البعيد ، وبالطبع
كان لذلك أثر سبىء على موارد ومالية الدولة المملوكية .

٢ — كثرة الضرائب التى وضعت على كاهل الفلاحين ، مما
جعلت أكثرهم يهرب من الفلاحة ومن ثم أدى ذلك الى قلة الخدمة
فى الأقطاعات وضياع جزء ليس بالقليل من المحاصيل التى تعتبر
عماد الاقتصاد المملوكى .

٣ — الأوقاف والأحباس : حيث أدت كثرتها الى تدهور
النظام المالى بصفة عامة والإقطاعى بصفة خاصة . وذلك لأن
أغلب الأمراء قاموا بوقف ممتلكاتهم وذلك لحمايتهم من المصادرات
وقد علق على ذلك كلود كاهن (١٧٧) بقوله : « ان هذه الأوقاف
قد جمدت أشكال الاقتصاد فكانت عاملا من عوامل الانحطاط » .

٤ — العوامل الطبيعية : كثيرا ما أدت الى خسائر فادحة
فى الأقطاعات خاصة موارد المياه حيث كانت الزراعة فى الأقطاعات

المصرية، تعتمد على النيل بينما فى بلاد الشام على الأمطار وقلما انتظم هذان الوردان على الدوام حيث كان بطراً عليهما كثير من من التعبير فيقل النيل أو ينعدم الأمطار مما ينبج عنه بوار العديد من الاراضى بل هجره سكانها عنها فى تلك السنة المجدية . وإلى جانب ذلك كانت هناك أخطار أخرى تفسد الزرع مثل الرياح المحرقة واسراب الجراد (١٧٨) .

٥ — ملة روك البلاد (١٧٩) : فمباشرة فك زمام الاراضى كان لابد من اجرائها مرذ كل تلاتين عاماً (١٨٠) الا أن الواقع بثبت أنه لم تنم هذه العناية فى دولة المماليك سوى مرسن : الأولى فى عام ٦٩٧ هـ / ١٢٩٨ م على يد حسام الدين لاجين والثانية فى عام ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م على يد محمد بن قلاوون . بينما كان من المفروض أن تتم هذه العملية ثمان مسرات على الأقل وذلك لتحقيق عدة أهداف :

- (ا) منع تراكم الخراج على المقطعين .
- (ب) الحد من زيادة المكوس على الفلاحين .
- (ج) الحد من نظام الحمابات .
- (د) منع تعدى الأمراء على حقوق الممالك .
- (هـ) الحد من سطوة قطاع الطرق التابعين للأمراء .
- (و) العمل على تقبل حد التفاوت فى مقادير الاقطاعات بين فرق الجيش .
- (ز) الوقوف على الحالة الصحية للمقطعين فيعطى للقادر اقطاع يستغله ويعوض المعاجز براتب يكفيه .

(ح) الوقوف على حالة الأرض لمعرفة الصالح منها للزراعة وغير الصالح وذلك حتى توضع الضرائب على أساس عادل ومتين (١٨١) .

من الواضح هنا أن عملية الروك كانت مهمة جدا للنظام الاقطاعى فى مصر وبمناسبة تنشيط للمقطعين والفلاحين والأرض وببت المال (١٨٢) ولعل من أهم المساوئ التى يمكن أخذها على التوزيع الاقطاعى الذى كان يعقب عملية الروك هو نشأت قطاعات الأمراء فى أماكن مختلفة وبعيدة عن مناطق خدمتهم (١٨٣) وإذا كان المقصود من هذا هو الحد من نفوذهم فإنه فى نفس الوقت عمل على عدم تمكينهم من مراعاة شئون الاقطاع والعمل على تنميته مما عاد بنتائج وخيمة على مالية الدولة .

٦ — التنازلات والمقايضات الاقطاعية : لا يعرف على وجه الدقة تاريخ نشأة هذه المقايضات الا ان من المرجح أنها نشأت عقب وماء السلطان الناصر محمد بن قلاوون بدليل قول صاحب السلوك (١٨٤) أن الأدير الحاج آل ملك أبطلها فى عام ٧٤٤ هـ .

والتنازلات والمقايضات الاقطاعية ظاهرة انتشرت بين أجناء الحلقة فى عهد السلطان الكامل نسيان بن محمد بن قلاوون وملخصها ان الجندى كان يبيع — أو يتنازل — عن 'قطاعه لآى فرد مقابل مبلغ من المال كذلك تعنى مقايضة الجندى لقطاعه باقطاع آخر مقابل أخذ ما يطلبه من مال . وقد أبطل كل ذلك فى عام ٧٤٤ هـ على يد الأمير الحاج آل ملك . وذلك عندما صادر مبلغ ألفى درهم لصالح ببت المال من أحد الأجناد كان قد قبضها بمقابل مقايضة اقطاعه بآخر (١٨٥) وفى عام ٧٤٦ هـ / ١٣٤٥ م طرأ تطور خطير على هذه العملية اذ أصبحت مقننة وتباركها الحكومة المملوكية ، وتمثل ذلك فى نساد — مفتش — الدواوين شجاع الدين أغرلو (١٨٦) الذى شجع المقايضات والنزول عن

الاقطاعات وذلك من أجل ايجاد سبولة نقدية لببت المال . فقد كان على الراغب فى التنازل عن اقطاعه أن يدفع رسماً مالياً يقدره له أغرلو الى بيت المال ، وأيضاً كان على الراغب فى احدى الاقطاعات — الاستبدال — أن يدفع مقدارا من المال — وهو قدر الايراد السنوى للاقطاع المرغوب فيه — الى بيت المال (١٨٧) . ومن أجل ذلك أنشأ أغراو للراغبين فى المقايضة ، أو النزول ، أو شغل الوظائف ديواناً سماه « ديوان البذل » وأخذ موافقة السلطان الكامل عليه لتصحيح بذلك المقايضة والنزول والرشاوى شرعية من قبل الدولة وتولى ديوان البذل اخراج المناشير محدداً بها المبلغ المدفوع (١٨٨) .

بعد فترة وجيزة ضج الأمراء من هذا الوضع وألحوا على السلطان حتى أبطل هذا الديوان الا أنه لم يبلغ نهائياً وعاد للظهور مرة أخرى فى عام ٧٤٩ هـ / ١٣٤٨ م على يد الوزير منجك النوسنى ، والذي منح الأجناد حق بيع اقطاعاتهم الى من يرغبون وقد وصل نمى الاقطاع آنذاك عشرين ألف درهم فأقل وكان للوزير رسم مقابل اتمام عملية البيع وبعد مدة أبطل ذلك (١٨٩) . وفى عام ٧٥٣ هـ فتح باب المقايضات مرة ثالثة وقام بذلك جماعة عرفوا « بالمهيسين » كان عددهم ثلاثمائة مهيس وهؤلاء قاموا بتزغيب الأجناد فى النزول عن اقطاعاتهم وبيعها وكان نصيب المهيس عن كل بيع ١٠ ٪ — مائة درهم عن كل ألف درهم — وأبطل ذلك شيخون العمري رأس النوبة ومدبر أمور الدولة وأجبر مباشري ديوان الجيش بالآ يأخذوا فى رسم المنشور والمحاسبة سوى ٣ دراهم بدلا من عشرين درهما (١٩٠) .

وكانت المحصلة النهائية لكل ذلك هو خروج كثير من الاقطاعات من يد أصحابها وتحول هؤلاء الأجناد الى العمل بمن

مختلفة تاركين سلك الجندية الأمر الذى ترتب عليه ضعف عام فى الجيش كما اعطت هذه التنازلات الفرصة لكثير من العامة وأرباب المهن المختلفة فى تملك الاقطاعات . نمثلا كان منهم الخبساطون والأساكفة (١٩١) والملاحظ أن هذه المقايضات والتنازلات لم يكن لها تأثير كبير على ديوان النظر بقدر ما كان لها تأثير أكبر على ديوان الجيش ، ومرجع ذلك الى أن ديوان النظر كان يستغنى فى كلتا الحالتين : التنازل أو البقاء ففى الأولى كان له رسم يحصله علاوة على الالتزامات المقررة على الأراضى سنويا من أصحابها الجدد ، وفى الثانية كان يتحصل الديوان على جميع مستحقاته السارية على جميع الأراضى ولعل أخطر ما فى هذه الظاهرة هو تشريع الرشاوى وتولية رجال غير أكفاء لكثير من مناصب الدونة مما ترتب عليه انتشار الفساد فى معظم شئون الادارة الداخلية .

٧ — كثرة المكوس التى كانت تجبى فى الموانئ البحرية أدت بالتجار الأجانب الى البحث عن طرق بعيدة عن مصر ، وأثر بحثهم هذا عن اكتشافهم لطريق رأس الرجاء الصالح وفقدت مصر بذلك موردا مهما من مواردها كان موزعا بعضه على العديد من المقطعين .

٨ — كثرة تزييف العملة وعدم استقرارها على سعر ثابت وقبام معظم السلاطين بضرب عملات خاصة بعصرهم مع الغاء العملات السابقة لهم كل ذلك اضر بالعامة وبالمقطعين والدولة ككل .

الموازنة العامة فى المالية العامة لدولة المماليك :

تعرف الموازنة العامة بأنها عبارة عن بيان لابرادات الدونة ونفقاتها وأن هذا البيان تقدرى ولبس فعليا وأنه عن فترة زمنية

محددة تكون في العادة سنة وأنه معتمد من السلطة التشريعية (١٩٢). والموازنة بتعريفها هذا تنطبق على ما كان يعده المباشرون في ديوان النظر من التقرير المسمى بالارتفاع الذي يشتمل على إيرادات الدولة ونفقاتها مفصلة بمختلف نواحيها ، وعلى ذلك يمكن اعتبار الارتفاع موازنة عسامة المالية دولة المالك مع الاختلاف في الاسم فقط عن الموازنات الحديثة ، وهذا انجاز يعتبر مفخرة لاقتصادنا المالي الحديث اذ سبق غيره من النظم المالية الحديثة في اعداد الموازنات بقرون كثيرة تصل الى أربعة قرون بالنسبة لانجلترا وستة قرون بالنسبة لفرنسا وما يقرب من ستة قرون ونصف بالنسبة لظهور أول موازنة مصرية عامة في عام ١٨٨٠ م بناء على طلب صندوق الدين نتيجة للديون التي استدانها الخديو اسماعيل (١٩٣) .

والموازنة العامة اعم واشمل من الميزانية لان الأخيرة عبارة عن جدول مبين به قبية اصول مشروع ما وخصومه في نهاية السنة المالية ويعبر عن المركز المالي الحقيقي لذلك المشروع (١٩٤) أي أن الميزانية بذلك تشبه الختم والتالى والعمل والسياسة التي أعدت في عصر المماليك لببان المركز المالي الحقيقي السنوى لكل ديوان من دواوين الدولة الفرعية لديوان النظر حيث اشتملت هذه التقارير على ذكر لرأس المال ومقدار الخصم أو المصروف السنوى وبعد ذلك لا يمكننا الجزم بأن دولة المماليك قد جهلت عمل الموازنات العامة بل برع .باشرو ديوان النظر في صياغتها وأولوها اهتمامهم بحيث أحصت كل شىء في الدولة وأتبعوا في كل ذلك الدقة والبساطة .

وبالقياس الى الموازنة التي أوردها قطب ابراهيم (١٩٥) عن عصر عمر بن الخطاب يمكن للباحث تصور موازنة عامة للنظم المالية في عصر السلاطين المماليك على النحو التالى :

موازنة آثر الضرب وما يتحصل من المعائن عن السنة المالية

النفقات العامة		البلوغ		اليرادات العامة		البلوغ	
باب ١ — نفقات السلطنة :		× × ×		باب (١) موارد غير مخصصة بند ١ — آثر الضرب بند ٢ — ما يتحصل من المعائن		× × × × × ×	
(البيوت السلطانية وما تحتاج اليه ، ما تحتاج اليه المعسائر ، الخزائن المصاحبة للسلطان في سفره ، هدايا الملوك ، شراء ، مصاريف أرباب الخاص عند ولايتهم .		× × ×					
باب ٢ — نفقات جارية :							
(العرف على الحروب — شراء الخيل ، الاعباد ، الرواقب لكل أرباب الدولة ، الطرخانية ، الكسوة للموظفين ، ما تحتاج اليه الدولة من أشياء معدومة فيها ، المصروف على المستحقين المدة ، والمعازر من الإجناد .		× × ×					
باب ٣ — مشروعات عامة :							
(النفقة على الأسطول ، تحصينات الثغور والناح ، المصروف على تعبير المساجد والأقمار .							
جملة النفقات العامة		× × × ×		جملة الإيرادات غير المخصصة		× × ×	

موازنة الزكاة عن السنة المالية

النفقات المساهمة	المبلغ	الإيرادات المساهمة	المبلغ
باب ١ - رواتب (العاملين عليها)	x x	باب (٢) موارد الزكاة	x x x
باب ٢ - نفقات جارية - إعانات الفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والفرادين وفي سبيل الله وابن السبيل .	x x		
جملة النفقات العامة	x x	جملة الإيرادات	x x x

موازنة الفوائض عن السنة المالية

النفقات المساهمة	المبلغ	الايرادات المعسومة	المبلغ
<p>باب ١ — رواتب :</p> <p>نفقات الجند الطارئة التي تعطى لهم من العديد من المناسبات .</p> <p>باب ٢ — نفقات جارية :</p> <p>شراء أسلحة الجيش — وأعطيات الفقراء والمساكين وأبناء السبيل .</p> <p>باب ٣ — مشروعات عامة :</p> <p>مما كان مخصصا للرسول (ص) وآل أبيه المال بمدة وفاته « وأنفق في الكراع » ١ .</p>	<p>× ×</p> <p>× ×</p> <p>× ×</p>	<p>باب (٣) موارد الفوائض</p>	<p>× ×</p>
جملة النفقات	× × ×	جملة الايرادات	× ×

موازنة الواريت الحشرية عن السنة المالية

النتجات المساهمة	المبلغ	الايرادات المساهمة	المبلغ
باب ١ - اعانات للقراء : (صرف الدواء للمريض ، الصرف على اللقيط ، دفن القثراء ، مساعدة الايتام) .	× × ×	باب (٤) الواريت الحشرية	× × ×
جملة النتائج	× × ×	جملة الايرادات	× × ×

موازنة الخراج والعشور عن السنة المالية

النتائج المعتمدة	المبلغ	الايرادات المعتمدة	المبلغ
باب ١ - رواتب (للمجاهدين والفقهاء والمعلماء والفقراء والولاة والقضاة وغيرهم)	× ×	باب (٥) الخراج الجزية العشور	× × × ×
باب ٢ - نفقات جارية : (فنسباء الدين - دفع الديات - ترويج الأعزب - عمل سباط الحلال)	× ×		
باب ٣ - مشروعات عامة : (ترميم واقامة المساجد - عماره الفتايل - والجسور - اصلاح الغور والانهار - عماره الكعبة)	× ×		
جملة النتائج	× × ×	جملة الايرادات	× × ×

وبالنظر الى هذه الموازنة يتضح اننا عبارة عن احصائية لموارد الدولة ومنتجاتها : كل مورد والنفقات المخصصة لها . وكل ذلك اوردته الإخراج الذي عمل في عهد المليك ، بل تفوق الارتفاع على تلك الموازنات بالتخصيل والدقة .

٥٥ وادش الفصل الخامس

- (١) مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز ، ص ٥٠٨ .
- (٢) الرازي : مختار الصحاح ، ص ٥٤٣ .
- Poliak : Op. Cit., P. 18, (٣)
- وربما سميت بهذا الاسم — الخبز — لما فيها من معنى التمينس .
- (٤) كلود كاهن : تاريخ العرب والشعوب الاسلامية منذ ظهور الاسلام حتى بداية الامراتورية العثمانية (ط ٣ ، تعريب بدر الدين القاسم ، بيروت ١٩٨٣) ، ص ٩٢ ، ٢٦٤ .
- Pollak : Op. Cit.
- (٥) المقرئى : السلوك ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٠٩ ، الطقشندى : صبيح الاعشى ، ج ١٣ ، ص ١٥٤ ، تاريخان ، مصر ، ص ٢٤٣ ، على حسن : دراسات ص ٣٣٠ — ٣٣١ .
- Fisher, H.A.L. : A History of Europe. (Vol. 1, (٦)
London 1938). P. 302.
- (٧) سبق التعريف بها فى الفصل الثانى ، والفصل الرابع .
- (٨) الطقشندى : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٤٥١ ، المقرئى : السلوك ج ١ ، ص ٣ ، ص ٨٤٤ ، تاريخان : المرجع السابق ص ٢١٥ — ٢١ ،
- Rable : the size and value, P. 129.
- ويسمى من كلام المقرئى (السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٣١) أن زاد القانون عبارة عن أرض مقرر لا تزرع بسبب عدم وصول ماء النيل لها .
- (٩) نزعة الأمم ، ورقه ١١٣ .
- Rable : Op. Cit., (١٠)
- (١١) الخالدى : المختصر ، ص ٧١ ، المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ٨٨ ، السلوك ج ١ ق ٣ ، ص ٨٤١ ،
- Rable : Op. Cit., P. 135.

- (١٢) عاشور : العصر المالكي ، ص ٢٦١ ، ضومط : المرجع السابق ، ص ١٠٧ .
- (١٣) المقريزي : الخطط ، نفس الجزء والصفحة ، الأسدي : المرجع السابق ، ص ٧٢ .
- فبثلا نجد السلطان الناصر محمد خص نفسه بالجيزة وأعمالها ، والكوم الأحمر ومنفلوط والمرج وغرهم .
- Pool : Op. Cit., P. 312 ; Rabie : Op. Cit., P. 137.
- قاسم عبده : دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ، عصر السلاطين المالكي ، ص ١٥ .
- (١٤) المقريزي : الخطط ، ج ١ ، ص ٨٧ — ٩٠ ، نسوواط : المرجع السابق ، ص ١١٢ .
- (١٥) السيوطي : دسّن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٨٢ ، العمري : مسالك الأصار السابق ، ج ٤ ، ص ٥٠ .
- Rabie : Op. Cit., P. 129.
- Neustadt. D. : the Plague, P. 67. (١٦)
- (١٧) ابن الجيعان : التحنة السنية ، ص ٣٢ .
- (١٨) ابن الجيعان : المرجع نفسه ، ص ١٤١ .
- Poliak : Op. Cit., P. 19. (١٩)
- (٢٠) طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ١٥٦ ، مصر ، ص ٢٣٥ .
- (٢١) العيني : عقد الجمان ، ج ١ ، ص ٢٩٠ ، أسدي : المرجع السابق ، ص ٩٤ .
- (٢٢) العيني : المرجع نفسه ، ص ٣٣٣ .
- (٢٣) المقريزي : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٥ ،
- Ayalon : The Wafldiya,, PP. 92 — 98.
- (٢٤) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ١٤٣ .
- (٢٥) المقريزي : المرجع السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٦٧٣ .
- (٢٦) المقريزي : المرجع نفسه ، ج ٤ ، ق ٣ ، ص ١١٢١ .
- (٢٧) المقريزي : المرجع نفسه ، ج ٢ ، ق ٣ ، ص ٨٠٩ .
- (٢٨) العمري : المرجع السابق ، ص ١٠٩ ، المقريزي : الخطط ، ج ٢ ،

ص ٢١٧ ، السلوك ج ١ ق ٣ ، ص ٨٤٥ ، الأسدى : المرجع نفسه ، ص ٦٢ .
Poljak : Op. Cit., P. 19

طرخان : مصر ، ص ٢٢٥ ،

(٢٩) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٦ .

(٣٠) ابن اياس : المرجع نفسه ، ص ١٣٢ .

(٣١) السيوطى : المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

(٣٢) ابن اياس : المرجع نفسه ، ص ١٩١ .

(٣٣) ابن اياس : المرجع نفسه ، ص ٢٤٧ .

(٣٤) ابو المحاسن : النجوم ، ج ١٠ ، ص ٣٤ ، ابن اياس : المرجع

السابق ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٥٠٨ .

(٣٥) القفشندي : المرجع السابق ، ج ١٣ ، ص ١٥٤ ، صوط : المرجع

Poljak : Op. Cit., P. 20.

السابق ، ص ١٢٢ ،

(٣٦) النويرى : نهایه الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٠٩ ، القفشندي : المرجع

السابق ، المقبرى : السلوك ، ج ١ ق ٢ ، ص ٤٩٠ حاشية (٣) ، العربى :

المرجع السابق ، الأسدى : المؤرخ السابق ، صوط : المرجع السابق ، ص ١٢٢ —

١٣٢ ، على حسن : دراسات ، ص ٣٣١ ، عاشور : مصر ، ص ١٤٥ — ١٤٦ ،

Demombynes : La Syrie, P. XL 1 V; طرخان : مصر ، ص ٢١٧ ،

Quatremere : Op. Cit., T. 1, P. 200 No. 82, 202; Poljak : Op. Cit.,

PP. 20 — 21.

(٣٧) الأسدى : المرجع نفسه ، ص ٧٤ ، النويرى : المرجع نفسه ، ص

٢٠٢ ، ٢٠٨ ، طرخان : المرجع نفسه ، ص ٢٣٨ .

(٣٨) العربى : المرجع السابق ، التيجيد ، ص ٦٧ ، طرخان : مصر ،

ص ٢١٨ ، النظم الانتفاعه ، ص ٦٨ ، ٢٧٨ ، على حسن : المرجع السابق ،

ص ٣٣٥ .

(٣٩) القفشندي : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٤٣٦ — ٤٣٩ ، حسن

محيود الشافعى : التقود بين القديم والحديث (دار المعارف — القاهرة ١٩٨٣)

ص ١٠ .

(٤٠) حسن الشافعى : المرجع نفسه .

(٤١) الصواب هنا قول : « دخل » لا « ريع » وهذا لأن الدخول

هو ما يدخل للإنسان من مال سواء من زراعة أو صناعة أو تجارة أو

- غيرها أما الريع فهو ما يدفعه المستأجر للمالك متال استعمال الأرض (الوجيز ،
ص ٢٢٢ ، ٢٨٤) والمقصود من سياق الحديث هنا هو الدخل لا الريع .
Rabie : Op. Cit., P. 132. (٤٢)
- (٤٣) ابن ممانى : المرجع نفسه ، ص ٣٥ — ٣٦ ،
Rabie : Op. Cit.
- (٤٤) ابن ممانى : المرجع نفسه ، الفلقسندى : المرجع نفسه ، ص ٤٣٨ .
- (٤٥) عبد الرحمن فهمى محمد : النقود العربية ماضيها وحاضرها (سلسلة
المكتبة الثقافية رقم ١٠٣ ، القاهرة ١٩٦٤) ص ٨٤ .
- (٤٦) انستانس مارى الكرملى : النقود العربية وعلم الندياب (المطبعة
العصرية — القاهرة ١٩٣٩) ص ٦١ — ٦٣ .
- (٤٧) عبد الرحمن فهمى : المرجع السابق ، ص ٩٨
- (٤٨) عبد الرحمن فهمى : المرجع السابق ، ص ١٠٣ .
- (٤٩) حسن الشافعى : المرجع السابق ، ص ٢٣ — ٢٤ .
- (٥٠) انستانس الكرملى : المرجع السابق ، ص ١١٢
- (٥١) ابن الجيعان : التدفة ، ص ٣ ، المقريزى ، الخطط ، ج ٢ ،
ص ٢١٧ ،
Rabie : Op. Cit.
- (٥٢) Poliak : Op. Cit., P. 21.
- (٥٣) عبد الرحمن فهمى : المرجع نفسه ، ص ٩٧ ،
- (٥٤) Demombynes : Op. Cit., P. 39.
- (٥٥) انظر فى ذلك الماوردى : الاحكام السلطانية ، ص ١٦٤ .
- (٥٦) Poliak : Op. Cit., P. 18.
- (٥٧) ابن شاهين : زبدة ، ص ٩٧ ، النويرى : المرجع السابق ، ج ٨ ،
ص ٢٢٨ ، ٢٤٥ ، طرخان : المرجع السابق ، ص ١٩٩ ، ضومط : المرجع نفسه ،
ص ١١٨ .
- (٥٨) النويرى : المرجع نفسه ، ص ٢١٧ ، ٢٢٠ .
- (٥٩) Fisher : Op. Cit., P. 293.
- (٦٠) ضومط : المرجع نفسه .
- (٦١) النويرى : المرجع السابق ، ص ٢٠١ ، طرخان : مرجع ، ص ٢٣٧ ،
Poliak : Op. Cit., PP. 9 — 10 ; Irwin : Op. Cit., P. 115.
- (٦٢) المعبرى : التعريف ، ص ١٨٩ — ١٩٠ .

- (٦٣) الطقشندى : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٤٤٥ ، الأسدي : المرجع
للسابق ، ص ٩٢ .
- (٦٤) ابن اياس : بدائع الزهور ، د ٢ ، ص ١٧١ .
- (٦٥) طرخان : مصر ، ص ٢٣٧ ، النظم الانتطاعية ، ص ١٥٩ ،
Pollak : Op. Cit., P. 9, 11
- (٦٦) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٦١٦ .
- (٦٧) ابن اياس : المرجع نفسه ، ص ٢٨١ .
- (٦٨) النويري : المرجع السابق ، د ٣ ، ورقة ٩١ ، الطقشندى : المرجع
نفسه ، د ١٣ ، ص ١١٧ ، النجدي : المرجع السابق ، ص ١٥٣ حاشية (٣) .
- (٦٩) طرخان : مصر ، ص ٢١٦ ، النظم الانتطاعية ، ص ٦٥ .
- (٧٠) بيرس المنصوري : التحفة الملوكية ، ص ٣٤ .
- (٧١) ضومط : المرجع السابق ، ص ١٥٨ .
- Depping, G.B : Histoire du Commerce entre le (٧٢)
Levant et l'Europe depuis le Croisades jusqu'a la fondation , des
Colonies d'Amérique (2 Tomes, Paris 1865), T. 1, P. 68.
- (٧٣) حسين عليوه : دراسة لبعض الصناعات ، ص ٨٩ — ٩٠ .
- (٧٤) ماجد : المرجع السابق ، ص ٧٠ .
- Reble : Op. Cit., P. 130. (٧٥)
- (٧٦) نهاية الأرب ، د ٨ ، ص ٢٤٧ — ٢٦١ .
- (٧٧) ابن شاهين : المرجع السابق ، ص ١٠٧ ، الباشا : الفنون ، ج ٢ ،
ص ٥٤٠ ، طرخان : النظم الانتطاعية ، ص ٢٣٣ .
- (٧٨) الباشا : المرجع نفسه .
- Charles Issawi : Economic change and Urbaniza- (٧٩)
tion in the Middle East in (Middle Eastern Cities, California
1969) P. 05.
- (٨٠) مسالك الأنصار ، ص ١١٠ ، المقرئ : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢١٧ .
- على حسن : المرجع السابق ، ص ٣٣٤ .
- (٨١) على حسن : المرجع السابق ، ص ٣٣٨ .
- (٨٢) النويري : المرجع نفسه ، ص ٢١١ ، ضومط : المرجع السابق ، ص
١٢٥ ، ماجد : المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

- (٨٣) المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٨٤١ .
- (٨٤) طرخان : المرجع السابق ، ص ٩٧ ، صوط ، المرجع السابق ،
ص ١٣٥ ، النجيدى : المرجع السابق ، ص ١٥٤ .
- (٨٥) Demombynes : Op. Cit., P. 45.
- (٨٦) ابن الجيعان : المرجع نفسه ، ص ٧٠ .
- (٨٧) ابن اياس : بدائع الزهور : ج ١ ق ١ ، ص ٤٥٨ .
- (٨٨) المعري : المرجع السابق ، ص ٨٢ ، ٩٠ ، القلقشندي : المرجع
السابق ، ج ٤ ، ص ٨٦ .
- (٨٩) القلقشندي : المرجع نفسه ، ج ٢ ، ص ٤٥٤ ، النويرى : المرجع
نفسه ، ص ٢٤٧ .
- (٩٠) ذكر ابن دقماق (الانتصار ، ج ٥ ، ص ٢٤) أن سدفة وسدفة
كانت مساحتها ٦٥٦٠ فداناً وهما تابعتان لأسقوط ، ويرجع محمد رمزي (قاموس
الجغرافى للبلاد المصرىة من عهد قدماء المصريين الى سنة ١٩٤٥ - القسم
الأول ، دار الكتب المصرية ، ١٩٤ - ص ١٧٥) أن سدفة هى البلد المتروكة
اليوم باسم الدوير بهركز أبو تيج لأن زمامها الحالى صدماء مجبوعها يعادل زمام
سدفة وسدفة فى الروك الناصرى . وبالإستعلام عن هذه القرية حالياً اتضح أن
النسبة العامة حُرمت سدفة الى صدماء وأصبحت من مراكز أسقوط منذ أكثر من
أربعين عاماً وبذلك استقلت عن أبو تيج كما اتضح أن الدوير إحدى القرى التابعة
لصدماء .
- (٩١) ابن الجيعان : المرجع السابق ، ص ١٨٦ .
- (٩٢) Poliak : Op. Cit., P. 19.
- (٩٣) النويرى : المرجع السابق ، ص ٢٥٨ ، ٢٩ ، طرخان : المرجع
السابق ، ص ٢٣٨ ، صوط : المرجع السابق ، ص ١٢٨ ، كلود كاهن : المرجع
نفسه ، ص ٩ .
- (٩٤) النويرى : المرجع نفسه ، ثقى لدين أبى العباس أحمد بن تيجيه :
الحسبة فى الاسلام (سر المتبة العلمية ، الحجاز) ص ٢٦ ،
Poliak : Op. Cit., P. 65.
- (٩٥) ابن الجيعان : المرجع نفسه ، ص ١٨١ .
- (٩٦) ابن تيمية : المرجع نفسه .

(٩٧) الطقشندی : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٤٥٠ ، ضوابط : المرجع نفسه .

(٩٨) الطقشندی : المرجع نفسه .

(٩٩) الفصل : ترجع الى الكلمة الفردية *Vas'gal* مثال ، ومعنى التابع الذى أخذ من متنوعه افعلاها مقابل واجبات يؤديها ، وتقابل الايجارات مصر . وقد حرفت السنة العامة الشاميين هذا للفظ من الفصل الى الفصل . طرخان : النظم الاتطاعية ، ص ٢٥٧ ، النويرى : نهاية الارب ، ج ٨ ، ص ٢٦ ، حاشية أحمد الزين رقم (١) .

(١٠٠) كاهن : المرجع السابق ، ص ٩١ ، ابن زنبيل : المرجع السابق ،
Pollak : Op. Cit., P. 45.

ص ٧ ،
Pollak : Op. Cit. (١٠١)

Poliaik : Op. Cit. (١٠٢)

Fisher : Op. Cit., P. 301. (١٠٣)

(١٠٤) المقرئى : السلوك ، ج ١ ق ٣ ، ص ٨٠٨ حاشية (٥ ، ٦) ،
الخطوط ، ج ١ ، ص ٩١ ، طرخان : مصر ، ص ٢٣٨ ، النظم الاتطاعية ، ص ٢٢٨ .
Rabie : Op. Cit., P. 137.

(١٠٥) ضوابط : المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

(١٠٦) 'النويرى' : المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٢٥٠ ،
Rabie : The Financial, P. 74.

(١٠٧) الطقشندی : مصدر سابق ، نفس الجزء ، ص ٤٥٤ .
Op. Cit., P. 32. (١٠٨)

(١٠٩) المقرئى : خطوط ، ج ١ ، ص ١١٠ ، طرخان : النظم الاتطاعية ،
ص ٢٥٠ .

(١١٠) النويرى : مصدر سابق ، نفس الجزء ، ص ٢١٨ .

(١١١) المصدر السابق ، ص ٩٤ .

(١١٢) الاسدى : المرجع السابق ، ص ٩٤ ، المقرئى : امانة الامة ،
Kirk : Op. Cit., P. 53. ، ص ٤٥ ،

(١١٣) ابن اياس : المرجع السابق ج ١ ، ق ٢ ، ص ٧٥٨ ،
Ayalon : Cunpowder, P. 104.

- (١١٤) طرخان : مصر ، ص ٢٥٤ .
 Pollak : Op. Cit., P. 67. (١١٥)
 Pollak : Op. Cit. (١١٦)
- (١١٧) المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ٨٧ ، التويرى : المرجع نفسه ،
 ص ٢٦١ — ٢٦٤ ، طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٢٤٩ — ٢٥١ ، ميسر ،
 ص ٢٤١ — ٢٤٢ ،
 Rabie : the size. P. 137 ; Pollak : Op. Cit., P. 67.
- (١١٨) المقرئى : المرجع نفسه ، ص ٨٥ ، السبكي ، معيد النعم ، ص
 ٣٢ ، عاشور : مصر ، ص ١٩٩ ، ضومط : المرجع السابق ، ص ١٢٣ ، ماجد .
 المرجع السابق ، ص ٩٩ ، طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٢٥١ — ٢٥٢ ،
 عبد الرحمن عبد التواب : قابليات ، ص ١٢٠ ،
 Kirk : Op. Cit., P. 53.
 Ira, M. Lapides : Muslim Cities, P. 74. (١١٩)
- (١٢٠) المقرئى ، اغانة الامة ، ص ٤٤ .
- (١٢١) المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ١١١ ، السلوك ، ج ١ ق ٣ ، ص
 ٨٧٥ حاشية (٢) ، الاسدى : المرجع السابق ، ص ٩٦ ، عاشور : العصر المائلى
 ص ٤٣١ ، ضومط : المرجع السابق ، ص ٢٨٢ .
 (١٢٢) طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٤٧٩ .
 (١٢٣) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١١٠ .
 (١٢٤) الاسدى : المرجع السابق ، ص ٧٤ .
 Lapidus : Op. Cit., P. 51. (١٢٥)
- (١٢٦) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٩ ، النويرى : المرجع
 السابق ، ص ٢٠١ ،
- (١٢٧) كان قائما على عصر دولة المماليك البحرية فقط ، ثم قام بهذا العمل
 بعد ذلك شخص يدعى « مستوفى المرتجع » ولكن يحكم فى القضايا الديوانية ، مثل
 الاختلافات الواقعة بين مباشرى الامراء والجند وفق قوانين الديوان ويسجل ذلك
 عنده . وقد أطلق على نظر المرتجعات بعد ذلك اسم « ديوان السلطان » وأحيانا
 كان السلطان يصدر مسموحات للمقتضين فلا يحاسبهم مستوفى المرتجع . الخلدى :
 المقصد ، ورقة ١٣٥ ، القلقشندي : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٢٢ ، ابن حبيب :
 Pollak : Op. Cit. نكرة ج ٣ ، ص ٨٩ ، طرخان : مصر ، ص ٢٤٧ ،

- (١٢٨) طرخان : النجم الاعتدالية ، ص ٢٨٥ .
- (١٢٩) الأسدي : المرجع نفسه رؤية النويرى . المرجع نفسه .
- (١٣٠) طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٨٤ .
- Poliak : Op Cit.
- (١٣١)
- (١٣٢) ابن اياس : مصدر سابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٤١ .
- (١٣٣) تفسر ذلك ان أيام السنة الشمسية تبلغ $365\frac{1}{4}$ يوم ، أما السنة الهلالية فمجموع أيامها $354\frac{1}{4}$ أى أن الفرق بينهما $11\frac{1}{4}$ يوم ، وبذلك يكون زيادة السنة الشمسية عن الهلالية فى كل ثلاث سنين $43\frac{1}{4}$ يوم وفى كل ثلاثة وثلاثين عاما سنة بالتقريب ومد اقتضى هذا التفاوت تقديم السنة الهلالية عاما كاملا وذلك كل ٣٣ سنة من أجل تنظيم علبه حياية الخراج وهذا لأنه ربما يحصل الخراج فى أول السنة الهلالية وفى مرة قادمة يحصل فى نصفها أو آخرها أو فى السنة التى تليها ، وحينئذ يحى الخراج عن السنة السابقة فى السنة التى تليها ، وهذا ما دعا المالِك الى تحويل السنة الخراجية السابقة الى السنة التى تليها وذلك بعد جباية خراج سنتين دفعة واحدة ويلقى خراج السابقة . أى أنه ينقل خراج سنة ٣٣ الى سنة ٣٥ ويلقى خراج سنة ٣٤ وذلك حتى تتوافق السنتان وهذا الالفاء كان نظريا فقط فى الدفاتر بينما جرب عملية تحصيل الخراج عادية .
- انوير : نفسه ، الطلثسدى : المصدر السابق ، ج ١٣ ، ص ٥٥ ، المتريزى : خط ج ١ ، ص ٢٧٣ — ٢٨٢ ، السلوك ج ١ ق ٣ ، ص ٨٤٥ حاشية (١) ، طرخان : المرجع السابق ، ص ١٠٦ ، كاهن : مرجع سابق ، ص ٩٢ ،
- Rable : Financial P. 133 ; Pollak : Op.
- (١٣٣) ابن ممتى : قوانين الدواوين ، ص ٢٠ .
- Pollak : Op. Cit.
- (١٣٤)
- (١٣٥) النجيدى : مرجع سابق ، ص ١٦٣ .
- (١٣٦) المتريزى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٩ .
- (١٣٧) المتريزى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٣٦ .
- (١٣٨) ابن بهادر : فتوح النصر ، ج ٢ ، ص ٢٣٥ .
- (١٣٩) ابن حبيب : مصدر سابق ، نفس الجزء والصفحة .
- (١٤٠) الطلثسدى : مصدر سابق ، ج ١٣ ، ص ٢٨ — ٣٠ .

- (١٤١) المقریزی : المصدر السابق ، ص ١٥٠ ، ابن بهادر : المصدر السابق ،
على حسن : مرجع سابق ، ص ٣٣٣ ،
Rabie : Op. Cit., P. 111 ; the size , P. 136.
- (١٤٢) Poliak : Op. Cit., P. 68.
- (١٤٣) المقریزی : المصدر السابق ، وخط ، ح ١ ، ص ٨٨ ، ابن بهادر :
المصدر السابق ،
Poliak : Op. Cit., ; Irwin : Op. Cit., P. 109 ; Rabie , Financial
P. 111.
- (١٤٤) النويری : مصدر سابق ، ح ٣٠ ، ورقة ٩١ .
- (١٤٥) المقریزی : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٩٠ ، ملوك : ح ٢ ،
ق ١ ، ص ١٥٤ ح (١) ، النويری : المصدر السابق ، طرخان : مرجع سابق ، ص
Irwin : Op. Cit., P. 110. ١٠٥
- (١٤٦) النويری : مصدر سابق ، ح ٣١ ، ورقة ٧ ، المقریزی : المصدر
السابق ، ج ٢ ، ق ٣ ، ص ٩٦٠ .
- (١٤٧) النويری : مصدر سابق ، ج ٨ ، ص ٢٤١ .
- (١٤٨) ابن الجيعان : المصدر السابق ، ص ١٢٠ .
- (١٤٩) ابن الجيعان : المصدر السابق ، ص ٣٨ .
- (١٥٠) المقریزی : ج ١ ، ص ١١٠ .
- (١٥١) التلغشندی : مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٤٥٦ — ٤٥٧ ، ابن الجيعان :
المصدر السابق ، ص ٣٨ ، ١٢٠ .
- (١٥٢) ابن الجيعان : المصدر السابق ، ص ١٧٣ ،
Pool : Op. Cit. P. 304 No 1.
- (١٥٣) طرخان : مرجع سابق ، ص ٧٧ ،
Rabie : Op. Cit., P. 87.
- (١٥٤) التلغشندی : المرجع السابق ، نفس الجزء ، ص ٤٥٧ — ٤٥٨ ،
Pool : Op. Cit. ; Rabie : Op. Cit., P. 95.
- (١٥٥) التلغشندی : المصدر السابق ، كاهن : مرجع سابق ، ص ٩٢ .
- (١٥٦) ابن الجيعان : المصدر السابق ، ص ١٣٨ ، ضوط : مرجع سابق ،
ص ١٠٥ . ابن عرام : هو صلاح الدين خليل بن عرام ، تولى ثغر الاسكندرية عدة
مرات وتولى أيضا الوزارة لدى مصر الى جانب العديد من الوظائف الأخرى وكان

محبا للفتاء وتعرض للعديد من المصادرات وفى النهاية سمر على جبل ، وقتل بيد
دمالك مقتوله الأمير بركة ، ودفن بالدرسة التى أنشأها . أبو المحاسن : النجوم ،
ج ١ ، ص ١٨٤ - ١٨٧ .

(١٥٧) ابن الجيعان : المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

(١٥٨) ابن الجيعان : المرجع نفسه .

(١٥٩) المقرئى : الخطط ، ج ٢ . ص ٤١٧ ، طرخان : المرجع السابق ،
ص ٦٩ ، خاتناه بىرس : أسسها بىرس الجاشنكير ٧٠٦ هـ قبل توليه السلطنة :
وتم بناؤها فى عام ٧٠٩ هـ . وأوقف عليها عدة أوقاف ورتب بها العديد من القراء
والمقصوفة أنظر المقرئى : المرجع نفسه .

Muir : The Mamlouke or Slave Dynesty, P. (١٦٠)

83. No, 3.-

(١٦١) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ٥٦٤ .

(١٦٢) ابن اياس : المرجع نفسه ، ج ٤ ، ص ١٣٦ .

(١٦٣) أنظر الفصل الثانى ، والفصل الثالث .

(١٦٤) مسالك الأنصار ، ص ١١٠ .

(١٦٥) صومط : مرجع سابق ، ص ٩٩ .

(١٦٦) المصدر السابق ، ج ١٣ ، ص ١١٧ .

(١٦٧) ابن اياس : نزهة الاله ، ورقة ١٢٠ - ١٢٢ .

(١٦٨) الملقشندى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٦٧ .

(١٦٩) أنظر ص :

(١٧٠) المقرئى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٨ ، سلوك ، ج ٢ ق ١ .

ص ١٥٠ ، ابن أيبك : كنز الدرر ، ج ١ ، ص ٢٨٦ ، طرخان : مرجع سابق ، ص
Rabie : Op. Cit., P. 104. ٧٨ ، صومط : مرجع سابق ، ص ١٠٣ ،

(١٧١) المقرئى : خطط ، ج ١ ، ص ٩٠ .

Rabie : Op. Cit., P. 101. (١٧٢) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٥٤ ،

(١٧٣) ابن الجيعان : المرجع السابق ، ص ٦ ، المقرئى : الخطط ، ج ١ ،

ص ١٠٨ .

بركة الفيل : كانت تقع بين الفسطاط والقاهرة فى مكان مهجور ، ثم عبرت
حولها النيبوب بعد عام ٦٠٠ هـ . أما بركة الرطلى : فكانت تقع فى الأرض المسماة

بأرض الطبالة ، وكان يصب فيها الخليج الكبير الذى حفره السلطان الناصر محمد
وسميت بهذا الاسم لأنه كان يوجد فى شرقها شخص يصنع الأبطال التى يستخدمها
الباعة فى موازينهم فسموها الناس بركة الرطلى . المقرئى : المرجع نفسه ج ٢ ،
ص ١٦١ - ١٦٢ .

Rable : Op. Cit., P. 89.

(١٧٤)

(١٧٥) انظر ص :

(١٧٦) ابن حجر : انباء ، ج ١ ، ص ١٢٧ ، ابن بهادر : فتوح النصر ، ج ٢ ،
ص ٢٣٥ ، ابن اياس : المرجع السابق ، النويرى : المرجع السابق ، ج ٣٠ ، ص
٩١ ، المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ٨٩ ، السلوك ج ٢ ق ١ ، ص ١٥٠ - ١٥١ ،
ج ٢ ، ق ٣ ، ص ٩٣٥ .

Rable : the size , P. 138 ; the Financial, PP. 103 — 105.

(١٧٧) تاريخ العرب ، ص ٢٦٤ .

(١٧٨) المقرئى : اغانة الامة ، ص ٣٢ - ٤٣ .

(١٧٩) ضومط : المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

(١٨٠) المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ٨٢ .

(١٨١) المقرئى : المرجع نفسه ، ص ٨٨ ، الأسدى : المرجع السابق ، ص

Rable : the size, P. 136.

٧٥ ، ضومط : المرجع نفسه ،

(١٨٢) ضومط : مرجع سابق ، ص ١٣٦ .

Pollak : Op. Cit., P. 19.

(١٨٣)

(١٨٤) المقرئى : ج ١ ق ٣ ، ص ٦٤٣ . الأمير الحاج آل ملك : كان نائبا

للسلطنة فى عهد السلطان الكامل شعبان ٧٤٦ هـ ، ثم نقل الى نيابة صفد وظل
بها مدة حتى اقيم بشرط الخبر لكنه برأ نفسه وبعد مدة قضى عليه وظل مدة حتى
افرج عنه وبعدها لزم بيته وكان آل ملك عادلا ، أمر بهدم خزانة البنود المسجون
وانشأ مكانها مسجدا للعبادة : أبو المحاسن : مصدر سابق ، ج ١٠ ، ص ١١٩ -
١٢٧ ، ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٩٩ .

(١٨٥) المقرئى : المصدر السابق .

(١٨٦) شجاع الدين أغرلو : كانت تسميه العامة أغرلو ، وتعنى بالتركية

« له غم » وأصله من ممالك الحاج بهادر العزى ، وخدم بعده عند بكبر الساقى
وصار أمير آخور ثم خدم بعد ذلك عند بشتك ، وبعدها تولى ناحية أشسوم
ثم نيابة الشوبك ، ثم صار والى القاهرة وقد تقرب الى الملك الكامل شعبان ،

واسحبوا عليه ، وجبب اليه أخذ الأموال في الاقطاعات وتولية المناصب . الا أنه عندما نولى تقى الدين بن راحل الوزارة عزل أغرلو عن شدة الدواوين وولاه امره سلاح . وبعد ذلك شهور قبض السلطان على أغرلو بسبب اقامته للفتن بين الأمراء وحقن أغرلو ودم في القرافة في عام ٧٤٨ هـ . فلما علم العامة بذلك توجهوا الى قنره وأحرقوه . أبو المحاسن : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ١٦٧ — ١٦٨ ، ص ١١٥ : نفس المصدر ، والجزء والقسم ، ص ٥١٥ .

(١٨٧) المتريزي : الخطط ، د ٢ ، ص ٢١٩ ، السلوك د ٢ ، ق ٣ ، ٦٨٧ ، حاشية (٣) .

(١٨٨) المتريزي : المصدر السابق ، اسدى : مصدر سابق ، ص ٩٥ .

(١٨٩) المتريزي : منطوط ، د ٢ ، ص ٢١٩ ، طرخان : مرجع سابق ، ص ٢٦٩ ،

مزاياه ، مرجع سابق ، ص ١٤١ ، النجدي : مرجع سابق ، ص ١٥٧ .

(١٩٠) المتريزي : المصدر السابق ، على حسن ، دراسات ، ص ٣٣٨ .

(١٩١) بلرخان : معسر ، ص ٢٤٤ .

(١٩٢) قطب ابراهيم محمد : النظم المالية ص ١٦٧ .

(١٩٣) قطب ابراهيم : المرجع السابق ، ص ١٧٥ — ١٧٦

(١٩٤) المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

(١٩٥) النظم المالية ، ص ١٨٠ — ١٨١ .



الخاتمة

بعد هذا العرض المتواضع لديوان النظر العام فى عصر الممالك يتضح أن الديوان كان بمثابة هيئة مالية عليا مهمتها الاشراف على ايرادات ونفقات الدولة وكذلك ادارة اُملاكها والقيام بالأعمال التى تعود عليها بالنفع وذلك من خلال الاشراف أو النظر على عدة دواوين اختصر كل منها بنواحى معينة وبالطبع اقتصر هذا الاشراف على النواحى المالية فقط لهذه الدواوين والديوان بذلك يشبه وزارة المالية الحديثة التى كانت تسمى الى وقت قريب بنظارة المالية ومن خلال دراستنا لموضوع ديوان النظر فى عصر الممالك يمكن استخلاص النتائج الآتية :

١ - ترجع نشأة ديوان النظر الى فترة غير معلومة من تاريخ الدولة العباسية وكان له الاشراف على أربعة دواوين ذات صبغة مالية الا انه لم يبلغ حينئذ من الشهرة ما يجعله بارزا على غيره من الدواوين وقد نال هذه الشهرة فى عهد الفاطميين وأصبح يهيمن على ثلاثة عشر ديوانا ، ثم شاركه فى مهمته الاشرافية ديوانا التحقيق والمجلس فى عهد الأيوبيين أما فى عهد الممالك فقد وصل الديوان الى أوج نضجه وانحصرت الدواوين المالية التى يشرف عليها فى تسعة دواوين وأصبح مقره الثابت فى القلعة .

٢ - اتبع سياسة الدولة الدقة فى اختيار المباشرين واشتراطوا العديد من الشروط لتوليهم العمل كما يلاحظ غلبة أهل الذمة فى

الاعمال المالية بالدواوين كذلك سرى على المباشرين ما كان يسرى على أرباب الأقاليم من أزياء ومربيات وغيرها .

٣ - قام النظام الداخلى بديوان النظر على اساس متينة ومنظمة حيث كان هناك رئيس يليه نائب ثم وكلاء ومساعدون وأخيرا طبقة الكتاب وهو بذلك يشبه العديد من مؤسساتنا الادارية الحديثة كما اتسعت الدواوين على العديد من الدفاتر والمستندات التى مازال بعضها ساريا حتى اليوم .

٤ - انعكس استقرار النظام المالى المملوكى على نظام ديوان النظر وغدت العلاقة بينهما طردية كلما نعمت الدولة بالاستقرار ، طالت مدة ولادة النظام حتى بلغت مدة بعضها - هبة الله بن صاعد الفائزى - عشرين عاما ، كذلك احتكرت كثير من الأسرات المملوكية العمل بالنظام المالى وأشهرهم فى ذلك عائلات : صصرى ، مكناس ، الهبصم . وقد كان أغلب المشتغلين بالأعمال الحسابية ينتمون الى أهل الذمة لبراعتهم فى الحساب وعدم خوف السلاطين من غدرهم . وقد كانت هناك قاعدة ثابتة مؤداها أن ناظر الدولة اذا رقى كان يصبح وزيرا ، واذا انفصل الوزير كان يعين ناظرا للدولة . وبسبب الثراء الذى تمتع به موظفو ديوان النظر فقد كانوا عرضة للمصادرة دائما .

٥ - قام المباثرون بعمل العديد من التقارير المالية السنوية تشبه الميزانيات الحديثة مثل : الختم للأموال والتالى للغلال والعمل للمبيعات أو المتحصلات والسياسة لبيان الاعداد وتجلت مهارة هؤلاء المباشرين فى عمل الموازنة العامة للدولة التى عرفت باسم « الارتفاع » لبيان الإيرادات والنفقات السنوية ومما يؤكد قرب الارتفاع من الموازنة السنوية التى تقوم عليه الموازنات

الحديثة ، حيث كانت هناك بعض الموارد المالية فى عصر المماليك معلوما موعدا جبايتها السنوية كالجزية تجمع فى المحرم ، والخراج بفتتح جبايته فى طوبة وينتهى فى مسرى . وعلى ذلك يمكن القول بأن المماليك عرفوا عمل التوازنات قبل ظهورها فى العصر الحديث بعدة قرون وسبقوا فى ذلك انجلترا وفرنسا مما بعد منخنة للاقتصاد المالى المصرى الحديث . وقد تلخص الارتفاع أو الموازنة العامة الملوكة فى ايراد جميع انواع الموارد وبيان أوجه نفقاتها المختلفة فى ذلك العصر .

٦ — حرص المماليك على عنصر الانسجام والتداخل بين نظام دولتهم فلم يوجد هناك نظام قائم بذاته بل كانت هناك العديد من العديد من الارتساعات بين هذه النظم مما جعل الدولة تنعم بالرخاء والقوة على مدى ما يقرب من ثلاثة قرون وهو مدة حكمها .

٧ — حرص المماليك على تنويع مصادر دخلهم واتسم نظامهم الضريبى بالعمومية حيث لم يترك صغيرة أو كبيرة فى الدولة إلا احصاها وقد جاءت مواردهم عن طريق وراثة بعضها عن الدول السابقة بينما استحدثوا البعض الآخر خاصة العديد من المكوس .

٨ — لم تمثل الموارد الشرعية نسبة كبيرة فى الاقتصاد المملوكى بينما استأثرت المكوس بالنصيب الأوفر فى الدخل رغم عدم ثباتها وخضوعها لنزعات السلاطين الدينية . ومثلت الضرائب التجارية النصيب الأوفر فى دخل المماليك تبعها فى ذلك الخراج فالوارث وغيرها من الموارد .

٩ — رغم أن موارد الدولة المملوكية كانت كبيرة فان نفقاتها كانت أكبر وذهب معظمها الى الصرف على الجيش وعلى

العمائر وبذخ السلاطين ولم يقابل السلاطين ذلك بالاقتصاد فى الاسراف بل بفرض مزيد من الضرائب تحت مسميات جديدة .

١٠ - من الصعب فى عصر دولة المماليك ايجاد تفرقة بين مالية الدولة العامة ومالية السلاطين الخاصة .

١١ - اخذ العديد من سلاطين المماليك بنظرية المصالح المرسله التى تقتضى بأحقية فرض مال على الأغنياء فى حالة خلو بيت المال وهناك خطر محقق بالبلاد .

١٢ - تعتبر الدولة المملوكية دولة عسكرية اقطاعية ولم يكن الاقطاع فيها مجرد ارض توزع بل شريان حياة وعصب اقتصاد ومع ذلك كان الاقطاع احد اسباب انهيار اقتصادها .

١٣ - ظل ديوان النظر وأجهزته المتعددة يحكم مالية البلاد حتى نهاية عصر المماليك رغم تعدد العديد من السلاطين الى اضعافه اشباعا لنهمهم فى حب المال . ومع ذلك بقى الديوان فى حاله طوال السنوات الأولى لسلاطين العثمانيين .

١٤ - من خلال دراسة موضوع ديوان النظر فى عصر سلاطين المماليك يمكن للدولة الأخذ بالتوصيات الآتية :

(أ) العمل بنظرية المصالح المرسله لتمويل المشروعات وسداد الديون .

(ب) المرونة فى النظام الضرائبى بما يتلاءم مع حالة البلاد الاقتصادية .

(ج) بيع او تاجير بعض ممتلكات الدولة لأفرادها بقصد استغلالها الاستغلال الأمثل .

(د) العمل على التنسيق بين الوزارات منعا للتضارب
وضباع الحقوق .

(هـ) إلغاء ما يسمى بالتسويق التعاونى للمحاصيل ومعاملة
الفلاح بالأسعار الحرة .

(و) العمل على استمرار سياسة اقتطاع الأراضى
المستصلحة للخريجين لكي يتمتعوا منها ولكي يضيفوا مساحات
جديدة للرقعة الزراعية التى مازال الاقتصاد المصرى قائما عليها .

(ز) تحرير الاقتصاد المحلى من بعض الضرائب التى تعوقه
كضريبة أبراج الحمام وضريبة النخل وما شابههما وذلك لتشجيع
الاكتفاء الذاتى .



اللاحق

ملحق رقم (١)

(١) جدول بأسماء سلاطين الدولة العلوية الأولى (٦٤٨ - ٧٨٤ هـ / ١٢٥٠ - ١٣٨٢ م)

مدة الولاية		فترة الحكم		اسم السلطان
سنة	يوم شهر			
—	٢ ٢٠	١٠ صفر ٦٤٨ هـ /	١٢٥٠ م	شجرة الدر
٦	١٠ ٢٧	٣٠ ربيع الأول ٦٤٨ هـ —	١٤ ربيع الأول ٦٥١ هـ / ١٢٥٠ م	المعز أيك التركماني
٢	٨ ٣	٢٦ ربيع الأول ٦٥٥ —	٢٨ ذي القعدة ٦٥٧ هـ / ١٢٥٨ م	المنصور علي بن أيك
١	— ١	١٤ ذي القعدة ٦٥٧ —	١٥ ذي القعدة ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م	الظاهر سيف الدين قطز
١٨	— —	١٥ ذي القعدة ٦٥٨ —	٢٧ محرم ٦٧٦ هـ / ١٢٧٧ م	الظاهر ركن الدين بيبرس
٢	١ —	٢٦ صفر ٦٧٦ —	١٠ ربيع الآخر ٦٧٨ هـ / ١٢٧٩ م	السعيد بركة خان ابن بيبرس
—	٣ ٦	٧ ربيع الآخر ٦٧٨ —	٢٠ رجب ٦٧٨ هـ / ١٢٧٩ م	المعاد سلاش بن بيبرس

مدة الولاية		فترة الحكم		اسم السلاطان
سنة	يوم شهر			
١١	٣ ١٥	٢٠ رجب ٦٧٨ — ٦ ذى القعدة ٦٨٩	هـ / ١٢٧٩ — م ١٢٩٠	المنصور سيف الدين علاوون
٣	٢ ٤	٧ ذى القعدة ٦٨٩ — ١٢ محرم ٦٩٣	هـ / ١٢٩٠ — م ١٢٩٣	الإشرف خليل بن علاوون
—	١١ ٢٧	١٦ محرم ٦٩٣ — ١١ محرم ٦٩٤	هـ / ١٢٩٣ — م ١٢٩٤	الناصر محمد بن علاوون
٢	— ١٧	١١ محرم ٦٩٤ — ١٨ محرم ٦٩٦	هـ / ١٢٩٤ — م ١٢٩٦	العادل زين الدين كتيبا
٢	٣ —	٢٧ محرم ٦٩٦ — ٢١ ربيع الآخر ٦٩٨	هـ / ١٢٩٦ — م ١٨٢٩	المنصور حسام الدين لاجين
١٠	٥ ١٩	٢١ جمادى الأولى ٦٩٨ — ١٢٠٨	هـ / ١٢٩٨ — م ١٣٠٨	سلطنة الناصر محمد ابن علاوون الثانية
—	١١ ٣	١٣ شوال ٧٠٨ — ١٦ ربيع الأول ٧٠٩	هـ / ١٣٠٨ — م ١٣٠٩	الظاهر ركن الدين بيبرس النجاشي
٢٢	٢ ١٩	٢ شوال ٧٠٩ — ٢١ ذى الحجة ٧٢١	هـ / ١٣٠٩ — م ١٣٤١	سلطنة الناصر محمد الثالثة

مدة الولاية		اسم السلطان
سنة	يوم	
—	٢ —	المنصور أبو بكر بن محمد قلاوون
—	٥ ١٠	الإشرف كجك بن محمد بن قلاوون
—	٢ ٢٢	الناصر أحمد بن محمد ابن قلاوون
٢	١ ٢٨	المصالح اسماعيل بن محمد بن قلاوون
١	١ ٢٨	الكامل شمعان بن محمد بن قلاوون
١	٢ ١٤	الظاهر حاجي بن محمد ابن قلاوون
٢	٩ ١٠	الناصر حسن بن محمد ابن قلاوون
٢	٢ ١٤	٢٨ جمادى الآخرة ٥٧٢ — ٢ شوال ١٣٥٤ م — ٧٥٥ م

اسم السلطان		فترة الحكم		مدة الولاية	
				يوم شهر سنة	
سلطنة الناصر حسن	٢ شوال ٧٥٥ - ٩ جمادى الاولى ٧٦٢ م	١٣١١ هـ - ١٣٥٤ هـ	٩ جمادى الاولى ٧٦٢ م	٧	٧
المنصور محمد بن حاجي بن محمد بن قلاوون	٩ جمادى الاولى ٧٦٢ - ١٥ شعبان ٦٧٤ هـ	١٣٦١ هـ - ١٣٦٣ م	١٥ شعبان ٦٧٤ هـ	٥	٢
الأشرف شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون	١٥ شعبان ٧٦٤ - ٥ ذى القعدة ٧٧٨ هـ	١٣٦٣ هـ - ١٣٧٦ م	٥ ذى القعدة ٧٧٨ هـ	٥	٢
المنصور علي بن شعبان بن حسين	٢ ذى القعدة ٧٧٨ - ٢٣ صفر ٧٨٣ هـ	١٣٧٦ هـ - ١٣٨١ م	٢٣ صفر ٧٨٣ هـ	١٥	٢
الصالح حاجي بن شعبان بن حسين	٢٤ صفر ٧٨٣ - ١٩ رمضان ٧٨٤ هـ	١٣٨١ هـ - ١٣٨٢ م	١٩ رمضان ٧٨٤ هـ	٢٠	٥
				٢٥	٦

(*) تم اعداد هذا الملحق بعد الرجوع الى العديد من المراجع منها :

عدد الساسط : شامعين : نزهة الاساطين ، ص ٦٧ - ١٥٥ ، صباد الدين اسماعيل أنى القدا : المختصر فى أخبار البشر ، ج ١ - ج ٤ (القاهرة ١٩٢٥) ، ابن الفرات : تاريخه ، ج ٨ ، أبو المحاسن : النجوم الراهرة ، ج ٧ - ج ١٦ : المترقى : السلوك ج ١ - ج ٤ ، الخط ج ٢ ، ص ٢٣٦ - ٢٤٤ .

مدة الولاية			اسم السلطان	فترة الحكم	يوم شهر سنة
—	٧	٤	الخليفة المستنصر بالله العباسي	السبت ٥ محرم ٨١٥ — الاثنين ١ شعبان ٨١٥ هـ / ١٤١٢ م	
٨	٥	٤	المؤيد شيخ المودى	الاثنين ١ شعبان ٨١٥ — الاثنين ٨ محرم ٨٢٤ هـ / ١٤١٢ م — ١٤٢١ م	
—	٧	٢٠	الظاهر أحمد بن شيخ	الاثنين ٨ محرم ٨٢٤ هـ / ١٤٢١ م	
—	٣	٢	الظاهر ططر الظاهري	٢٩ شعبان ٨٢٤ — ٢٤ ذى الحجة ٨٢٤ هـ / ١٤٢١ م	
—	٣	١٤	الصالح محمد بن ططر	٢٤ ذى الحجة ٨٢٤ — الأربعاء ٨ ربيع الآخر ٨٢٥ هـ / ١٤٢١ م — ١٤٢٢ م	
١٦	٨	٥	الانصراف برسباي الديلماني	٨ ربيع الآخر ٨٢٥ — ١٣ ذى الحجة ٨٤١ هـ / ١٤٢٢ م — ١٤٢٧ م	
—	٣	٦	العزیز يوسف بن برسباي	المسبت ١٣ ذى الحجة ٨٤١ — الأربعاء ١٩ ربيع الأول ٨٤٢ هـ / ١٤٢٧ م — ١٤٢٨ م	

مدة الولاية			اسم السلطان
سنة	يوم	شهر	
٢٩	٤	١٥	الاشرف قايتباي المودى الناصر محمد بن قايتباي
—	٢	١٩	الاربعاء ١٥ ربيع الاول ١٤٩٦ هـ / ١٤٩٧ م
—	—	٢	٢٨ جادى الاولى — ١ جادى الآخرة ٩٠٢ هـ / ١٤٩٧ م
٢	—	—	٩٠٢ — ١٤٩٧ هـ / ٩٠٤ م
١	٨	١٢	الجمعة الساعة الرابعة ١٧ ربيع اول ٩٠٤ — ٢٩ ذى القعدة ٩٠٥ هـ — ١٤٩٩ م

قائمه خمسمائة

سلطنة الناصر محمد

بن قايتباي الثانية

الظاهر قانصوه

الاشرفى

مدة الولاية			اسم السلطان
سنة	يوم	فترة الحكم	
— ٦	٦	الاثنين ٢ ذى الحجة ٩٠٥ — ج اللمبت ١٨ جمادى الآخرة ٩٠٦ هـ / ١٤٩٩ — ١٥٠٠ م	الإشرف جلالط
— ٣	١٣	١٨ جمادى الآخرة ٩٠٦ — السبت ١ شوال ٩٠٦ / ١٥٠١ م	المعادل طومان I باي
١٦	—	السبت ١ شوال ٩٠٦ — ٩٢٢ هـ / ١٥٠١ — ١٥١٦ م	الإشرف قانصوه الفورى
١	—	١٥١٦ — ١٥١٧ م ٩٢٢ — ٩٢٣ هـ /	الإشرف طومان II باي

تعقيب

✽ حكم الماليك مصر ما يقرب من ثلاثة قرون (٦٤٨ — ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ — ١٥١٧ م) وبلغ عدد الحكام طوال هذه الفترة خمسين سلطانا منهم سيدة وهى شجر الدر وهذا واقع تاريخي لا يجب المساس به أو انكاره مثلما فعل البعض (١) . بل لا يعيننا كعرب أن تكون سيدة قد تولت حكم البلاد وليست هذه أول سابقة من نوعها حيث بحدتنا التاريخ القديم عن الملكة بلقيس والملكة تى ، وكليوباترة وغيرهن من النساء فى العصر الاسلامى اللاتى برعن فى العبد من النواحي . كما أن شجر الدر تولت فى مرحلة من أخطر مراحل تاريخنا الوسيط ، واستطاعت بذكائها أن تأخذ بالبلاد الى بر الأمان والانتصار على الصليبيين فى المنصورة وهذا منفرة للمرأة العربية المعاصرة التى أصبح الآن من الأمور العادية أن تتقلد أرفع المناصب .

✽ تولى بعض هؤلاء السلاطين — أمثال الأشرف كجك بن محمد بن قلاوون ، المظفر أحمد بن شيخ — الحكم ، ولم يتعد الأول ثماني سنوات بينما كان الثانى مازال فى المهد صبيا . مما جعل الأمراء يعزلونهم ، وهذا يوضح عدم اتباع الماليك لبدا وراثية العرش الذى كان ساريا عند أسلافهم الأيوبيين .

✽ حكم غالبية السلاطين فترة واحدة بينما حكم بعضهم فترتين مثل الناصر حسن بن محمد ، وبرقوق العثماني ولم يوجد سوى الناصر محمد بن قلاوون الذى انفرد بالحكم ثلاث مرات .

✽ تكون اسم كل سلطان من خمسة مقاطع (وقد جاء فى الجدول على سبيل الاختصار) : اللقب الملكى ، ثم لقب التكريم والتشريف ، ثم لقب الاستاذ والحامى ، ثم الاسم الخاص ، ثم

الاسم الملكى . ومثال ذلك : السلطان الملك المنصور حسام الدين لجين المنصورى (٢) .

وقد زاد الدكتور حسن الباشا (٣) الأمر أيضا حيث ذكر أن 'اللقاب' المملوكية كانت تفتتح « باللقب الأصل » كالمقام والمقر وغيرها ، يليه الألقاب المفردة كالأشرف والكريم والعالى والسامى ، يتبع ذلك الكنية أو النعت كالظاهر بالنسبة لبيرس وحسام الدين لكل الترك من الأجناد ، ثم اللقب المركب ، ونى نهايته يؤتى بالاسم العلم الشخصى لصاحب اللقب مثل لجين أو بيبرس أو غيره ، ثم يتبع ذلك بلقب النسبة : إما للتاجر أو الأستاذ ، أو المربى ، أو البلد الذى نشأ فيه أو السعر الذى بيع به أو السلطان الذى عينه وحينئذ تضاف (ي) الى النعت الشخصى للسلطان كالمنصورى وغيره .

✽ تباينت سنوات حكم سلاطين المماليك ما بين الزيادة والنقصان فكان أطولهم حكما : الناصر محمد بن قلاوون يليه الأشرف قايتباى الممودى ثم الظاهر ركن الدين بيبرس ، أما أقصرهم حكما فكان شانصوه خمسمائة حيث حكم ثلاثة ثلاثة أيام فقط . كذلك تباين مبدأ وراثته العرش بين الأسرات المملوكية الحاكمة وجاء بيت قلاوون على رأس هذه الأسرات حيث احتل أكثر من ثلث تاريخ دولة المماليك البحرية ، يليه فى ذلك بيت الظاهر برقوق فى عهد المماليك الجراكسة .

✽ اختلفت نهايات سلاطين المماليك ، فنجد أن أربعة عشر سلطانا قتلوا منهم : (أيبك ، قطز ، لجين ، قنصوه الغورى ، طومان باى) وأحد عشر توفوا وفاة طبيعية منهم : (بيبرس ، قلاوون ، محمد بن قلاوون ، برقوق ، شيخ ، ططر ، برسباى ، قايتباى) (٤) ، وخمسة وعشرون خلعوا أو تركوا الحكم منهم : (شجرة الدر ، على بن أيبك ، كتيغا ، المستعين ، جقمق ، اينال ، بلباى) .

معلق « ٢ » (٥)

نسخة توقع بنظر الدواوين ، المعبر عنها بنظر الدولة ،
كتب بها لتاج الذين بن سعيد الدولة (٦) ، وهى :

« الحمد لله الذى خص من أخلص فى الطاعة من آلائنا بحسن
النظر ، واجنى من غرس فى قلبه أصل الايمان من عوارف ايماننا
الزاهرة يانع الثمر ، ورفع من استضاء فى دولتنا القاهرة بأنوار
الهدى من حجول الرتب الى مكان الفرر ، وأظهر لواضع السعادة
من نعمنا على من أضاء له الرشد فرآه بعين البصيرة قبل البصر .

ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة هى أرفع
ما يقتنى وأنفع ما بدخر ، وأفضل ما نجت به الفرقة الموحدة وهلكت
به الفرق الآخر ، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله أشرف البشر ،
وأراف البدو والحضر ، والمبعوث الى الأمم كافة لما قضاه الله
تعالى من سعادة بن آمن وثقاوة من كفر ، صلى الله عليه وعلى
آله وصحبه الميامين الفرر ، صلاة دائمة الورد والصدر ، باقية
العين والأثر ، وسلم تسليمًا كثيرا .

وبعد فان أولى من خصه برنا بالنظر الحسسن ، وشمله
كرمنا من الرتب بما يهجر فى بلوغ مثله الوسن ، واشتمل عليه
معروفنا بما يجعل يراعه فى مصالح الدولة القاهرة جميل العبارة
حسن اللسن ، من سمى به نفسه الى سعادة الآخرة ثماتته سعادة
الدنيا تابعة ، وسلك فى مرضى الدولة القاهرة طريق الاخلاص
فغدت لكى خير حاوية ، ولكل يمن جامعة مع كفاءة جاءت المناصب
على قدر ، ومعرفة ما لحظت المصالح بأقرب نظر ، الانيت الأموال
وبدرت البدر ، وخبرة ما اعتبرت فيها محاسن سيرته فى كل

ما يباشره الا صفر خبرها الخبر ، ونزاهة سلكت به فى كل ما يليه
احسن المسالك ، وعفة رفعته من الرتب الديوانية الى مفارقتها ولا
رتبة للتاج الا ذلك .

ولما كان فلان هو الذى اجتنى من احسان الدولة القاهرة
بالطاعة افضل الجنى ، وفاز من عوارفها العميمة بجميل المخالصة
ما زاد على المنى ، وانتمى من ادوات نفسه الى كمال المعرفة
والعفة وهما آخر ما بدخر للرتب الجليلة وانفس ما يقتنى ، وعنى
من اسباب استحقاقه المناصب بما اقتضى احسان الدولة القاهرة
أن يحتفل بتقديمه وأن يعتنى .

فلذلك رسم ان يفوض اليه نظر الدواوين المعمورة : فليباشر
ذلك محليا هذه الرتبة بعقود تصرفه الجبل ، ومجليا فى هذه
الحلبة بسبق معرفته الذى لا يحتاج الى دليل ، ومبينا من نتائج
قلمه ما يبرهن على أنه موضع الاختيار ، ومن كوامن اطلاعه ما لا
يحتاج الى برهان الا اذا احتاج اليه النهار ، فلا يزال فرع يراعه
فى روض المصالح مثبرا ، وليل نفسه فى ليل الأعمال مقمرا ،
وحسن نظره الى ما قرب ونأى من المصالح محدقا ، ولسان قلمه
لما دق من ادور الاقاليم محققا ، ورسم خطه لما يستقر فى الدواوين
المعمورة مثبتا ، ورسم تحريره لما يجتنى من غروس المصالح
منبنا ، ولدر أغلاط الأعمال بحسن الاطلاع محتليا ، ولوجوه
الأموال بانفاق التوجه الى تثميرها ان أقبلت محتليا وان أعرضت
محتليا ، فان الأمور معادن يستثبرها التصرف الجليل ، ومنابت
ينميتها النظر الجاى والانتان الجليل ، وهلاك كل أمر تقوى الله
تعالى . فليجعلها أمامه ، ويتخيلها فى كل حال أمامه والله تعالى يوقفه
بمنه وكرمه ! » .

تعقيب

— هذا توقيع أو قرار تعيين لناظر الدولة الذى يرأس ديوان الناظر فى دولة المماليك موضوع البحث .

— نسخة التوقيع خالية من ذكر الأسماء أو المصطلحات المتداولة فى عصر المماليك ويعتبر أغلبها جملا انشائية استخدمت كافتتاحية أو ككتب أو وصية أو دعاء .

— التوقيع يأتى فى الدرجة الرابعة فى المكاتبات بعد «عهود» الخلفاء والملوك ، « وتقاليد » كبار النواب والوزراء ، « والتفاويض » لعامة القضاة ثم « التواضع » لعامة الوظائف جليها وحقيرها (٧) .

— يبدأ التوقيع بالتحميد أو الحمد ، لأجل الوظائف التى تأتى فى المرتبة الأولى من التواضع وكان يكتب بذلك للقضاة وكاتب السر وناظر الجبش ، وناظر الدواوين (٨) .

— اتبع كتاب ديوان الانشاء بعد التحميد والتشهد ، الصلاة على الرسول وآله وصحبه .

— جاء فى بداية الفترة الثالثة كلمة « وبعد » وكان هذا متبعاً مع أصحاب الوظائف التى تأتى فى الدرجة الثانية بعد أصحاب العهود والتقاليد التى كانت ترد فى مكاتباتهم كلمة « أما بعد » (٩) .

— يابى ذلك وصف لناظر الدولة ومدح يتلاءم مع نوع عمله مثل رعايته لمصالح الدولة ، وترفعه عن الدنيا ، وسيرته الحميدة ، واستثماره للأموال ، ومهارته فى المباشرة .

— فى بداية الفقرة الرابعة جاءت كلمة « فلان » ولم يذكر اسم متولى العمل ، ربما هدف الكاتب من ذلك الى كتابة نسخة توقيع لتؤلى هذه الوظيفة تصـبـح بمثابة مثال يقتدى به الكتاب المستجدون .

— يلى ذلك ذكر لآلقاب متولى هذه الوظيفة مثل : المطيع ، العارف ، العفيف .

— فى بداية الفقرة الأخيرة جاءت عبارة « أن يفوض » وهى من العبارات الشائعة المختصة بالتواقيع (١٠) — مثل « الحمد لله » — وتبعها ذكر لنوع العمل المكلف به المتولى وهو نظر الدواوين .

— يعقب ذلك العديد من الوصايا التى عليه مراعاتها مثل : أن يكون عند حسن الظن وعلى دراية بخبايا عمله ومعرفة كيف تحصل الأموال وتقيم تنفق ..

— ويختتم التوقيع بالدعاء للمتولى أن يوفقه الله فى عمله .

نخلص من هذا التحليل المبسط أن الدولة المملوكية راعت فى ناظر الدواوين أن يكون محمود السيرة عالما بصنعتة ومنفذا لسياستها المالية وقت الرخاء والشدة وأجملت الدولة له كل ذلك فى قرار تعيينه حتى يشحذ همته ولا يتوانى فى أداء مهامه .

محقق رقم ((٣))

جول باسماء نظار الدولة — هتولى ديوان النظر المملوكى — وسنورات
توليهم ، والسلاطين الذين تولوا فى عهودهم

اسم السلطان	نظار الدولة	سنة الولاية
المعز ابيك التركمانى ١٢٥٨ — ١٢٥٠ / ١٢٥٠ — ١٢٥٧	شرف الدين هبة الله بن مسامد الغانزى (١١)	٦٥٠ هـ / ١٢٥٢ م
المنصور ظلاوون الألفى ٦٧٨ — ٦٨٩ هـ / ١٢٧٩ — ١٢٩٠ م	شرف الدين أبو طالب النابلسى (١٢) عز الدين ابراهيم بن عقلم بن أحمد ابن شسكر (١٣) .	٦٧٨ هـ / ١٢٧٩ م قبل عام ٦٨٢ هـ / ١٢٨٣ م
	تاج الدين المنهورى ، وشسرف الدين بن النابلسى (١٤)	٦٨٢ هـ / ١٢٨٣ م
	تقى الدين نصر الله ، تاج الدين ابن المنهورى ، جمال الدين الحرانى ، فخر الدين بن الحابى (١٥)	٦٨٧ هـ / ١٢٨٨ م ٦٨٩ هـ / ١٢٩٠ م
	جمال الدين بن مصرى (١٦)	

اسم المسلمان	ناظر الدولة	سنة الولاية
الإشرف خليل بن تلاوون .	محيى الدين بن النحاس (١٧)	قبل عام ٦٩١ هـ / ١٢٩١ م
٦٨٩ — ٦٩٣ هـ / ١٢٩٠ — ٢٩٣ م	جمال الدين ابراهيم بن مصرى (١٨)	٦٩١ هـ / ١٢٩١ م
	فخر الدين الخليلي عمر بن مجد الدين (١٩)	١٢٩٢ م / ٦٩٢ هـ
العادل كينفا المنصور ٦٩٤ — ٦٩٦ هـ / ١٢٩٤ — ١٢٩٦ م	أمين الدين بن مصرى (٢٠)	٦٩٥ هـ / ١٢٩٥ م
المنصور حسام الدين لاجين ٦٩٦ — ٦٩٨ هـ / ١٢٩٧ — ١٢٩٩ م	أمين الدين بن ملال (٢١)	٦٩٧ هـ / ١٢٩٨ م
الناصر محمد بن تلاوون	تاج الدين الشيرازى (٢٢)	٦٩٩ هـ / ١٣٠٠ م
٦٩٨ — ٧٠٨ هـ / ١٢٩٩ — ١٣٠٨ م	تاج الدين عبد الرحيم بن المنهورى ، شهاب الدين غازى ابن الواسطى (٢٣)	٧٠٣ هـ / ١٣٠٤ م

اسم السلطان	ناظر الدولة	سنة الولاية
الخضر بيبرس الجاشنكير	أمين الدين بن الدقائى ، شرف الدين بن مر (٢٤)	٧٠٨ هـ / ١٣٠٩ م
٧٠٨ هـ / ١٣٠٩ م — ٧٠٩ هـ / ١٣١٠ م	شرف الدين بن مزهر (٢٥)	٧٠٩ هـ / ١٣١٠ م
الناصر محمد بن قلاوون	أمين الدين بن الغمام ، التساج عبد الرحمن الطويل (٢٦)	٧١١ هـ / ١٣١٢ م
٧٠٩ هـ / ١٣٠٩ م — ٧٤١ هـ / ١٣٤١ م	تقى الدين أسعد بن أمين الملك المعروف بكتاب برلقى ، أمين الدين بن الغمام (٢٧)	٧١١ هـ / ١٣١٢ م
	كتاب برلقى ، كريم الدين أكرم بن الخطيرى (٢٨)	٧١٣ هـ / ١٣١٤ م
	أمين الدين بن الغمام ، كريم الدين أكرم بن الخطيرى المعروف بالصفير (٢٩)	٧١٦ م / ١٣١٧ م
	أسعد الاحول (٣٠)	٧١٦ هـ / ١٣١٧ م
	كريم الدين أكرم الصفير (٣١)	٧١٨ هـ / ١٣١٨ م

اسم السلطان	ناظر الدولة	سنة الولاية
الموفق ، شرف الدين بن زنبور (٣٢)	شهاب الدين بن الاقضى ويسميه (النوري شهاب الدين بن ستمد	قبل عام ٧٢٤ هـ / ١٢٣٤
الدين الاقضى (٣٣)	شمس الدين فبريال (٣٤)	١٣٢٤ هـ / ٧٢٤ م
شرف الدين بن عبد الرحمن (٣٥)	شمس الدين بن قزوينه (٣٦)	١٣٢٦ هـ / ٧٢٦ م
علم الدين ابراهيم بن الحاج (٣٧)	أمين الدين (٣٨)	١٣٢٢ هـ / ٧٣٢ م
الموفق بن سعيد الدولة الخرايني (٣٩)	تقي الدين أبو الربيع سليمان بن علي (٤٠)	١٣٤١ هـ / ٧٤١ م
الانشرف شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون	سعد الدين بن الرشدة (٤١)	١٣١٣ هـ / ٧١٤ م
١٣١٢ — ١٣٧٧ م	كريم الدين بن الرويهب (٤٢)	٧٧٤ هـ / ١٣٧٣ م

سنة الولاية

ناظر الدولة

اسم الساطان

م ١٣٧٥ هـ / ٧٧٦

سعد الدين بن الريشة ، وأمين الدين (٤٣)

شرف الدين موسى بين

م ١٣٧٥ هـ / ٧٧٦

الأركشي (٤٤)

م ١٣٧٦ هـ / ٧٧٧

أمين الدين حميص المروف

بمين (٤٥)

م ١٣٧٨ هـ / ٧٧٩

كريم الدين بن الرويب (٤٦)

سعد الدين بن الريشة (٤٧)

م ١٣٧٨ هـ / ٧٧٩

تاج الدين النشو الملكي (٤٨)

كريم الدين عبد الكريم بن

م ١٣٧٩ هـ / ٧٨٠

عبد الرازي (٤٩)

علم الدين يحي طياجه بن الفخر

بن شاكرا (٥٠)

م ١٣٧٩ هـ / ٧٨٠

سعد الدين بن الريشة (٥١)

م ١٣٨١ هـ / ٧٨٣

علم الدين يحيي (٥٢)

الصالح حاجي بن

الإشرف شعبان

/ ٧٨٣ — ٧٨٤ هـ /

١٣٨١ — ١٣٨٢ م

الطاهر برقوق بن آتص

العناني الجركسي

م ١٣٨٦ هـ / ٧٨٨

كريم الدين عبد الكريم بن
عبد الرازي بن مكلس (٥٣)

اسم السلطان	ناظر الدولة	سنة الولادة
الأشرف قايتباي المحمدي ٨٧٢ — ٩٠١ هـ / ١٤٦٨ — ١٤٩٦ م	عبد القادر الطويل (٦٥) محمد بن شمس الدين محمد الاهناسي (٦٦) قاسم شغفيتها • بعد توليه بعلين عزل وصودر ثم أعيد توليته مرة ثانية ٨٧٩ هـ ثم اختفى بمد ذلك (٦٧)	٨٧٢ هـ / ١٤٦٨ م ٨٧٣ هـ / ١٤٦٩ م ٨٨٧ هـ / ١٤٨٢ م ٨٨٧ هـ / ١٤٨٢ م ٨٩٠ هـ / ١٤٨٥ م ٨٩٢ هـ / ١٤٨٧ م ٨٩٢ هـ / ١٤٨٧ م ٧٨٨ هـ / ١٣٨٦ م ربيع الآخر ٧٩٢ هـ / ١٣٩٠ م نحو التعدة ٧٩٢ هـ / ١٣٩٠ م ٧٩٢ هـ / ١٣٩٠ م
٧٨٤ — ٧٩١ هـ / ١٢٨٢ — ١٣٨٩ م	شمس الدين محمد أبو البركات (٧٢) علم الدين مسيرة (٧٤) فخر الدين بن مكلس (٧٥) مسعد الدين بن البقرى (٧٦)	

اسم السلطان	ناظر الدولة	سنة الولاية
الناصر فرج بن برقوق	مسعد الدين الهيصم (٧٧) زين الدين عبد الرحمن بن الكونز (٧٨)	٧٩٩ هـ / ١٣٩٧ م ٨٠١ هـ / ١٣٩٩ م
٨٠١ هـ / ١٣٩٩ م ٨٠٨ هـ / ١٤٠٥ م العزيز شمس الدين ٨١٥ هـ ٨٢٤ هـ / ١٤١٢ م ١٤٢١ م	بدر الدين محمد الاقهي (٧٩) علم الدين أبو كم (٨٠) تاج الدين بن الرملي (٨١)	٨٠٣ هـ / ١٤٠١ م ٨١٩ هـ / ١٤١٧ م ٨٢٠ هـ / ١٤١٧ م
الانشرف برسباي الدمشقي	ابن كاتب جكم (٨٢)	٨٢٨ هـ / ١٤٢٥ م
الانشرف قانصوه الغوري	قاسم شفقينة (٨٣) عبد القادر الطويل (٨٤) مجد الدين بن كراوية (٨٥)	٨٩٣ هـ / ١٤٩٨ م ٨٩٧ هـ / ١٤٩٢ م
٩٠٦ هـ / ١٥١٦ م	شرف الدين الصغير (٨٦)	٩٠٧ هـ / ١٥٠٢ م
١٥٠١ هـ / ١٥١٦ م	ظل يرأس الديوان حتى عام ٩٢٢ هـ / ١٥١٧ م	٩٠٩ هـ / ١٥٠٤ م وفيه دخل المماليون مصر (٨٧)

ملحق رقم « ٤ »

كشاف المصطلحات التي ورد ذكرها في الدراسة

الأتاك :

لفظة تتألف من كلمتين مركبتين : اتا : بمعنى أب ، بك : بمعنى السيد . أى السيد الاب ، أو أبو الأمراء ومهمته الوصاية على أولاد السلطان وتربيتهم وفى عصر المماليك أطلق على القائد العام لجيوش الدولة (٨٨) .

الأقباس والأوقاف :

حفظ العقار من التبدد ، وتخصيص دخله اما لأسرة مؤسس الوقف واما الى مؤسسة دينية (٨٩) وفى عصر المماليك انفصلت الأقباس عن الأوقاف وصار لكل منها ديوان مستقل (٩٠) .

آدر الضرب :

مفردها دار ، ويقصد بها : دور سك العملة (٩١) .

الارتفاع :

تقرير سنوى يبين إيرادات الدولة المالية والنواحي التي أنفقت فيها هذه الأموال (٩٢) ، ويشبهه فى عصرنا الحديث الموازنة .

الاستادار :

هو المتحكم فى أمر البيوت السلطانية كلها : من مطبخ وحاشية وخدم ، وله استدعاء ما تحتاج اليه هذه البيوت من متطلبات ونفقات وكساوى (٩٣) .

الاستيثار :

أوراق رسمية كانت تستخدم فى دواوين الدولة ، وتشتمل على العطاء والرسوم المقررة فى بداية كل سنة وكذا باقى النفقات (٩٤) .

الأغربة :

مراكب حربية كبيرة تشبه رأس الغراب وتعمل بمائة وثمانين مجدافا (٩٥) .

الأميين :

كاتب يتبع صاحب الديوان ، ويساعد الشاهد ، وينوب عنه فى غيابه (٩٦) .

الأهراء :

هى شون غلال الدولة أو حواصلها (٩٧) . وبها كانت تحفظ الحبوب .

الأوارج :

لفظة فارسية معناها المنقول ، ونيه يثبت ما يدفعه كل فرد على دفعات أو أقساط حتى يستوفى ما عليه (٩٨) .

الأوجاقية :

لفظ أعجمى مفردا أوجاقى ، ويقصد به من يتولى ركوب الخيل للرياضة (٩٩) .

بازهنجات :

فتحات فى كم الثوب الواسع الكمين والمشقوق من الامام الذى يسمى « حبة » (١٠٠) .

البراءة :

برىء من الشيء : خلص وخلا منه ، والبراءة حجة يعطيها الخازن للمؤدى بما بدفعه اليه(١٠١) أى أنها بمثابة ائصال سداد يعطى للدافع .

البرش النقا :

نوع من الأرض ، ترتيبه السابع من حيث القيمة وهى الأرض التى خلت بها زرع بالعام السابق(١٠٢) .

البروبية :

أو العرائب وهى نوع من الأرض يحتل المرتبة الثالثة من حيث الجودة وسعرها دون الباق وتصلح لزراعة القرط والمقائى وتصير فى العام القابل أرض باق(١٠٣) .

البطال :

المغضوب عليه من قبل الدولة ولا يعمل بسبب جرم سياسى وله مكان محدد لاقامته لا يجوز له مغادرته(١٠٤) .

الباق :

اجود انواع الأرض وأغلاها سعرا ويصلح لزراعة القمح والكتان(١٠٥) .

الباقى

هو ما يتأخر كل عام من مال الخراج وغيره على الضمان والمتقبلين ولم يستخرج بعد(١٠٦) .

البقماهية :

وهى البقماهة والسقماهية . نوع من أنواع الأراضى يجرى
فى المرتبة الرابعة من حيث الجودة وهو أثر الكتان لا تنتج قمحا
واذا زرع فيها كان دقيقه أسود(١٠٧) .

البهمارستان :

كلمة فارسية مشتقة من لفظى : بيمار : أى مريض ، ستان :
وتعنى المكان أو الموطن أى المكان الذى يوجد فيه المرضى(١٠٨) .
وهو ما نسميه بالمستشفى .

التاريخ :

لفظة فارسية معناها النظام . والتاريخ عبارة عن دفتر يشمل
أسماء الأفراد وما يسدده كل منهم مكتوبا تحت اسمه حتى يسهل
محاسبتهم(١٠٩) وهو بذلك يشبه الأرواح .

التالى :

تقرير مالى سنوى يعمل للغلال ، يبين كمية الوارد منها
والمنصرف(١١٠) .

التسمير :

وسيلة عقاب ، ويبدو أنها عبارة عن دق المسامير فى جسد
المحكوم عليه(١١١) .

تطبيق المياومة :

نوع من الدوائر يضعه المباشر ويسجل فيه كل ما يحدث
له فى يومه حيث يذكر تاريخ اليوم والشهر حسب السنة الهلالية
والوارد والصادر وغيره(١١٢) .

التفريج :

- العطاء من بيت المال (١١٣) .

التوسيط :

نوع من العقاب عبارة عن وضع الشخص على خشبة تشبه الصليب بعد تجريده من ملابسه ، ثم يضربه صاحب السيف بشدة فيقسم جسمه الى نصفين من الوسط (١١٤) .

الجمالية :

تطلق على أهل الذمة لأن عمر بن الخطاب أجلاهم عن جزيرة العرب ثم لزم هذا الاسم كل من وجبت عليه الجزية من أهل الذمة وان لم يجلوا عن أوطانهم (١١٥) .

الجامكية :

وهى الرواتب التى تصرف للمحاربين ، واصلاها كلمة فارسية (١١٦) .

الجريدة السوداء :

من دفاتر ديوان الجيش ويكتب فيها أسماء الرجال وأنسابهم وأرزاقهم وسائر أحوالهم (١١٧) .

الجريدة المسجلة :

- وهى المختومة بخاتم السلطان (١١٨) .

الجهيز :

- وهو محرر ايصالات الدنع والتبض (١١٩) .

الحاشية :

أحد كتاب المال المكلفين بحراسة الأجران ويمنع الفلاحين من التصرف فيها إلا بأذن كتابي من العامل (١٢٠) .

الحائز :

أحد الكتاب المكلفين بأحصاء أهل الذمة (١٢١) .

الحاصل :

ما يكون في بيت المال (١٢٢) .

الحراريق :

مفردها : حراقة وهي مراكب حربية كبيرة يعبر اسمها عن وظيفتها في إحراق سفن العدو بالنفط وكان يجذف بها ما يقرب من مائة مجداف (١٢٣) .

الحسبة :

وظيفة دينية قوامها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (١٢٤)

الخازن :

أحد الكتاب المكلفين بقبض وتخزين الغلال وأخراجها وقت الطلب (١٢٥) .

الخاصة :-

فرقة من الجند مقربون للسلطان وملازموه في خلواته ويسوقون الحبل الشريف ٤. ومنهم يؤم كبار الأمراء كالنائب والوزير (١٢٦) .

الختام :

لنظـر 'فارسى يعنى المائدة أو المكان الذى يأكل فيه الملك ثم أطلق اللفظ على الدور الضخمة التى يقوم على انشائها الملوك والأمراء من أجل إيواء غرباء المسلمين وتعنى أيضا رباط الصوفية (١٢٧) .

الختام :

كتاب يعده الجهـز سنويا ، ويختص بجهات العين من سائر الاموال ويبين فيه الوارد والمنصرف (١٢٨) لذلك يسمى الختمة الجامعة .

الختمة :

كتاب يعده الجهـز شهريا بجملة المتحصل والمنصرف (١٢٩) .

الخارج :

ما يخرج من غلة الأرض ، وايضا المال الذى يحصل فى اوقات معينة (١٣٠) .

الخارجى :

المقررات المالية التى تحصل على الاراضى الزراعية سنويا (١٣١) .

الخارجية :

عامـة الأمراء ودون الخاصكية فى المركز الادبى والمادى (١٣٢) .

الخبرس :

الأرض الفاسدة بسبب ما فيها من موانع للزراعة ولا يتم

زراعتها الا بعد ازالة هذه الموانع وتعتبر تاسع انواع الاراضى من حيث القيمة (١٣٣) .

خمس الفنائم والمعادن :

مقدار المال المحصل لصالح بيت المال من اسلاب الحرب والمعادن المستخرجة .

الذخولة :

مفردها ذخولى ، وهو عامل حكومى يتولى مراقبة العمال أثناء العمل (١٣٤) .

الدستور :

نسخة منقولة من الجريدة السبوءاء (١٣٥) ، .

الدفتىر :

يقال انه لفظ عربى لا يعرف له اشتقاق ، وينطق دفتىر بالكسر ويقال أيضا تفتىر ، وفى القاموس الدفتىر هو الكراسى وهى اضمائة من الورق تهيأ للكتابة فيها (١٣٦) .

الدليل :

كاتب مكلف برفع القوانين والسجلات عند المساحة ويميز انواع الاراضى واسماء مزارعيها (١٣٧) .

الدوادار :

اسم فارسى مكون من لفظين : دوات : وهى دواة الحبر ، ودار : بمعنى المنزل أو الدار . والمعنى حامل الدواة . وصاحب

هذه الوظيفة عليه تبليغ الرسائل من وإلى السلطان وتقديم البريد
ويأخذ الخط على عامة الكتب والمناشير (١٣٨) .

الدوكة :

دينار يضرب في البندقية نسبة إلى صاحبها الدوك أو
الدوق ، وكانت منتشرة بمصر ويتعامل بها (١٣٩) .

الدينار الجيشى :

لم يكن عملة سارية في التعامل بل مقياسا لدخول
الانقطاعات (١٤٠) .

رجسية :

حساب يعده الكاتب إذا رجع عطاء أحد العساكر إلى
الديوان (١٤١) .

رزق ألباسية :

وهي الألبان التي يعطيها السلاطين بمقتضى حجب شرعية
إلى بعض الناس على سبيل الاحسان ومنها ما يوقف على
المساجد (١٤٢) .

رزنامج :

لفظة فارسية وتعني الجريدة أو كتاب اليوم وكان يكتب فيها
ما جرى يوميا (١٤٣) .

رقباع :

أوراق يكتب فيها أهل الذمة أسماءهم (١٤٤) .

روك :

كلمة قبطية تستخدم للدلالة على عملية قياس الأرض وحصرها
فى سجلات وتأمينها لتقدير الخراج عليها(١٤٥) وتقابل اليوم
علميتى فك الزمام وتعديل الضرائب .

رى الشراقى :

الأرض التى لا يصلها ماء النيل ، أما لقصور ماء النيل وأما
لعلوها ، وأما بسبب سد طريق الماء عنها وتجىء فى المرتبة العاشرة
من حيث الجودة والقيمة(١٤٦) .

زايد القانون :

أرض قنر لا تزرع بسبب عدم وصول ماء النيل لها(١٤٧)
وتشبه الشراقى .

السزكاة :

البركة والنماء ، وفى الشرع ، جزء من المال ونحوه يوجب
الشرع دفعه للفقراء بشروط خاصة(١٤٨) .

السامية :

الماشية التى ترعى حيث ثشاء ولا تملف(١٤٩) .

السمسامة :

فرقة من اليهود .

السباخ :

أردأ أنواع الأراضى لكثرة الملح بها ، ولا يزرع بها سوى
الباذنجان(١٥٠) .

السلف :

أخذ الشيء قبل موعد استحقاقه (١٥١) .

السياقة :

تقرير مالى يعده المباشرون لبيان العدد سواء : خيل أو
أسرى أو غير ذلك (١٥٢) .

الشاهد :

ايصال ذو عدة صور تعطى صورة منه لصاحب الحق
وصورة أخرى تثبت بالديوان (١٥٣) . وهو اسم فاعل من
شهد ، وكان أحد كتاب الأموال غير المكلفين بعمل الحسابات لكنه
يشهد بمتعلقات الديوان (١٥٤) .

الشطب :

كلمة تعنى فى اصطلاح الدواوين التقبيل والنقل من
المستندات الى الدفاتر ، أى التحرير (١٥٥) .

الشوانى :

سفن حربية كبيرة بها أبراج وقلاع للدفاع والهجوم يعلوها
جند مسلح بالسهام والأقواس وفى أسفلها ملاحون بالمجاديف
التي تبلغ ١٤٠ مجدافا (١٥٦) .

الصاحب :

استخدم لقب الصاحب أولا كنعت شخصى ثم كلقب فخرى
عام واسم وظيفته . وقد أطلق لقب « الصاحب » فى عصر المماليك
على الوزراء المدنيين « (١٥٧) .

الصك :

عمل يكتب به أسماء المستحقين للعتاء وعددهم ويوثع السلطان فى آخره بالسماح لهم بصرف مستحقاتهم (١٥٨) .

الصيرفى :

الشخص الذى يتولى تحصيل الاموال وصرفها (١٥٩) .

الضامن :

وهو الكفيل أو الملتزم الذى يتولى لحسابه جمع ضريبة من الضرائب التى يفرضها السلطان ، ويضمن فى شابل توليه ذلك مبلغا معيناً من المال يدفعه للجهة المختصة سنوياً (١٦٠) .

الطبلخاناه :

البنت الذى يحوى الطبول وامراء الطبلخاناه : رتبة فى الجيش كان يسمح لحاملها بحيازة أربعين فارساً (١٦١) .

الطرائد :

سفن حربية مخصصة لحمل الخيل وكانت تسرع ما بين ٤٠ و ٨٠ فارساً (١٦٢) .

الطراز :

كلمة فارسية الاصل تعنى « التطريز » ، ثم صارت تطلق على الثوب الموشى الذى يرتديه الملوك والامراء ، واخيراً أطلق هذا اللفظ على الدار التى يصنع فيها الثياب وايضا على المادة المستخدمة فى التطريز ، وايضا على الكتابة التى تكتب على درج البردى فى دار صناعة أوراق البردى (١٦٣) .

الطَّرْحَة :

- رداء مشرشر يوضع على المناكب ويثبته الطيلسان(١٦٤) .

الطَرخان :

- الأمير المتقاعد عن الخدمة بسبب العجز أو كبر السن وكانت له حربة الإقامة في أى مكان(١٦٥) .

الطُومار :

- ورقة كبيرة استُخدمت للكتابة في عصر المماليك وسميت بالفرخة وكانت على عدة أنواع(١٦٦) .

العامل :

- أحد كتاب الأموال المكلفين بنظم واعداد الحسابات(١٦٧) .

العبرة :

- مقدار المربوط من الأموال على كل اقطاع من الأرض(١٦٨) .
• أى أن هذا الاصطلاح المالى يعبر عن الايراد .

العريضة والقوف :

- ضريبتان تمثلان الخمس المفروض على بضائع الروم وكان يتم جبايتهما على المراكب لصالح الوالى وباقى المباشرين(١٦٩) .

العريضة :

- كشف حساب يعده المباشر لمعرفة الباقي من الدين بعد سداد كل قسط(١٧٠) .

غسل الخابية :

أقل أنواع العسل جودة لأنه يستخرج من أوساخ القصب (١٧١) .

العشور :

ما يحصل من زكاة الأرض التي أسلم أهلها عليها (١٧٢) . وأيضا ما يحصل على التجارة .

العصر :

نوع من التعذيب يوقع على المذنب حيث يحضر له آلة تسمى المعصرة يمكنها عصر أى جزء من جسده أو تضغط عليه بشدة مما يسبب له ألما شديدا (١٧٣) .

الفذلكة :

مجل ما فصل وخلصته أو حاصل الحساب (١٧٤) .

الفرجيسة :

ثوب واسع من الصوف طويل الكمين (١٧٥) .

الفصل :

أحدى طرق جبع ضرائب الغلال السنوية وكان ساريا فى الشام (١٧٦) .

الفنادق :

أوراق تسجل بها القياسات وقت اجرائها (١٧٧) .

الفهرست :

سجل يذكر فيه جميع الأعمال والدفاتر الموجودة فى الديوان (١٧٨) . أى بمثابة أرشيف .

قانون الخراج :

سجل مفصل به أنواع الأراضى وأسماء مزارعيها ، ويرجع اليه فى أمور الجباية (١٧٩) .

القرطاس :

ورق يكتب فيه وكان يستعمل فى صدر الاسلام .

القصبة الحاكمية :

ترجع نسبتها الى الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمى ، وكانت تستعمل فى قياس الأرض وطولها خمس أذرع بالنجارى (ذراع النجار) ، وستة أذرع بالهاشمى وبلغ الفدان ٤٠٠ قصبة حاكمية أى ٢٠ x ٢٠ وبالحساب نجد أن طول القصبة آنذاك ٤ مم و ٨٨ سم و ٣ م ومساحة الفدان ١٨٢ر٦٠٣٤ متر مربع (١٨٠) .

القطر :

عصير القصب المقطر الخالى من الشوائب (١٨١) .

القند :

عسل القصب اذا جهد (١٨٢) .

الكاتب :

أحد مباشرى الأموال ، ويؤدى اختصاصات العامل اذا غاب (١٨٣) .

كاتب السمر :

ناظر دنوان الانشاء وهو المسئول عن قراءة الكتب للسلطان والرد على الرسائل وقراءة القصص بدار العدل (١٨٤) .

الكارم :

أصلها الكانمى نسبة الى الكانم وهم فرقة من السودان كانوا بمصر يتاجرون فى البهار المطلوب من اليمن فعرف بهم (١٨٥) .

الكاغد :

ورقة كبيرة يكتب فيها (١٨٦) مثل القرطاس والطومار .

كتاب الدرج :

أحد موظفى ديوان الانشاء ، وعليهم الرد على ملاحظات كتاب الدست وناظر الديوان . وسموا بذلك بسبب تحريرهم كتبهم على دروج وهو ورق مستطيل مركب من عشرين وصلا متلاصقة (١٨٧) .

كتاب الدست :

وهو كتاب بديوان الانشاء ، وسموا بذلك نسبة الى دست السلطان وهى المرتبة التى يجلس عليها وهم من حوله للكتابة (١٨٨) .

الكراع :

كلمة تطلق على الدواب والخيول وآلات الاضطبل والأعلاف (١٨٩) .

الكخا :

القטיפه الحرير (١٩٠) .

كنبوش :

برذعة تكون تحت السرج على الخيول (١٩١) .

الماسح

موظف بديوان النفلر كانت مهمته قياس الأرض الزراعية (١٩٢) .

مال اللقطة :

هو المال الذى يعثر عليه ولا يعرف له صاحب (١٩٣) .

المثال :

أول ما يكتب من الوثائق اللازمة لتولية شخص جديد على الاقطاع (١٩٤) .

مخزومة :

دعتر يضعه المباشر ويسجل به أسماء الأفراد وأجورهم والمحضر والمصرف والمستخرج (١٩٥) .

المستبحر :

الأرض المنخفضة التى تغمرها الماء ويصعب ازلتها ، حتى يمر زمن الزراعة فلا ينتفع بهذه الأرض (١٩٦) .

المستوفى :

موظف مالى عليه مراجعة حسابات المباشرين ومحاسبية أصحاب الكيل على استحقاقاتهم والتنبيه على حمل الموارد الى بيت المال وعمل المقايسات (١٩٧) .

المشرف :

أحد كتاب المال ، وكان مسئولاً عن الاشراف على الحاصل والختم عليه وعمل جميع الحسابات والتوقيع عليها اذا توفى العامل (١٩٨) .

المشدد :

موظف مالى له سلطة المراقبة والإشراف والتفتيش وغالبا يلجأ الى الشدة فى عمله (١٩٩) .

المعين :

مساعد ومعين للكتاب فى أعمالهم (٢٠٠) .

المكس :

الجباية وهو ما يأخذه اعوان الحاكم على البيع والشراء (٢٠١) وكان يحصل فى الموانئ وجميع الدولة .

مكلفة :

أوراق تبين مساحة الاراضى التى تخص كل مزارع وتفصيل انواع ما يزرع فيها (٢٠٢) .

مهـاوز :

حديدة تكون فى رجل الفارس يوخز بها الحصان فيسرع (٢٠٣)

المواريث الحشـرية :

تركة من لا وارث له — من أصحاب الفروض أو العصبه أو ذوى الارحام — أو له وارث لا يستحق كل ميراثه (٢٠٤) .

المؤامرة :

عمل تجمع فيه الموافقات الصادرة لأصحاب الرواتب والموقعة من السلطان باجازة ذلك (٢٠٥) .

الموقع :

كانت مكلف بكتابة التوقيعات والمراسيم. وتعرض عليه
الاجوبة (٢٠٦) .

النائب :

كانت يتبع صاحب الديوان ، ويطلب بالحسابات والاجابة عن
الرسائل (٢٠٧) ونائب السلطنة هو من ينوب عن السلطان (٢٠٨) .

نقلا :

أرض خالية من المزروعات ، ولا يوجد بها شاغل يمنع ما يزرع
فيها من مزروعات (٢٠٩) .

نمجه :

خنجر صغير مثل السيف (٢١٠) .

الهلالى :

ضرائب ومكوس تجبى على حكم الشهور العربية (٢١١) .

الوسنخ :

أرض أنبتت مراعى تمنمها من الزراعة (٢١٢) .

الوكالة :

فندق ينزل به التجار ويضائعهم ودوابهم للقيام بعمليات البيع
والشراء (٢١٣) .

هوامش الملاحق

- (١) طرخان : النهم الاتطاعية ، ص ٣٥٧ ، النجدي : موارد ، ص ٢٧١ .
Pool : A History of Egypt, P. 258 No. 1. (٢)
- (٣) الالغاب الاسلاميه ، ص ١٠٣ — ١١١ .
- (٤) طرخان : المرجع السابق ، ص ٣٥٣ — ٣٥٦ .
- (٥) نقلا عن التلثسندى : مسح الاعشى ، ج ١١ ، ص ٣٢٦ — ٣٢٧ .
- (٦) ابن سعيد الدولة : هو أحد المسألة الذين كانوا يعملون على الوفاء المالية وفى عام ٦٩٨ هـ عين مستوفيا بديوان النظر ، وبعد فترة فصل عن العيين وفهم أموالا كثيرة وفى عهد بيبرس الجاشنكير تولى ابن سعيد مديرا للدولة وأصبح ذا هبة كبيرة وفى عام ٧٥٣ هـ تولى نظر ادلولة . المقرئى : السلوك ج ١ ق ٣ ، ص ٨٧٨ ، ٩١٧ ، ٩٤٢ ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٨٧٩ ، أبى بكر عبد الله بن ابيك الدواادرى : كنز الدرر وجامع الغرر ، ج ٩ (تحقيق هانس روبرت روير ، القاهرة ١٣٧٩ — ١٩٦٠) ص ١٢٥ — ١٢٦ .
- (٧) العبرى : التعريف ، ص ٨٤ — ٨٥ .
- (٨) القلثسندى : المصدر نفسه ، ص ١١٥ — ١١٦ .
- (٩) القلثسندى : المصدر نفسه ، ص ١٢٩ .
- (١٠) العبرى : المصدر السابق ، ص ٨٧ .
- (١١) المقرئى : الحطط ، ج ١ ، ص ١٠٥ .
- (١٢) المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٦٦٧ .
- (١٣) المقرئى : المصدر السابق ، ص ٧١٧ .
- (١٤) المقرئى : نفس المصدر والصفحة .
- (١٥) المقرئى : المصدر السابق ، ص ٧٤١ .

- (١٦) الكتبي : ميون التاريخ ، ج ١٢ ، ورقة ١٠ .
- (١٧) الكتبي : نفس المخطوط والجزء ، ورقة ٣٧ .
- (١٨) الكتبي : نفس المخطوط والجزء والصفحة .
- (١٩) النويري : نهاية الأرب ، ج ٢٩ ، ورقة ٨١ ، المقرئ : نفسه ، ص ٨٠٨ ، بيبرس المنصوري : التحفة ، ص ٢١٠ .
- (٢٠) الكتبي : مصدر سابق ، ورقة ٦٥ .
- (٢١) الكتبي : المصدر السابق ، ورقة ٨٥ .
- (٢٢) الكتبي : مصدر سابق ، ورقة ١٠٢ .
- (٢٣) المقرئ : السلوك ، ج ١ ق ٣ ، ص ٩٥٣ .
- (٢٤) الكتبي : المصدر السابق ، ص ١٢٥ .
- (٢٥) الكتبي : المصدر السابق ، ص ١٣٤ .
- (٢٦) المقرئ : مصدر سابق ، ج ٢ ق ١ ، ص ١٠٦ .
- (٢٧) المقرئ : نفس المصدر والجزء والصفحة ،
- (٢٨) النويري : نهاية الأرب ، ج ٣١ ، ورقة ٥ ، المقرئ : نفسه ، ص ١٢٣ .
- (٢٩) المقرئ : المصدر السابق ، ص ١٦٦ ، أبو المحاسن : المنهل الصافي ، ج ٣ ، ص ٣٣ .
- (٣٠) المقرئ : نفسه ، ص ١٦٦ .
- (٣١) المقرئ : المصدر السابق ، ص ١٨١ ، أبو المحاسن : المرجع نفسه .
- (٣٢) النويري : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ورقة ١٨ ، المقرئ : نفسه ، ص ٢٥٦ ، ابن أبيك : كنز الدرر ، ج ٩ ، ص ٣١٢ .
- (٣٣) النويري : نهاية الأرب ، ج ٣١ ، ورقة ١٨ ، المقرئ : السلوك ، ج ٢ ق ١ ، ص ٢٥٦ .
- (٣٤) المقرئ : المصدر السابق ، نفس الصفحة ، ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١٤ ، ص ٧٠ .
- (٣٥) النويري : المصدر السابق ، ورقة ٦٦ .
- (٣٦) النويري : نفس المصدر ، ورقة ٩٥ ، ابن أبيك : مصدر سابق ، نفس الجزء ، ص ٣٦٤ .
- (٣٧) ريتز ستين : تاريخ سلاطين المماليك ، ص ١٨٥ .
- Irwin : Op. Cit., P. 110.
- (٣٨) ريتز ستين : المرجع السابق ، ص ٢١٣ .

- (٣٩) زيتر ستين : المرجع السابق ، نفس الصفحة .
- (٤٠) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٧ .
- (٤١) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٣٧ .
- (٤٢) ابن حجر العسقلاني : انباء الغر ، ج ١ ، ص ٣٦ .
- (٤٣) ابن حجر : المصدر السابق ، ص ٧٣ ، ابن اياس : المصدر السابق ،
- ص ١٤٧ .
- (٤٤) ابن اياس : المصدر السابق ، نفس الصفحة .
- (٤٥) ابن حجر : المصدر السابق ، ص ١٠٤ ، ابن اياس : المصدر السابق ،
- ص ١٦٠ .
- (٤٦) ابن اياس : مصدر سابق ، ص ١٩٢ .
- (٤٧) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٢١٤ .
- (٤٨) ابن حجر العسقلاني : المصدر السابق ، ص ١٥٦ .
- (٤٩) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٢٢٣ .
- (٥٠) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٢٢٤ .
- (٥١) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٢٨٣ .
- (٥٢) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٢٦٣ .
- (٥٣) ابن حجر العسقلاني : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٣١٥ .
- (٥٤) السخاوي : التبر المسبوك ، ص ٦ ، العينى : عقد الجبان ، ج ٢٥
- ورقة ٦٠٠ ،
- (٥٥) ابن اياس : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٣١٢ .
- (٥٦) السخاوي : المصدر السابق ، ص ٤٢٣ .
- (٥٧ — ٦٢) ابن اياس : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٣١٨ ، ٣٢١ ،
- ٣٤٦ .
- (٦٣ — ٦٤) ابن اياس : بدائع ، ج ٢ ، ص ٤٠٠ ، ٤١٠ .
- (٦٥ — ٧٢) ابن اياس ، بدائع ، ج ٣ ، ص ١٠ ، ١١ ، ٢٢ ، ٩٩ ،
- ١٩٢ ، ١٩٧ ، ٢٢٣ ، ٢٤٤ .
- (٧٣) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٣٨٠ .
- (٧٤) ابن حجر : نفس المصدر والجزء ، ص ٢٩٦ .
- (٧٥) ابن حجر : نفسه ، ص ٣٩٥ .

- (٧٦) ابن اياس : المصدر السابق ، نفس الجزء والقسم ، ص ٤٤٢ .
- (٧٧) ابن اياس . نفسه ، ص ٤٨٥ .
- (٧٨) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٥٤٤ .
- (٧٩) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٦٣٦ .
- (٨٠) العيني : السيف المهند ، ص ٢٤٣ .
- (٨١) ابن حجر : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ١٧١ .
- (٨٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٩٧ .
- (٨٣ — ٨٤) ابن اياس : المرجع السابق ، ص ٢٤٩ ، ٢٩٢ .
- (٨٥ — ٨٦) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٢٢ ، ٦٠ .
- (٨٧) تم التعقيب على هذا الملحق مثل غيره من الملاحق الا انه ضم الى الفصل الاول .

- (٨٨) القلقشندي : صبح الأعشى ج ٤ ، ص ٢٠ ، الباشا : الفنون ، ج ١ ، ص ٣ — ١١ ، على حسن : دراسات ، ص ٢٢٣ ، عاشور : مصر ، ص ١٤٠ .
- (٨٩) السيد بسالم : التاريخ والمؤرخون ، ص ١٣٩ ، حسين عليوة : الكتابات الأثرية ، ص ٣٧ حاشية (٧) ، محمد مهدي أمين : الاوقات ، ص ١١ .
- (٩٠) انظر الفصل الثاني من
- (٩١) عاشور : العصر المالكي ، ص ٤١٠ .
- (٩٢) الزيربي : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٨٥ ، الأمدي : التيسير ، ص ٧٤ ، القلقشندي : المرجع نفسه ، ج ١٣ ، ص ٢٣ .
- (٩٣) العمري : مسالك ، ص ١١٨ ، السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٣١ ، القلقشندي : المرجع نفسه ، ج ٤ ، ص ٢٠ .
- (٩٤) القلقشندي : المرجع نفسه ، ج ٣ ، ص ٤٩ .
- (٩٥) ماجد : نظم ، ج ١ ، ص ١٩٢ .
- (٩٦) البيلة : النظم الادارية ، ص ١٠٨٣ .
- (٩٧) الخالدي : المقصد ، ص ١٣٥ ، ابن شاهين : زبدة ، ص ١٢٢ .
- (٩٨) الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص ٨١ .
- (٩٩) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٤٥ ، العمري : مسالك ، ص ٩٧ ، ١٠٣ .
- (١٠٠) العمري : المرجع السابق ، ص ١١٣ ، حاشية (٥) .

- (١٠١) المعجم الوجيز ، ص ٤٢ ،
- (١٠٢) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٧٧ .
- gkThe Encyclopaedia of Islam, Vol. 1, PP. 1026 — 1028.
- (١٠٣) المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٠ ، الهيلة : المرجع نفسه ، ص ١٠٧٧ .
- (١٠٤) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ٢ ، ص ٢٩ .
- (١٠٥) المقرئى : المرجع السابق ، الهيلة : المرجع السابق .
- (١٠٦) الخوارزمى : المرجع السابق ، ص ٨٦ .
- (١٠٧) المقرئى : المرجع السابق ، الهيلة : المرجع نفسه .
- (١٠٨) محمد أمين : الاوقاف ، ص ١٥٥ ، حاشية (١) .
- (١٠٩) الخوارزمى : المرجع السابق ، ص ٨١ — ٨٣ ، لاشين : التنظيم المحاسبى ، ص ٢١٣ — ٢١٤ .
- (١١٠) النويرى : نهاية الارب ، ج ٨ ، ص ٢٧٦ — ٢٧٨ .
- (١١١) عاشور : العصر المالكي ، ص ٤٢٣ .
- (١١٢) النويرى : المرجع نفسه ، ص ٢٠٨ — ٢١٠ ، لاشين : المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .
- (١١٣) الرازى : مختار الصحاح ، ص ٤٩٥ .
- (١١٤) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٠٠ ،
- Quatremere : Op. Cit., T. 1, P. 72 No. 103.
- (١١٥) ابن مباتى : قوانين ، ص ٩٣ ، البقلى : التعريف بمصطلحات صبح الاعشى ، ص ٩٤ .
- (١١٦) ابن زنل : اخرة الممالك ، ص ٥٧ ، حاشية (٢) .
- Dozy : Supplement , T. 1, P. 168 ; Pollak : Op. Cit., P. 4.
- (١١٧) الخوارزمى : المرجع السابق .
- (١١٨) الخوارزمى : المرجع نفسه .
- (١١٩) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٤ .
- (١٢٠) الهيلة : المرجع نفسه .
- (١٢١) الهيلة : المرجع نفسه .
- (١٢٢) الخوارزمى : المرجع السابق ، ص ٨٦ .

(١٢٣) ماجد : نظم ، ج ١ ، ص ١٩٢ ، السيد سالم : محاضرات ، ص ١١٢ ،
Dozy : Op. Cit., P. 274.

(١٢٤) ابن تيمية : الحسبة ، ص ١١ .

(١٢٥) الهيلة : المرجع نفسه .

(١٢٦) ابن شاهين الظاهري : زبدة ص ١١٥ ،

Quatremere : Op. Cit., PP. 158 — 159.

(١٢٧) المعجم الوجيز ، ص ٣١٢ ، عبد النعم حسن : تاووس النارية ،

ص ٢١٣ ، حمزة : الحركة النكزية ، ص ١٠٤ .

(١٢٨) النويري : المرجع السابق ، ص ٢٧٥ .

(١٢٩) الخوارزمي : المرجع السابق ، ص ٨١ .

(١٣٠) المعجم الوجيز ، ص ١٩٠ ، الخطبي : الاستخراج ، ص ٩ .

(١٣١) المقرئ : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٣ .

(١٣٢) طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ١٨٠ ، حاشية (٩٦) .

(١٣٣) المقرئ : المرجع نفسه ، ص ١٠٠ ، الهيلة : المرجع السابق .

(١٣٤) الخولي : عرفه محقق السفر الثامن من نهاية الارب للنويري

(ص ٢٤٧ حاشية ١) بأنه الشخص الذي يقيس الأرض بتصب المساحة ، الا ان النويري قال بعد ذلك ان هؤلاء القياسين يسمون بالقصابين . ولم نثر على معنى لكلمة الخولي في كتب اللغة الا ان هذا اللقب مازال ساريا حتى الآن ويطلق على الموظف الحكومي الذي يراقب حركة المبال اثناء عملهم . وأغلب الظن ان الخولي الملوكي يشبه في عصرنا مدير الجمعية الزراعية حيث انه مكلف بحصر الأراضي في ناحيته ومعرفة مساحتها وأنواع مزارعها وارسال كشوف بذلك الى المديرية الكرى ليتم وضع الضرائب المقررة على تلك الأراضي .

(١٣٥) الخوارزمي : المرجع نفسه ، ص ٨٣ .

(١٣٦) المقرئ : الخطط ، ج ١ ، ص ٣٩٨ ، المعجم الوجيز ، ص ٢٢٩ ،

الغزولي : مطالع البدور ، ج ٢ ، ص ١٧٦ .

(١٣٧) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٤ .

(١٣٨) القلقشندي : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ١٩ ، ج ٥ ، ص ٤٦٢ ،

المقرئ : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ .

(١٣٩) جوزيف نسيم : علامات مفسر بالممالك التجارية الإيطالية ، ص

ص ١٩٥ — ١٩٦ .

(١٤٠) ابن ممتى : قوانین ، ص ٢٥ ، التلشندي : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٤٢٨ ، المقریزی : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢١٨ : انستاتس الكرملی : النقود ، ص ١١٢ ،
 Poliak : Op. Cit., P. 21 ; Rabie : Op. Cit., P. 132.

- (١٤١) الخوارزمی : المرجع السابق ، ص ٨٢ .
- (١٤٢) عاشور : العصر المالکی ، ص ٤٤١ .
- (١٤٣) الخوارزمی : المرجع نفسه ، ص ٨١ .
- (١٤٤) حسنین ربيع : نظم الأيوبيين ، ص ٤٦ .
- (١٤٥) المقریزی : السلوك ج ١ ، ق ٢ ، ص ٨٤١ حاشية (٣) ، الخالدي : المقصد ، ورقة ٧١ — ٧٣ . وللمزيد منه انظر ص
- (١٤٦) المقریزی : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٠ : الهيله : المرجع السابق .
- (١٤٧) المقریزی : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٣١ .
- (١٤٨) المعجم الوجيز : ص ٢٩٠ .
- (١٤٩) المعجم الوجيز ، ص ٣٣٠ .
- (١٥٠) المقریزی : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠١ ، الهيله : المرجع نفسه .
- (١٥١) الخوارزمی : المرجع السابق ، ص ٩١ .
- (١٥٢) النويری : المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٢٨٢ — ٢٨٥ .
- (١٥٣) النويری : المرجع نفسه ، ص ٢٠٨ .
- (١٥٤) التلشندي : المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٤٦٦ ، الباشا : الفنون ، ج ٢ ، ص ٦٢٢ .
- (١٥٥) الخوارزمی : المرجع السابق ، ص ١٠٠ ، النويری : المرجع السابق ، ص ٢٠٢ حاشية (٦) ، المعجم الوجيز ، ص ٣٤٣ .
- (١٥٦) عاشور : العصر المالکی ، ص ٢٩٠ ، السيد سالم ، محاضرات ، ص ١١٣ .
- (١٥٧) الباشا : المرجع السابق : ج ٢ ، ص ٦٥١ .
- (١٥٨) الخوارزمی : المرجع السابق ، ص ٨٣ .
- (١٥٩) التلشندي : المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٤٦٦ .
- (١٦٠) المقریزی : السلوك ، ج ١ ق ٣ ، ص ٩٥٣ حاشية (١) ، الخطط ، ج ١ ، ص ٨٢ ، الباشا : المرجع نفسه ، ص ٧٢٥ .

(١٦١) ومن هذه الرتبة انظر :
Pollak : Op. Cit., PP. 2 — 3 .

(١٦٢) عاشور : العصر الماليكي ، ص ٢٩٠ ،
Quatremere : Op. Cit., T. 1, P. 144 No. 18.

(١٦٣) جروهمان : أوراق البردى ، ج ١ ، ص ٣ — ٤ .
(١٦٤) العبري : مسالك ، ص ١١٢ ، مايرل : الملابس ، ص ٤ — ٤٥ ،
المعجم الوجيز : ص ٣٨٨ .
(١٦٥) الاسدي : المرجع نفسه ، ص ١٩٦ ، التلثندي : المرجع السابق ،
ج ١٣ ، ص ٤٨ : طرخان : نظم ، ص ٤٩٧ .
(١٦٦) التلثندي : المرجع السابق ، ج ٦ ، ص ١٩٠ ، حسين عليوه :
انكسابات ص ١٧ ، ٤٣ حاشية (٥٤) .

(١٦٧) الباشا : الفنون ، ج ٢ ، ص ٧٤٥ .
(١٦٨) الخوارزمي : ارجع السابق ، ص ٨٦ ،
Rabie : The size, P. 181.

(١٦٩) عفاف صبرة : العلاقات ، ص ١٤٠ ، حاشية ٨١ ، ٨٢ .
(١٧٠) الخوارزمي : المرجع نفسه ، ص ٨٢ .
(١٧١) النويري : نهاية الارب ، ج ٨ ، ص ٢٧١ .
(١٧٢) المعجم الوجيز ، ص ٤١٩ .
(١٧٣) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٣٦٦ ، ٣٧٩ .
(١٧٤) المعجم الوجيز ، ص ٤٦٥ .
(١٧٥) المعجم الوجيز ، ص ٤٦٥ ،
Dozy : Vêtements , P. 327.
Poliak : Op. Cit., P. 45. (١٧٦)

(١٧٧) النويري : المرجع السابق ، ص ٢٥٠ ،
Rabie : The Financial, P. 74.

(١٧٨) الخوارزمي : المرجع السابق ، ص ٨٣ .
(١٧٩) الخوارزمي : المرجع نفسه ، ص ٨١ .
(١٨٠) أبو المحاسن : النجوم ، ج ٦ ، ص ٩٠ حاشية (٣) .
(١٨١) النويري : المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٢٧١ .

- (١٨٢) المرجع السابق .
- (١٨٣) البيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٤ .
- (١٨٤) السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٨٤ ، الخالدي : المقصد
ص ١٢٥ ، ماجد : المرجع السابق ، ص ٥٥ .
- (١٨٥) الخالدي : المرجع نفسه ، ص ١٣٦ .
- (١٨٦) عند النعيم حسنين : قاموس الفارسية ، ص ٥٢٨ .
- (١٨٧) الخالدي : المرجع السابق ، ص ١٢٥ ، الطقشندى : المرجع
السابق ، ج ١ ، ص ١٣٧ ، على حسن : دراسات ، ص ٢٤٧ .
- (١٨٨) الطقشندى : المرجع نفسه ، العربى : مسالك ، ص ١١٩ ، ابن
شاهين ، المرجع السابق ، ص ٩٨ .
- (١٨٩) الخوارزمي : المرجع السابق ، ص ٨٥ ، الباشا : النون ، ج ٣ ،
ص ١٠٨٦ .
- (١٩٠) ماير : الملابس ، ص ١٠٧ .
- Dozy : Supplement, T. 11, P. 488.
- (١٩١) البقلى : مصطلحات ، ص ٢٨٩ .
- (١٩٢) الطقشندى : المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٤٦٦ .
- (١٩٣) خلاف : السياسة الشرعية ، ص ١٢٨ .
- (١٩٤) القريزى : السلوك . ج ١ ق ٣ ، ص ٧٤٤ ، حاشية (٦) .
- (١٩٥) أبو المحاسن : المنهل ، ج ٣ ، ص ١٦٧ ، حاشية (١) ، النويرى :
المرجع السابق ، ص ٢٧٤ .
- (١٩٦) المتريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠١ ، البيلة : المرجع السابق ،
ص ١٠٧٧ .
- (١٩٧) ابن ممانى : المرجع السابق ، ص ، النويرى : المرجع السابق ،
ج ٨ ، ص ٣٠١ .
- (١٩٨) النويرى : المرجع نفسه ، ص ٣٠٤ ، الباشا : المرجع السابق ،
ج ٣ ، ص ١٠٩٢ .
- (١٩٩) الباشا : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٠٤ - ٦١١ .
- (٢٠٠) الباشا : المرجع نفسه ، ج ٣ ، ص ١١١٦ .

- (٢٠١) المقرئى : المصباح المنير ، ج ٢ ص ٨٩١ ،
 Fable : Op. Cit., P. 74. (٢٠٢)
- (٢٠٣) الفلقشندى : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٣٦ .
- (٢٠٤) الفلقشندى : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٤٦٠ ،
 Pool : A History of Egypt, P. 304.
- (٢٠٥) الخوارزمى : المرجع السابق ، ص ٨٣ ، لاثين : التنظيم المحاسنى ،
 ص ٢١٣ .
- (٢٠٦) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٣ .
- (٢٠٧) المبرى : التعريف ، ص ٦٥ ، عاشور : مصر ، ص ١٤٠ ،
 الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٣ .
- (٢٠٨) ابن شاهين : زبدة ، ص ١١٢ ، على حسن : دراسات ،
 ص ٢١٤ .
- (٢٠٩) المقرئى : الخلط ، ج ١ ، ص ١٠٠ .
- (٢١٠) عبد النعيم حسنين : قاموس الفارسية ص ٧٦٦ ،
 Quatremere : Op. Cit., T. 11, P. 202
- (٢١١) النويرى : المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٢٢٨ ، محمد كابل مرسى :
 الملكية ، ص ٧٣ .
- (٢١٢) المقرئى : المرجع السابق .
- (٢١٣) عاشور : العصر المالىكى ، ص ٤٨٤ ،



الفهارس

٤١٧

(م ٢٧ — النظم المالية)

فهرس المصادر والمراجع

أولا : المصادر :

١ - الوثائق

- * وثائق وقف السلطان قلاوون على البيمارستان المنصورى .
- * وثائق وقف السلطان الناصر محمد بن قلاوون .
- * مصارف وقف السلطان حسن .
- قام بنشرها محمد محمد أمين كملاحق فى كتاب تذكرة النبیه
فى أيام المنصور وبنييه ، الأجزاء الأول والثانى والثالث (الهيئة
المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٦ - ١٩٨٦) .
- * مجموعة معاهدات تجارية بين بعض سلاطين المماليك البحرية
والبندقية .
- قامت بنشرها عفاف سيد صبرة فى كتابها العلاقات بين
الشرق والغرب ، (دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٣) .
- * مجموعة وثائق خاصة بالصادرات المصرية الى بلاد الغرب
الأوربى .
- نشرها فاروق عثمان أباطة فى كتابه أثر تحول التجارة
العالمية الى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر
المتوسط اثناء القرن السادس عشر . (الاسكندرية ١٩٨٨) .

- * مجموعة وثائق خاصة باعفاء رهبان الاديرة من بعض المكوس والضرائب وتوزيع ميراث من يتوفى منهم على مستحقه .
- قام بنشرها أحمد دراج فى كتابه وثائق دير صهيون بالقدس الشريف . (القاهرة ١٩٦٨) .
- * حجة الملك الأشرف قايتباى .
- نشرها ماير (لندن ١٩٣٨) .
- * وثيقة بيع من أملاك المال باسم السلطان قايتباى من ق ٩ هـ / ١٥ م .
- * وثيقة بيع من أملاك ببت المال باسم السلطان خشقدم من ق ٩ هـ / ١٥ م .
- * قام بنشرهما محمد محمد أمين ضمن ملاحق فهرست وثائق القاهرة حتى نهاية عصر سلاطين المماليك . (المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة)
- * وثيقة وقف بن وثائق دير سانت كاترين . نشرها قاسم عبده قاسم نى كتابه أهل الذمة فى مصر العصور الوسطى (ط ٢ دار المعارف ، ١٩٧٩) .

٢ - المخطوطات

١ - ابن ايباس :

أبو البركات محمد بن أحمد الحنفى (ت ٩٣٠ هـ / ١٥٢٣ م) :
 نزهة الأهم فى العجائب والحكم (نسخة مصورة بجامعة
 القاهرة تحت رقم ٢٢٩٦٣) .

٢ - ابن بعرة :

منصورا الذهبى الكاملى ق ٧ هـ / ١٣ م .
كشف الأسرار العملة ، دار الضرب المصرية . (نسخة
مصورة على ميكروفيلم — ١٣٢٥٢ ، ٣٤٧٥ — بدار
الكتب المصرية تحت رقم ٢١ كيمياء وطبعة) .

٣ - ابن بهادر :

محمد بن محمد (ت ٨٧٧ هـ / ١٤٧٢ م)
فتوح النصر فى تاريخ ملوك مصر . (نسخة مصورة
بجامعة القاهرة تحت رقم ٢٦١٦٦) .

٤ - ابن حبيب :

الحسن بن عمر (ت ٧٧٩ هـ / ١٣٧٧ م)
درة الأسلاك فى دولة الأتراك ، ج ١ — ج ٣ (نسخة
مصورة بجامعة القاهرة تحت رقم ٢٢٩٦١) .

٥ - الخالدى :

عبد الله بن لطف الله محمد بن بهاء الدين (ت ٩٣٧ هـ /
١٥٣٠ م) المقصد الرفيع المنشأ الهادى لديوان الانشاء
نسخة مصورة بجامعة القاهرة تحت رقم ٢٤٠٤٥) .

٦ - بن سبط الماردىنى :

محمد بن محمد بن أحمد بن محمد الدمشقى (ت ٩٠٧ هـ /
١٥٠٢ م) شرح اللمع فى علم الحساب لابن الهائم
(نسخة مصورة على ميكروفيلم — ٥٢٠٠ — بدار الكتب
المصرية تحت رقم ٣١٥ حساب) :

٧ - السنيوطى :

جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م) .
الانصاف فى تمييز الأوقاف (نسخة مصورة على ميكروفيلم
— ٥٠٩٩ — بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٢ مجاميع
فقه حنفى) .

٨ - العينى :

بدر الدين أبو محمد محمود (ت ٨٥٥ هـ / ١٤٥٢ م)
عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان ج ٢٣ (مخطوط بدار
الكتب المصرية تحت رقم ١٥٨٤ تاريخ ، غير مرقم ،
ميكروفيلم ٣٦٤١١) .

٩ - الفلستادى :

دين الدين على بن محمد
غاية السرور فى أعمال المحاطات والكسور (نسخة
مصورة بجامعة القاهرة ضمن مجلد رقم ٢٤٠٥٧) .

١٠ - الكتبى :

فخر الدين محمد بن شاکر (ت ٧٦٤ هـ / ١٣٦٢ م)
عيون التواريخ ، ج ١٢ (نسخة مصورة بدار الكتب
المصرية تحت رقم ١٤٩٧ تاريخ ، ميكروفيلم ٢٣٤٨٣٢) .

١١ - مؤلف مجهول :

بغية الطلاب فى أعمال الحساب . (مخطوط بجامعة القاهرة
تحت رقم ٢٤٠٥٧) .

١٢ - مؤلف مجهول :

(ق ٨ هـ)

مرسوم بعض الملوك الصلاحية فى الزام اهل الذمة
بالشروط الشرعية (مخطوط مصور بدار الكتب المصرية
تحت رقم ٤٣١٤ تاريخ) .

١٣ - النابلسى :

عثمان بن ابراهيم (ت ٦٥٦ هـ - ١٢٥٨ م)
لمع القوانين المضيئة فى دواوين الدار المصرية (نسخة
مصورة على ميكروفيلم بدار الكتب المصرية تحت رقم
٢٠٢٢ تاريخ) .

١٤ - النويرى :

شهاب الدين احمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣٢ م)
نهاية الأرب فى فنون الأدب .

ج ٢٨ (نسخة مصورة بدار الكتب المصرية على ميكروفيلم
٤٣٣١ تحت رقم ٥٥١ معارف عامة) .

ج ٣٠ (نسخة مصور بدار الكتب المصرية على ميكروفيلم
٤٢٧٠٨ تحت رقم ٥٥١ معارف عامة) .

ونفس النسخة مصورة بجامعة القاهرة تحت رقم
٢٦٠٨٥ .

ج ١٣ (نسخة مصورة بدار الكتب المصرية على ميكروفيلم
٤٣٣٣ تحت رقم ٥٥١ معارف عامة) .

والنسخة نفسها بجامعة القاهرة تحت رقم ٢٦٠٨٥ .

٢ - المصادر المطبوعة

✽ القرآن الكريم

✽ ابن الأثير :

أبو الحسن على بن أبى الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم
الشييباني (ت ٦٣٠ هـ) .
الكامل فى التاريخ ، ج ٢ (ط ، المطبعة الأزهرية المصرية
١٣٠١ هـ)

✽ ابن اياس :

محمد بن أحمد (ت ٩٣٠ هـ / ١٥٢٤ م)
مدائع الزهور فى وقائع الدهور ، ج ١ - ج ٥ (ط ٢ ، الهيئة
المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٢ - ١٩٨٤ م)

✽ ابن بطوطة :

محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم (ت ٧٧٧ هـ / ١٣٧٦ م)
(الرحلة : تحفة النظر فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار
(دار صادر - بيروت) .

✽ ابن تغرى بردى :

جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت ٨٧٤ هـ / ١٤٧٠ م)
- المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى ، ج ٣ (تحقيق
نبيل محمد عبد العزيز ، الهيئة المصرية العامة للكتاب -
القاهرة ١٩٨٦) .
- النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ،

من الجزء الثامن حتى الجزء الحادى عشر (دار الكتب
المصرية — القاهرة ١٩٣٩ — ١٩٤٢)
الجزء الخامس عشر : تحقيق ابراهيم طرخان ، الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧١ .

✱ **ابن تيمية :**

نقى الدين أبو العباس أحمد (ت ٧٢٨ هـ / ١٤٢٤ م)
الحسبة فى الاسلام (نشر المكتبة العلمية — الحجاز)

✱ **ابن الجيمان :**

شرف الدين يحيى بن علم الدين شاكرا (ت ٨٨٥ هـ / ١٤٨١ م)
التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية (تحقيق مورتز ، القاهرة
١٩٧٤) .

✱ **ابن حبيب :**

الحسن بن عمر (ت ٧٧٩ هـ / ١٢٧٧ م)
تذكرة النبىه فى أيام المنصور وبنيه ، الأجزاء الأول والثانى
والثالث (تحقيق محمد محمد أمين ، الهيئة المصرية العامة
للكتاب — القاهرة ١٩٧٦) .

✱ **ابن حجر العسقلانى :**

شهاب الدين أحمد بن على (ت ٨٥٢ م / ١٤٤٨ م)
أنباء الغمر بأبناء العمر (الأجزاء الأول والثانى والثالث تحقيق
حسن حبشى ، القاهرة ١٩٦٩ — ١٩٧٢)

✱ **ابن حوقل :**

أبو القاسم محمد (ق ٤ هـ / ١٠ م)
صورة الأرض (الطبعة الثانية — ليدن ١٩٦٧)

*** ابن خلدون :**

عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٩ هـ / ١٤٠٦ م)
المقدمة . (الطبعة السادسة ، دار القلم بيروت ١٩٨٦) .

*** ابن دقماق :**

صارم الدين ابراهيم بن محمد (٨٠٩ هـ / ١٤٠٦ م)
الانتصار لواسطة عقد الأمصار (الجزء الرابع والخامس ،
تقديم فولرز ، الطبعة الأولى ، مصر ١٨٩٣) .

*** ابن رجب الحنبلي :**

أبو بكر عبد الرحمن بن أحمد (ت ٧٩٥ هـ / ١٣٩٣ م)
الاستخراج لأحكام الخراج (الطبعة الأولى ، دار الكتب
العلمية ، بيروت ١٤٠٥ هـ — ١٩٨٥ م) .

*** ابن زنيل :**

أحمد الرمال (ت ٩٦٠ هـ / ١٥٥٤ م)
آخرة المباليك (تحقيق عبد المنعم عامر)

*** ابن شاهين الظاهري :**

فرس الدين خليل (ت ٨٧٢ هـ / ١٤٦٨ م)
زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك (صححه بولس
واريس ، باريس ١٨٩٤) .

*** ابن شاهين الملطي :**

عبد الباسط بن خليل (ت ٩٢٠ هـ / ١٥١٤ م)
نزهة الأساطين فبين ولى مصر من السلاطين (الطبعة
الأولى ، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين على ، مكتبة
الثقافة الدينية بالقاهرة ١٤٠٧ هـ — ١٩٨٧ م)

✱ ابن شسيث :

عبد الرحيم بن على
معالم الكتابة ومغانم الاصابة (نشره الخورى قسطنطين
الباشا المخلصى ، المطبعة الادبية — بيروت ١٩١٣) .

✱ ابن طباطبا :

محمد بن على بن الطقطقى (ق ٧ هـ / ١٣ م)
الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الاسلامية . (مكتبة
صبيح ، القاهرة ، ١٣٨١ هـ — ١٩٦٢ م)

✱ ابن عيد الظاهر :

محيى الدين ابو الفضل عبد الله (ت ٦٩٢ هـ / ١٢٩٢ م)
اللطائف الخفية من السيرة الشريفة السلطانية الملكية
الاشرفية . (ليبسك ١٩٠٢)

✱ ابن الفرات :

ناصر الدين محمد بن على (ت ٨٠٧ هـ / ١٤٠٥ م)
تاريخ الدول والملوك ، الجزء الثامن (تحقيق قسطنطين
زريق ، نجلاء عز الدين ، بيروت ١٩٣٩) .

✱ ابن كثير :

عماد الدين اسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤ هـ / ١٣٧٣ م)
— البداية والنهاية . (الجزء الثالث عشر والجزء الرابع
عشر ، القاهرة ١٩٣٣)
— تفسير القرآن الكريم (الجزء الثانى ، نشر دار المعرفة
بيروت ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م) .

✽ **أبن ماسويه :**

أبو زكريا يحيى أو يوحنا الخوزى (ت ٢٤٣ هـ — ٨٥٧ م)
الجواهر وصفاتها (تحقيق عماد عبد السلام ، القاهرة
١٩٧٦ م) .

✽ **أبن ممتى :**

الاسعد شرف الدين أبو المكارم (ت ٦٠٦ هـ / ١٢٠٩ م)
قوانين الدواوين . (القاهرة ١٢٩٩) .

✽ **أبن منظور :**

جمال الدين محمد (ت ٧١١ هـ / ١٣١١ م)
لسان العرب (العدد ٤٩ ، تحقيق عبد الله على الكبير
وآخرين ، دار المعارف)

✽ **أبو الفدا :**

عماد الدين اسماعيل (ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣٢ م)
المختصر فى أخبار البشر (من الجزء الأول حتى الرابع ،
القاهرة ، ١٩٢٥) .

✽ **أبو يوسف :**

يعقوب بن ابراهيم (١٨٢ هـ — ٧٩٨ م)
الخراج (نشر قصى محب الدين الخطيب ، الطبعة السادسة،
القاهرة ١٣٩٧)

* الأسدي :

محمد بن محمد بن خليل ت ٨٥٤ هـ / ١٤٥٠ م)
التييسير والاعتبار والتحرير والاختبار (تحقيق عبد القادر
أحمد طلبيات ، القاهرة ١٩٦٧) .

* الأنصاري :

أبو يحيى زكريا (ت ٩٢٦ هـ)
اللؤلؤ النظيم فى روم التعلم والتعليم (صححه أحمد عبر
المحصاني — مصر ١٣١٩)

* البطلانيوسى :

أبو عبد الله بن محمد بن السيد (ت ٥٢١ هـ — ١١٢٥ م)
الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب . (القسم الاول تحقيق
مصطفى السستا ، وجامد عبد المجيد ، الهيئة المصرية العامة
للكتاب ١٩٨١) .

* البلاذرى :

أبو الحسن (ت ٢٧٩ هـ / ٨٩٢ م)
فتوح البلدان (راجعه رضوان محمد رضوان ، بيروت
١٩٨٣)

* التلمساني :

أبو الحسن على بن محمد الخزاعى (ت ق ٧ هـ)
تخريج الدلالات السمعية على ما كان فى عهد الرسول من
الحرف والصنائع والعمالات الشرعية (تحقيق أحمد محمد
أبو سلامة ، القاهرة ١٤٥١ هـ — ١٩٨١ م)

* الجهشيارى :

أبو عبد الله محمد بن عبدوس (ت ٣٣١ هـ)
الوزراء والكتاب . (تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، الطبعة
الثانية ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٤٠١ - ١٩٨٠) .

* الجـوبرى :

زين الدين عبد الرحيم بن عمر (ق ٨ هـ
المختار فى كشف الأسرار (مصر ١٣٠٢)

* الحريرى :

أحمد بن على (ق ١٠ هـ)
الإعلام والتبين فى خروج الفرنج الملاحين على ديار المسلمين
(تحقيق سميل زكار ، دمشق ١٩٨١)

* الخوارزمى :

محمد بن أحمد (٣٨٧ هـ / ٩٩٨ م)
مفاتيح العلوم (الطبعة الأولى ، تحقيق إبراهيم الأبيارى ،
بيروت ١٩٨٤) .

* الدوادارى :

أبو بكر بن عبد الله بن أببك (ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣٢ م)
كنز الدرر وجامع الغرر
الجزء الثامن ، الدرر الزكية فى أخبار الدولة التركية (تحقيق
أولرخ هارمان ، القاهرة ١٩٧١) .

الجزء التاسع ، الدر الفاخر فى سيرة الملك الناصر
(تحقيق هانس روبرت روبر ، القاهرة ١٣٧٩ هـ -
١٩٦٠ م) .

* الررازى :

محمد بن أبى بكر
مختار الصحاح (رتبه محمود خاطر ، دار الحديث القاهرة) .

* السسبكى :

تاج الدين عبد الوهاب بن تقى الدين على (ت ٧٧١ هـ /
١٣٧٠ م) معيد النعم ومببد النقم (الطبعة الاولى ، بيروت
١٤٠٧ - ١٩٨٦)

* السسفاوى :

على بن أحمد بن عمر بن خلف بن محمود . (ت ٩ هـ)
تحفة الأحباب وبغية الطلاب ، (الطبعة الثانية ، القاهرة
١٩٨٦)

* السسفاوى :

محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٣ هـ / ١٤٩٨ م)
التبر المسبوك فى ذل السلوك (مكتبة الكليات الأزهرية -
القاهرة)

* السسوطى :

جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م)
حسن المحاصرة فى تاريخ مصر والقاهرة ، جزعان (المطبعة
الشرقية بالقاهرة) .

*** الشافعى :**

الامام أبو عبد الله محمد بن ادريس (ت ٢٠٤ هـ / ٨٢٠ م) ،
الأم . (الجزء الرابع ، القاهرة ، ١٩٦٩)

*** الشيرازى :**

عبد الرحمن (ت ٨٩٥ هـ / ١١٩٣ م)
نهاية الرتبة فى طلاب الحسبة (تحقيق السيد الباز العرينى ،
القاهرة ١٩٤٦) .

*** التصابىء :**

أبو الحسن الهاللى بن المحسن بن إبراهيم (ت ٤٤٨ هـ /
١٠٥٦ م) .
تحفة الأمراء فى تاريخ الوزراء (بيروت ١٩٠٤) .

*** الصفتى :**

عيسى (ق ١٢ هـ)
عطية الرحمن فى ارساد الجوامك والاطيان (نشر أحمد
أسعد ، ١٣١٤ م) .

*** الطبرى :**

أبو حنيفة محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ / ٩٢١ م)
تاريخ الرسول والملوك ، الجزء الرابع (الطبعة الاولى ،
المطبعة الحسينية المصرية) .

*** العمري :**

شهاب الدين أحمد بن يحيى بن نضل الله (ت ٧٤٩ هـ /
١٣٤٩ م) .

— التعريف بالمصطلح الشريف (مطبعة العاصمة القاهرة
١٣١٢) .

— مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار ١ الطبعة الأولى .
تحقيق دوروتبا كرافولسكى ، المركز الإسلامى للبحوث ،
بيروت ١٩٨٦) .

* المينى :

بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد (ت ٨٥٥ هـ / ١٤٥١ م)
— السيف المهدى فى سيرة الملك المؤيد شريح المحمودى
(تحقيق فهد محمد شلتوت ، دار الكتاب العربى ، القاهرة
١٣٨٧ هـ — ١٩٦٧ م)

— عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان (الجزء الأول ، تحقيق
محمد محمد أمين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٧ هـ —
١٩٨٧ م) .

* النـزولى :

علاء الدين على بن عبد الله البهائى (ت ٨١٥ هـ / ١٤١٢ م) .
مطالع البدور فى منازل السرور . (جزآن فى مجلد ، طبع
مصر ١٣٠٠ هـ) .

* النقشبندى :

أبو العباس أحمد بن على (ت ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م)
— صبح الأعشى فى صناعة الإنشا ١٤ جزء ١ نسخة
مصورة عن الطبعة الأميرية ، القاهرة)
— ضوء الصبح المسفر وجنى الدوح البدر ١ الطبعة الأولى .
مصر ١٩٠٦) .

* الماوردى :

على بن محمد بن حبيب البصرى (ت ٤٥٠ هـ / ١٠٥٧ م)
الأحكام السلطانية والولايات الإسلامية . (الطبعة الأولى ،
دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٨٣)

* المقبرى :

أحمد بن محمد بن على (ت ٧٧٠ هـ / ١٣٦٩ م)
المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى الجزء الثانى ،
(الطبعة الثانية ، المطبعة الأميرية ، مصر ١٩٠٩ م)

* المقرئى :

تقى الدين أبو العباس أحمد بن على (ت ٨٤٥ هـ / ١٤٤٢ م) .
— اغانة الأمة بكشف الغمة . (نشره محمد مصطفى زيادة
وجمال الدين محمد الشيال ، القاهرة ١٩٤٠ م)
— السلوك لمعرفة دول الملوك . أربعة أجزاء (تحقيق
محمد مصطفى زيادة ، سعيد عبد الفتاح عاشور ، القاهرة ؛
١٩٥٦ — ١٩٧٢)
— المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، جزءان (دار
صادر بيروت) .

* المنصورى :

ركن الدين بيبرس (ت ٧٢٥/١٣٢٥ م)
التحفة الملوكية فى الدولة التركية . (تحقيق عبد الحميد
صالح ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٧) .

✽ مؤلف مجهول :

خزانة السلاح (تحقيق نبيل محمد عبد العزيز ، القاهرة ، ١٩٧٨) .

✽ الفابلسى :

أبو عثمان بن ابراهيم الصفدى (ت ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م)

✽ تاريخ الفيوم وبلاده (تحقيق مورتز ، القاهرة ١٨٩٨)

✽ النويرى :

شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣٢ م)

نهاية الأرب فى فنون الأدب ، الجزءان السادس والثامن
(مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٣٤٢ هـ / ١٩٢٣ م)

ثانيا : المراجع :

١ - المراجع العربية

✽ ابراهيم أحمد العدوى (دكتور) :

تاريخ العالم الاسلامى . (الجزء الاول ، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٨٣)

✽ ابراهيم حسين سعيد :

البحرلة فى عصر سلاطين المماليك . (دار المعارف ١٩٨٣)

✽ ابراهيم على طرخان (دكتور) :

✽ مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة (سلسلة الألف كتاب ، كتاب رقم ٢٧٩ ، القاهرة ١٩٦٠) .

✽ النظم الاقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى
دار الكتاب العربى ، القاهرة ١٩٦٨) .

✽ أحمد إبراهيم أبو سنن (دكتور) :
الادارة فى الاسلام (الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٨٤) .

✽ أحمد تيهور (بائنا) :
التصوير عند العرب . (أخرجه زكى محمد حسن —
القاهرة ١٩٤٢) .

✽ أحمد دراج (دكتور) :
وثائق دير صهيون بالقدس الشريف (القاهرة ١٩٦٨) .

✽ أحمد عبد الرازق (دكتور) :
البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك (الهيئة المصرية العامة
للكتاب ١٩٧٩) .

✽ أحمد عبد السلام :
الشرطة فى مصر الاسلامية . (الطبعة الأولى ، القاهرة
١٩٨٧) .

✽ انستانس ماري الفكرلى :
النقود العربية وعلم النميات . (المطبعة العصرية ، القاهرة
١٩٣٩) .

✽ أنطوان خليل ضومط (دكتور) :
الدولة الملوكية ، التاريخ السياسى والاقتصادى والعسكرى .
(الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٨٢) .

✱ بطرس البستاني :

دائرة المعارف ، ج ٨ (بيروت ١٨٨٤) .

✱ بول كازانوف :

تاريخ ووصف قلعة القاهرة (ترجمة أحمد دراج ، القاهرة ١٩٧٤) .

✱ جورجى/ زيدان :

تاريخ التمدن الاسلامى (الجزء الأول ، الطبعة الثالثة ، مصر ١٩٢٢) .

✱ جوزيف نسيم يوسف (دكتور) :

— علاقات مصر بالماليك التجارية الإيطالية فى ضوء وثائق
صبح الأعشى (بحث مقدم فى الندوة التى أعدت عن أبى
العباس القلقشندى ، القاهرة ١٩٧٣) .

— هزيمة لويس التاسع على ضفاف النيل (سلسلة مع
العرب ، العدد رقم ٥ ، مؤسسة المطبوعات الحديثة
القاهرة) .

✱ حسان على حلاق :

تعريب النقود والدواوين فى العصر الاموى (ط ٢ ، بيروت ١٩٨٦) .

✱ حسن ابراهيم حسن (دكتور) :

تاريخ الدولة الفاطمية (الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٦٤)

* حسن إبراهيم حسن ، على إبراهيم حسن :
النظم الإسلامية (الطبعة الرابعة ، مكتبة النهضة المصرية ،
القاهرة ١٩٧٠) .

* حسن إبراهيم حسن وآخرون :
النظم الإسلامية (الطبعة الخامسة ، مصر ١٩٥٢)

* حسن الباشا (دكتور) :
(١) الألقاب الإسلامية فى التاريخ والوثائق والآثار (دار
النهضة العربية ، القاهرة ١٩٥٧) .
(ب) الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية . (ثلاثة
أجزاء ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٥ — ١٩٦٦ م) .
(ج) دراسات فى الحضارة الإسلامية . (القاهرة ١٩٧٥) .

* حسن أحمد محمود (دكتور) :
البعثات الدبلوماسية لدولة سلاطين المماليك . (محاضرة
أقيمت فى الندوة التى نظمتها الجمعية المصرية للدراسات
التاريخية عن ابن إياس ، القاهرة ١٩٧٣) .

* حسن محمود الشافعى (المحامى) :
النقود بين القديم والحديث . (دار المعارف ، القاهرة
١٩٨٣) .

* حسنين محمد ربيع (دكتور) :
النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين . (مطبعة جامعة
القاهرة ١٩٦٤) .

✽ **حسين عبد الرحيم عليوة (دكتور) :**

١ — دراسة لبعض الصناع والفنانين بمصر فى عصر المماليك . (مجلة كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، العدد الأول ، مايو ١٩٧٩) .

٢ — المكان والفن الاسلامى . (مجلة كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، العدد الثانى ، ١٩٨١) .

٣ — الاسلحة الاسلامية بمتحف قصر المنيل بالقاهرة . (الطبعة الاولى ١٩٨٤) .

٤ — الكتابات الاثرية العربية . دراسة فى الشكل والمضمون . (الطبعة الثانية ١٩٨٨) .

✽ **حسين فوزى النجار :**

الدولة والحكم فى الاسلام . (كتاب الحرية ، العدد الرابع ، ١٩٨٥) .

✽ **حسين مؤنس (دكتور) :**

المساجد (سلسلة عالم المعرفة ، رقم ٣٧ ، الكويت ١٩٨١)

✽ **حكيم امين عبد السيد (دكتور) :**

قيام دولة المماليك الثانية . (القاهرة ١٩٦٧) .

✽ **حمدي عبد المنعم (دكتور) :**

ديوان المظالم نشأته وتطوره واختصاصاته مقارنا بالنظم القضائية الحديثة (الطبعة الاولى ، دار الشروق ، بيروت ١٩٨٣) .

✽ **سعود بن مشهد بن على النخيدى :**

الموارد المائية لمصرر فى عهد الدولة المملوكية الاولى .
(رسالة ماجستير بكلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الامام
محمد بن سعود الاسلامية ، السعودية ، ١٩٨٤) .

✽ **راسم رشدى :**

مصر والشراسة . (القاهرة ١٩٤٨) .

✽ **راشد البراوى (دكتور) :**

حالة مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين . (الطبعة الاولى ،
القاهرة ١٩٤٨) .

✽ **زاهر رياض (دكتور) :**

التجارة البرية عبر الصحراء الكبرى خلال العصر الوسيط .
(مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، المجلد السادس ، العدد
الثانى ، القاهرة ١٩٦٣) .

✽ **زكى صالح :**

الخط العربى . (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣) .

✽ **زكى محمد حسن (دكتور) :**

كنوز الفاطميين . (مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة
١٩٧٣) .

✽ **زيتر ستين :**

تاريخ سلاطين المماليك . (ليدن ١٩١٩) .

✽ **سماوى أحمد عبد الحليم (دكتور) :**

(١) مسجد الأمير آق سنقر الناصرى . (مجلة كلية الآداب ،
جامعة المنصورة ، العدد الثالث والرابع ، ١٩٨٢) .

(ب) قضاء المظالم فى عصر الدولة العباسية . (مجلة كلية
الآداب — جامعة المنصورة العدد الخامس ، مايو ١٩٨٤) .

✽ **سعاد ماهر (دكتورة) :**

محافظات الجمهورية العربية المتحدة وآثارها الباقية فى
العصر الاسلامى (القاهرة ١٩٦٦) .

✽ **سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور) :**

١ — المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك (الطبعة
الاولى ، القاهرة ١٩٦٢) .

٢ — كتاب صبح الأعشى مصدر لدراسة تاريخ مصر فى
العصور الوسطى (أبحاث الندوة التى أعتها الجمعية
المصرية للدراسات التاريخية عن القلقشندى وكتابه صبح
الأعشى ، القاهرة ١٩٧٣) .

٣ — العصر المماليكى فى مصر والشام (الطبعة الثانية ،
دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٦) .

٤ — مصر فى عصر دولة المماليك البحرية . (سلسلة الالف
كتاب ، كتاب رقم ٢٢٧ ، ب ت) .

✽ **سليمان محمد الطماوى :**

المطول فى مبادئ القانون الإدارى . (دار الفكر العربى)

- ✽ **مسهام مصطفى أبو زيد :**
الحسبة فى مصر الاسلامية من الفتح العربى الى نهاية
العصر المملوكى . (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة
القاهرة ١٩٨٦) .
- ✽ **السيد عبد العزيز سالم (دكتور) :**
— التاريخ والمؤرخون العرب (الاسكندرية ١٩٨١) .
— محاضرات فى تاريخ الحضارة الاسلامية (الاسكندرية
١٩٨٤) .
- ✽ **سيدة اسماعيل الكاشف (دكتورة) :**
— مصر فى عهد الاخشيديين (القاهرة ١٩٥٠)
— مصر فى عصر الولاة (الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
القاهرة ١٩٨٨) .
- ✽ **صوفى أبو طالب (دكتور) :**
تطبيق الشريعة الاسلامية فى البلاد العربية (الطبعة الثالثة
القاهرة ١٩٨٦) .
- ✽ **عادل زيتون (دكتور) :**
العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب فى العصور
الوسطى . الطبعة الاولى ، دمشق ١٩٨٠ .
- ✽ **عبد الرحمن فهمى محمد (دكتور) :**
النقود العربية ماضيها وحاضرها (سلسلة المكتبة الثقافية ،
رقم ١٠٣ ، القاهرة ١٩٦٤) .

- ✽ **عبد الرحمن محمود عبد النواب :**
 قايىباى المأموى (سلسلة الأعلام ، رقم ٢٠ ، الهيئة
 المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) .
- ✽ **عبد الفنى محمود عبد العاظى (دكتور) :**
 التعلیم فى مصر زمن الأیوبیین والممالیک . (دار المعارف ،
 ب ت)
- ✽ **عبد اللطیف حمزة (دكتور) :**
 الحركة الفكرية فى مصر فى العصرین الأیوبى والملوکى
 الأول . (الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٤٧) .
- ✽ **عبد المجید أبو الفتح بدوى (دكتور) :**
 مصر الاسلامیة فى کتابات الرحالة المسلمین . (مجلة کلیة
 الآداب . جامعة المنصورة ، العدد الثانى ، ١٩٨١) .
- ✽ **عبد المنعم ماجد (دكتور) :**
 نظم دولة سلاطین الممالیک ورسومهم فى مصر (الجزء
 الأول ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧٩) .
- ✽ **عبد النعیم حسنین (دكتور) :**
 قاموس الفارسیة . (الطبعة الأولى ، دار الكتاب المصرى
 واللبنانى ، القاهرة ١٩٨٢) .
- ✽ **عبد الوهاب خالف (الشيخ) :**
 السیاسة الشرعیة . (دار الأنصار ، القاهرة ، ١٩٧٧) .

✽ عصام عبد الرؤوف (دكتور) :

تاريخ الإسلام في جنوب غرب آسيا في العصر التركي .
(القاهرة ١٩٧٥) .

✽ عفاف سيد صبرة (دكتورة) :

العلاقات بين الشرق والغرب . (القاهرة ١٩٨٣) .

✽ على إبراهيم حسن (دكتور) :

(١) مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي الى الفتح
العثماني . (القاهرة ١٩٤٧) .

(ب) دراسات في تاريخ المماليك البحرية و في عصر الناصر
محمد بوجه خاص (الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٤٨) .

✽ على حسن الخربوطلي (دكتور) :

— حضارة العالم الاسلامي (معهد الدراسات الاسلامية ،
ب ت) .

— مصر العربية الاسلامية (القاهرة ، ب ت) .

✽ على محمد الشاذلي الخولي :

دور المساجد التاريخي في التثقيف العلمي ، (القاهرة
١٩٦١) .

✽ عمر شريف (المستشار) :

نظام الحكم والادارة في الدولة الاسلامية . (معهد الدراسات
الاسلامية ، القاهرة ، ١٩٨٦) .

- ✱ **عمر طوسون (الأبير) :**
 مالية مصر من عهد الفراعنة الى الآن (الاسكندرية ١٩٣١) .
- ✱ **عيسى عبده (دكتور) :**
 النظم المالية في الاسلام (معهد الدراسات الاسلامية ،
 القاهرة ١٣٩٦) .
- ✱ **فاروق عثمان أباطة (دكتور) :**
 أثر تحول التجارة العالمية الى رأس الرجاء الصالح على
 مصر وعالم البحر المتوسط اثناء القرن السادس عشر .
 الاسكندرية ١٩٨٨) .
- ✱ **فتحية النبراوى (دكتورة) :**
 تاريخ النظم والحضارة الاسلامية (الطبعة الاولى ، دار
 النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٩) .
- ✱ **فون كريمر :**
 الحضارة الاسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية .
 (تعريب مصطفى طه بدر ، دار الفكر العربى ، الجيزة ،
 ١٩٤٧) .
- ✱ **قاسم عبده قاسم (دكتور) :**
 — أهل الذمة فى مصر العصور الوسطى . (الطبعة
 الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٩) .
 — دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى : عصر سلاطين
 المماليك . (الطبعة الثانية ، دار المعارف ١٩٨٣) .

✽ قطب إبراهيم محمد :

المنظومة المالية فى الاسلام . (القاهرة ١٩٨٠) .

✽ مازود كاهن :

اريخ العرب والسعوب الاسلامية منذ ظهور الاسلام حتى بداية
الامبراطورية العثمانية (تعريب بدر الدين القاسم ، الطبعة
الثالثة : بيروت ١٩٨٣) .

✽ جمال الدين سامح (دكتور) :

العمارة الاسلامية فى مصر (الطبعة الثالثة ، الهيئة المصرية
العامة للكتاب ١٩٨٧) .

✽ ماز . ل . ا :

الملابس الملوكية (ترجمة صالح الشيتى ، الهيئة المصرية
العامة للكتاب . القاهرة ، ١٩٧٢) .

✽ دمج اللغة العربية :

النجم الوحيير . ١ الطبعة الاولى ، مصر ١٤٠٠ هـ /
١٩٨٠ م .

✽ محمد جمال الدين سرور (دكتور) :

دولة بنى قلاوون فى مصر — الحالة السياسية الاقتصادية
فى عهدها بوجه خاص . (القاهرة ١٩٤٧) .

✽ محمد الحبيب الهيلة (دكتور) :

النظم الادارية بمصر فى القرن التاسع الهجرى من خلال

كتاب روضة الأديب ونزهة الأريب لمحمد بن إبراهيم من ظهير
الحنفى الحموى (أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ،
القاهرة ١٩٧١) .

✱ محمد حلمى اسماعيل :

ديوان الجند والجنديّة فى عهد عمر بن الخطاب . (رسالة
ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات الإسلاميّة ،
القاهرة ، ١٩٨٦) .

✱ محمد حمدى المناوى :

نهر النيل فى المكتبة العربية (القاهرة ١٩٦٦) .

✱ محمد رمزى :

القاهوس الجغرافى للبلاد المصرية من عيد قدماء المصريين
الى سنة ١٩٤٥ .
(القسم الأول ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥٤) .

✱ محمد سيد طنطاوى (الدكتور) :

ضريبة التركات غير شرعية . (فتوى بجريدة الأهرام
المصرية ، العدد ٣٧٢٥٧ ، السبت ١٢/١/١٩٨٨) .

✱ محمد ضياء الرئيس (دكتور) :

الخراج والنظم المالبة للدولة الاسلاميّة . (الطبعة الرابعة ،
دار الأنصار ، القاهرة ١٩٧٧) .

✱ محمد قنديل البقلّى :

التعريف بمصطلحات صبح الأعشى . (القاهرة ١٩٨٤)

- ✱ **محمد كامل مرسى (دكتور) :**
الملكية العقارية فى مصر وتطورها التاريخى من عهد الفراعنة
حتى الآن . (مطبعة نورى بمصر ١٩٣٦) .
- ✱ **محمد محمد أمين (دكتور) :**
الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر . (الطبعة الأولى ،
دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٠) .
- ✱ **محمود المرسى لأشبين :**
التنظيم المحاسبى للأموال العامة فى الدولة الإسلامية .
(الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٧) .
- ✱ **محبى الدين طرايزونى (دكتور) :**
النظام المالى الإسلامى . (وقائع ندوة النظم الإسلامية
بأبوظبى الجزء الثانى ، أبوظبى ١٤٠٥ هـ — ١٩٨٤ م) .
- ✱ **مصطفى الشكعة (دكتور) :**
معالم الحضارة الإسلامية (الطبعة الرابعة ، بيروت ١٩٨٢)
- ✱ **مصطفى طه بدر (دكتور) :**
مصر الإسلامية ، الجزءان الأول والثانى (مكتبة النهضة
المصرية ، ١٩٥٩) .
- ✱ **معبد على الجارحى (دكتور) :**
النظم المالية فى الإسلام . (وقائع ندوة النظم الإسلامية ،
الجزء الثانى ، أبوظبى ١٤٠٥ — ١٩٨٤) .

✽ وزارة الأوقاف :

المنتخب فى تفسير القرآن الكريم (الطبعة الثانية عشرة ،
أشرف على إصداره محمد الأحمدي أبو النور ، القاهرة
١٩٨٦) .

✽ وسام عبد العزيز شرح (نكتور) :

الدولة والتجارة فى العصر البيزنطى الأوسط . (حوليات
كلية الآداب . جامعة الكويت ، الحولية التاسعة ، الرسالة
١٩٨٨ ، ٥٣) .

٢ - المراجع الأجنبية

1. *Ali, Mohyamed* :
The Religion of Islam. (Cairo U.A.R.).
2. *Ali, Syed Ameir* :
A short history of the Saracens (London 1949).
3. *Ayalon, David* :
The Wafidiya in the Mamluk Kingdim, in (Islamic
Culturs . Vol. XXV. Part 1, Hyderabad - Deccan
1953L.
— Gunppowder and Firearims in the Mamluk King-
dom. (London 1956).
4. *Demombynes* :
La Syrie a l'epoque des Mamelouks. (Paris 1923).
5. *Depping, G.B.* :
Histoire du Commerce entre le levant et l'Europe

depuis les Croisades jusqu'à la fondation des Colonies d'Amérique. (Tome 1, Paris 1865).

6. *Dozy, R. :*

Dictionnaire détaillé des noms des vêtements chez les Arabes (Amsterdam 1845).

— Suppléments aux Dictionnaires Arabes. (2 Tomes, Paris 1927).

7. The Encyclopaedia of Islam. (2 Vols, London-Leiden. 1960).

8. *Fisher, H.A.L. :*

A History of Europe. (Vol. 1, 1933).

9. *Grabar, Oleg :*

The Architecture of the Middle East from Past to Present in (Middle Eastern Cities, California 1969).

10. *Grohmann :*

Arabic papyri in the Egypt Library. (Vol. 111, 1955).

11. *Hassan, Zaki :*

Les Tulunides; (Paris 1933).

12. *Heyed, W. :*

Histoire du Commerce du Levant au moyen-Age. (2 Tomes, Amsterdam 1967).

13. *Irwin, Robert :*

The Middel East in the Middle Ages. The early Mamluk Sultanate. (London 1986).

14. *Issawi , Charles :*
 Egypt. (London 1947).
 Economic Change and Urbanization in the Middle
 East in (Middle Eastern Cities, California 1969).
15. *Jomier, Jacques, O.P. :*
 Le Mahmal et la Caravane Egyptienne des Pelerins
 de la Mesqu- (Le Caire 193).
16. *Kirk, George. E. :*
 A short history of the Middle East from the Rise of
 Islam to modern times. (Fourth Edition. London
 1957).
17. *Kromer, Alfred Von :*
 Culturgeschichte orientis unter den Chalifen (2Vols,
 Vienna 1875).
18. *Lapidus, Ira. M. :*
 Muslim Cities and Islamic Societies. in (Middle
 Eastern cities, California 1969).
19. *Lehranstalt, K-K Offentlichen :*
 Jahresbericht Für orientalische sprachen. (Wien
 1884).
20. *Muir. W. :*
 The Maneluke or Slave Dynasty of Egypt. (Amester-
 dam 1968).
21. *Neustadt, David :*
 The Flague and its Effects upon the Mamluk Army.
 in (Journal of the Royal Asiatic, Society, Part 1.
 London 1946).
22. *Nofal, Abd El Razzak :*
 Al Zakat. (Cairo).

23. Poliak, A.N. :
Feudalism in Egypt, Syria, Paestine and Lebanon.
(London 1939).
24. Pool, S.L. :
The Art of the Saracens in Egypt. (London).
— A history of Egypt in the Middle Ages. (Fourth
Edition. London 1925).
25. Quatremerc, M. :
Histoire des Sultans Mamlouks, de l'Egypte (2 Tomes,
Paris 1837).
26. Rabie, H.M. :
The Size and Value of the Iqta'n (Cook, ed. M.A. :
Studies in the Economic History of the Middle East.
Oxford 1970).
— 'The Financial System of Egypt 564 — 741.
(London 1972).
27. Sadeque, Syedah Fatima :
Baybars 1 of Egypt. (Oxford. 1956).
28. Smail, R.C. :
The Crusaders in Syria and the Holy Land. (First
Published, Thames and Hudson, 1973).
29. Toussoun, Omar :
Etude Sur le Wadi Natroun, ses Moines et ses cou-
vents. (Alexandrie 1931).
30. Weil, Gaston :
L'Egypte Arabe de la Conquête Arabe a la conquête
Musulman (642 — 1517). (Tome 1v, Paris, 1937).
— Les Mosquées du aire. (Paris, 1966).

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
اهـداء	٧
تقديم	٩
مقدمة	١٧
هوامش المقدمة	٢١

الفصل الأول :

(ديوان النظر فى عصر المماليك)	٢٣
— نشأة وأصل الديوان	٢٦
أولاً : ديوان النظر فى عهد العباسيين	٢٧
ثانياً : ديوان النظر فى عهد الطولونيين والاختشيديين	٣٢
ثالثاً : ديوان النظر فى عهد الفاطميين	٣٣
رابعاً : ديوان النظر فى عهد الأيوبيين	٣٥
خامساً : ديوان النظر فى عهد المماليك	٣٦
١ — حتمية وجود 'الديوان'	٣٦
٢ — مقر ديوان النظر المملوكى	٣٧
٣ — الدواوين والفروع التابعة لـديوان النظر فى عصر المماليك	٣٧
٤ — عمال ديوان النظر المملوكى ومباشروه	٤٠
٥ — الشروط الواجب توافرها فى كتاب المال	٥٢
٦ — أزياء موظفى ديوان النظر وأرزاقهم	٥٤

الصفحة

الموضوع

- ٧ — سلطة تعيين الموظفين بديوان النظر . . . ٥٦
- ٨ — الوصايا التي يوصى بها كتاب دواوين الأموال ٥٧
- ٩ — انواع الورق المستخدم في ديوان النظر . . ٦٢
- ١٠ — الدفاتر المستعملة في دواوين المال المملوكية ٦٣
- ١١ — تسجيل البيانات داخل فروع ديوان النظر
- ٦٧ — الملوكي
- ١٢ — التقارير السنوية المالية ٨٠
- ٩٠ — هوامش الفصل الاول

الفصل الثاني :

- (ديوان النظر وعلاقته بالدواوين الأخرى) . . ٢١١
- ١ — علاقة ديوان النظر بديوان الانشاء والمكتبات ١١٤
- ٢ — علاقة ديوان النظر بديوان الأوقاف . . . ١١٧
- ٣ — علاقة ديوان النظر بنظام الحسبة . . . ١٢٣
- ٤ — علاقة ديوان النظر بديوان الخاص . . . ١٢٧
- ٥ — علاقة ديوان النظر بديوان المفرد . . . ١٣٢
- ٦ — علاقة ديوان النظر بديوان المظالم . . . ١٣٤
- ٧ — علاقة ديوان النظر بنظام الولاية (الشرطة) ١٣٧
- ١٤١ — هوامش الفصل الثاني

الفصل الثالث :

- (موارد ديوان النظر الملوكي) ١٥٣
- اولا : الموارد التشريعية ١٥٦
- ١ — الخراج ١٥٦
- ٢ — الزكاة ١٦١
- ٣ — الجسوالى ١٦٤
- ٤ — المواريث الحشيرية ١٦٨

الموضوع الصفحة

٥ — ما يتحصل من المعادن	١٧١
٦ — آدر الفسفر	١٧٧
٧ — الشغور	١٧٩
ثانيا : الموارد غير الشرعية	١٨٦
— المكوس	١٨٧
— المصادرات	٢٠٦
— ما يتحصل من بيع املاك بيت المال	٢٠٧
هوامش الفصل الثالث	٢٠٩

الفصل الرابع :

(نفقات ديوان النظر المملوكى)	٢٣١
١ — ديوان الجيش	٢٣٤
٢ — ديوان الخزانة	٢٥٧
٣ — ديوان بيت المال	٢٦٢
٤ — ديوان الاهراء	٢٦٩
٥ — ديوان البيوت السلطانية	٢٧٠
٦ — ديوان الصندوق	٢٧٤
٧ — ديوان الخراج	٢٧٤
٨ — ديوان الاوقاف	٢٧٧
٩ — ديوان الجوالى	٢٨٠
١٠ — ديوان المواريث الحشرية	٢٨١
١١ — ديوان الزكاة	٢٨١
هوامش الفصل الرابع	٢٨٣

الفصل الخامس :

(ديوان النظر والاقطاعات)	٢٩٩
(١) لمن تمنح الاقطاعات وسلطة منحها	٣٠٢

الموضوع	الصفحة
(ب) مثلث التوزيع الاقطاعى	٣٠٦
(ج) العملة التى يحاسب بها المقطعون	٣٠٨
(د) التزامات المقطعين المادية تجاه الدولة	٣١٠
(هـ) الموارد الاقطاعية وديوان النظر	٣١٢
١ — الخراج	٣١٤
٢ — الجزية	٣٢٥
٣ — ما يتحصل من المعادن	٣٢٧
٤ — الزكاة	٣٢٧
٥ — الاحباس	٣٢٨
٦ — المكوس	٣٢٩
(و) عوامل تدهور النظام الاقطاعى واثـر ذلك على	
ديوان النظر	٣٣١
— الموازنة العامة فى المالية العامة لدولة الممالك	٣٣٥
هوامش الفصل الخامس	٣٤٢
الـخـاتـمـة	٣٥٥
الملاحق	٣٦٣
١ — ملحق بأسماء سلاطين الممالك	٣٦٥
٢ — توقيع بنظر الدواوين	٣٧٦
٣ — ملحق بأسماء نظار الدولة	٣٨٠
٤ — كشف المصطلحات	٣٨٨
هوامش الملاحق	٤٠٧
الفهارس	٤١٧
فهرس المصادر والمراجع	٤١٩
فهرس الموضوعات	٤٥٣

صدر في هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ ،
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٢ - علي ماهر ،
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة :
عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٨٧
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة ،
د. محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية في العصور الوسطى ،
علية عبد السميع الجنزورى ، ١٩٨٧
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١
لمعى المطيعي ، ١٩٨٧
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي ،
د. عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية ،
د. علي بركات ، ١٩٨٧
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ،
د. محمد أنيس ، ١٩٨٧
- ١٠ - توفيق دياب ملحة الصحافة الحزبية ،
محمود فوزي ، ١٩٨٧
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية ،
شكري القساضي ، ١٩٨٧
- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير ،
د. نبيل راغب ، ١٩٨٨

- ١٣ - أكنوبة الاستعمار المصري للسودان : رؤية تاريخية ،
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ١٤ - مصر في عصر الولاة ، من الفتح العربى الى قيام الدولة
الطولونية ،
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامى ،
د. على حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة
عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ - ١٩٥٢) ،
د. حلمى احمد شلبى ، ١٩٨٨
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى ،
د. محمد نور فرحات ، ١٩٨٨
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية ،
د. على السيد محمود ، ١٩٨٨
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين ،
د. احمد محمود صابون ، ١٩٨٨
- ٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين
سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ،
د. محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨
- ٢١ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، ج ١ ،
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر ،
جمال بدوى ، ١٩٨٨
- ٢٣ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ٢ ، امام
التصوف فى مصر : الشعرائى ،
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨

- ٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) ،
د. نجوى كامل ، ١٩٨٩
- ٢٥ - المجتمع الاسلامي والغرب ،
تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين ، ترجمة : د. احمد
عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،
د. سعيد اسماعيل على ، ١٩٨٩
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ، ج ١ ،
تأليف : ألفريد ج. ٠ بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،
تأليف : ألفريد ج. ٠ بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩
- ٢٩ - مصر فى عصر الاخشيديين ،
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩
- ٣٠ - الموظفون فى مصر فى عصر محمد على ،
د. حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٩
- ٣١ - خفمسون شخصية مصرية وشخصية ،
شكرى القاضى ، ١٩٨٩
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،
لمعى المطبعى ، ١٩٨٩
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقى : نظرة على الأوضاع
الراهنة ورؤية مستقبلية ،
د. خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة
حتى عام ١٩١٢ ،
د. يونان رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠

- ٣٥ - أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠
- ٣٦ - المجتمع الاسلامى والغرب ، ج ٢ ،
تأليف : هاملتون بووين : ترجمة : د. أحمد عبد الرحيم
مصطفى ، ١٩٩٠
- ٣٧ - الشيخ على يوسف وجريدة الأويد : تاريخ الحركة الوطنية
في ربع قرن ،
د. سليمان صالح ، ١٩٩٠
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادية والاجتماعى في العصر
العثمانى ،
د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠
- ٣٩ - قصة احتلال محمد علي لمليونان (١٨٢٤ - ١٨٢٧) ،
د. جميل عبد ، ١٩٩٠
- ٤٠ - الأسلمجة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين ١٩٤٨ ،
د. عبد المنعم الدسوقي الجمعى ، ١٩٩٠
- ٤١ - محمد فريد : الموقف والسياسة ، رؤية عمرية ،
د. رفعت السعيد ، ١٩٩١
- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور ،
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠
- ٤٣ - رحلة في عقول مصرية ،
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني ،
د. محمد عفيفي ، ١٩٩١
- ٤٥ - الحروب الصليبية ، ج ١ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتقديم : د. حسين
حبشى ، ١٩٩١

- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ - ١٩٥٧) ،
ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصري الحديث ،
د. لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١
- ٤٨ - الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الاسلامي ،
د. زبيدة عطا ، ١٩٩١
- ٤٩ - العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) ،
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،
د. سبهر اسكندر ، ١٩٩٣
- ٥١ - تاريخ المدارس في مصر الاسلامية ،
(أبحاث الندوة التي اقامتها لجنة التاريخ والاثار بالمجلس
الأعلى للثقافة ، في ابريل ١٩٩١) اعدتها للنشر :
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٢ - مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، في القرن
الثامن عشر ،
د. الهام محمد علي ذهني ، ١٩٩٢
- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة ،
د. محمد كمال الدين عز الدين علي ، ١٩٩٢
- ٥٤ - الأقباط في مصر في العصر العثماني ،
د. محمد عفيفي ، ١٩٩٢
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د. حسن
حبشي ، ١٩٩٢
- ٥٦ - المجتمع الريفي في قصر محمد علي : دراسة عن اقليم
المنوفية ،
د. حلمي أحمد شلبي : ١٩٩٢

- ٥٧ - مصر الإسلامية وأهل الذمة ،
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢
- ٥٨ - أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة ،
د. ابراهيم عبد الله المسلمي ، ١٩٩٣
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر ، من التمهيد الى التأميم
(١٩٥٧ - ١٩٦١) ،
د. عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٣
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث ،
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ٣ ،
لمعي المطيعي ، ١٩٩٣
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الاسلامية ،
تأليف : د. سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ،
وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د. عبد العظيم
رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٤ - مصر وحقوق الانسان ، بين الحقيقة والافتراء دراسة
وثائقية ،
د. محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣
- ٦٤ - مصر وحقوق الانسان ، بين الحقيقة والافتراء دراسة
سهام نصار ، ١٩٩٣
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي ،
د. نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣
- ٦٧ - مساعي السلام العربية الاسرائيلية : الاصول التاريخية ،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس)

- الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات
جامعة عين شمس ، في ابريل ١٩٩٣) ، أعدها النثر :
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٨ - الحروب الصليبية ، ج ٣ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة ونعاليق : د. حسن
حبشي ، ١٩٩٣
- ٦٩ - نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية (١٨٨٦ - ١٩٥١) ،
د. محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤
- ٧٠ - أهل الذمة في الاسلام ،
تأليف : أ.س. نرتون ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشي ،
ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٧١ - مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد
عمرو ، ١٩٩٤
- ٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر
في العصر الفاطمي (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ) ،
أمانة أحمد امام ، ١٩٩٤
- ٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،
د. رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤
- ٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، في العصر الفرعوني
د. سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤
- ٧٥ - أهل الذمة في مصر ، في العصر الفاطمي الأول ،
د. سلام شافعي محمود ، ١٩٩٥
- ٧٦ - دور التعليم المصري في النضال الوطني (زمن الاحتلال
البريطاني) ،
د. سعيد اسماعيل علي ، ١٩٩٥

- ٧٧ - الحروب الصليبية ، ج ٤ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشي ، ١٩٩٤
- ٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ - ١٨٩٩) ،
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥
- ٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية في مصر ، في القرن التاسع عشر ،
تأليف : فريد دي يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمال ، ١٩٩٥
- ٨٠ - قنائة السويس والتنافس الاستعماري الأوربي (١٨٨٢ - ١٩٠٤) ،
د. السيد حسين جلال ، ١٩٩٥
- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى نصر أكتوبر ،
د. رمزي ميخائيل ، ١٩٩٥
- ٨٢ - مصر في فجر الاسلام ، من الفتح العربي الى قيام الدولة الطولونية ،
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ١ ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥
- ٨٥ - تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢) ،
د. حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٥
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في مصر الحريسة الاقتصادية (١٨٤٠ - ١٩١٤) ،
د. أحمد الشربيني ، ١٩٩٥

- ٨٧ - مذكرات اللورد كليرن ، ج ١ ، (١٩٣٤ - ١٩٤٦) .
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د. عبد الرزاق ،
احمد عمرو ، ١٩٩٥
- ٨٨ - التذوق الموسيقي وتاريخ الموسيقى المصرية ،
عبد الحميد نوفيق زكي ، ١٩٩٥
- ٨٩ - تاريخ الزمان المصرية في العصر العثماني ،
د. عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥
- ٩٠ - معاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية ،
د. نريمان عبد الكريم احمد ، ١٩٩٦
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،
تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة : عبد الحميد فهمي
الجمال ، ١٩٩٦
- ٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦)
ج ٢ ،
نجوى كامل ، ١٩٩٦
- ٩٣ - قضايا عربية في البرلمان المصري (١٩٢٤ - ١٩٥٨) .
د. نبيه بيومي عبد الله ، ١٩٩٦
- ٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) .
ج ٢ ،
د. سهير اسكندر ، ١٩٩٦
- ٩٥ - مصر وأفريقيا .. الجذور التاريخية الأفريقية المعاصرة ،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات
الأفريقية بجامعة القاهرة)
أعدّها للنشر د. عبد العظيم رمضان

- ٩٦ - عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠) ،
تأليف : مالكولم كير ، ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو
- ٩٧ - العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من
القرن التاسع عشر ،
د. ايمان محمد عبد المنعم عامر
- ٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعية ،
د. محمد سعيد محمد
- ٩٩ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليوناني -
الروماني) ج ٢ ،
د. سمير يحيى الجمال
- ١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبد المنصور : تاريخ مصر القديمة ،
أ. د. عبد العزيز صالح ، أ. د. جمال مختار ،
أ. د. محمد ابراهيم بكر ، أ. د. ابراهيم نصحي ،
أ. د. فاروق القاضي ، أعدها للنشر : أ. د. عبد العظيم
رمضان
- ١٠١ - ثورة بوليف والحقيقة الغائبة ،
اللواء/ مصطفى عبد المجيد نصير ، اللواء/ عبد الحميد
كفافي ، اللواء/ سعد عبد الحفظ ، السفير/ جمال منصور
- ١٠٢ - المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢ ،
د. تيسر أبو عرجة
- ١٠٣ - رؤية الجبروتي لبعض قضايا عصره ،
د. علي بركات
- ١٠٤ - تاريخ أعمال الزراعيين في مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢) ،
د. فاطمة علم الدين عبد الواحد

- ١٠٥ - السلطنة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥ - ١٩٨٧) ،
د . أحمد فارس عبد المنعم
- ١٠٦ - الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية
في ربع قرن ، ج ٢ ،
د . سليمان صالح
- ١٠٧ - الأصولية الإسلامية في العصر الحديث ،
تأليف : دليپ هرو ، ترجمة : عبد الحميد الجمال
- ١٠٨ - مصر للمصريين ، ج ٤ ،
سليم خليل النقاش
- ١٠٩ - مصر للمصريين ، ج ٥ ،
سليم خليل النقاش
- ١١٠ - مصادر الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين
المماليك) ، ج ١ ،
د . الببومي اسماعيل الشرييني
- ١١١ - مصادر الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين
المماليك) ، ج ٢ ،
د . الببومي اسماعيل الشرييني
- ١١٢ - اسماعيل باشا همداني ،
د . محمد محمد الجوادى
- ١١٣ - الزبير باشا ودوره في السودان (في عصر الحكم المصري) ،
د . اسماعيل عز الدين
- ١١٤ - دراسات اجتماعية في تاريخ مصر .
أحمد رشدي صالح

- ١١٥ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٣ ،
احمد شوقي باشا
- ١١٦ - اديب اسحق (عاشق المصرية) ،
علاء الدين وحيد
- ١١٧ - تاريخ القضاة في مصر العثمانية (١٥١٧ - ١٧٩٨) ،
عد الرازي ابراهيم عيسى

رضم الاداع ١٩٩٧/٨١٤٦

الترقيم الدولى 8 — 5333 — 01 — 977 I.S.B.N.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
فرع الصحافة

أهمية هذا الكتاب تنبع من معالجته لموضوع رائج رغم أنه
الكثير من الباحثين وهو الساحة الاقتصادية والمالية، لقلة
المعلومات الواردة عنه في المراجع المختلفة، ومن هنا فهو
يغطي جانباً مهماً من تاريخ عصر دسلاطين المماليك